تقرير مناخ الاستثمار
في الدول العربية
لعام ١٩٨٧

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في الدوَل العَربيَة لعَام ١٩٨٧

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
آيار / مايو ١٩٨٨

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاقتباس
بشرط ذكر المصدر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص. ب : ٢٣٥٦٨ صفاة 13096 الكويت ــ تلفون : ٢٥٤٢٠١١ ــ تلكس : ٢٢٥٦٢
كفيل كويت ــ برقيا : كفيل كويت ــ فاكس : ٢٥٦١٩٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم :

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تصدر تقريرها السنوي الثالث عن مناخ الاستثمار في الدول العربية مواصلة للجهد الذي إستنته المؤسسة منذ إصدار باكورة تقاريرها السنوية عن مناخ الإستثمار اعتباراً من العام ١٩٨٥ ، وهو الجهد الذي حظى ــ بفضل من الله وتوفيقه ــ بتقدير متصل من قبل مختلف الأوساط والمنابر ذات الإهتمام ، وقد كان لقرار الهيئة العربية لإتفاقية الإستثمار في اجتماعها العاشر خلال العام ١٩٨٧ أطيب الأثر في هذا الشأن إذ قررت توجيه الشكر الى المؤسسة وتثمين دورها على جهودها القيمة في إصدار التقرير والإستمرار في إصداره سنوياً .

وبناء على قرار الهيئة العربية لإتفاقية الإستثمار في اجتماعها المشار اليه بأن تقوم المؤسسة قبل طباعة التقرير في شكله النهائي بإستطلاع رأي الجهات المختصة في الدول العربية بشأن التقرير القطري الذي يخص كل منها لمطابقة ما يرد فيه من تشريعات واجراءات ووقائع وأحداث مع ما هو واقع فعلا وذلك خلال مدة مناسبة والإ فإن على المؤسسة أن تقوم بنشر التقرير بعد إنقضاء أجل المدة المحدودة ، قامت المؤسسة ــ بناء على ذلك ــ بتزويد الجهات المعنية في كافة الاقطار العربية بنسخة من مسودة التقرير القطري الذي يخص كل منها ، وتلقت المؤسسة إجابات من بعض الاقطار خلال المدة المحددة لإستلام الردود وقد تم أخذها جميعا بعين الاعتبار .

وإذ تسعى المؤسسة جاهدة الى تجويد التقرير والإرتقاء بمستواه لترجو أن يحقق هدفه في أن يكون إنعكاسا صادقا وأمينا لما سجله العام من مستجدات ومتغيرات طرأت على مناخ الاستثمار في الدول العربية على الصعيدين القومي والقطري ليكون في خدمة كافة المهتمين بقضايا الاستثمار والقائمين على شؤونه في المنطقة العربية .

ولسوف تكون المؤسسة جد ممتنة لكل صاحب رأي او تعليق يتفضل فيزودنا به .

وبالله التوفيق ،

مأمون ابراهيم حسن
مدير عام
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الفهرس

صفحة

الجزء الاول : التقرير القومي

١ ــ ١ ــ مقدمــة ١١

١ ــ ٢ ــ الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي ١٣

١ ــ ٣ ــ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي ١٥

١ ــ ٤ ــ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية على الصعيد القومي ١٨

١ ــ ٥ ــ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار ٢١

١ ــ ٦ ــ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٧ ..... ٣٠

١ ــ ٧ ــ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٣١

الجزء الثاني : التقارير القطرية

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في المملكة الاردنية الهاشمية ٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في دولة الامارات العربية المتحدة ٧٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في دولة البحرين ٩٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية التونسية ١١١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٢٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في جمهورية جيبوتي ١٤٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في المملكة العربية السعودية ١٥٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في جمهورية السودان ١٧٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية العربية السورية ١٩٧

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٢٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية العراقية ٢٣٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في سلطنة عمان ٢٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في دولة قطر ٢٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في دولة الكويت ٢٧٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية اللبنانية ٣٠١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ٣٠٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في جمهورية مصر العربية ٣٢٥

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في المملكة المغربية ٣٥٣

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٣٦٩

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في الجمهورية العربية اليمنية ٣٨١

تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٧ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٩٣

الجزء الأول
التقرير القومي

الجزء الاول
التقرير القومي

١ ــ ١ ــ مقدمــة :

شهد العام مناط التقرير مجموعة من المستجدات على المستويين السياسي والاقتصادي كانت إيجابية نسبيا في مجملها مقارنة بما سجله العام الذي سبقه من أحداث وتطورات ، فعلى المستوى السياسي إنعقدت القمة العربية غير العادية وقد صاحبها ونتج عنها إحتواء الخلافات بين عدد من الدول العربية وتحسن واضح وإنفراج في العلاقات بين عدد آخر منها ، وإنعقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي أرسي أسس التنسيق بين فصائل الثورة الفلسطينية وأكد على ضرورة دعم الصمود الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

وعلى الصعيد الاقتصادي سجلت أسعار النفط تحسنا واضحا واستقرارا نسبيا قياسا على ما شهده العام الذي سبقه من إنخفاض حاد في أسعار النفط ، وإن كان إنخفاض قيمة الدولار الامريكي الى مستويات قياسية خلال العام قد أدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لهذه الاسعار .

أما بالنسبة للمستجدات الأخرى فلم يسجل العام تطورات جذرية غير متوقعة بل كانت في مجملها إستمراراً لأوضاع سابقة وإفرازا لتراكمات قائمة ، فدخلت الحرب العراقية ــ الايرانية عامها الثامن وإمتد خطرها ليتهدد عدداً من الدول الخليجية العربية والملاحة الدولية في الخليج العربي وما نتج عنه من تواجد الأساطيل العسكرية الأجنبية في مياه الخليج الدولية . وإستمرت الأزمة اللبنانية دون إحراز أي تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية .

وعلى صعيد العمل العربي المشترك سجل العام جهوداً طيبة لتشجيع التبادل التجاري العربي ، وإن كان كثير من منظمات العمل العربي المشترك ظل يعاني من ضائقة مالية في الوقت الذي إنتهت فيه لجنة الثمانية المكلفة بتقييم أوضاع تلك المنظمات من تقديم تقريرها الأول الذي شخصت فيه أوضاع تلك المنظمات .

ومن ناحية أخرى تواصلت جهود دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنسيق والتعاون السياسي وفي سبيل إستكمال تنفيذ ما تبقى من أحكام الاتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول المجلس .

وسجل العام تراجعا في حجم الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية بنسبة ٣٧ ٪ حيث بلغت جملة الاستثمارات التي تم الترخيص بها في عام ١٩٨٧ نحو ٢٢٧,٦ مليون دولار مقابل ٣٦١,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وكانت هذه الاستثمارات في اثنتي عشرة دولة عربية كان نصيب قطاع الزراعة والثروة الحيوانية منها نحو ٣٠,٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات ونصيب كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات نحو ٢١,٣ ٪ و ٢١,٤ ٪ على التوالي .

وبالنسبة لإنطباعات رجال الأعمال والمستثمرين العرب عن مدى التحسن أو التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام تشير النتائج التجميعية للإستبيان الذي تقوم المؤسسة بتوزيعه بنهاية كل عام إلى ان مناخ الاستثمار قد تحسن في دولتين عربيتين وتدهور عما كان عليه خلال العام المنصرم في أربع دول عربية وبقى على ما هو عليه في خمس عشرة دولة عربية .

١ ــ ٢ ــ الوقائع والأحداث السياسية ذات البعد القومي :

سجل العام عدداً من الوقائع والاحداث السياسية ذات البعد القومي كان أبرزها إنعقاد القمة العربية غير العادية خلال شهرتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، وفيما يلي بيان بأهم الوقائع والاحداث التي إستجدت خلال العام .

١ ــ ٢ ــ ١ ــ شهد مطلع العام انعقاد الدورة الخامسة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في دولة الكويت (٢٦ــ١٩٨٧/١/٢٩) حيث اجتمع ما يزيد على ربع دول العالم (٤٤ دولة اسلامية) سعيا وراء تحقيق التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي بين الدول الاسلامية . وقد ناقشت الدورة عدداً من القضايا التي تهم العالم الاسلامي وفي مقدمتها الحرب العراقية الايرانية وقضية فلسطين وقضية افغانستان .

١ ــ ٢ ــ ٢ ــ جاء انعقاد القمة العربية غير العادية في العاصمة الاردنية عمان (٨ــ ١٩٨٧/١١/١١) ليمثل واحدة من ابرز المستجدات التي طرأت على خريطة الاحداث السياسية القومية لهذا العام .. حيث صدر عنها أول ادانة جماعية عربية لايران لاحتلالها جزء من الاراضي العراقية ورفضها الانصياع للارادة الدولية المتمثلة في القرار (٥٩٨) القاضي بوقف الحرب وحل النزاع بالطرق السلمية ، كما أيدت القمة عقد المؤتمر الدولي للوصول الى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط بمشاركة كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وأكدت على وحدة التراب اللبناني كما فتحت المجال أمام الدول العربية لاعادة علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية .

١ ــ ٢ ــ ٣ ــ شهد العام خلال الفترة التي أعقبت القمة العربية غير العادية إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية وتسع دول عربية هي على التوالي : دولة الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، المملكة المغربية ، دولة الكويت ، الجمهورية العربية اليمنية ، المملكة العربية السعودية ، دولة البحرين ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ودولة قطر .

١ ــ ٢ ــ ٤ ــ عقدت الدورة الثامنة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة الرياض خلال الفترة (٢٦ــ ١٩٨٧/١٢/٢٩) حيث استعرض قادة دول المجلس مسيرة التعاون في مختلف المجالات ، وتدارسوا تطورات الحرب العراقية الايرانية وما تحدثه من إفرازات سلبية تهدد أمن الدول الاعضاء وسلامة الملاحة الدولية ، و بحث المجلس تطورات القضية الفلسطينية وثمّن الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة ، وناشد الشعب اللبناني وضع مصلحة لبنان فوق كل الاعتبارات .

١ ــ ٢ ــ ٥ ــ احتلت الحرب العراقية الايرانية ــ في عامها الثامن ــ مكان الصدارة في دائرة الاهتمامات العربية ، خاصة بعد ان إمتد خطرها ليشمل بعض دول الخليج العربية ، وليهدد الملاحة الدولية في الخليج ، الامر الذي أدى الى ان تشهد الحرب أهم تطوراتها بدخول القوى الاجنبية وتواجدها عسكريا من باب حماية المصالح وتأمين الملاحة في مياه الخليج الدولية .

وكان تعرض شحنات النفط الخليجية للهجمات الجوية والبحرية الايرانية سببا مباشرا دفع حكومة دولة الكويت الى الاتفاق مع الحكومة الامريكية على تسجيل (١١) ناقلة كويتية لديها ورفع العلم الامريكي لحمايتها من هذه الغارات ، وهو الاجراء الذي أيدته جامعة الدول العربية .

واستمرت المساعي العربية لوقف الحرب .. ففي دور انعقاده رقم (٨٧) في (١٩٨٧/٤/٦) بتونس قرر مجلس جامعة الدول العربية دعوة ايران للاستجابة لنداءات السلام على اساس قرار مجلس الامن الدولي (رقم ٥٨٢ لعام ١٩٨٦) ، ثم كرر المجلس نفس الدعوة في دور انعقاده غير العادي (٢٣ــ ١٩٨٧/٨/٢٥) على اساس القرار (٥٩٨ لعام ١٩٨٧) ، وأعرب عن تضامنه مع الجمهورية العراقية ومؤازرته لدولة الكويت في حماية أمنها وسلامة اراضيها .

١ ــ ٢ ــ ٦ ــ وبالنسبة للقضية الفلسطينية عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة عشرة في مدينة الجزائر خلال الفترة ٢٠ ــ ١٩٨٧/٤/٢٥ وأرست اجتماعاته أسس التنسيق بين فصائل الثورة الفلسطينية وأكدت على ضرورة دعم الصمود الفلسطيني في الأراضي المحتلة .

وعلى صعيد الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية .. قرر مجلس جامعة الدول العربية متابعة الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان (الدورة ٨٧ في ١٩٨٧/٤/٨) وأيد عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف ، وفي دور انعقاده الطارىء (٨ــ ١٩٨٧/٦/٩) دعا المجلس الى فك الحصار المضروب على المخيمات والعنف الشامل والفوري لاطلاق النار ، والى التزام الدول العربية بتقديم المعونات التموينية العاجلة وعبر المجلس في دورته العادية (٨٨ في الفترة من ٢٠ــ ١٩٨٧/٩/٢٢) عن تقديره لما قامت به الامانة العامة للجامعة ولجنة الوساطة العربية من جهود توفيقية .

وقد أيد القادة العرب في مؤتمر القمة العربي الطارىء في عمان صيغة المؤتمر الدولي للوصول الى سلام عادل ودائم في اطار الشرعية الدولية تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وبدءاً من يوم ١٩٨٧/١٢/٩ ، شهدت الساحة الفلسطينية تصاعدا في الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .. شدت الانتباه العالمي مجددا الى اهمية القضية الفلسطينية وضرورة العمل على حلها .

١ ــ ٢ ــ ٧ ــ ولم تشهد الازمة اللبنانية تقدما يذكر في سبيل الوصول الى مصالحة وطنية شاملة ، فبعد ان وصلت الحرب الاهلية الى منعطفات خطيرة ، دخلت القوات السورية الى الشطر الغربي من بيروت (١٩٨٧/٢/٢٢) لاقرار النظام ومساعدة السلطة اللبنانية على بسط هيمنتها . وفي أول يونيو/ حزيران اغتيل السيد/ رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني ، وفي ١٩٨٧/٨/١٢ اغتيل مستشار الرئيس للشؤون الاسلامية . وشهدت الساحة اللبنانية خلال العام عدة مظاهرات واضرابات قام بها اللبنانيون بعد انهيار الليرة وارتفاع الاسعار وتعذر الحصول على الاغذية والمحروقات ، وفي هذا الصدد ناشد مجلس جامعة الدول العربية

(الدورة ٨٨ في ٢٠ــ ١٩٨٧/٩/٢٢) الدول الاعضاء تقديم العون العاجل للشعب اللبناني، وأكد على قراراته السابقة في وجوب مساعدة الشعب اللبناني في الخروج من محنته.

١ ــ ٣ ــ تدابير ومقررات اقتصادية على المستوى القومي:

سجل العام مجموعة من التدابير والمقررات الاقتصادية على المستوى القومي العربي وعلى مستوى مجموعة من الدول العربية كان من أبرزها ما يلي:

١ ــ ٣ ــ ١ ــ شهد العام مصادقة كل من دولة قطر (١٩٨٧/٥/١٩) والجمهورية العربية السورية (١٩٨٧/٦/١٦) على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ليصبح عدد الدول المصدقة عليها (١٦) دولة عربية(١)، كما صادقت المملكة المغربية على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية (١٩٨٧/٢/١٩) ليرتفع عدد الدول المصدقة عليها الى (١٨) دولة(٢)، أما اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) فلا زال عدد الدول المصدقة عليها (١١) دولة كما كانت قبلاً.

١ ــ ٣ ــ ٢ ــ وبالنسبة لاوضاع المنظمات العربية واصلت اللجنة الوزارية الثمانية ــ المكلفة بتقييم أوضاع هذه المنظمات ــ أعمالها، حيث قدم رئيس اللجنة عرضا لنتائج أعمالها وجهود فريق العمل المنبثق عنها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (٤٢) بالرياض (٩ــ ١٩٨٧/٢/١٢)، وفي الدورة (٤٣) بتونس (٨/٣٠ــ ١٩٨٧/٩/٣) قدم فريق العمل تقريره الاول الذي أعطى فيه صورة تشخيصية لاوضاع المنظمات، واتفق على ان تقدم اللجنة الوزارية تقريرها النهائي الى الدورة العادية (٤٤) المقرر عقدها في شباط / فبراير ١٩٨٨.

١ ــ ٣ ــ ٣ ــ وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصلت دول المجلس جهودها لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، فتدارس المجلس الاعلى، في دورته الثامنة (الرياض ٢٦ــ ١٩٨٧/١٢/٢٩)، سير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وأكد على ضرورة استمرار تنفيذ ما تبقى من موادها، وصادق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الانشطة في مجالات جديدة تأكيدا على مبدأ المواطنة الاقتصادية.

---

(١) وهذه الدول هي: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الديمقراطية، الجمهورية العراقية، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(٢) وهي: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الديمقراطية، الجمهورية العراقية، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية العربية اليمنية.

كما صادق المجلس الاعلى على نظام الاقتراض البترولي بين الدول الاعضاء واكد على ضرورة الحفاظ على استقرار السوق النفطية والتزام دول الاوبك بتطبيق حصص الانتاج والاسعار على اساس ١٨ دولارا للبرميل .

وناقش الاجراءات المتخذة لاعتماد مثبت مشترك لعملات دول المجلس باعتبارها خطوة هامة في اطار تنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق قيام السوق الخليجية المشتركة .

١ ــ ٣ ــ ٤ ــ وفي مجال النفط التزمت الدول العربية المنتجة للنفط والاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) اعتبارا من اول شباط / فبراير ١٩٨٧ بتحديد حجم انتاجها النفطي تنفيذا لسياسة المنظمة في الحد من الانتاج للحفاظ على مستوى الاسعار الذي قدر بـ ١٦,٦٧ دولار للبرميل . و يفصل الجدول التالي حصص الدول العربية من انتاج المنظمة .

الامارات	٩٤٨	الف ب / ي
الجزائر	٦٦٧	الف ب / ي
السعودية	٤,٣٤٣	الف ب / ي
العراق	١,٥٤٠	الف ب / ي
قطر	٢٩٩	الف ب / ي
الكويت	٩٩٦	الف ب / ي
ليبيا	٩٩٦	الف ب / ي

وفي جلستهم الختامية للاجتماع رقم (٨٢) في كانون اول / ديسمبر ١٩٨٧ اتفق وزراء نفط الاوبك على تمديد الاتفاق الساري لعام ١٩٨٧ ليطبق على الستة شهور الاولى من عام ١٩٨٨ ، ومع مطلع العام اعلنت كل من مصر وسوريا والسودان واليمن العربية عن اكتشافات بترولية جديدة ، كما شهد العام ايضا قيام «رابطة الدول الافريقية المنتجة للنفط » (١٩٨٧/١/٢٧) ، وتضم في عضويتها كل من ليبيا والجزائر ومصر الى جانب بعض الدول الافريقية الاخرى ، لتكون تجمعا اقليميا يرعى مصالح الدول الاعضاء فيها على غرار منظمتي الاوبك والاوابك .

١ ــ ٣ ــ ٥ ــ وبالنسبة للتجارة العربية البينية انعقد مؤتمر التجارة العربية بالرياض خلال الفترة (٧ــ ١٩٨٧/٢/٨) على هامش اجتماعات الدورة (٤٢) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة بالرياض خلال الفترة (٩ــ ١٩٨٧/٢/١٢) .

وبعد مناقشة المجلس لتقرير وتوصيات مؤتمر التجارة العربية اتخذ عددا من القرارات لتشجيع التبادل التجاري العربي من بينها : التزام الدول العربية ــ التي اودعت وثائق تصديقها ــ بتنفيذ الاتفاقيات العربية الجماعية ذات العلاقة بالتبادل التجاري العربي البيني وحث الدول العربية التي لم تودع بعد وثائق تصديقها ان تبادر الى ذلك وتكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية التي اودعت وثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وابلغتها بقوائمها السلعية بالدخول في التفاوض فيما بينها لتحديد

قوائم السلع الرئيسية المصنعة ونصف المصنعة او مجموعه مختارة منها على اساس دوري تدريجي وفقا للمعايير الاسترشادية التي تضمنتها الاتفاقية المشار اليها ، وتحديد طبيعة الاعفاءات المتبادلة ومراحل تحريرها من القيود الجمركية وغير الجمركية ووضع جدول زمني يحدد بداية وانتهاء فترات التفاوض والتطبيق الفعلي بعد مصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد السلع المراد حمايتها وفقا لاحكام الاتفاقية بغرض فرض حد ادنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الاثر المماثل على السلع الاجنبية المستوردة المنافسة او البديلة . كما اتخذ المجلس في هذا الشأن مجموعة اخرى من القرارات الهادفة الى تنمية التبادل التجاري العربي مثل دعوة الدول العربية لانشاء آليات وطنية لتشجيع وضمان ائتمان صادراتها بمختلف الاساليب المباشرة وغير المباشرة ، وتعميق تجربة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتوسيع نطاق الضمان الذي تقدمه للتجارة العربية البينية .

وفي دورته (٤٣) بتونس (٨/٣٠ــ ١٩٨٧/٩/٣) وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على خطة تنظيم المفاوضات التجارية بين الدول العربية الاطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري .

وفي عمّان عقدت لجنة الجمارك وشؤون التخطيط التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اجتماعاتها لمناقشة عدة موضوعات من بينها قانون الجمارك الموحد والبرنامج التكاملي لتنمية التجارة العربية البينية (١٩٨٧/٩/٢٠) .

من ناحية ثانية أقر وزراء العدل العرب بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤ مشروع الاتفاقية العربية للتحكيم التجاري واعتمد تسميتها « اتفاقية عمان للتحكيم التجاري » كما قرر انشاء مركز عربي لممارسة اعمال التحكيم الدولية التي يكون أحد اطرافها عربيا ليوفر الحماية اللازمة للحقوق العربية .

١ ــ ٣ ــ ٦ ــ وفيما يتعلق بالامن الغذائي العربي فقد أكد المجلس الاقتصادي في الدورتين ٤٢ و٤٣ على أهمية استمرار فريق عمل الامن الغذائي في اداء الدور الهام الذي كلف به ، ووافق المجلس على المقترح الذي تقدم به الفريق لتحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات والمنظمات والهيئات أعضاء الفريق مع التأكيد على أهمية التنسيق الكامل بين جهود اعضائه وعدم تشتتها ضمانا لفاعلية نشاطاته وخدمة لاهدافه ، كما قرر المجلس الابقاء على موضوع الامن الغذائي كبند ثابت على جدول اعمال المجلس وتكليف الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتقديم تقرير دوري حول تطور أوضاع الامن الغذائي العربي بمختلف جوانبه الانتاجية والاستثمارية والتبادلية والمعوقات والمصاعب التي تواجهه ومدى التقدم في معالجتها والخطوات التي تنفذها الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بشأن تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بهذا الموضوع .

١ ــ ٣ ــ ٧ ــ وبالنسبة للمشروعات العربية المشتركة تقرر في الاجتماع السادس عشر للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ المنعقد في بغداد ــ إجراء دراسات جدوى اقتصادية وفنية لثلاثين مشروعا عربيا مشتركا خلال العامين الحالي والمقبل ، وتابعت الدورة العادية الثامنة للمنظمة

العربية للتنمية الصناعية المنعقدة في الجزائر خلال شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٧ ، تابعت تنفيذ دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية العربية المشتركة ، كما تعاونت كل من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمنظمة العربية للتنمية الصناعية في عقد اجتماع خبراء في بغداد خلال شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٧ لمناقشة دراسة جدوى مشروع الغزول القطنية في السودان وخطة الترويج له كمشروع عربي مشترك .

وفي سلطنة عمان أعلن عن تأسيس شركة عربية لصناعة الادوية البيطرية كشركة منبثقة عن الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، وفي تونس وافقت اللجنة الفنية العربية للنقل والمواصلات على انشاء شركة عربية للنقل البري وكلفت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باتمام اجراءات إنشائها .

واضافة الى كل ذلك بدأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال العام في دراسة تقييم أداء مجموعة مختارة من المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في سبع دول عربية مضيفة للاستثمارات للوقوف على عوامل نجاح بعض هذه المشروعات وعلى أسباب تعثر / فشل البعض الآخر منها .

١ ــ ٣ ــ ٨ ــ وفيما يتعلق بالاسواق المالية شهد العام قيام اسواق جديدة للاوراق المالية في عدد من الدول العربية ، ففي دولة البحرين صدر مرسوم بقانون انشاء وتنظيم «سوق البحرين للاوراق المالية » وفي المملكة العربية السعودية بدأت «ردهة تبادل الاسهم » اعمالها في ١٩٨٧/٥/١١ مشكلة بذلك بداية العمل في سوق الاوراق المالية السعودية ، وما زالت سلطنة عمان في مرحلة الاعداد لانشاء سوقها للاوراق المالية .

وعلى الصعيد الجماعي عقد الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية اجتماعه السادس بدولة الكويت (٢١ ــ ١٩٨٧/٣/٢٢) حيث تدارس قواعد تبادل تسجيل الاوراق المالية العربية ، وتوحيد قواعد التسوية ونقل ملكية الشركات المسجلة في اكثر من سوق ، ونشر وتسويق بعض الادوات المالية ، وتشجيع توظيف الاموال العربية في الاسواق المالية العربية .

وفي القاهرة نظم الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية ندوة حول «أهمية المعلومات والافصاح عنها في البورصات العربية » (١٥ ــ ١٩٨٧/١١/١٧) حيث أوصت الندوة بدعوة الشركات المساهمة ومراقبي الحسابات والبورصات العربية الى توفير ونشر كافة المعلومات المتعلقة بالاصدارات وتداول الاوراق المالية لخدمة ذوي العلاقة من مستثمرين ومساهمين ، كما أوصت باصدار التشريعات اللازمة لتنظيم المعلومات الداخلية للشركات وعلى رفع الوعي الاستثماري بتعريف المساهمين بحقوقهم القانونية .

١ ــ ٤ ــ أهم الإتجاهات الإقتصادية والإستثمارية على الصعيد القومي :

كان لمجمل التدابير والمقررات والوقائع والأحداث التي شهدتها المنطقة على الصعيدين القومي والقطري إنعكاساتها على الإتجاهات القومية في المجالات الإقتصادية والإستثمارية المختلفة نورد الخطوط العريضة لأهمها فيما يلي :

١ ــ ٤ ــ ١ ــ شهد العام تواصلاً في الجهد الجماعي العربي لتطوير وتنمية التبادل التجاري العربي مع التركيز على الجوانب التطبيقية والآليات العملية التي من شأنها توسيع نطاق هذا التبادل، إنعكس ذلك في توصيات مؤتمر التجارة العربية وفي قرارات الدورتين الثانية والأربعين والثالثة والأربعين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، إضافة الى إقرار وزراء العدل العرب للإتفاقية العربية للتحكيم التجاري، وما سجله العام من قرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد للدول العربية ومن بينها تأييد مشروع إنشاء ترتيب لتمويل الصادرات بين الدول العربية من حيث المبدأ وإحالة المشروع الذي أعده صندوق النقد العربي في هذا الشأن إلى لجنة فنية لدراسته.

١ ــ ٤ ــ ٢ ــ سجل العام إتجاهاً متنامياً للتركيز على تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين الدول العربية، تمثل ذلك في توقيع عدد كبير من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون الثنائي في المجالات الإقتصادية والتجارية والفنية وغيرها من المجالات، و يبرز من بين هذه الإتفاقيات بصفة خاصة إتفاقيات الصفقات المتكافئة للتبادل التجاري والتي من المؤمل أن تساهم في تنشيط التبادل التجاري بين الدول المتعاقدة.

١ ــ ٤ ــ ٣ ــ شهد العام تأكيداً متزايداً لذلك الإتجاه الذي برز في المنطقة منذ عدة سنوات والرامي الى تنشيط القطاع الخاص واعطائه دوراً أكبر في الحياة الاقتصادية سواء من خلال طرح ملكية بعض المنشآت والمؤسسات الحكومية للقطاع الخاص أو من خلال تقديم مزيد من التسهيلات والحوافز لهذا القطاع، إذ سجل العام تواصلا في جهود بعض الدول لبيع عدد من المزارع والمنشآت الصناعية وشركات النقل الجوي والبري الحكومية للقطاع الخاص، وتجارب دمج الملكية التي شهدتها خلال العام كل من المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، جمهورية السودان والجمهورية العراقية أمثلة واضحة على ذلك، أمثلة أخرى تؤكد هذا الاتجاه تتمثل في سياسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الرامية إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، أيضا ما أعلن عنه المسؤولون في المملكة المغربية بمناسبة الإعداد لمخطط التنمية الخماسية ٨٨ــ ١٩٩٢ بمنح القطاع الخاص الأولوية في القيام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وباعتماد أكثر من نصف إستثمارات المخطط على القطاع الخاص وبوجود برنامج لدى الحكومة المغربية لبيع بعض المؤسسات العمومية الى القطاع الخاص، إضافة الى ما أعلنته حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية من إنسحاب الدولة تدريجيا من المساهمة في ملكية المصارف وبيع هذه المساهمات الى المستثمرين الخواص، كل هذا إضافة الى أمثلة متعددة في دول عربية أخرى تدعم ذلك الإتجاه المتنامي لزيادة دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية.

١ ــ ٤ ــ ٤ ــ من الإتجاهات التي برزت كذلك خلال العام الإتجاه لتوسيع نطاق الإستفادة من إمكانيات المناطق الحرة العربية وتحقيق التنسيق الجماعي فيما بينها، إنعكس ذلك بوضوح في ندوة «المناطق الحرة العربية» التي نظمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عمّان خلال العام وشارك فيها المسؤولون القياديون لهذه المناطق، وقد تأكدت خلال الندوة أهمية

معالجة مشاكل ومعوقات الإستثمار في هذه المناطق وأهمية تكثيف الجهود اللازمة للترويج لهذه المناطق وإمكاناتها والتسهيلات المتوفرة فيها، إضافة الى الإتفاق على أهمية إنشاء آلية عربية دائمة للتنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن إدارة كل من هذه المناطق ولتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.

ويؤكد هذا الإتجاه ايضا القرارات التي صدرت في الجمهورية العربية السورية ببيان قواعد الترخيص بإقامة وتوسيع الصناعات في المناطق الحرة وتقديم عدد من التيسيرات للمستثمرين الصناعيين في تلك المناطق، وما أصدرته الحكومة المصرية خلال العام من قرارات جديدة بمنح المزيد من التسهيلات والتيسيرات للمستثمرين في المناطق الحرة المصرية، إضافة الى القانون الذي أصدرته حكومة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة بمنح تسهيلات وإمتيازات وإعفاءات متعددة للمستثمرين في المنطقة الحرة بجبل علي، كذلك ما تشهده المنطقة الحرة في جمهورية جيبوتي من مجهودات لإستكمال تجهيزها بالمرافق والخدمات اللازمة.

١ ــ ٤ ــ ٥ ــ تأكد خلال العام إتجاه ظهر خلال الأعوام السابقة بشأن الإهتمام بتطوير وتنظيم أسواق الأوراق المالية العربية، وقد إتخذ هذا الإتجاه منحى عملياً وأبعاداً جديدة خلال العام المنقضي، تمثل ذلك في صدور مرسوم بإنشاء وتنظيم سوق البحرين للأوراق المالية، وفي المملكة العربية السعودية صدرت القواعد والإجراءات التنظيمية لتداول أسهم الشركات المساهمة في قاعة مركزية للتداول تحت رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي، وفي سلطنة عمان تم إعداد القوانين المنظمة لعمل سوق الأوراق المالية ضمن الإجراءات والترتيبات التي تتخذها السلطات لإنشاء سوق رسمية منظمة للأوراق المالية في السلطنة.

وتمثل ذلك ــ على المستوى الجماعي ــ في مجهودات الإتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية في دراسة واقتراح الشروط والضوابط المناسبة لتسجيل أسهم الشركات العربية في البورصات العربية الأخرى، إضافة الى التوصيات التي صدرت عن الندوة التي نظمها الإتحاد في القاهرة خلال العام عن «أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية».

١ ــ ٤ ــ ٦ ــ بروز إتجاه متزايد للوعي بمخاطر الإستثمار في أسواق الأسهم العالمية، عكسته ندوة نظم التأمين والضمان المتوفرة للأدوات المالية وللإستثمارات في الأسواق المالية الدولية التي نظمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الكويت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٧ وما لاحظته الندوة من أن ثمة مخاطر حقيقية تجابه الإستثمارات في الأسواق المالية الدولية وأن هذه المخاطر في تزايد مستمر وما سجلته الندوة بأن المستثمرين في الأوراق المالية على المستوى الدولي لا زالت تنقصهم الحماية اللازمة. وساعدت التطورات التي وقعت بعد إنتهاء الندوة مباشرة في زيادة الوعي وتأكيد القناعة بتزايد المخاطر الكامنة في تلك الأسواق نتيجة الانهيار الذي شهدته أسواق الأسهم العالمية إعتبارا من يوم الإثنين (الأسود) ١٩٨٧/١٠/١٩.

١ ــ ٤ ــ ٧ ــ في محاولاتها الرامية لإعادة جدولة ديونها الخارجية ومباحثاتها مع صندوق النقد الدولي بهذا الشأن ظهر إتجاه واضح لدى بعض الأقطار العربية لتبني برامج للإصلاح

الإقتصادي والمالي والنقدي وبالفعل تم الإتفاق مع الصندوق خلال العام على مثل هذه البرامج الهادفة إلى رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة وترشيد الإنفاق وتحرير بعض الأسعار مما فتح الباب أمام هذه الاقطار للتباحث مع الدول الدائنة على ترتيبات إعادة الجدولة .

١ ــ ٥ ــ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار:

قامت خلال العام عدة مؤسسات عربية قومية باعداد دراسات جدوى للعديد من المشروعات التي تصلح ان تقام كمشروعات مشتركة ، تساهم فيها عدة اطراف من دول عربية مختلفة .

و يؤمل ان تساهم هذه المشروعات في تغطية احتياجات الوطن العربي الاساسية وفي تسريع عملية التنمية الاقتصادية القومية المتكاملة .

والجدول التالي رقم (١) يشتمل على قائمة بأهم هذه المشروعات المعروضة للاستثمار، والتي يبلغ عددها (٩٥) مشروعاً تتراوح تكاليفها التقديرية ما بين ٢,٣ مليون دولار امريكي و١٠٥٨ مليون دولار امريكي ، وتتوزع على مختلف القطاعات ، حيث يتبوأ القطاع الصناعي مركز الصدارة اذ تبلغ مشاريعه المعروضة للاستثمار ٥٠,٥ ٪ من اجمالي عدد المشروعات ، يليه القطاع الزراعي ٣٦,٩ ٪ ، ثم الصناعات الغذائية ٨,٤ ٪ ، وأخيراً نسبة ١ ٪ تقريبا لكل قطاع من قطاعات النقل ، التعدين ، التمويل والتسويق .

جدول رقم (١)
المشروعات العربية المشتركة المعروضة للإستثمار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
محركات الديزل (عدة اسطوانات من ٣ ـ ٦)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مشروع جديد في العراق والسعودية مشروع جديد في مصر، وتوسيع مشروع في الجزائر	دراسة جدوى اولية	٥٤ مليون دولار امريكي لكل مشروع
التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية أ ـ تصنيع هندسي ثقيل ـ بديل اول	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في مصر والجزائر والسعودية	دراسة جدوى اولية	٥٨ مليون دولار امريكي لكل مشروع
ب ـ تصنيع هندسي ثقيل ومراجل بخارية ـ بديل ثاني	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في مصر والجزائر والسعودية	دراسة جدوى اولية	١٦٧ مليون دولار امريكي لكل مشروع
ادوات المكائن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١٣ مشروع في المغرب، الجزائر، مصر، العراق، ليبيا، سوريا، السعودية، تونس، الاردن	دراسة جدوى اولية	٧٠ ـ ٨٠ مليون دولار* امريكي لكل مشروع
مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٧ مشاريع في الجزائر، والعراق، والمغرب، وتونس ومصر والسعودية وسوريا	دراسة جدوى اولية	٢٠ مليون دولار امريكي لكل مشروع
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية أ ـ البديل الاول ـ وحدات صغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١٠ مشاريع في مصر، ٨ في الجزائر، ٦ في العراق، ٦ في سورية، ٤ في الاردن، ٤ في السعودية، ٤ في تونس، ٨ في المغرب	دراسة جدوى اولية	٥ مليون دولار امريكي لكل مشروع

* سيبلغ حجم الاستثمار لكل المشاريع ٩٠٠ ـ ١٠٠٠ مليون دولار امريكي حتى عام ٢٠٠٠ .

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
ب ـ البديل الثاني ـ وحدات متكاملة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٦ مشاريع في : مصر، السعودية ، المغرب ، الجزائر، سوريا ، العراق	دراسة جدوى اولية	٤٥ مليون دولار امريكي لكل مشروع
المضخات والصمامات الصناعية (١٠٤ عقدة)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٤ مشاريع في مصر، العراق السعودية ، تونس	دراسة جدوى اولية	٦٠ مليون دولار امريكي لكل مشروع
الضاغطات الصناعية للغازات				
أ ـ الضاغطات اللولبية المتنقلة (ديزل)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في مصر، تونس ، الاردن	دراسة جدوى اولية	٣٢ مليون دولار امريكي لكل مشروع
ب ـ الضاغطات الصناعية (كهربائية)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر أو ليبيا او سورية	دراسة جدوى اولية	٣٢ مليون دولار امريكي
جـ ـ ضاغطات التكييف	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب او العراق او الجزائر	دراسة جدوى اولية	٢٨ مليون دولار امريكي
الرافعات الشوكية				
أ ـ الرافعات الشوكية الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مشروعان في مصر والمغرب او في العراق وسورية	دراسة جدوى اولية	١١٢ مليون دولار امريكم لكل مشروع
ب ـ رافعات شوكية ـ ديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر او مصر او تونس او العراق او السعودية		٤٥ مليون دولار امريكي
المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في مصر، العراق ، السعودية	دراسة جدوى اولية	٥٠ مليون دولار امريكي لكل مشروع
تجميع الشاحنات الثقيلة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق او السعودية	دراسة جدوى اولية	١٦٠ مليون دولار امريكم
مشروع انابيب الصلب غير الملحومه	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق او السعودية	دراسة جدوى اولية	١٠٥٨ مليون دولار امريـ
شباك ومعدات الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس او الجزائر او المغرب	دراسة جدوى اولية	٤٠,٧ مليون دولار امريـ
تعليب الاسماك	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	١٢٥ مليون شلن صومالي
انتاج الاعلاف	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	١٨٣ مليون شلن صومالي
علفات المجازر	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الصومال	دراسة جدوى اولية	٢,٣ مليون دولار امريكم
مواد التعبئة والتغليف	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى اولية	٢٢٠ مليون دولار امريكـ

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
الورق المقوى	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	توسيع في معمل النيل الازرق بالسودان	دراسة جدوى اولية	٢,٨ مليون دولار امريكي
الورق من الباجاس	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة جدوى اولية	٦٥ مليون دولار امريكي
الغزول القطنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السودان	دراسة اقتصادية وفنية تفصيلية	١٣٦ مليون دولار امريكي
حبيبات البولي فينيل كلورايد البلاستيكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في السعودية او الجزائر	دراسة جدوى اولية	١٨ مليون دولار امريكي لكل مشروع
ملدن الداي اوكتيل فناليت	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٣ مشاريع في السعودية ، الكويت ، الجزائر	دراسة جدوى اولية	٥,٧ مليون دولار امريكي لكل مشروع
اسفنج البولي يوريثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى اولية	٣,٦ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج المحركات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى اولية	٣٨ مليون دولار امريكي
الكوابل المعزولة جهد متوسط	،،	٤ مشاريع في العراق ، السعودية ، مصر ، ليبيا	دراسة جدوى اولية	٢٨,٥ مليون دولار امريكي لكل مشروع
فروع التأسيسات الكهربائية	،،	العراق	دراسة جدوى اولية	٥٥,٥ مليون دولار امريكي
محولات القدرة للنقل	،،	٤ مشاريع في العراق ، السعودية ، مصر ، ليبيا	دراسة جدوى اولية	٣٥ مليون دولار امريكي
العازلات الكهربائية الخزفية	،،	٤ مشاريع في العراق ، مصر ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية	دراسة جدوى اولية	٢٥,٨ مليون دولار امريكي
الكونكريت الخلوي	،،	اي قطر عربي لديه عجز في مواد البناء	،،	٢٨ مليون دولار امريكي
الطابوق الرملي الجيري	،،	اي قطر عربي لديه عجز في مواد البناء	،،	١٥ مليون دولار امريكي
الجص والمنتجات الجبسية	،،	اي قطر عربي لديه عجز في مواد البناء	،،	٧ مليون دولار امريكي

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع صناعة البدالات الهاتفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية	غير محدد بشكل نهائي	دراسة جدوى إقتصادية وفنية	٣٩,٤ مليون دولار (رأس المال الثابت)
مشروع المبيدات الحشرية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	سورية	دراسة جدوى اقتصادية وفنية تفصيلية	٩,٧ مليون دينار اردني
مشروع الصلب المخصوص في الوطن العربي	،،	الجزائر ومصر والعراق والسعودية	،،	١٥٥,٥٤ مليون دولار في الجزائر و ١٣٦,٥٠ مليون دولار في مصر و ١٦٣,٠ مليون دولار في العراق و ١٥٨,٧٣ مليون دولار في السعودية
مشروع انتاج عسل التمر (الدبس)	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	٥١ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج المخابز الآلية ومعدات صناعة المعجنات	،،	العراق	،،	٢,٤ مليون دولار امريكي
المجمع العربي الاردني للصناعات الغذائية *	،،	الاردن	،،	غير محدد
مشروع انتاج التمور في رأس الخيمة	،،	الامارات	،،	٤٢ مليون درهم اماراتي

* توسيع وتطوير وتكامل مشاريع انتاجية مقامة واقتصادية الانتاج .

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع تصنيع لحوم الدجاج البياض المستنفذ لعطائه	،،	اي قطر عربي	دراسة اولية	٦٥٢ ألف دولار امريكي *
مشروع اكثار وتسويق فسائل النخيل في الوطن العربي	،،	العراق	دراسة اقتصادية وفنية	٦,٥ مليون دولار امريكي
مشروع عربي لانتاج اغذية خاصة للقوات المسلحة العربية	،،	العراق او الجزائر	دراسة اولية	غير محدد
مشروع انتاج الغسالات الكهربائية المنزلية	الشركة العربية للاستثمارت الصناعية	العراق	دراسة جدوى اقتصادية	١٥ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج المحركات الكهربائية الصغيرة	،،	السعودية	،،	٧٠٠ ألف دولار امريكي
مشروع التأسيسات الكهربائية المنزلية	،،	العراق	،،	٦٠ مليون دولار امريكي
مشروع انابيب الصلب غير الملحومة	،،	غير محدد	،،	٤٠٠ مليون دولار امريكي
مشروع مشترك لانتاج الزجاج المسطح	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	العراق	دراسة جدوى تفصيلية	١٢٧ مليون دولار امريكي
مشروع مشترك لانتاج الفحم البترولي	،،	البحرين او الكويت	دراسة جدوى اولية	حوالي ٤٠ مليون دولار امريكي
مشروع مشترك للصناعات التربوية	،،	غير محدد	دراسة اولية لمجموعة منتجات	مشاريع مختلفة و برؤوس اموال مختلفة

* بدون اسعار الشحن والضرائب .

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع مشترك لانتاج حامض الاسيتيك ومشتقاته	،،	البحرين او السعودية	دراسة جدوى تفصيلية	١٢٠ مليون دولار امريكي
مشروع مشترك لانتاج الثرمستون (البلوك الخلوي) والثرمستون المسلح (الخرسانة الخلوية)	،،	غير محدد	دراسة جدوى اولية	٣٠ ــ ٣٧ مليون دولار امريكي
مشروع مصهر الالمنيوم في الخليج	،،	قطر	،،	٦١٥ مليون دولار امريكي
الشركة العربية لمعادن اشيري (سامين)	الشركة العربية للتعدين	موريتانيا	دراسات جدوى فنية واقتصادية	٨٠ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج البذور	الشركة العربية للاستثمار الزراعي	الاردن	،،	٨ مليون جنيه سوداني
مشروع الترحيل	،،	السودان	،،	٥٧ مليون جنيه سوداني
مشروع الخدمات الزراعية	،،	،،	،،	٦,٥ مليون جنيه سوداني
مشروع الكناف ابو نعامة	،،	،،	دراسة اولية	غير محدد
مشروع زراعة الموز	،،	المغرب	دراسة جدوى فنية واقتصادية	٤٨ مليون درهم مغربي
مشروع الورد	،،	المغرب	دراسة اولية	٢٣,٣ مليون درهم مغربي
مشروع الشاي	،،	المغرب	،،	٩٣,٤ مليون درهم مغربي
مشروع تسمين الاغنام وانتاج الحبوب والاعلاف	،،	الاردن	،،	٢,٢ مليون دينار اردني
الشركة العربية السورية للاستثمار والتمويل	الشركة العربية للاستثمار	سوريا	دراسة الجدوى الاقتصادية	٣٠ مليون دولار امريكي
شركة تسويق عربية	،،	غير محدد	تحت الدراسة	غير محدد

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انتاج الفيتامين (جـ)	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	غير محدد	دراسة جدوى فنية اقتصادية	٣١,٥ مليون دولار امريكي
مشروع الكواشف المخبرية	،،	اليمن الشمالي او عمان	،،	٤ مليون دولار امريكي
مشروع المواد الاولية	،،	قطر	،،	١٠ مليون دولار امريكي
مشروع تصنيع النشا ومشتقاته	،،	سوريا	،،	٥٠ مليون دولار امريكي
مشروع التعبئة والتغليف	،،	غير محدد	،،	١٦ مليون دولار امريكي
مشروع انتاج وتصنيع الالبان بالمملكة العربية السعودية	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السعودية	،،	١,٣٥٤ مليون دينار كويتي
مشروع انشاء مزرعة سمكية مكثفة	،،	السعودية	،،	١,٠٨٩ مليون دينار كويتي
مشروع الانتاج الحيواني المتكامل في سوريا	،،	سوريا	،،	١,٨٠٠ مليون دينار كويتي
مشروع تصنيع معدات الدواجن والابقار	،،	احدى دول مجلس التعاون	،،	٧,٣٤٧ مليون دينار كويتي
مشروع جدات وامهات سلالات دجاج البيض	،،	السعودية	،،	٥,٦٠٠ مليون دينار كويتي
مشروع الزراعة الآلية	،،	السودان	،،	٢ مليون دينار كويتي
مشروع انشاء مختبر اقليمي لمقاومة وعلاج امراض الدواجن	،،	السعودية	،،	١,٥ مليون دينار كويتي
مشروع اقامة المزارع الرعوية التعاونية لانتاج اللحوم من الاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	١٩٠,٨٩٤ مليون اوقية موريتانية
مشروع انتاج وتصنيع الالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية والبنك الاسلامي للتنمية	موريتانيا	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	٧٤٧ مليون اوقية موريتانية
مشروع تصنيع الاعلاف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية	موريتانيا	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	٢,٣ مليون دولار

اسم المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
المزارع الرعوية التعاونية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا الولايات ١، ٢، ٥	دراسة اولية	٩,٥ مليون دولار
المشروع المغربي لانتاج الذرة الشامي بالسودان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	١٦,٤ مليون دولار و٩٥ مليون جنيه سوداني
انتاج لحوم الابقار	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	١٧,٣ مليون جنيه سوداني
استكمال مزرعة سكر عسلايه	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	٢٦,٥ مليون دولار
رفع كفاءة مصانع سكر الجنيد وحلفا	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	٥٩ مليون دولار
اكمال مشروع سكر ملوط	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	١١٠ مليون دولار
مزرعة رعوية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: القضارف	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار
مزارع رعوية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: دلتا القاش	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار
انتاج لحوم الاغنام في كسلا	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: كسلا	دراسة تفصيلية	١٧,٣ مليون دولار
الانتاج الحيواني في العسيلات	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: العسيلات	دراسة اولية	٣٣,٥ مليون دولار
انتاج لحوم الابقار في الدمازين	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: الدمازين	دراسة تفصيلية	٣٩,٢ مليون دولار
اقامة ستة مصانع للعلف المركز	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان: واد مدني	دراسة اولية	٨٦,٢ مليون دولار
تطوير مزرعة ومصنع سكر جوهر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة اولية	١٧,٣ مليون دولار
مجمع زراعي صناعي لانتاج الزيوت النباتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة جدوى اقتصادية وفنية	٥٦ مليون دولار
توسيع مزرعة قصب السكر في ميسان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق: ميسان	دراسة اولية	٤٠ مليون دولار
توسيع مزرعة قصب السكر في الصيداوية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العراق: الصيداوية	دراسة اولية	٧١ مليون دولار
مصنع سكر الشمندر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	لبنان: جبيل	دراسة اولية	٧٠ مليون دولار
توسيع طاقة مصانع السكر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المغرب: مصانع قائمة	دراسة اولية	٤٤,٢ مليون دولار
انتاج جدات الدواجن	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	ليبيا، المغرب، الاردن، السعودية	دراسة اولية	٤٨,٣ مليون دولار

١ ــ ٦ ــ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ :

يتبين من البيانات التي أمكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية المضيفة للاستثمار، ان اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية التي تم الترخيص بها في عام ١٩٨٧ بلغت نحو ٢٢٧,٥٧٢,٢٠٠ دولار امريكي مقابل ٣٦١,١٩٦,٠٥٤ دولار في عام ١٩٨٦ مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة ٣٦,٩٩ ٪ عن عام ١٩٨٦ . وقد احتلت جمهورية السودان المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام، حيث بلغت نحو ٤١,٨٢٧,٤٩٧ دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١٥٢ ٪ عن عام ١٩٨٦ ، و يرجع السبب في هذه الزيادة الى حد كبير لقيام الشركة العربية للاستثمار الزراعي (شركة عربية قابضة مركزها دولة البحرين) باستثمار نحو ٣٥ مليون دولار في مشاريع زراعية في جمهورية السودان . وجاءت المملكة الاردنية الهاشمية في المركز الثاني حيث بلغت قيمة الاستثمارات المرخصة فيها هذا العام نحو ٤١,٧٢٥,١٤٦ دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة ٦٩٧ ٪ عن عام ١٩٨٦ و يرجع السبب في هذه الزيادة الى الاجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الاردنية لتشجيع الاستثمارات العربية للاستثمار في اراضيها مثل مساواة المستثمر العربي بالمواطن الاردني من حيث الحقوق والامتيازات ولجوء الحكومة الاردنية الى تشجيع قيام شركات الاستثمار المشتركة مع مختلف الدول العربية خاصة جمهورية مصر العربية، الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية .

واحتلت دولة البحرين المركز الثالث بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية تليها جمهورية مصر العربية، دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة المغربية، الجمهورية التونسية على التوالي ومن ثم باقي الدول العربية كما هو مبين في الجدولين رقم (٢)، (٣) .

اما بالنسبة لجنسيات المستثمرين فقد احتلت الاستثمارات الوافدة من المملكة العربية السعودية المركز الاول حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٦٨,٩١ مليون دولار موزعة على عشرة دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية . واحتلت استثمارات المشروعات العربية المشتركة المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٣٨,٤٥ مليون دولار موزعة على ثلاث دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية السودان والجمهورية العربية السورية . واحتلت الاستثمارات الوافدة من جمهورية مصر العربية المركز الثالث حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢٦,٨٨ مليون دولار موزعة على خمس دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية والمملكة المغربية . واحتلت الاستثمارات الوافدة من دولة الكويت المركز الرابع حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٢٠,٩٦ مليون دولار موزعة على سبع دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية . كما وفدت استثمارات من دول عربية اخرى كما هو مبين في الجدول رقم (٢) .

اما بالنسبة للتوزيع القطاعي فقد احتل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري المركز الاول حيث بلغت في هذا القطاع نحو ٦٩,٤ مليون دولار او ما نسبته ٣٠,٥١ ٪ من اجمالي الاستثمارات خلال هذا العام بالرغم من تراجع حجم الاستثمارات في هذا القطاع بنسبة ٥٢ ٪ عن عام ١٩٨٦ ، وجاء قطاع التجارة والمقاولات والخدمات في المركز الثاني من حيث نصيبه من جملة الاستثمارات حيث بلغت جملة الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٤٨,٦٦ مليون دولار او ما نسبته ٢١,٣٨ ٪ من اجمالي الاستثمارات واحتل قطاع الصناعة المركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٤٨,٤١ مليون دولار او ما نسبته ٢١,٢٨ ٪ من الاجمالي ، يليه القطاع المالي والمصرفي واخيرا القطاع السياحي والعقاري كما هو مبين في الجدول رقم (٤) .

و يتضح من الجدول رقم (٥) عن التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٧ ، ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول حيث بلغت نحو ١١٤,٨ مليون دولار او ما نسبته نحو ٥٠,٤٣ ٪ من اجمالي الاستثمارات ، اتجه منها نحو ٥٨ مليون دولار الى دول المجلس أي ما نسبته ٥٠,٦٤ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٥٦,٧ مليون دولار اي ٤٩,٣٦ ٪ الى الدول العربية الأخرى ، واحتلت استثمارات المشروعات العربية المشتركة المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ٣٨,٥ مليون دولار او ما نسبته ١٦,٩ ٪ من الاجمالي . واحتلت مجموعة دول بلاد الشام والعراق (الاردن ، سورية ، العراق ، لبنان وفلسطين) المركز الثالث حيث بلغت اجمالي الاستثمارات العائدة لمواطنيها نحو ٣٢,٨ مليون دولار او ما نسبته ١٤,٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات ، اتجه منها الى دول المجموعة نفسها نحو ٥,٢ مليون دولار او ما نسبته ١٥,٧ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٢٧,٧ مليون دولار او ما نسبته ٨٤,٣ ٪ من استثمارات المجموعة اتجهت الى باقي الدول العربية ، واحتلت مجموعة دول وادي النيل والتي تضم كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان المركز الثالث ، حيث بلغت جملة الاستثمارات العائدة لمواطنيها نحو ٢٧,٢ مليون دولار او ما نسبته نحو ١٢ ٪ من اجمالي الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية وقد اتجهت جميع هذه الاستثمارات الى دول عربية اخرى ، تليها مجموعة دول المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب وموريتانيا) و باقي الدول العربية (الصومال ، جيبوتي ، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) بنسبة ٦,١٤ ٪ و ٠,١٥ ٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية على التوالي .

١ ــ ٧ ــ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار:

١ ــ ٧ ــ ١ ــ وزعت المؤسسة استمارة استبيان حول مناخ الاستثمار في الوطن العربي (مرفق بالملحق رقم «١») على نخبة مختارة من المستثمرين العرب من افراد ومؤسسات في مختلف الدول

العربية روعي فيه ان يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في اكثر من دولة عربية واحدة. وذلك بهدف التعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بشكل عام، وآرائهم حول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية.

وحيث ان هذا الاستبيان قد تم توزيعه في العامين الماضيين ١٩٨٥، ١٩٨٦ ايضا، فقد امكن التعرف على التغيرات التي طرأت على آراء وانطباعات المستثمرين العرب خلال السنوات ١٩٨٥ــ ١٩٨٧.

١ ــ ٧ ــ ٢ ــ أهم العناصر الجاذبة للاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير إلاّ انه قد امكن حصر نحو اثنين وعشرين عنصراً يمكن في مجموعها ان تغطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها قراره الاستثماري (العناصر واردة في البند الثالث من الاستمارة).

وقد انطوى الاستبيان على ان يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب اهميتها ــ من وجهة نظره ــ في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموعة الدول العربية، وجاءت نتائج الاستبيان كما هي مبينه في الجدول رقم (٦). ويمكن تصنيف العناصر المشار اليها في خمس مجموعات من حيث ترتيب اهميتها كباعث للمستثمر العربي في قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:

تؤكد النتائج التجميعية لاهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الاقطار العربية لهذا العام ما جاءت به نتائج استبيان عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ الى حد كبير حيث تبين ان تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج مع امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار من أهم العناصر التي تحفز المستثمر على الاستثمار في البلدان العربية. وهذه العناصر تنصب في حرص المستثمر على تحقيق عائد مجز على استثماره مع ضمان تحويل العائد واصل الاستثمار الى الخارج بسهولة ويسر. ويأتي في الدرجة الثانية استقرار الاوضاع الاقتصادية ووضوح وثبات القوانين المنظمة للاستثمار في القطر المضيف للاستثمار ومن ثم يأتي سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات المختلفة في القطر المضيف في الدرجة الثالثة في حين تأتي باقي العناصر في مراتب ثانوية، كما هو مبين في الجدول رقم (٦).

المجموعة الاولى:

ــ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي.
ــ حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج.
ــ امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.

المجموعة الثانية :

ـ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها .
ـ الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية .
ـ التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
ـ المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر.

المجموعة الثالثة :

ـ سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
ـ المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في القطر.
ـ سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
ـ توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .

المجموعة الرابعة :

ـ اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
ـ سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر.
ـ نجاح مشاريع سابقة في القطر.
ـ امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .
ـ توفر الهياكل المؤسسية اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية .
ـ توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

المجموعة الخامسة :

ـ الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف .
ـ توفر شريك محلي من القطر المضيف يثق به المستثمر.
ـ وجود جهة واحدة للتعامل معها .
ـ توفر سوق منظم للاوراق المالية .

١ ـ ٧ ـ ٣ ـ أهم العناصر المعوقة للاستثمار:

بين المستثمرون الذين وجه لهم الاستبيان ، أهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الاقطار العربية التي تتوفر لهم فيها تجارب استثمارية . وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط ، امكن تجميع المعوقات التي ذكرها المستثمرون في اربع مجموعات تعكس اهميتها وذلك حسب درجة تكرارها وذلك على النحو التالي :

المجموعة الاولى :

ـــ القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الارباح .
ـــ عدم وجود استقرار سياسي .
ـــ عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .
ـــ عدم توفر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة .

المجموعة الثانية :

ـــ عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية .
ـــ عدم امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .
ـــ عدم توفر عناصر الانتاج .
ـــ عدم توفر النقد الاجنبي .

المجموعة الثالثة :

ـــ عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب .
ـــ عدم امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
ـــ ضعف البنية الاساسية .
ـــ سيطرة القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية .

المجموعة الرابعة :

ـــ عدم توفر حماية للمنتجات المحلية .
ـــ الزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلي .
ـــ عدم وجود اجهزة لترويج الاستثمار.
ـــ عدم استقرار قوانين الاستثمار.

١ ـــ ٧ ـــ ٤ ـــ مدى تحسن او تدهور مناخ الاستثمار خلال العام :

تبين آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن او التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام الى ان مناخ الاستثمار لم يطرأ عليه تغيير خلال العام في خمس عشرة دولة عربية وان مناخ الاستثمار قد تحسن خلال العام في دولتين عربيتين وتدهور عما كان عليه في العام المنصرم في اربع دول عربية .

١ ـــ ٧ ـــ ٥ ـــ أهم القطاعات التي يتجه اليها المستثمر الوافد :

تبين من خلال اجابات المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان حول القطاعات التي يفضلون

الاستثمار فيها في كل قطر من الاقطار العربية ، جاءت اجاباتهم على النحو المبين في الجدول رقم (٧)ـ يتضح من الجدول ان لدى المستثمرين رغبة في الاستثمار في القطاع الصناعي بالدرجة الاولى يليه القطاع الزراعي فقطاع السياحة ثم قطاعات المقاولات والمال والمصارف والخدمات واخيرا قطاع العقارات .

جدول رقم (٢)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٧
حسب الاقطار المصدرة والمضيفة
(الف دولار امريكي)

الاستثمارات الوافدة من / الى	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الاردن	×	—	١٠٠٠	—	—	—	٣٧١٤,٣	—	١٠٤,٢	—	٢٢٣٢,١
الامارات	٩٧٦,٥	×	٦٩٢,٥	١,٠	—	—	١٧٣١٢,٤	٢٠٥,١	١٥١٠,٨	—	٢٦٦,٣
البحرين	—	١٠٣,١	×	—	—	—	٣٥٣٣٣,٣	١٠٠	—	—	—
تونس	٧٧٠	٣٤٠٣	—	×	٧٣٠٢	—	١٦٤	—	١٤٢	—	—
الجزائر	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—
السعودية	٤٢٨,٣	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—
السودان	—	٥٧٧,٥	—	—	—	—	٤٢٤٩,٣	×	١٨٧٧,١	—	—
سوريا	١٥٠	٢٨٧,٥	—	٥٤٥٤,٥	—	—	٣٠١,٣	—	×	—	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—
العراق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	×
عُمان	—	١٤٥٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	١٧٩٤,٣	—	١٠٧,٧	—	—	—	٥٥٢,٦	—	٢٠١١,٢	—	٤٧٠,٤
لبنان	—	—	—	—	—	—	٦٣٢,٢	—	—	—	—
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصر	٢٦٦٥,٩	٢١٥٢,٧	١٧٥٣,١	—	—	—	٢٧١٩,٨	—	٩٣٩,١	—	١٥٩٤,٦
المغرب	١٢٠	١٧,٤	—	٥٠٥,٧	٣٨٠,٤	—	٣٩٢٩,٤	—	٥٠٩٣,٧	—	٥٥٣,٦
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الجنوبي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٦٩٠٥	٧٩٩٣,٢	٣٥٥٣,٣	٥٩٦١,٢	٧٦٨٢,٤	—	٦٨٩٠٨,٦	٣٠٥,١	١١٦٧٨,١	—	٥١١٧

عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن ش	اليمن ج	فلسطين	مشروع عربي مشترك	المجموع
—	—	٤١٠٠	٢٥٧٤,٤	—	٢٥٠٠٠	—	—	—	—	—	٣٠٠٠	٤١٧٢٥
٦٢١,٦	٢١١	١٣٠٨,٦	١٠٤٧,١	—	٥٧٧,٦	٢٢,٧	١٠,٢	٦٤,٧	٢٠٧,٥	١٠٠٩,٢	—	٢٦٠١٤,٨
٣,٧	٨,٠	٣٢٤,٩	—	—	٨٠٠	—	—	—	—	—	—	٣٦٦٧٣
—	—	٣٠٣٠	—	—	٣٣	١٦٢	—	—	—	—	—	١٥٠٠٦
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٢٨,٣
—	—	—	—	—	—	٧٣,٦	—	—	٥٠	—	٣٥٠٠٠	٤١٨٢٧,٥
—	—	—	٨٧,٥	—	—	٥٠	—	—	—	—	٤٥٠	٦٧٨٠,٨
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
×	—	—	٣٨٩,٦	—	—	—	—	—	—	—	—	١٨٤١,٦
—	×	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٩١,٩	—	×	٦٩٧,٨	—	—	١٤,٧	—	٥٤,١	—	٦٣٢	—	٦٤٢٦,٧
—	—	٣٣١,٠	×	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٦٣,٢
—	—	—	—	×	—	—	—	—	—	—	—	—
١١٤٤٥	٩٨٣	٥٧٨٢,٨	٨٦٥,٢	—	×	—	—	—	—	٧٧٩,٢	—	٣١٦٨٠,٤
—	—	٦٠٨٠,١	١٠٥٣,٢	—	٤٧١,٤	×	—	—	—	—	—	١٨٢٠٤,٩
—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—
٢٢٧٥٧٢,٢	٣٨٤٥٠	٢٤٢٠,٤	٢٥٧,٥	٨٨,٨	١٠,٢	٣٢٣	٢٦٨٨٢	—	٦٧١٤,٨	٢٠٩٥٧,٤	١٢٠٢	١٢١٦٢,٢

جدول رقم (٣)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية *
حسب الاقطار المضيفة خلال السنوات ١٩٨٦، ١٩٨٧
(بالدولار الامريكي)

القطر المضيف	١٩٨٦		١٩٨٧		نسبة التغير
	جملة الاستثمارات	%	جملة الاستثمارات	%	
المملكة الاردنية الهاشمية	٥,٢٣٤,٥٠٠	١,٤٤	٤١,٧٢٥,١٦٤	١٨,٣٣	+ ٦٩٧ %
دولة الامارات العربية المتحدة	٥٧,٩٣٦,٢٩٣	١٦,٠٤	٢٦,٠١٤,٧٢٢	١١,٤٣	- ٥٥ %
دولة البحرين	١٠٦,٩٥٨,٩٧٣	٢٩,٦٣	٣٦,٦٧٢,٩٢٩	١٦,١٢	- ٦٥ %
الجمهورية التونسية	٧,٨٨٩,٧٨٠	٢,١٨	١٥,٠٠٦,٠٠٠	٦,٦٠	+ ٩٠ %
جمهورية جيبوتي	١,٩٥٥,٣٠٧	٠,٥٤	—	—	- ١٠٠ %
المملكة العربية السعودية	٢,٢٢٣,٣١٤	٠,٦١	٤٢٨,٣٣٣	٠,١٩	- ٨٠ %
جمهورية السودان	١٦,٥٣٣,٢٥٠	٤,٥٧	٤١,٨٢٧,٤٩٧	١٨,٣٨	+ ١٥٢ %
الجمهورية العربية السورية	—	—	٦,٧٨٠,٧٩٥	٢,٩٨	+ ١٠٠ %
سلطنة عمان	٢٣٦,٦٠٠	,٠٦	١,٨٤١,٥٨٨	٠,٨١	+ ٦٧٨ %
دولة قطر	٣٥,٧١٤	٠,٠١	—	—	- ١٠٠ %
دولة الكويت	٢٥,٩١٥,٧٤٩	٧,١٨	٦,٤٢٦,٦٥٤	٢,٨٢	- ٧٥ %
الجمهورية اللبنانية	٤٧٦,٥٠٠	٠,١٣	٩٦٣,٢١٤	٠,٤٢	+ ١٠٢ %
جمهورية مصر العربية	٩٦,٢٠٥,٠٦٣	٢٦,٦٤	٣١,٦٨٠,٤٠٠	١٣,٩٢	- ٦٧ %

* تمثل هذه الارقام البيانات التي امكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية لدى الدول العربية المضيفة للاستثمار كما تم تسجيلها عند منحها التراخيص.

القطر المضيف	١٩٨٦		١٩٨٧		نسبة التغير
	جملة الاستثمارات	٪	جملة الاستثمارات	٪	
المملكة المغربية	٣٦,٨٢٢,٢٣٩	١٠,٢٠	١٨,٨٠٤,٩٢٢	٨,٠	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٢,٧٥٨,٦٢٠	٠,٧٧	—	—	١٠٠ ٪ -
الجمهورية العربية اليمنية	٤,١٥٢	٠,٠٠١	—	—	١٠٠ ٪ -
المجموع	**٣٦١,١٩٦,٠٥٤**	**١٠٠ ٪**	**٢٢٧,٥٧٢,٢٠٠**	**١٠٠ ٪**	**٣٦,٩٩ ٪ -**

جدول رقم (٤)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية
١٩٨٦ ــ ١٩٨٧
(بالدولار الامريكي)

القطـاع	١٩٨٦		١٩٨٧		النسبة المئوية للتغير ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧
	اجمالي الاستثمارات	٪	اجمالي الاستثمارات	٪	
الزراعي والثروة الحيوانية والصيد البحري	١٤٥,٥٣٧,٤٨١	٤٠,٣ ٪	٦٩,٤٣٠,٢٦٣	٣٠,٥١ ٪	- ٥٢,٢٩ ٪
الصناعي	٩٦,٢٧٢,٩٧٨	٢٦,٧ ٪	٤٨,٤١٣,٤٣٨	٢١,٢٨ ٪	- ٤٩,٧١ ٪
المالي والمصرفي	٣,٣٣٨,٠١٩	٠,٩ ٪	٤٣,١٣٧,٦٠٧	١٨,٩٥ ٪	+ ١١٩٢ ٪
التجارة والمقاولات والخدمات	٩٦,٠٧٨,٣٠٨	١٩,١ ٪	٤٨,٦٥٥,٤٠٧	٢١,٣٨ ٪	- ٤٩,٣٥ ٪
السياحي والعقاري	٤٦,٩٦٩,٢٥٩	١٣,٠ ٪	١٧,٩٣٥,٤٨٥	٧,٨٨ ٪	- ٦١,٨١ ٪
الاجمالي	٣٦١,١٩٦,٠٥٤	١٠٠ ٪	٢٢٧,٥٧٢,٢٠٠	١٠٠ ٪	- ٣٦,٩٩ ٪

جدول رقم (٥)
التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية
خلال عام ١٩٨٧
(الف دولار امريكي)

المجموعات الجغرافية	اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية الى الاجمالي	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	اجمالي الاستثمارات المجموعة في الدول العربية الاخرى	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة
١) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١١٤٧٧٦,٧	٪ ٥٠,٤٣	٥٨١٢٣,٨	٥٠,٦٤	٥٦٦٥٢,٩	٤٩,٣٦
٢) بلاد الشام والعراق	٣٢٨٣٥,٣	٪ ١٤,٤٣	٥١٤٨,٢	٪ ١٥,٦٨	٢٧٦٨٧,١	٪ ٨٤,٣٢
٣) دول وادي النيل	٢٧١٨٧,١	٪ ١١,٩٥	—	—	٢٧١٨٧,١	٪ ١٠٠
٤) دول المغرب العربي	١٣٩٧٦,٨	٪ ٦,١٤	٨٣٥٠,١	٪ ٥٩,٧٥	٥٦٢٦,٧	٪ ٤٠,٢٥
٥) باقي الدول العربية	٣٤٦,٣	٪ ٠,١٥	—	—	٣٤٦,٣	٪ ١٠٠
٦) مشروعات عربية مشتركة	٣٨٤٥٠	٪ ١٦,٩٠	—	—	—	—
الاجمالي	**٢٢٧٥٧٢,٢**	**٪ ١٠٠**	**٧١٦٢٢,١**	**٪ ٣١,٤٧**	*** ١٥٥٩٥٠,١**	**٪ ٦٨,٥٣**

(١) تضم المجموعة الاولى كل من السعودية ، الكويت ، قطر، البحرين ، الامارات وسلطنة عمان .
(٢) تضم المجموعة الثانية كل من الاردن ، فلسطين ، سوريا ، لبنان والعراق .
(٣) تضم المجموعة الثالثة كل من مصر والسودان .
(٤) تضم المجموعة الرابعة كل من تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب وموريتانيا .
(٥) تضم المجموعة الخامسة كل من جيبوتي ، الصومال ، اليمن الشمالي ، واليمن الجنوبي .
(٥) بما فيها المشروعات العربية المشتركة .

جدول رقم (٦)
نتائج تحليل الاستبيان
(العناصر المحفزة للاستثمار)

الدوافع او العوامل المحفزة	الوزن الموضعي وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٧	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٧	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٦	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٥
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	٤٧٨	١	١	١
حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	٤٧٢	٢	٢	٢
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	٤٣٢	٣	٣	٣
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	٣٧٢	٤	٤	٨
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	٣٦٨	٥	٦	٤
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	٣١٨	٦	١٣	١٠
المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر	٣١٠	٧	١٢	١٢
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	٢٩٦	٨	٥	٦
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	٢٩٦	٨	٧	٩
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في القطر	٢٧٦	١٠	١٦	١٣
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار	٢٧٢	١١	١٠	٥
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	٢٦٠	١٢	٨	١١
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	٢٤٨	١٣	٩	٧
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	٢٣٤	١٤	٢١	١٩
نجاح مشاريع سابقة في القطر	٢٣٠	١٥	١١	١٤
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	٢٢٦	١٦	١٤	١٦
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية	٢١٦	١٧	١٨	١٧
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	٢٠٢	١٨	٢٠	١٥
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	١٩٠	١٩	١٧	٢٢
توفر شريك محلي من القطر المضيف تثق به	١٨٤	٢٠	١٥	١٨
وجود جهة واحدة للتعامل معها	١٧٠	٢١	١٩	٢٠
توفر سوق منظم للاوراق المالية	١٣٦	٢٢	٢٢	٢١

جدول رقم (٧)
القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع العقارات	قطاع الخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
المملكة الاردنية الهاشمية	•	•					
دولة الامارات العربية المتحدة						•	
دولة البحرين					•		
الجمهورية التونسية	•	•				•	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	•	•	•	•	•	•	•
جمهورية جيبوتي		•					
المملكة العربية السعودية		•					
جمهورية السودان	•						
جمهورية الصومال الديمقراطية							
الجمهورية العراقية	•	•					
سلطنة عمان				•			•
دولة قطر							
دولة الكويت		•					
الجمهورية اللبنانية							
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية		•					
جمهورية مصر العربية	•	•	•	•	•	•	•
المملكة المغربية	•	•					
الجمهورية الاسلامية الموريتانية							
الجمهورية العربية اليمنية		•					
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية		•					

ملحق الجزء الأول
استمارة استقصاء
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال او الشركة : .....

العنـــوان : .....

١ ــ هل سبق لك الاستثمار في احدى الاقطار العربية ؟

☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب نعم اذكر عدد الاقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها ؟

☐ دول ، وهي :

١ ــ .....

٢ ــ .....

٣ ــ .....

٤ ــ .....

٥ ــ .....

٢ ــ ما هي الاقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلاً وفي اي قطاعات ؟

يرجى ترتيبها حسب الاولوية .

الاقطـــار	القطاعات
١ ــ	
٢ ــ	
٣ ــ	
٤ ــ	
٥ ــ	
٦ ــ	

---

(٥) وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب .

يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا غضاضه في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغب في الاجابة عليه لاي سبب من الاسباب ، علماً بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط .

يرجى سرعة استيفاء البيانات وإرسال الإستمارة
على عنوان المؤسسة : ص . ب : ٢٣٥٦٨ الصفاة ــ 13096 ــ الكويت ، دولة الكويت

٣ ــ يرجى ترتيب الدوافع من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار وذلك بوضع رقم (١) امام اكثر العوامل اهمية ورقم (٢) امام العامل الذي يليه وهكذا :

الدوافع او العوامل المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	
حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار	
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر	
توفر شريك محلي من القطر المضيف تثق به	
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	
توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية	
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية	
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر	
وجود جهة واحدة للتعامل معها	
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	
نجاح مشاريع سابقة في القطر	
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	
اخرى (توضح)	

٤ ــ بالنسبة للاقطار التي تتوفر لديك معلومات عن مخاطر الاستثمار فيها ، يرجى ترتيبها بالترقيم قرين كل منها بادئا بالدول ذات المخاطر الاعلى فالاقل خطرا وهكذا .

الاقطار العربية	الترتيب
المملكة الاردنية الهاشمية	
دولة الامارات العربية المتحدة	
دولة البحرين	
الجمهورية التونسية	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
جمهورية جيبوتي	
المملكة العربية السعودية	
جمهورية السودان	
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الديمقراطية	
الجمهورية العراقية	
سلطنة عمان	
دولة قطر	
دولة الكويت	
الجمهورية اللبنانية	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	
جمهورية مصر العربية	
المملكة المغربية	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	
الجمهورية العربية اليمنية	
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	

٥ ــ ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي ؟
(يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

الاقطـــار	لم يطرأ اي تغير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
١ ــ المملكة الاردنية الهاشمية			
٢ ــ دولة الامارات العربية المتحدة			
٣ ــ دولة البحرين			
٤ ــ الجمهورية التونسية			
٥ ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
٦ ــ جمهورية جيبوتي			
٧ ــ المملكة العربية السعودية			
٨ ــ جمهورية السودان			
٩ ــ الجمهورية العربية السورية			
١٠ ـ جمهورية الصومال الديمقراطية			
١١ ـ الجمهورية العراقية			
١٢ ـ سلطنة عمان			
١٣ ـ دولة قطر			
١٤ ـ دولة الكويت			
١٥ ـ الجمهورية اللبنانية			
١٦ ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
١٧ ـ جمهورية مصر العربية			
١٨ ـ المملكة المغربية			
١٩ ـ الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
٢٠ ـ الجمهورية العربية اليمنية			
٢١ ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			

٦ ــ ما هي معوقات الاستثمار، من وجهة نظرك ، في الاقطار العربية التي تتوفر لديك معلومات عنها ، وما هي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها ؟

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
المملكة الاردنية الهاشمية		
دولة الامارات العربية المتحدة		
دولة البحرين		
الجمهورية التونسية		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		
جمهورية جيبوتي		
المملكة العربية السعودية		
جمهورية السودان		
الجمهورية العربية السورية		
جمهورية الصومال الديمقراطية		

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
الجمهورية العراقية		
سلطنة عمان		
دولة قطر		
دولة الكويت		
الجمهورية اللبنانية		
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية		
جمهورية مصر العربية		
المملكة المغربية		
الجمهورية الاسلامية الموريتانية		
الجمهورية العربية اليمنية		
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية		

الجزء الثاني
التقارير القطرية

[١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة الاردنية الهاشمية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
المملكة الاردنية لعام ١٩٨٧

عكفت الحكومة الاردنية خلال العام على توثيق علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع مختلف الدول العربية ، بتوقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري واقامة مشروعات مشتركة .

وعلى مستوى الاقتصاد الوطني اتخذت الحكومة الاردنية عدة قرارات تنظيمية وتشريعية يتعلق بعضها بمنح حوافز للاستثمار الصناعي والزراعي بهدف تشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية في الاردن .

ومن جهة اخرى بدأت الحكومة بتنفيذ خطتها الرامية الى تحويل بعض شركات القطاع العام الى القطاع الخاص تدريجيا . وعلى ضوء ما اظهرته نتائج البحث والتنقيب عن النفط عن وجود مخزون نفطي بكميات تجارية في الاردن تم توسيع نطاق التنقيب عن النفط وتوقيع اتفاقيات للتنقيب مع شركات كندية و بلجيكية .

ونورد فيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام :

١ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت اثناء العام بعض القوانين والانظمة تناولت تشجيع الاستثمار والمعاملة الضريبية وتنظيم بعض القطاعات النوعية على الوجه المفصل فيما يلي :

ــ في مجال تشجيع الاستثمار صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتم بموجبه ولاغراضه تقسيم المملكة من حيث درجة التطور الاقتصادي الى ثلاث مناطق وعرف رأس المال العربي والاجنبي ، وشكل لجنة تشجيع الاستثمار وحدد صلاحياتها ومهامها والتي من بينها التوصية باعتبار المشروع اقتصاديا او اقتصاديا مصدقا بالمعنى المقصود في القانون ، ومنحه الاعفاءات والتسهيلات التي نص عليها وذلك بما ينسجم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، والتوصية باتخاذ الاجراءات التي من شأنها توفير المناخ الملائم للاستثمار. شمل الاعفاء من الرسوم الذي نص عليه القانون ما يستورد من موجودات ثابتة ، ومعدات وادوات ، وقطع الغيار. وقضى للمشروع الاقتصادي المصدق باعفاء ارباحه الصافية من الضرائب لمدد تتراوح تبعا لفئة منطقته من سبع سنوات الى خمس عشرة سنة من تاريخ بدء الانتاج ، كما يتمتع بالاعفاء الضريبي ارباح المشروع الاقتصادي والاقتصادي المصدق الصافية المتأتية من الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ، وهناك اعفاء ضرائبي اضافي تال للاعفاء اعلاه يستفيد منه ربع الارباح الصافية للمشروع المصدق لمدد تتراوح بين سنتين واربع سنوات تبعا لفئة منطقته وذلك في حالة توسيع المشروع . كما طالت الاعفاءات الضريبية فوائد الودائع والتوفيرات والمدخرات وسندات الدين ، وسندات الاقراض ، والقروض الخارجية وارباحها ،

ومن سمات القانون معاملة رأس المال العربي والاجنبي معاملة رأس المال المحلي ، ومنح رأس المال العربي الضمانات التي تمنحها له الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية ، والقى القانون على المستثمر بعض الواجبات منها ما يمكن الجهات الحكومية من متابعة تنفيذ المشروع والوقوف على سيره .

وصدر قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ والذي نص على الا يستملك عقار الا لمشروع يحقق نفعا عاما ولقاء تعويض عادل ، ووضع القانون الاجراءات اللازمة للاستملاك والتي من بينها الاعلان عنه نشرا في الصحف ، وخول لمجلس الوزراء اتخاذ قرار الاستملاك وتحديد طبيعته اما استملاكا مطلقا ، او استملاك حق التصرف او الانتفاع به لاستعماله لمدة محدودة ، او فرض اي حق من حقوق الارتفاق عليه او اي قيد على ممارسة اي من الحقوق المتفرعة عن ملكية العقار ، ونص على شهر قرار الاستملاك في الجريدة الرسمية ، كما حدد الاسس التي يتم بناء عليها تقدير التعويض .

على صعيد الضرائب صدر نظام ضريبة المغادرة رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ والذي حدد ضريبة المغادرة على الاردنيين المسافرين تراوحت بين سبعة دنانير للمسافرين براً و بحراً وخمسة عشر دينار للمسافرين جواً ، كما احددت ضريبة المغادرة على المسافرين الاجانب تراوحت بين ثلاثة دنانير للمسافرين براً وخمسة دنانير للمسافرين بحراً وسبعة دنانير للمسافرين جواً ، واصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/٢/٧ تعديلا للتعريفة الجمركية ، وصدر ايضا نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ واستبدل جدول رسوم جديد بجدول الرسوم الملحق بالنظام الاصلي ، كما اخضع مجلس الوزراء بقراره بتاريخ ١٩٨٧/٢/٧ سلعا مستوردة لرسوم الانتاج المحلي ، واصدر وزير التموين والصناعة والتجارة امري دفاع رقمي (١) و(٣) لسنة ١٩٨٧ حدد بموجبهما اسعار السجائر المحلية والاجنبية المستوردة .

في مجال القطاعات النوعية صدر قانون مؤسسة التسويق الزراعي رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ الذي انشأ المؤسسة وحدد اهدافها التي من بينها وضع السياسات التسويقية الخاصة بالمنتوجات الزراعية وتنظيم التسويق وتطويره والاسهام من اجل ذلك في اجراء الدراسات والابحاث ، ووضع الخطط الخاصة بتصدير واستيراد المنتوجات الزراعية ، ووضع المواصفات الواجب توفرها في المنتوجات الزراعية المصدرة والمستوردة ومواصفات عبواتها ، وتحديد اسعارها واجراء الدراسات الاقتصادية والفنية للانتاج الزراعي والصناعات الغذائية ، ووضع قانون النظام الاداري للمؤسسة .

كما صدر قانون مقاولي الانشاءات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٧ الذي تناول ضرورة الحصول على ترخيص لمزاولة مهنة المقاولات وعلى تسجيل المقاول لدى وزارة الصناعة والتجارة ولدى النقابة وعلى تصنيفه ، ونص على تأسيس نقابة للمقاولين وحدد اهدافها والتي من بينها تشجيع استثمار رؤوس الاموال في انشاء الصناعات المساندة لاعمال المقاولات وتقديم الخدمات لها ، والمساهمة في تطوير وسائل واساليب تخطيط المشاريع وطرح العطاءات وتنظيم العقود وتنفيذ الاعمال الانشائية المتعلقة بها ، ونظم عضوية النقابة ، وادارتها ، واشترط لممارسة مهنة المقاولات التسجيل في النقابة .

١ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

وقعت الحكومة الاردنية خلال العام العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية في مختلف المجالات شملت مجال التعاون الاقتصادي والفني ، المشاريع المشتركة ، التبادل التجاري ، التعاون الزراعي ، التعاون في مجال النقل ، اقامة المعارض والمراكز التجارية وذلك على النحو التالي :

التعاون في المجال الاقتصادي والفني :

ــ تم في مقر وزارة الصناعة والتجارة الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٣ التوقيع على محضر الاجتماع الاول للجنة الاردنية العمانية المشتركة ، وتضمن المحضر استعراض العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها ، وتقديم التسهيلات لزيادة حجم الصادرات الاردنية الزراعية والصناعية الى سلطنة عمان .

ــ تم التوقيع في ١٩٨٧/٥/٧ على محضر اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة ، وقد تضمن المحضر عدة قرارات تركزت على التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين .

ــ عقدت اللجنة العليا الاردنية اليمنية المشتركة اجتماعاً بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ تم فيه استعراض برنامج التعاون المبرم بين البلدين بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٩ واتفق على الخطوات العملية لتنفيذه واعطاء الاولوية في الوقت الحاضر لتعزيز التعاون الفني في مجالات التعليم والصحة والكهرباء والطاقة والاتصالات والزراعة والري والمشاريع المشتركة ، كما تم بحث الخطوات العملية لدعم وتطوير التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري القائم بين البلدين وسبل تعزيزها وتنميتها ، ومن جهة اخرى قررت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٩/١ إنشاء شركة للخدمات الصناعية في صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية لتقديم الخدمات الصناعية والتكنولوجية تحت اشراف الجمعية العلمية الملكية الاردنية .

ــ تم في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٧ التوقيع على محضر اجتماع لجنة المتابعة الخاصة باجتماعات الدورة السابعة للجنة الاردنية العراقية المشتركة التي عقدت في بغداد بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٥ ، وتضمن المحضر استعراض العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وما تم انجازه في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والطاقة والصناعة ، كما تم بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦ التوقيع على اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بين مركزي بحوث الطاقة الشمسية في مجلس البحث العلمي العراقي والجمعية العلمية الملكية الاردنية .

وفي مجال المشروعات المشتركة تم ما يلي :

ــ التوقيع على اتفاقية بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢ لتأسيس شركة مشتركة تعمل في المجالات الزراعية والصناعية برأسمال قدره خمسين مليون دولار يدفع مناصفة بين البلدين ، وتهدف الشركة الى الاستثمار في المجالين

الزراعي والصناعي على أسس تجارية في البلدين وتسويق منتجاتها في البلدين وخارجهما . وقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على تأسيس الشركة المذكورة بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٦ .

- تبادل مذكرات التصديق على اتفاقية تأسيس شركة الجسر العربي للملاحة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢ وذلك بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية . وقد حدد رأسمال الشركة بمبلغ ستة ملايين دولار امريكي توزع بالتساوي ما بين الدول الثلاث ، وقد نصت الاتفاقية على قيام الشركة بممارسة اعمال الملاحة والنقل البحري بهدف ربط المشرق العربي بمصر و بالمغرب العربي . ومما يذكر ان فكرة انشاء هذه الشركة قد تمخضت عن النجاح الذي حققه خط نو يبع-العقبة، الذي يربط المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ، و يعمل على نقل عدد كبير من المسافرين والبضائع بين البلدين .
- وقعت حكومتا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٩/٥ اتفاقية بشأن بناء سد المقارن على نهر اليرموك وخزان لجمع مياه النهر ، وستستخدم مياه السد والخزان لأ رواء الاراضي الاردنية وغيرذلك من الاستعمالات ، ولأ رواء الاراضي السورية الواقعة بعد موقع السد المقترح والمحاذية لمجرى النهر على منسوب ٢٠٠ متر فوق سطح البحر ، وستكون المياه معده كذلك لتوليد الطاقة الكهر بائية . وقد وافق كل من مجلسي الوزراء والنواب الاردنيين على هذه الاتفاقية ، كما اقرت الحكومة السورية هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨ . وقد تم بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ التوقيع على وثائق اتفاقية تحديث دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والهندسية لاعداد التصاميم النهائية للمشروع والذي تقوم به احدى الشركات الاستشارية الهندسية الامريكية .
- تم في وزارة الصناعة والتجارة الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٦ التوقيع على اقرار برنامج عمل الشركة الاردنية العراقية للصناعة والمشروعات الصناعية التي تنوي القيام به . و يتضمن برنامج الشركة دراسة توصيات مجلس ادارتها الذي عقد عدة اجتماعات خلال السنتين الماضيتين ، حدد فيها بعض المشروعات التي تهدف الى تأمين الحد الادنى من التكامل الصناعي والاقتصادي بين البلدين ، كما يتضمن اقرار خطة الشركة للسنة المقبلة والموافقة على بدء الدراسات التفصيلية للمشروعات في مجالات الصناعة المعدنية والمواد الكيماو ية والتي من المقرر ان يتم تنفيذها خلال عام ١٩٨٨ .
- تم في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣٠ التوقيع على محضر الاجتماع الاول للجمعية العمومية التأسيسية للشركة المصرية الاردنية للاستثمار والتنمية ، القابضة ، برأسمال قدره خمسين مليون دولار تدفع مناصفة بين البلدين وتتخذ من عمان مقراً لها . وتضمن محضر الاجتماع الاعلان عن تأسيس الشركة وطلب الاسراع بدفع التزامات حصص المؤسسين في رأسمالها والمباشرة في تنفيذ مشروعاتها المتضمنة مشروعاً للاعلاف واللحوم الحمراء في المملكة الاردنية الهاشمية ومشروعاً لصيد الاسماك في جمهورية مصر العر بية كمرحلة اولى، وقد تم تعيين مجلس ادارة للشركة وعقد اجتماعا ، تم فيه استعراض الدراسات الخاصة بالشركات التي قررت اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة قيامها من خلال هذه الشركة ، وقد حدد

رأسمال شركة انتاج الاعلاف واللحوم الحمراء بمبلغ ٣٠ مليون دولار ورأسمال شركة الصيد البحري بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وتم الاتفاق على اجراء دراسة جدوى متكاملة لشركتي التقاوي والبذور، والاستثمارات السياحية بحيث يتحدد بناء عليها رأس مال كل من هاتين الشركتين. وقد وافق مجلس الوزراء الاردني بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٨ على تسجيل الشركة القابضة. وفي نهاية هذا العام بدأ العمل في تحديد مواقع واقامة منشآت سياحية في جنوب الاردن وشمال سيناء برأسمال مبدئي قدره ٣٠ مليون دولار، كما تم تخصيص مساحة ١٣ الف دونم لمشروع تربية الاغنام لانتاج اللحوم الحمراء في منطقة الديسه جنوب الاردن.

وفي مجال تنمية التبادل التجاري:

- جرى في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦ تبادل وثائق التصديق على الاتفاق التجاري الموقع بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية وسلطنة عمان في مسقط بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣١.
- وقعت حكومتا المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية على البروتوكول العاشر للتعاون الاقتصادي والتجاري الذي تبلغ قيمته ٢٥٠ مليون دولار.
- تم الاتفاق بين كل من حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التونسية على رفع حجم التبادل التجاري ليصل الى ٢٠ مليون دولار سنويا لكل منهما.
- جرت في عمان خلال الفترة من ١٥-١٩/٣/١٩٨٧، مباحثات تجارية بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية السودان، اسفرت عن توقيع بروتوكول تجاري خاص بالصفقات المتكافئة بين البلدين، واتفاقية صفقة متكافئة لعام ١٩٨٨/٩٨٧ بين شركة كوبتريد المحدودة ممثله للجانب السوداني ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية ممثلة للجانب الاردني، واتفاق مصرفي بين بنك النيلين السوداني وبنك البتراء الاردني. وقد اتفق الجانبان على اعفاء السلع المتبادلة بينهما من الرسوم الجمركية، وان تكون قيمة الصفقة المتكافئة لعام ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٠ مليون دولار مناصفة بين الجانبين.
- تم بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٦ التوقيع على محضر اجتماعات اللجنة العليا الاردنية العراقية المشتركة، تضمن الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ليصل الى ٩٠٠ مليون دولار في العام القادم ١٩٨٨ وازالة اية عقبات بهذا الشأن.

وفي مجال التعاون الزراعي:

- وقعت حكومتا المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨ على مشروع اتفاقية تعاون في المجال الزراعي، نصت على دعم التعاون الفني بين البلدين في المجالات الزراعية والحيوانية والعمل على تشجيع الصناعات الغذائية القائمة والمتعلقة بالمنتجات الزراعية، كما نصت ايضا على ان يقوم الجانب الاردني بتأمين الخبرات الفنية الزراعية والادارية اللازمة التي يتطلبها جانب الامارات العربية المتحدة، كذلك اتفق الجانبان على تبادل الزيارات واللقاءات الدورية واقامة دورات تدريبية مشتركة وتبادل المعلومات والدراسات الفنية الزراعية، واقامة مشروعات استثمارية مشتركة في المجال الزراعي وانتاج المواد الغذائية

الاساسية ، وتشكيل لجنة زراعية مشتركة تجتمع دوريا .

ـ أبدت كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية استعدادها الكامل لتبادل الخبرات والمعلومات الزراعية بين البلدين ، وقد جاء ذلك في مذكرة التفاهم التي وقعها الجانبان في اطار تطوير التعاون في مجال الاستثمار الزراعي وتبادل الخبرات وانسياب السلع الزراعية بين البلدين ، وتقضي المذكرة بقيام المملكة العربية السعودية ببيع المملكة الاردنية الهاشمية احتياجاتها من القمح السعودي وتبادل الخبرات والمعلومات بين البلدين في مجال الحبوب والبستنة الشجرية .

وفي مجال النقل تم ما يلي :

ـ عقدت في وزارة النقل الاردنية جلسة مباحثات بين وزير النقل الاردني ووزير التجارة والتعاون والتموين السوداني تناولت بحث علاقات التعاون بين البلدين في مجال النقل .

ـ قررت السلطات المصرية السماح للمواطنين الاردنيين بزيارة جزيرة فرعون المصرية القريبة من العقبة ، بقصد السياحة دون تأشيرة دخول بهدف تشجيع السياحة بين البلدين .

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

تم خلال العام توقيع الاتفاقيات التالية :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٣ التوقيع على اتفاقية تجارية بين كل من شركة مناجم الفوسفات الاردنية وصندوق الضمان المركزي الصيني يتم بموجبها تزويد صندوق الضمان الصيني بما مقداره ٢٧٠ الف طن متري من الفوسفات الاردني خلال ثلاث سنوات .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ التوقيع على بروتوكول للتعاون الثنائي بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية ورومانيا يغطي مختلف المجالات ، وكذلك ايجاد السبل الكفيلة بدعم التعاون وخاصة في مجال تحسين الميزان التجاري بين البلدين .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ تبادل مذكرات للتعاون بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية الخاصة بانشاء وتطوير المشاغل ومحطات الصيانة المركزية التابعة لسلطة وادي الاردن ، وتنص على قيام الحكومة الالمانية بارسال فريق من الخبراء الالمان من ذوي الاختصاص في مجالات الهندسة الميكانيكية وادارة المشاغل والمستودعات للعمل لدى السلطة لمدد متفاوتة ، كما تنص على قيام الحكومة الالمانية بتزويد السلطة بالاجهزة والمعدات اللازمة لصيانة المحركات في محطات الخدمة بالاضافة الى قطع غيار للاجهزة والمعدات التي جرى تزويد السلطة بها في وقت سابق .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٨ التوقيع على محضر اجتماعات لجنة المتابعة الاردنية التركية المشتركة المشكله بموجب بروتوكول التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقع بين البلدين في عمان في العام السابق . وجاء في المحضر ان الجانب التركي وقع عقداً لشراء نصف مليون طن من الفوسفات يتم شحنها على دفعات خلال العام .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٥ التوقيع على بروتوكول للتعاون المشترك بين الحكومتين الاردنية

والايطالية ينص على انشاء معهد للبوليتكنيك تقدم بموجبه الحكومة الاردنية الارض والمبنى في حين تقدم الحكومة الايطالية الاجهزة والمعدات الفنية الحديثة والتي تقدر تكلفتها بحوالي ٧٠٢ ألف دينار اردني * اضافة الى صيانة الاجهزة فنيا وتوفير المراجع والمطبوعات المستخدمة في عملية التدريب واحضار الخبراء في هذا المجال .

١ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

شهد هذا العام العديد من الوقائع والاحداث الهامة في مختلف المجالات ، على النحو التالي :

الميزانية العامة للدولة :

وافق مجلس الوزراء الاردني على مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨ ، وقد أقره كل من مجلسي الاعيان والنواب ، و يلاحظ ان هذه الميزانية لا تختلف في ابوابها و بنودها عن الميزانيات السابقة باستثناء الزيادة في النفقات والايرادات ، حيث قدرت النفقات بمبلغ ١٠٧٥,٤ مليون دينار اردني بزيادة ٦,٦ ٪ عن ارقام اعادة التقدير لعام ١٩٨٧ ، وقدرت الايرادات بمبلغ ١٠٠٨,٥ مليون دينار . و بذلك يتوقع ان يبلغ العجز نحو ٦٦,٩ مليون دينار تتم تغطيته من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات . و يقدر اجمالي الايرادات المحلية والمساعدات المالية والقروض المستردة بحوالي ٨٦٢ مليونا و ٢٤٧ الف دينار ، وتقدر القروض والمساعدات الفنية والاقتصادية بحوالي ١٤٦ مليونا و ٣٠٠ الف دينار . وقد تم توزيع النفقات كالتالي : ٢٥٦,١ مليون دينار للتنمية الاقتصادية ومبلغ ٢٥٦,٠ مليون دينار للدفاع والامن ١٤٢,٤ مليون دينار للتنمية الاجتماعية والثقافية و ١٧٧,٧ مليون دينار لسداد القروض والباقي ومقداره ٢٤٣,٢ مليون دينار لخدمات الادارة العامة .

وقد حدد وزير المالية المرتكزات التالية التي أخذت بعين الاعتبار عند وضع تقديرات الميزانية العامة لعام ١٩٨٨ :

١ ــ حشد الطاقات والامكانيات المتاحة لدعم القوات المسلحة ورعاية اجهزة الامن والدفاع .

٢ ــ الدعم المتواصل لابناء الارض المحتلة .

٣ ــ المثابرة الجادة لتحقيق التضامن العربي .

٤ ــ المحافظة على المصداقية العالية والمكانة الرفيعة التي يتمتع بها الاردن بين دول العالم والمؤسسات الدولية .

٥ ــ مواصلة الجهود التنموية الداخلية من خلال منهجية التخطيط .

وجدير بالذكر ان هذه الميزانية تتميز بسهولة احداث تغييرات في المشاريع طويلة الامد ، بسبب زيادة اعتمادها على المساعدات الخارجية حيث ان هناك زيادة بنسبة ٦٧,٩ ٪ عن ارقام اعادة التقدير للعام السابق ، ومن جهة اخرى سجلت تحصيلات ضريبة الدخل لعام ١٩٨٧ نحو ٤٨ مليونا و ١٨ ألف دينار في حين بلغت عام ١٩٨٦ نحو ٤٧ مليونا و ٩٣٠ ألف دينار ، و يرجع السبب الرئيسي في هذا النمو البطيء الى استخدام الدولة لضريبة الدخل وسيلة لتشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات .

---

* الدينار الاردني يعادل ٢,٩٧٦ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

وبالرغم من حالة الركود الاقتصادي التي اصابت المنطقة العربية بسبب انخفاض العائدات النفطية، إلا أن تحويلات المغتربين لم تتناقص، فقد بلغ اجمالي هذه التحويلات خلال عام ١٩٨٢ حوالي ٣٨١ مليون دينار اردني لتصل عام ١٩٨٦ الى ٤١٤ مليون دينار، ولم تشهد هذه التحويلات انخفاضا سوى عام ١٩٨٥ حيث بلغت ٤٠٢ مليون دينار بالمقارنة مع ٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ و٤٠٢ مليون دينار في عام ١٩٨٣.

ومن جهة اخرى تعرضت المساعدات الخارجية المقبوضة من طرف الحكومة الاردنية الى انخفاض سنوي متتابع خلال هذه الفترة فيما عدا عام ١٩٨٥ فقد بلغت المساعدات الخارجية بحدود ٣٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم انخفضت عام ١٩٨٣ الى ٢٩٦ مليون دينار ثم الى ٢٨٢ مليون دينار عام ١٩٨٤ لترتفع عام ١٩٨٥ الى ٣١٧ مليون دينار ثم تنخفض بنسبة كبيرة لتصل الى ٢٤٠ مليون دينار عام ١٩٨٦.

ـــ وفي مجال النفط والثروة المعدنية:

اعلن مدير عام سلطة المصادر الطبيعية ان عملية المسح الزلزالي التي شملت رقعة كبيرة من مناطق المملكة كشفت عن وجود الطبقات الرسوبية التي تعتبر مؤشراً على وجود النفط، وهذه الحقيقة أدت الى جذب الشركات الاجنبية للتنقيب عن النفط في البلاد. وقد تم في عمان التوقيع على اتفاقية مع الشركة الكندية وست بيرن تقدم بموجبها هذه الشركة الى الحكومة الاردنية حفاره حديثة لحفر الآبار البترولية العميقة في مختلف مناطق الاردن و يذكر ان اتفاقا آخر وقعته الحكومة الاردنية مع شركة كندية اخرى، للقيام بأعمال التنقيب عن البترول في منطقة حمزه شرقي الاردن، وكانت الحكومة الاردنية قد وقعت اتفاقية للتنقيب والمشاركة في انتاج البترول مع شركة بترونيا البلجيكية.

و بعد ان تأكد وجود مخزون نفطي بكميات تجارية في الاردن جرى مؤخرا اكتشاف الغاز الطبيعي و بدرجة قابلة ايضا للاستثمار فقد اعلنت سلطة المصادر الطبيعية بأن احد الآبار التي جرى حفرها في شمال الاردن قد انتج الغاز بمعدل يكفي لتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها من شمال المملكة الى الشبكة الكهربائية القومية وذلك بعد انشاء وحدات التوليد الغازية المناسبة.

ومن جهة اخرى حققت شركة مناجم الفوسفات الاردنية ارقاماً قياسية هذا العام في انتاجها حيث بلغ مجموع ما انتجته ٦٨٠٠٩٥٠ طنا من الفوسفات من منجمي الحسا والوادي الابيض، وهذه هي اعلى كمية انتاج تم تحقيقها. كما تجاوزت شركة البوتاس العربية مع نهاية هذا العام الطاقة التصميمية لانتاج المشروع بحدود ٣ آلاف طن حيث بلغ الانتاج ١,٢٠٣ مليون طن.

ـــ اما في مجال تشجيع الاستثمار:

فقد قامت وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الوزارات المختلفة و بعض الشركات العامة المهتمة في موضوع الاستثمار، بعقد تظاهرة استثمارية في دولة الكويت خلال الفترة من ٢٥ ـــ ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ بهدف ترويج المشاريع الاستثمارية المختلفة في قطاعات الصناعة، الزراعة والسياحة حيث قامت كل جهة مسؤولة باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعها والتي تهدف في مجملها الى زيادة الدخل القومي الاردني.

وتكون الوفد الاردني من ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وبحضور معالي وزير المالية ، وحضر الندوة جمع من رجال الاعمال الكويتيين ، وقد تم خلال الندوة استعراض الوضع الاقتصادي والمناخ الاستثماري في المملكة الاردنية الهاشمية ، كما جرى حوار بين المشاركين من البلدين وتم تشكيل لجان قطاعية لمناقشة الدراسات الخاصة بالمشاريع التي قدمها الجانب الاردني كفرص استثمارية متاحة في الاردن ، وقد ابدى عدد من المستثمرين الكويتيين استعدادهم للمساهمة والاستثمار في المشاريع المعروضة .

ومن جهة اخرى ، قامت وزارة الصناعة والتجارة باعداد كتيب يحتوي على مجموعة مختارة من المشاريع الاستثمارية تغطي قطاعات الصناعة والسياحة .

واما في مجال تشجيع القطاع الزراعي ، وفي اطار خطتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الاساسية فقد أقرت الحكومة الاردنية الحوافز التالية :

١ ــ تأجير الاراضي الحكومية التي تتوفر فيها المياه باجره رمزية مقدارها مائة فلس لكل دونم (١٠٠٠ م٢) سنويا .

٢ ــ تقديم المعلومات والخدمات الفنية اللازمة للمشاريع الزراعية مجاناً .

٣ ــ اعفاء المستثمرين في مجال الانتاج الزراعي والحيواني من ضريبة الدخل .

٤ ــ اعفاء المعدات والآلات المستوردة من الرسوم الجمركية .

٥ ــ شراء الحبوب والاعلاف بأسعار مجزيه تشجيعية ، وقد قرر مجلس الوزراء في هذا الشأن تخويل وزارة الزراعة بشراء الحبوب من المزارعين لموسم ١٩٨٦/١٩٨٧ انطلاقا من حرص الحكومة على دعم المزارعين وتشجيع الاستثمار في انتاج المحاصيل الزراعية ، وذلك وفقا لقائمة اسعار تفوق او تصل الى حد الضعف اذا ما قورنت مع الاسعار العالمية ، ومن المنتظر ان يؤدي هذا الدعم الى مضاعفة الانتاج في السنوات المقبلة . وجدير بالذكر انه قد تم تشكيل لجان للشراء في مختلف مناطق المملكة لتسهيل اجراءات البيع للمزارعين .

أما بشأن تشجيع القطاع الصناعي ، فقد قررت مؤسسة المدن الصناعية الاردنية تخفيض ايجارات مباني المصانع النمطية في مدينة عمان الصناعية في سحاب وخاصة المباني المخصصة للصناعات الصغيرة والحرفية ، وذلك بهدف تشجيع انتقال الصناعات الى المدينة الصناعية حيث تتوفر كافة المرافق والخدمات بالاضافة للحوافز والاعفاءات الضريبية . ومن جهة اخرى باشرت مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتنفيذ التوسع للمرحلة الثانية من مدينة عمان الصناعية وبناء انماط جديدة من أبنيه المصانع الجاهزة والمزودة بمختلف الخدمات بمساحات مختلفة تتناسب واحتياجات المستثمرين ورغباتهم .

وجدير بالذكر ان عدد المشاريع الصناعية المرخصة في المدينة يبلغ ٩٣ مشروعاً موزعة على مختلف أنواع الصناعات مثل الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، صناعات غذائية ودوائية ، صناعات معدنية ، صناعات خشبية وأثاث ، صناعات نسيجية وقطنية ، صناعات كهربائية ، صناعات الورق والطباعة وصناعات أخرى .

ـ وفي مجال أوضاع الشركات :

قرر مجلس الوزراء تحويل مؤسسة النقل العام الى شركة عامة يملك القطاع العام رأسمالها بالكامل وتعمل على أسس تجارية و يشير القرار الى ان للقطاع الخاص الحق في المساهمة في رأس مال الشركة وذلك بعد مرور فترة من الزمن تستطيع به اثبات نجاحها وتحقيق هامش من الربح ، وذلك في اطار خطة الحكومة الرامية الى تحويل المؤسسات والشركات العامة الى شركات تتبع القطاع الخاص ، كما قرر ايضا تحويل الشركة الاردنية للتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية المساهمة العامة الى شركة مساهمة خصوصية برأسمال قدره عشرة ملايين دينار اردني .

استجابت شركتا الاسمنت الاردنية الى دعوة الحكومة الاردنية الى الاندماج حيث تم استكمال اجراءات الاندماج بينهما .

من جهة اخرى قررت لجنة قطاع الانشاءات بوزارة الاشغال العامة منح حوافز تشجيعية لدمج شركات المقاولات الاردنية بقصد خلق شركات مقاولات كبرى ذات قدرات مالية ومعدات وتجهيزات وأجهزة فنية وادارية لتمكينها من الحلول محل الشركات الاجنبية والقيام بالمشروعات ذات التقنيات المتخصصة ومن ثم قيام الشركات المندمجة بتنفيذ مشروعات خارج المملكة ، وتتلخص الحوافز في منح اعفاءات ضريبية لمدة خمس سنوات ورسوم نقل ملكية ورسوم التسجيل وترخيص الشركة الناجمة عن الترخيص .

كذلك وافق مجلس الوزراء الاردني على تأسيس مؤسسة التسويق الزراعي تتولى وضع السياسات التسويقية الخاصة بالمنتجات الزراعية داخل المملكة وخارجها ومتابعة تنظيم التسويق وتطويره .

و بالنسبة لقطاع التأمين طلبت مديرية مراقبة أعمال التأمين بوزارة الصناعة والتجارة في تعميم ارسلته الى شركات التأمين الاردنية العاملة في البلاد والتي يقل رأسمالها عن ٦٠٠ الف دينار اردني ضرورة الانتباه الى توفيق أوضاعها تطبيقا لقانون مراقبة أعمال التأمين الجديد الذي يقضي برفع رأسمال أي شركة تأمين الى ٦٠٠ الف دينار او الاندماج مع شركات اخرى ، حيث أن هناك سبع شركات تأمين اردنية عاملة في البلاد يقل رأسمال كل منها عن ٦٠٠ الف دينار اردني .

ومن جهة اخرى وضع البنك المركزي الاردني يده على كافة أموال وممتلكات بيت الاستثمار الاسلامي بعد ان تعثرت هذه المؤسسة في ايجاد مخرج لمشاكلها المالية المستعصية ، حيث انتظر المودعون فترة طويلة حتى يتمكن بيت الاستثمار من رد ودائعهم لهم ولكن دون نتيجة مما استدعى تدخل البنك المركزي الاردني وتشكيل لجنة تضم اعضاء من كل من البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة ، البنك الاسلامي الاردني ممثلاً عن المساهمين وعدداً من الخبراء القانونيين .

ومن جهة اخرى قرر البنك المركزي الاردني الغاء ترخيص احدى شركات الصيرفة وثلاثة فروع لاحدى البنوك التجارية الاردنية .

وقائع وأحداث أخرى :

- شهدت العاصمة الاردنية في الثالث من شهر تموز/ يوليو ١٩٨٧ وعلى مدى اربعة أيام انعقاد المؤتمر الثالث للمغتربين الاردنيين الذي افتتحه سمو الامير حسن ولي العهد وحضره ٤٨٣ مغتربا اردنيا جاءوا من ١٧ دولة عربية وأجنبية ، ناقش المشاركون في المؤتمر عدة اوراق عمل ، تناولت المبادىء والقواعد الرئيسية التي تشكل الثوابت في بناء السياسة الخارجية الاردنية والاوضاع الاقتصادية وامكانيات الاستثمار في الاردن وتوسيع مظلة الحوافز.

وجدير بالذكر ان مؤتمر المغتربين الاردنيين العاملين في الخارج يعقد سنويا في العاصمة الاردنية وذلك بهدف تعميق الشعور بالمسؤولية المشتركة في البناء والاستثمار والتنمية لدى المغتربين الاردنيين .

وفي اعقاب انعقاد المؤتمر الثالث للمغتربين الاردنيين ، عقدت الهيئة التأسيسية لمشروع الشركة القابضة التي سيمولها المغتربون الاردنيون اجتماعا بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٥ ، استعرضت خلاله الخطوات التي تم تنفيذها لاخراج الشركة الى حيز الوجود .

ومما يذكر انه جاء في عقد تأسيس الشركة ان غاياتها القيام بكافة عمليات الاستثمار والتمويل والانجاز والادارة داخل الاردن وخارجه بالنسبة لكافة الاموال والحقوق المنقولة وغير المنقولة أيا كان نوعها في الانشطة الاقتصادية كافة و بالوسائل التي تراها مناسبة لتحقيق اغراضها لحسابها او لحساب الغير.

- صدرت تعديلات على النظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٦ نيسان/ ابريل بخصوص ضريبة المغادرة على الاردنيين المقيمين في الدول العربية تقضي باستيفاء خمسة دنانير للمسافرين براً و بحراً وعشرة دنانير للمسافرين جواً .
- ارتفع حجم التداول في سوق عمان المالي في عام ١٩٨٧ ليصل الى ١٤٨,٢ مليون دينار اردني مسجلا بذلك زيادة بنسبة ٤,٨ ٪ عن العام المنصرم وارتفعت القيمة السوقية للسندات المتداولة من ٧٧٦,٢٨٩ دينار عام ١٩٧٨ لتصل الى ١٠٣٤٢٥٦ دينار عام ١٩٨٧ . اما بالنسبة للتحويلات المستثناه من التداول داخل قاعة السوق ، فقد ارتفعت قيمتها السوقية من ٤,١ مليون دينار عام ١٩٧٨ لتصل الى ١٨,٣ مليون دينار عام ١٩٨٧ ، وقد ارتفعت القيمة الاجمالية للسوق الثانوي من ٩,٧ مليون دينار خلال عام ١٩٧٨ لتصل الى ١٦٧,٥ مليون دينار خلال عام ١٩٨٧ ، وارتفع المجموع الكلي لاصدارات السوق الاولى من ٢١,٩ مليون دينار عام ١٩٧٨ ليصل الى ٥٩٦,٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧ . اما بالنسبة لطروحات اسناد القروض للشركات والمؤسسات العامة ، فقد بدأت عام ١٩٧٩ بقيمة خمسة ملايين دينار وتطورت لتصل الى ١١٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٧ .
- قررت الخطوط الجوية الملكية الاردنية تسيير خطين جديدين من دبي عن طريق عمان الى موسكو في الاتحاد السوفيتي ومونتريال في كندا ، كما قررت تسيير رحلة واحدة اسبوعيا من عمان الى مطار الشارقة عن طريق البحرين اعتبارا من ١٩٨٧/٦/٥ ، ومن المتوقع ان تشهد هذه الخطوط نشاطا تجاريا وسياحيا ملحوظا .

ـ نظرا لانشاء امانة عمان الكبرى التي ضمت عددا من البلديات والقرى اليها ، وتيسيراً لامور المواطنين ولضمان سير العمل في اجهزة وزارة المالية فقد قررت الحكومة انشاء ثلاثة مراكز مالية في مختلف انحاء العاصمة ، يشتمل كل مركز على مديرية مالية ومديرية تسجيل اراضي ومكتب لضريبة الدخل .

ـ وقعت سلطة وادي الاردن اتفاقية بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٠ مع شركة استشارية عالمية تقدم بموجبها الشركة الاستشارية خدمات هندسية لاعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لاقامة سدود تخزينية على الوديان الجانبية لوادي الاردن لاستغلال كافة مياه الفيضانات التي ترد الى الوديان الجانبية والمؤديه الى نهر الاردن ، وكذلك دراسة بناء سد على وادي اليابس بسعة تخزين قدرها سبعة مليون متر مكعب يرفد قناة الملك عبدالله في فصل الصيف و بناء سد على وادي كفرنجه ، لاستغلال المياه المجمعة لري اراض فوق منسوب القناة ودراسة امكانية تعليه سد الكفرين بحيث تصبح سعته الكلية ٧,٥ مليون متر مكعب ، ودراسة بناء سد تنظيمي على وادي الزرقاء بالقرب من منطقة دير علا .

ـ افتتح في مسقط مساء ١٩٨٧/١٢/٢٧ معرض الصناعات الوطنية الاردنية الثاني الذي تنظمه مؤسسة المراكز التجارية الاردنية وغرفة صناعة عمان ، وضم المعرض الذي استمر اسبوعا منتجات لأثنتين وستين مؤسسة صناعية اردنية .

ـ تم افتتاح مركز تجاري اردني في تونس وتم ادراج ٤٩ سلعة اردنية في المركز وتم الاتفاق على اعفاء جميع السلع من الرسوم الجمركية عند دخولها تونس عدا السجاد ، آلات الغسيل ، صدف عاج عظم ومصنوعاتها ، صور اصلية محفورة او مطبوعة ، احذية رياضية .

ـ وفي اطار حملتها لحل مشكلة البطالة التي استفحلت هذا العام ، عقدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اجتماعاً بحضور كافة مدراء الاستخدام العاملين في مختلف مدن الاردن تم خلاله وضع نظام دقيق لتنظيم سوق العمل الاردني ، و برنامج لحصر فرص العمل المتوفرة لابناء البلد الباحثين عن العمل .

وقد اتخذت السلطات الاردنية اجراءات تنظيمية بهدف حصر اعداد العاملين الاجانب ومنع ممارستهم للعمل في الاردن بدون تصريح عمل وذلك في محاولة لتوفير فرص عمل للأردنيين، حيث ان عدد العاطلين عن العمل يبلغ نحو ٤٠ ألف عامل . وقد اشار تصريح صادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأن البطالة الحالية ، هي من نوع البطالة الهيكلية والتي تتسم بوجود فائض في بعض التخصصات والمهن وعجز في بعض التخصصات والمهن الاخرى ، و يقع الفائض في صفوف المتعلمين بينما يقع العجز في الاعمال اليدو ية والمهن الاساسية وخاصة في قطاعي البناء والخدمات .

ـ أحداث سياسية :

شهدت العاصمة الاردنية عمان خلال الفترة ما بين ٨ـ ١٩٨٧/١١/١١ انعقاد الاجتماع غير العادي لمؤتمر القمة العربي الذي لم ينعقد منذ فترة طويلة ، وجاءت أهمية انعقاد هذا المؤتمر في الظروف العربية المتميزة التي من ابرزها استمرار الحرب العراقية الايرانية ومحاولات ايران المتصلة لتوسيع تلك الحرب وجر دول عربية اخرى لها ، وقد لعب الاردن دوراً بارزاً في انجاح المؤتمر، وتقريب وجهات نظر الدول العربية في القضايا المطروحة واعادة الحوار ما بين العراق وسوريا من جهة ، والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة اخرى . واستئناف الحوار الاردني الفلسطيني . وقد تمخض المؤتمر عن نتائج ايجابية منها القرار القاضي بحق كل دولة في اتخاذ قرارها باعادة علاقاتها مع جمهورية مصر العربية وما تبعه من اعلان جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الدول العربية الأخرى عن اعادة علاقاتها مع جمهورية مصر العربية .

القروض :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/١١	٧,٠٠ مليون	دينار كويتي	توسعة محطة كهرباء العقبة الحرارية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٥/١٤	٤,٣٠ مليون	دينار كويتي	الطريق الساحلي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/١٠/٢٧	٧,٠٠ مليون	دينار كويتي	كهرباء العقبة
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٧/١٠/٤	٧٠,٠٠ مليون	ريال سعودي	مشروع كليات العلوم الطبية
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧/٧/٢٩	٥,٠٠ مليون	دولار	محطة كهرباء العقبة الحرارية الثاني
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/٢٧	٥,٠٠ مليون	دينار اسلامي	تطوير حوض نهر الزرقاء
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٢/٩	١٢,٤٦٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/٢٧	١١,٩١٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٦/١٠	١١,٥٢٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/٢٩	١١,٦٦٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧	٧٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع محطة العقبة الحرارية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧	٢٦,٤ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع اسكاني
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧	٤٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	تطوير نظام التعليم
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧	٢٣,٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع انتاج وتصدير الفوسفات
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧/٣/٢٤	١٢,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل المرحلة الثانية من مشروع البوتاس
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧/٧/١٣	٢٦,٤ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع التطوير الحضري الثالث
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٧	٢ مليون	وحدة حسابية اوروبية	منحة للجمعية العلمية الملكية

* لم توقع اتفاقية هذا القرض بعد وهي عبارة عن عدة قروض اقصاها (٣٠٠) مليون دولار مرتبطة بمشاريع ستنفذ داخل المملكة وفي كل مره يتم السحب عليه ، توقع اتفاقية جديدة .

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٧/١/٢٦	٣,١مليون	وحدة حسابية اوروبية	منحة الى المنظمة التعاونية الاردنية لتمويل مشروع تسمين الاغنام
وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية	١٩٨٧	٦٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مستوردات القطاعين العام والخاص خلال عام ١٩٨٨
البنك العربي المحدود/ البحرين	١٩٨٧/٣/٧	١٥٠ مليون	دولار امريكي	تمويل عدد من مشروعات التنمية
بنك الخليج الدولي	١٩٨٧/٧/١٥	٧٠ مليون	دولار امريكي	قرض للملكية الاردنية لشراء طائرات
الحكومة البريطانية	١٩٨٧/١١/١	٣,٢ مليون	جنيه استرليني	تمويل ادخال تعليم الحاسب الآلي للمدارس الثانوية
الحكومة اليابانية*	—	٣٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع تنموية مختلفة
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٧/١/٢٣	١٧ مليون	مارك الماني	تمويل مشاريع تنموية مختلفة
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٧/٣/٢٩	١٠ مليون	مارك الماني	تمويل مشاريع تنموية مختلفة
حكومة الصين الشعبية	١٩٨٧/٣/٣	٥٠,٠ مليون	يوان صيني	لتمويل بناء مدينة الحسين الرياضية — اربد
بنك الخليج الدولي	١٩٨٧/١٢/٧	٥٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل موارد الخزينة
بنك الخليج الدولي	١٩٨٧/٥/٧	١٦,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل شراء مستشفى الملكة علياء
بنك الاتحاد النمساوي	١٩٨٧/٧/١٦	١٨٨,٦ مليون	شلن نمساوي	لاعادة جدولة قروض شركة الانتاج السينمائي
البنك العربي المحدود/ البحرين	١٩٨٧/٩/٢٧	٥٠,٢ مليون	دولار امريكي	لتمويل موارد الخزينة
شركة شرودرز البريطانية	١٩٨٧/٤/٩	٩,٠ مليون	جنيه استرليني	لتمويل شراء غارفة كهربائية
المؤسسة العربية للاستثمارات البترولية	١٩٨٧/٤/٢٦	٢٧,٦ مليون	دولار امريكي	اعادة جدولة ثلاثة قروض لشركة الاسماك

١ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار:

١ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تعمل الحكومة الاردنية في ظل تطبيق خطة التنمية (١٩٨٦ــ ١٩٩٠) على توسيع امكانيات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية بما يتلائم ومتطلبات القطاع الخاص المحلي، والمستثمرين العرب والاجانب.

وتتركز امكانيات الاستثمار المتاحة بشكل بارز في القطاعات التالية :

القطاع الصناعي :

وتتعلق فرصه الاستثمارية بالمجالات التالية :

- الصناعات التي تهدف الى استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة في الصناعات التصديرية والصناعات التي تحل محل الواردات.
- الصناعات ذات القيمة المضافة المحلية العالية التي تعزز التكامل السلعي الصناعي والتشابك الصناعي الامامي والخلفي على المستويين الوطني والاقليمي.
- الصناعات التي تساهم في استغلال الخامات المحلية (كالنحاس والاسمنت).
- الصناعات التي تساهم في نقل وتطبيق التكنولوجيا المتطورة او تؤدي الى اقامة صناعات تصديرية.

وفي اطار السياسة الحكومية الرامية الى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي أوصت الحكومة الاردنية بنقل ملكية عدد من المؤسسات والهيئات الحكومية الى القطاع الخاص منها هيئة النقل، الخطوط الملكية الاردنية، مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ميناء العقبة، مؤسسة الكهرباء الاردنية بالاضافة الى هيئة الائتمانات الزراعية.

القطاع الزراعي :

تبنت الحكومة الاردنية مجموعة من السياسات والاجراءات بهدف توسيع امكانيات الاستثمار في هذا القطاع ابرزها ما يلي :

- زيادة المساحة المروية من الاراضي الحكومية في المناطق الشرقية والجنوبية وأراضي وادي الاردن والاغوار الجنوبية ووادي عربة.
- التوسع في زراعة النباتات العلفية في المناطق الجنوبية والشرقية بالبلاد.

قطاع السياحة :

وتتمثل أهم فرصه الاستثمارية فيما يلي :

- تطوير موقع وادي رم لانعاش السياحة الصحراوية وتشجيع السياحة الرياضية في اطار تنمية السياحة المشتركة بين الاردن ومصر.
- تطوير واستثمار الشواطىء في منطقة العقبة بإنشاء قرى سياحية فيها .
- إنشاء مساكن سياحية لخدمة المواطنين والزوار.
- انشاء فنادق ومصحات علاجية في منطقة سويمه في البحر الميت .
- انشاء قرى سياحية في مناطق دبين وجرش وعجلون بهدف تنشيط حركة السياحة العربية عن طريق توفير الخدمات والمرافق السياحية التي تلبي طلبات ورغبات السائح الغربي ، وتنمية السياحة العائلية .
- انشاء مدينة اصطياف تخدم أغراض السياحة الداخلية والعربية والدولية وتتوافر فيها كافة المرافق السياحية اللازمة للترويح من فنادق ، وشاليهات ، محلات تجارية ، مجمعات رياضية وملاهي ليلية ... الخ .
- انشاء الاستراحات السياحية وزيادة سعة الفنادق .
- تطوير المواقع الاثرية والتاريخية .
- اقامة وادارة مدن ألعاب سياحية في مناطق الاغوار ودبين وعجلون لتوفير وسائل الترويح البريئة لاطفال السياح في هذه المناطق .

قطاع الخدمات :

وأهم ما به المنطقة التجارية الحرة الواقعة على الحدود بين سوريا والاردن وهي تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية التي تتركز باقامة صناعات مكملة للصناعات القائمة ، وصناعات عالية التقنية بالاضافة الى صناعات تستهلك المواد الاولية غير المصنعة .

هذا وتتمتع الاستثمارات في هذه المنطقة بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وحرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج وغيرها من المزايا المحفزة للاستثمار.

١ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
الاسمدة المركبة	شركة مناجم الفوسفات	—	دراسة كاملة	٣٣,٨ مليون دولار
مشروع كربونات الصوديوم	شركة مناجم الفوسفات	—	دراسة كاملة	٢٦٢ مليون دولار
حامض الفوسفوريك	شركة مناجم الفوسفات	—	دراسة اولية	٧٣ مليون دولار
مشروع العبوات الزجاجية	صندوق التقاعد	—	دراسة متكاملة	١٣ مليون دينار اردني
مشروع الصناعات الهندسية	شركة الصناعات الهندسية العربية	اربد	دراسة متكاملة	٣٠ مليون دينار اردني
مشروع الفلسبار	الشركة العامة للتعدين	—	دراسة اولية	٠,٨ مليون دينار اردني
مشروع استثمار المنطقة الجنوبية الشرقية	وزارة الزراعة	٢٥ ألف هكتار	دراسة متكاملة	٣,٥ مليون دينار اردني
مشروع انتاج بذور البطاطا	،،	—	،،	٠,٧٤٣ مليون دينار اردني
مشروع انتاج بذور الخضراوات	،،	—	،،	٠,٣٣ مليون دينار اردني
مشروع تجميد الخضار	الشركة الاردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية	—	دراسة متكاملة	١,٢٤٢ مليون دينار اردني
مشروع المدينة السياحية	سلطة السياحة الاردنية	دبين	دراسة اولية	٣,٠١٦ مليون دينار اردني
المنتزه البحري	سلطة العقبة	العقبة	،،	١ مليون دينار اردني
المركزي البحري	،،	،،	،،	١,٥ مليون دينار اردني
ضاحية السلطان قابوس السياحية	،،	،،	،،	٤,٨٥ مليون دينار اردني
مشروع انتاج الارضيات الخشبية (باركية)	وزارة الصناعة	—	،،	١,٣ مليون دولار
صناعة انواع الطباشير المدرسية	،،	—	،،	٠,٨٨ مليون دولار
انتاج حامض الاوكساليك	،،	—	،،	١,٢ مليون دولار
انتاج اليولسترين ريسيه	،،	—	،،	١٦,١ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج ثاني اوكسيد البتانيوم	،،	—	،،	٩,١ مليون دولار
انتاج الفورمالدهايد	،،	—	،،	٠,٦ مليون دولار
انتاج تكسير النشا	،،	—	،،	
انتاج اجزاء البلازما	،،	—	،،	٣,٤ مليون دولار
صناعة الورق الحساس	،،	—	،،	٠,٣٧ مليون دولار
صناعة الورق اللاصق الذاتي	،،	—	،،	٠,٥٣ مليون دولار
اعادة تنقية الزيوت المعدنية المستعملة	،،	—	،،	١,٤٥ مليون دولار
الخوذ البلاستيكية الملساة NRP	،،	—	،،	٠,٢٦ مليون دولار
الاعمدة الخزفية العازلة للمناو يات الكربونية	،،	—	،،	١,٣ مليون دولار
الالواح الزجاجية العازلة	،،	—	،،	١,١ مليون دولار
الالواح الورقية المقمشة للبردخة	،،	—	،،	٠,١١٤ مليون دولار
انابيب ذات اللحام الحلزوني	،،	—	،،	١٤,٣ ملو ين دولار
صناعة صاج التنك الصفيح	،،	—	،،	—
المساحيق الفلزية الذرية	،،	—	،،	٠,٣٩ مليون دولار
صناعة الفولاذ والاشغال المعدنية	،،	—	،،	١,٥ مليون دولار
مصنع للتلبيس الكهربائي	،،	—	،،	٠,١١ مليون دولار
صناعة الزنبركات الورقية المعدنية للسيارات	،،	—	،،	٤,٤ مليون دولار
صناعة اطقم مفاتيح والقطع المعدنية الصغيرة للسيارات والدراجات	،،	—	،،	٢,٢ مليون دولار
الطلاء الفلزي المفرغ للصفائح الورقية	،،	—	،،	١,٨ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع تجميع الموتورات	،،	—	،،	٣,٢ مليون دولار
مصنع تجميع التلفونات	،،	—	،،	١,٣ مليون دولار
مصنع تجميع المحولات الكهربائية	،،	—	،،	٢,١ مليون دولار
صناعة المفاصل الكروية للسيارات	،،	—	،،	٠,٢٤ مليون دولار
البكرات الراحلة للاقشطة الناقلة	،،	—	،،	١,٢ مليون دولار
المغيرات ونافخات الضباب	،،	—	،،	٠,٢٣ مليون دولار
صناعة الخلاطات المنزلية وتجميع المراوح المنزلية	،،	—	،،	٠,٦٤ مليون دولار
صناعة اقطاب الكربون للبطاريات	،،	—	،،	١,٧ مليون دولار
مشغلات اليكترونية لانابيب الفلوريسنت	،،	—	،،	٠,٧٥ مليون دولار
صناعة قضبان اللحام القوسية	،،	—	،،	٠,٨٣٢ مليون دولار
صناعة المحاور الامامية والخلفية للسيارات	،،	—	،،	٣,١ مليون دولار
صناعة ماص الهزات المحوري	،،	—	،،	٤,٨ مليون دولار
صناعة اسطوانات الفرامل	،،	—	،،	٥ مليون دولار
طاسات اطارات السيارات	،،	—	،،	٠,٧٨ مليون دولار
تجميع غطاء قرص الكلتش	،،	—	،،	٢,٨ مليون دولار
صناعة الترمومتر ومقاييس الضغط	،،	—	،،	١,٣ مليون دولار
عدادات الطاقة الكهربائية التجميعية	،،	—	،،	١ مليون دولار
سحابات البلويستر	،،	—	،،	٣,٦ مليون دولار
مصنع حامض اركوسوكيهوليك	،،	—	،،	١,٢٤ مليون دولار
صناعة السكرين	،،	—	،،	٧,٥ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مسبك شركة الصناعات الهندسية العربية	شركة الصناعات الهندسية العربية	اربد	دراسة جدوى كاملة	٢٠ مليون دينار اردني
الاسمدة المركبة	شركة البوتاس العربية	العقبة	،،	٣٣,٨ مليون دولار
كربونات الصوديوم	،،	غور الصافي	،،	١٧٨,٧ مليون دولار
مشروع حامض الفسفوريك	شركة مناجم الفوسفات الاردنية	العقبة	دراسة اولية	٧٣ مليون دولار
مشروع العبوات الزجاجية	صندوق التقاعد	معان	دراسة جدوى كاملة	٦,٢ مليون دينار اردني
الفلسبار	الشركة العامة للتعدين	وادي اليتيم-العقبة	دراسة اولية	٨٠٠ ألف دينار اردني
مشروع استثمار اراضي المنطقة الجنوبية الشرقية	وزارة الزراعة	منطقة الجنوب الاردني	دراسة جدوى كاملة	٣,٥ مليون دينار اردني
مشروع انتاج تقاوي البطاطا	وزارة الزراعة	مناطق مختلفة بالاردن	دراسة جدوى كاملة	٧٤٢ ألف دينار اردني
مشروع انتاج بذور الخضراوات	وزارة الزراعة	محافظة البلقاء	دراسة جدوى كاملة	٣٣٠ ألف دينار اردني
مشروع تجميد الخضار	الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية	عمان	دراسة جدوى كاملة	١,٢٤٢ مليون دينار اردني

١ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس مال المشروع بالدينار الاردني	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
مشروع انتاج مراجل بخارية صناعية ضغط عالي	صناعي	١٩٨٧/١/١٥	٧٠,٠٠٠	لبناني ١٠٠ ٪
مشروع تجهيز وتغليف الخضار والفواكه واللحوم	صناعي	١٩٨٧/٥/١١	١٠٠,٠٠٠	عراقي ١٠٠ ٪
مشروع انتاج غرف جلوس من الخشب	صناعي	١٩٨٧/٦/٢٥	٢٥,٠٠٠	سوري ١٠٠ ٪
مشروع انتاج حقائب جلدية	صناعي	١٩٨٧/٦/٢٥	١٠,٠٠٠	سوري ١٠٠ ٪
مشروع انتاج صناعات معدنية مختلفة	صناعي	١٩٨٧/٧/٢٠	٦٥٠,٠٠٠	عراقي ١٠٠ ٪
مشروع انتاج قوالب طوب مفرغ وقوالب ربس مفرغة ومكابس طوب وجلايات بلاط	صناعي	١٩٨٧/١٠/١١	٤٥,٠٠٠	لبناني ١٠٠ ٪
مشروع انتاج السمسم المقشور والمحمص وطحينة وحلاوة طحينة مطورة	صناعي	١٩٨٧/١٠/١٥	٤٨٠,٠٠٠	سعودي ٥٠ ٪
مشروع انتاج عوادم السيارات	صناعي	١٩٨٧/١١/٢٨	٧٥٠,٠٠٠	لبناني ١٠٠ ٪
الشركة العربية لصناعة الادوية البيطرية	صناعي	١٩٨٧	١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار	مشروع عربي مشترك * ٢٠٪ كويتيون ٢٧,٣٣ ٪ سعوديون ٢٠ ٪ بحرينيون ٦,٦٦ ٪
الشركة الاردنية المصرية للاستثمار والتنمية	استثمار	١٩٨٧	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	مصري ٥٠ ٪

* الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية تمتلكها شركات من ست عشرة دولة عربية .

[٢]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٧

صدر خلال العام العديد من التشريعات والقرارات الرامية الى تنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد والتي شملت تحويل بعض الشركات الحكومية الى القطاع الخاص ودعم الانتاج المحلي وتسهيل اجراءات التصدير وتنظيم علاقات العمل وتسهيل اجراءات الدخول الى البلاد .

وواصلت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة توثيق علاقاتها مع الدول العربية والصديقة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني ومنع الازدواج الضريبي وتنظيم النقل وغيرها من المجالات ، ومن أبرز الاحداث السياسية التي شهدتها البلاد خلال العام اعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢ .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ صدر قرار وزير المالية والصناعة رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ بشأن اعتماد الاجراءات التنفيذية لتطبيق المواصفات القياسية للسيارات وقد حظر بموجبه استيراد السيارات الجديدة ابتداء من طراز ١٩٨٧ واعتبارا من تاريخ ١٩٨٧/١/١ ما لم تحصل على شهادة مطابقة للمواصفات معتمدة من دائرة المواصفات والمقاييس بوزارة المالية والصناعة ، وقد استثنى القرار من الخضوع لاحكامه : السيارات المستوردة من قبل المواطنين ومواطني دول مجلس التعاون لاستعمالهم الشخصي ، والسيارات المكشوفة فيما يتعلق بتحمل سقف السيارات للصدمات ، والسيارات المستوردة من قبل الوكلاء بهدف الاستخدام المؤقت ومن ثم اعادة تصديرها على الا تزيد مدة الترخيص لها على سنة واحدة ومن ضمنها السيارات ذات المقود على اليمين .

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ بتحديد رسوم قيد وتجديد قيد شركات المقاولين والموردين في سجل وزارة الكهرباء والماء وتتراوح هذه الرسوم بين ٥٠٠ و ١٠٠ درهم . *

ــ صدر قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ في شأن انتقال العمال غير المواطنين وتحديد قواعد نقل كفالتهم فحظر انتقال العامل غير المواطن من عمل الى آخر او نقل كفالته الى جهة العمل الجديدة إلا بالشروط التالية : أن يكون قد امضى مدة سنة في العمل لدى صاحب العمل السابق وان تتفق مؤهلاته والعمل الجديد وان تكون له اقامة سارية المفعول وان يحصل على موافقة الكفيل على نقل كفالته ، واستثناء مما تقدم يجوز نقل الكفالة في الحالات التالية : النقل من فرع الى فرع في ذات الشركة او من شركة الى اخرى مملوكة لنفس صاحب العمل او نقل ملكية الشركة او اخلال الكفيل الاصلي بالتزاماته مما يرتب عليه غلق المنشأة او صدور حكم قضائي بالافلاس او تصفية او انهاء نشاط المنشأة او وفاة الكفيل الاصلي وعدم

---

* درهم الامارات يعادل ٠,٢٧٢ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

قيام ورثته بالاستمرار في ادارة المنشاة مما يرتب اعلاقها . هذا و يقدم طلب نقل الكفاله الى دائرة العمل المختصة من قبل صاحب العمل الجديد وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض .

- صدر القرار الوزاري رقم (٥٧) لعام ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٣ في شأن قواعد الترخيص للتوسط للاستخدام او لتوريد العمال غير المواطنين ، فحظر على أي شخص طبيعي او معنوي العمل وسيطاً للاستخدام او لتوريد العمال غير المواطنين الا اذا كان مرخصاً له بذلك .
- بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٣ صدر القرار الوزاري رقم (٥٨) لعام ١٩٨٧ في شأن الشروط التي تتبع عند تعاقد صاحب عمل مع مكتب علاقات عامة لانجاز معاملا ته مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، فاجاز لاصحاب الاعمال ان يعهدوا الى مكتب علاقات عامة لانجاز معاملا تهم نيابة عنهم بشرط ان يكون المكتب مرخصاً وان يكون للمكتب مقر مؤثث وثابت لمزاولة النشاط والا يتقاضى اية عمولة من العمال نظير انجاز معاملا تهم وان يفوض المكتب احد موظفيه للا تصال بالجهات المختصة .
- بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٨ صدر القرار الوزاري رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٧ بتشكيل لجنة قمع الغش والتدليس التي تختص بما يحال اليها من مخالفات و بدراسة طلبات رفع الحظر على ادخال البضائع التي لا تتوفر فيها شروط حماية المنشآت والملكية الصناعية ، ودراسة طلبات ادخال البضائع المغشوشة او الفاسدة لاستعمالها استعمالات اخرى .
- بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١ أصدر وزير الزراعة والثروة السمكية قراراً بمنع استيراد واستخدام شباك الصيد المصنوعة من النايلون ذات الثلاث طبقات في صيد الاسماك .
- بتاريخ ١٩٨٧/٧/٦ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بتشكيل لجنة وزارية لترشيد الانفاق وتنمية موارد الميزانية واسند اليها اختصاصات البحث لايجاد موارد مالية لزيادة دخل الميزانية الاتحادية ودراسة مشروعات الميزانيات التقديرية والفعلية المنتهية للمؤسسات التي تساهم فيها الحكومة ، ودراسة استثمارات الاتحاد وامكانية تنميتها ودراسة طرق ترشيد الانفاق في الوزارات والهيئات الحكومية .
- اصدر وزير الاقتصاد والتجارة قراره رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٠ الذي يقضي بتوحيد وثائق التأمين على السيارات التي تصدرها شركات التأمين لتغطية المسؤولية المدنية او الفقد والتلف ، كما أوجب القرار بأن تكون الحروف الهجائية المكتوب بها وثائق التأمين على السيارات ذات احجام معقولة ومكتوبة بالوان مغايرة للون خلفيتها ، واوجب ان تبرز الوثائق بشكل واضح و باللون الاحمر جميع الاستثناءات الواردة فيها وجميع الاحكام الخاصة بالشروط العامة،وأخيراً فقد حدد القرار شكل وثائق التأمين بالنموذج الذي ارفق به. هذا وقد أصدروزير الاقتصاد والتجارة القرار رقم (٨١) لسنة ١٩٨٧ بتعديل هذا القرار، وقد اوجب التعديل ان تكون وثيقة التأمين على السيارات مكتوبة باللغة العربية مع جواز ارفاق ترجمة انجليزية بها ، كما شمل التعديل بعض أحكام الشروط العامة لتوثيق التأمين على السيارات ، فحظر فسخ الوثيقة أثناء مدة سريانها ما دام ترخيص السيارة سارياً ، كما أعطى لمحاكم الدولة الاختصاص بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن وثيقة التأمين ، واستبدل التعديل نماذج طلب

تأمين السيارات بنماذج جديدة ، كما اجاز لشركات التامين تحميل المؤمن له بجزء من قيمه التعويض المستحق عن أي حادث وترك مسألة تحديد قيمة هذا الجزء للمؤمن له ، وأخيراً فقد الغى بند الشروط الخاصة الوارد بالجدول الملحق بوثيقة التأمين ضد المسؤولية المدنية .

- بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٨ صدر القرار الوزاري رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٧ بشأن تصدير الاسماك ، فسمح بتصدير بعض الانواع من الاسماك خلال الفترة من ١٩٨٧/١١/١ الى ١٩٨٨/٥/١٥ ، وقد قصر القرار اذن التصدير على الافراد دون الشركات الا اذا رغبت الجمعيات التعاونية للصيادين المسجلة في التصدير فعندئذ يتوجب عليها تقديم طلب الى وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية ، كما يقضي القرار بتشكيل لجان متخصصة من بين مسؤولياتها التأكد من توفر الشروط في الراغبين في الترخيص .
- ولتشجيع الاستثمارات الوافدة صدر قانون بمنح تسهيلات وامتيازات واسعة للمشروعات والمستثمرين في منطقة جبل علي منها اعفاء البضائع الواردة او المصنعة في المنطقة الحرة من اي رسوم جمركية او رسوم تصدير واعفاء الشركات والافراد والعمال بالمنطقة من كافة الضرائب لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة ، وحرية الشركات والافراد في توظيف واستخدام من تشاء في اعمالها على ان لا يكون هؤلاء من رعايا اي دولة مقاطعة او تقرر الحكومة مقاطعتها اقتصاديا ، و يقض القانون كذلك بعدم خضوع الشركات والافراد والعمال بالمنطقة للقوانين والانظمة المتعلقة بالبلدية او للسلطات والصلاحيات الداخلة ضمن اختصاصها ، وتستثنى لمدة ١٥ عاما قابلة للتجديد من اية قيود تتعلق بتحو يل رأس المال والار باح .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

دخلت دولة الامارات العربية المتحدة خلال العام في عدة اتفاقيات للتعاون مع عدد من الدول والمنظمات العربية وذلك على النحو التالي :

- تم بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٧ التوقيع على اتفاقية بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المغربية بشأن تعزيز التعاون بين البلدين في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .
- وقعت دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨ على اتفاقية تعاون في المجال الزراعي، وقد نصت على دعم التعاون الفني بين البلدين في المجالات الزراعية والحيوانية والعمل على تشجيع الصناعات الغذائية القائمة والمتعلقة بالمنتجات الزراعية ونصت ايضا على ان يقوم الجانب الاردني بتأمين الخبرات الفنية الزراعية والادارية اللازمة التي يتطلبها جانب الامارات العربية المتحدة ، واتفق الجانبان على تبادل الزيارات بين الخبرات الفنية واللقاءات الدورية وكذلك اقامة دورات تدريبية مشتركة ، وتبادل المعلومات والدراسات الفنية الزراعية . كما تم الا تفاق على اقامة مشروعات استثمارية مشتركة في المجال الزراعي وانتاج السلع الغذائية الاساسية ، وتشكيل لجنة زراعية مشتركة تجتمع دوريا .

ـ تم بوزارة الزراعة والثروة الحيوانية التوقيع على اتفاقية بين الوزارة والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة تتضمن دراسة تطوير زراعة القمح والشعير.

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

تم خلال العام توقيع عدد من الاتفاقيات واتخاذ عدة ترتيبات مع بعض الدول الصديقة على النحو التالي :

ففي مجال التعاون بشكل عام :

ـ تم الاتفاق خلال الاجتماع التاسع للجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وفرنسا على مواصلة تنمية وتطوير العلاقات بينهما في مختلف المجالات التجارية والصناعية والفنية والتربوية والثقافية .

ـ عقدت اللجنة المشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وفنلندا اجتماعا بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣ ، وقد اتفق الجانبان على تنمية التعاون بين البلدين في مختلف المجالات خاصة في قطاعات المواصلات ، الزراعة ، الدفاع المدني ، الخدمات الاجتماعية والصحية .

وفي مجال منع الازدواج الضريبي ، فقد وقعت كل من دولة الامارات العربية المتحدة وفرنسا اتفاقية بشأن منع الازدواج الضريبي فيما يتعلق بضرائب الدخل على الشركات .

وفي مجال تنظيم النقل الجوي ، فقد تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٤/٦ بمقر وزارة المواصلات في أبوظبي التوقيع على الاتفاقية الثنائية لتنظيم الخدمات والنقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة وتركيا ، وقد حددت الاتفاقية اربع رحلات اسبوعيا لكل طرف واعطت الاتفاقية الحق في النظر في زيادة الرحلات الاسبوعية من قبل السلطات المعنية .

ـ تم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية ثنائية لتنظيم النقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية القبرصية .

ـ تم التوقيع على اتفاقية ثنائية لتنظيم النقل الجوي بين كل من دولة الامارات العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتضم الاتفاقية ٢١ بندا ، تتناول حقوق النقل الجوي وتكافؤ الفرص بالنسبة للاعفاءات الضريبية وامن وسلامة الطيران بين البلدين ، وقد وافق مجلس الوزراء بدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١ على هذه الاتفاقية .

ـ تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ على اتفاقية ثنائية للنقل الجوي بين دولة الامارات العربية المتحدة واندونيسيا .

٢ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

وفيما يلي نبذة موجزة عن أهمها :

الميزانية العامة للدولة :

طلبت وزارة المالية والصناعة في منشور لها بتاريخ ١٩٨٧/١/٣١ من كل الوزارات والمصالح الحكومية إعداد ميزانياتها في اطار مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٨/٨٧ ، وقد حدد المنشور المرتكزات التي يمكن الاسترشاد بها في وضع تقديرات الميزانية ، ومن أهمها الاهتمام بزيادة الانتاج والمحافظة على اصول الدولة وزيادة حصيلة الايرادات الذاتية والحد من الانفاق العام . وجدير بالذكر أنه قد صدر في وقت سابق مرسوم اتحادي بشأن اقرار اعتمادات مؤقتة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧ ، و ينص المرسوم على ان تكون الاعتمادات الشهرية المؤقتة للانفاق في حدود جزء من اثني عشر جزءا من جملة الاعتمادات المخصصة لكل باب من ابواب المصروفات المختلفة في الميزانية العامة للعام ١٩٨٦ الى ان يصدر قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٨٧ علماً بأن ميزانية عام ١٩٨٦ بلغت ١٦,٦ مليار درهم .

وكانت جملة اعتمادات البرنامج الاستثماري لعام ١٩٨٦ نحو ٥٩٥ مليون درهم بانخفاض بنسبة ٢٥,٦ ٪ عن عام ١٩٨٥ . وجدير بالذكر أن اعتمادات عام ١٩٨٦ لم تتضمن اية مشروعات جديدة بخلاف اعادة إدراج مشروعين ، الاول لوزارة المواصلات وهو مشروع انشاء جهاز معلومات الطيران للدولة والثاني تابع لوزارة الاعلام والثقافة وهو تقوية أجهزة الارسال التلفزيونية ، وتم صرف معظم الاعتمادات لمشروعات الاستكمال الجاري تنفيذها من سنوات سابقة .

وقد اقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢١ مشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٨٧ والموازنات الملحقة ، وقدر الحجم الكلي للمصروفات بمبلغ ١٤ مليارا و ٤٢١ مليونا و٣٢٣ الف درهم وقدرت الايرادات بمبلغ ١١ مليارا و١٦ مليونا و ٤٠٠ الف درهم مسجلة بذلك عجزا تقديريا يبلغ ٣ مليارات و٣٥٤ مليونا و٩٢٣ الف درهم .

الاداء الاقتصادي في البلاد :

برزت خلال عام ١٩٨٦ عدة مؤشرات من بينها ارتفاع حجم السيولة الاجمالية بنسبة ٢,١ ٪ عن عام ١٩٨٥ ، تحقيق فائض في الميزان التجاري بمبلغ ١٢,٢ مليار درهم ، تحقيق فائض قدره اربعة مليارات و ٨٠٠ مليون درهم في ميزان المدفوعات مقابل ٢ مليار و ٦٤٠ مليون درهم في عام ١٩٨٥ ، ومن جهة اخرى حققت الميزانية العمومية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في الدولة زيادة واضحة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٧ فبلغت ١٠٦,٣ مليار درهم مقابل ١٠٠,٩ مليار درهم في نهاية عام ١٩٨٦ . اما بالنسبة للصادرات فقد بلغ عدد السلع المنتجة محليا بدولة الامارات العربية المتحدة والتي يتم تصديرها الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الاخرى والدول الاسلامية نحو ١٠٨ سلعة تنتجها ٨٨٢ منشأة موزعة على جميع امارات الدولة وتغطي مختلف الانشطة الانتاجية ، ومن أبرز السلع التي يتم تصديرها هي السيراميك ، الرخام ،

الصوف الصخري ، المواد البلاستيكية ، مواد البناء ، الالمنيوم ، المنتجات الكيماوية ، منتجات الفيبرجلاس ، المواد الغذائية ، المحارم الورقية ، الغاز الطبيعي ، الامونيا ، اليوريا ، زيوت التزييت ، ملح الطعام ، علف الحيوان ، الاسمنت ، المياه الغازية والمبيدات الحشرية .

وبالنسبة للقطاع الصناعي أظهرت نتائج المسح الصناعي الثالث الذي تم بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ان قيمة الانتاج الصناعي بلغت ٧١٣٧ مليون درهم امارات ، وان عدد العاملين في هذا القطاع يبلغ ٦١ الفا و٥٣٤ عاملا ، وتبلغ حجم الاصول في هذا القطاع نحو ١٤ مليار درهم موزعة على مختلف الصناعات .

وذكرت دراسة عن الصناعة في امارة دبي اعدتها غرفة تجارة وصناعة دبي ان عدد الصناعات التحويلية المرخصة والمسجلة بغرفة تجارة دبي حتى نهاية النصف الاول من العام بلغ ١٧٩ منشأة صناعية تصل رؤوس اموالها نحو ٩٦٤ مليون درهم ، و يضم القطاع الصناعي في دبي ٧١ مشروعا مشتركا بلغت نسبة مساهمة رأس المال الاجنبي فيها نحو ١٧,١ ٪ من اجمالي رأس المال المعلن ، واغلبها مستثمرة في الصناعات الغذائية تليها الصناعات المعدنية . وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية العاملة بالمنطقة الحرة بجبل علي ٥٨ مشروعا صناعيا .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد وصل انتاج دولة الامارات العربية المتحدة من الالبان ليغطي نسبة ٤٠ ٪ من الاحتياجات المحلية ، كما وصل الانتاج من لحوم الدواجن و بيض المائدة ليغطي ٦٠ ٪ من احتياجات البلاد .

القطاع النفطي :

قدر احتياطي امارة أبوظبي من البترول في مطلع العام بنحو ٩٢,٥ مليار برميل كما قدر احتياطي الغاز بنحو ١٨٣,٥٤٥ الف مليار متر مكعب ، وقد تم في مجال الاستكشاف خلال العام حفر بئر شويحات (٤) وتم اكتشاف الغاز والمكثفات النفطية ، وحفر بئر سطح (١٦) بمناطق اركو البريه التي لا تزال اعمال الحفر مستمرة به ، واعمال حفر بئر الضبعيه الاستكشافية (٥) ومن المحتمل وجود مواد هيدروكربونية ، كما اكتملت اعمال حفر البئر الاستكشافية الرابعة في حقل أم الشيف ، وتم اجراء المسوحات السيزميه في جميع قطاعات الشركة البرية والبحرية ، ومتابعة الدراسات الجيولوجية بمكامن حقول مبرز وارزنه وابو البخوش والبندق . وفي مجال التطوير واصلت شركة نفط أبوظبي تنفيذ الخطة الخمسية التي تهدف الى تطوير مختلف مكامن النفط والغاز الطبيعي في المناطق البرية والبحرية لتحقيق الاستغلال الامثل لموارد الثروة الهيدروكربونية لبلوغ مرحلة من الاستقرار في انتاج النفط من الحقول التي تم تطويرها على مدى العشرين سنة الماضية وزيادة عمر المكائن المنتجة ورفع كفاءة انتاج الحقول عن طريق تحسين انتاج الآبار وتأمين الصيانة اللازمة ، والمحافظة على ضغط المكائن بواسطة عمليات الحقن ، وتم تنفيذ ستة مشاريع رئيسية في الحقول البرية ، تضمنت هذه المشاريع مجالات حقن الماء وانتاج ومعالجة وتجميع النفط في حقول باب بوحصا وعصب بهدف الوصول الى طاقة انتاجية عاليه من النفط . وطبقا لبرنامج تطوير الحقول البرية سيتم حفر ٢٢٢ بئراً تطويرية في حقول اركو البرية ، كما تواصل الشركة اعمال

الحفر التطويري في مناطق ادما العالمية في الحقول البحرية حيث سيتم حفر ٧١ بئراً اضافية ، كما تم إستكمال مشروع وحدة سحب مياه البحر في جزيرة داس لتزويد شركتي ادما العالمية وأدجاز بالمياه اللازمة للتبريد ، وتتضمن خطة الحفر التطويري لكافة الشركات العاملة حفر ٥٨ بئراً واجراء عمليات الصيانة في ٩٦ بئرا بكافة المناطق البحرية والبرية . وفي مجال تكرير النفط الخام ، بلغ اجمالي ما تم تكريره من النفط الخام في مصفاتي الرويس وام النار خلال العام ما مقداره ٣٩ مليون برميل ، وفي مجال التسويق بلغ معدل صادرات النفط الخام من الحقول الرئيسية بامارة أبوظبي خلال العام (٦٢٧) الف برميل يوميا الى جانب صادرات الشركة البالغة (٣٤٢) الف برميل يوميا ، وتم تصدير ١٢ الف برميل يوميا من المكثفات النفطية ، اما كميات النفط الخام التي تم تسليمها محليا الى مصافي ادنوك (شركة بترول أبوظبي الوطنية) ودائرة الماء والكهرباء خلال العام فقد بلغت ١٨١ الف برميل يوميا ، كما قامت الشركة بتسويق المنتجات البترولية الناتجة عن مصافي الشركة في مختلف الاسواق داخليا وخارجيا . وتشمل المشاريع الصناعية التي تم انجازها خلال العام ، نظام حقن الماء في بوحصا ، تطوير حقل سطح وانشاء خط انابيب غاز المقطع ــ الطويلة ، اعادة ربط المولدات التوربينية في مصفاة الرويس مع محطة القوى المركزي وغيرها من المشاريع .

ومن جهة اخرى وقعت حكومة رأس الخيمة بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٩ على اتفاقية للتنقيب عن النفط مع شركة البترول الدولية ، و يشمل الامتياز عن التنقيب مناطق بريه تبلغ مساحتها ٢٠٧٤ كيلو مترامربعا . ومما يذكر ان امارة رأس الخيمة تنتج حاليا ١٢ الف برميل يوميا معظمها من المكشفات البترولية . وقد اعلن سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم امارة الشارقة عن اكتشافات بترولية جديدة من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاج بدرجة كبيرة في حقل مبارك البحري بالامارة الى احد عشر الف برميل يوميا يزداد في مرحلة لاحقه الى ثلاثين الف برميل يوميا ، وتقوم شركة كرسنت بيتروليوم الامريكية حاليا باجراء الدراسات اللازمة على مكمن الغاز الجديد الذي تم اكتشافه مؤخرا في حقل مبارك في الشارقة وذلك لتقييم الكميات المخزونة فيه وتقدير موعد بدء الانتاج .

و يقدر احتياطي دولة الامارات العربية المتحدة من النفط الخام بحوالي ٢٠٠ مليار برميل ومن الغاز حوالي ٢٠٠ مليار قدم مكعب .

القطاع المالي والمصرفي :

ـ سجل درهم الامارات العربية المتحدة مزيدا من الانخفاض امام معظم العملات الاجنبية الرئيسية خلال العام وذلك لارتباطه بالدولار الامريكي . فقد انخفض سعر صرف الدرهم بنسبة ٩ ٪ ، منذ مطلع العام حتى نهاية شهر حزيران / يونيو ١٩٨٧ ، مقابل الجنيه الاسترليني وانخفض بنسبة ٦,٤ ٪ مقابل المارك الالماني . وقد برزت عدة دعوات تطالب بفك ارتباط درهم الامارات بالدولار وربطه بسلة عملات لتحقيق استقرار في قيمة الدرهم .

ـ صرحت مصادر مصرفية ان امارة الشارقة استطاعت كسب مهلة لتسديد ديونها عندما توصلت الى اتفاقية لتمديد اجل دفع قروض مستحقة تقدر بحوالي ١٣٠ مليون دولار الى عام ١٩٩٣ . وتقدر هذه المصادر ان ديون الشارقة تتراوح بين ٩٠٠ و ١١٠٠ مليون دولار.

ـ تم في دبي الاتفاق بشأن تسوية ديون بقيمة ٧٢ مليون دولار امريكي على مجموعة كلداري وقال بيان صدر عن المجموعة أنها تمكنت من اجراء اتفاقيات تسوية مع ١١ بنكا من البنوك الدائنة للمجموعة و بذلك يبلغ حجم التسويات نحو ١٦٣ مليون دولار امريكي ، وقد تم تسديد جزء كبير من المبلغ وسيجري تسديد الجزء المتبقي خلال فترة زمنية طويلة بمعدل فائدة منخفضة .

ـ اوقف بنك غرندليز البريطاني اعمال فرعه في امارة رأس الخيمة اعتبارا من ١٩٨٧/١١/٣٠ ، وعزا مصدر مسؤول في البنك أسباب وقف اعمال الفرع الى قرار داخلي تحكمه الظروف الاقتصادية القائمة والتي تتطلب تقليص عدد فروعه في دولة الامارات العربية المتحدة . و يذكر ان عددا من البنوك الاجنبية بدولة الامارات العربية المتحدة قلصت من فروعها بالدولة نتيجة للاوضاع الاقتصادية وتمشيا مع تعليمات مصرف الامارات المركزي الداعية الى تحديد عدد هذه الفروع .

برامج دعم وتشجيع الانتاج المحلي :

ـ اصدر ديوان الرئاسة توجيها الى كافة الوزارات والدوائر يقضي بتجزئة احالة المشاريع الجديدة المنوى تنفيذها من قبل الشركات الاجنبية ، واوضح الديوان في توجيهه بأن الهدف من ذلك هو احالة اكثر ما يمكن من اجزاء تلك المشاريع لتنفيذها من قبل الشركات والهيئات الوطنية القائمة حاليا او تشكيل هيئات وشركات خاصة لهذا الغرض من القطاع الخاص او من دوائر الدولة . ومن جهة اخرى قررت دائرة المالية في امارة أبوظبي اعفاء الوزارات الاتحادية والدوائر الحكومية المحلية في الدولة من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها اللازمة لتنفيذ اغراضها ومشاريعها سواء تم استيرادها مباشرة من قبلها او بواسطة طرف آخر.

ـ وفي مجال دعم الصادرات فقد اصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة التعليمات التنفيذية لقرارات التيسير على المصدرين تقضي باختصار المستندات المطلوبة للقيد في سجل المصدرين الى ثلاث مستندات فقط واعطاء القطاع الخاص الحرية بشأن تحديد اسعار صادراته وجعل الفحص اختياريا لـ ٧٣ سلعة في حالة تصديرها من قبل القطاع الخاص . كما سمحت بتصدير الماعز

والاغنام ، ووافق مجلس الوزراء على السماح للقطاع الخاص بتصدير بعض انواع الاسماك خلال شهور الوفره والتي يجرى الاعلان عنها .

تطورات هيكلية ومؤسسية :

- اصدر سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بصفته حاكما لامارة أبوظبي قانونا بشأن اعادة تأسيس شركة الاستثمارات البترولية الدولية نص على أن تكون أسهم الشركة اسمية ومملوكة بالكامل لحكومة أمارة أبوظبي وحددت اغراض الشركة بالقيام بإنشاء مشروعات في مجال الصناعة البترولية والكيماوية واستغلال مصادر الطاقة وكذلك اوجه النشاط المتفرعة او المساعدة او المرتبطة او المكملة لهذه المشروعات والصناعات وتملكها والمشاركة او المساهمة فيها ، كما تتولى الشركة عمليات تكرير البترول وانشاء وتملك معامل التكرير وصيانتها وتصنيع الكيماويات البترولية ومشتقاتها والعمليات المرتبطة بها ونقل المواد البترولية والكيماوية المصنعة والقيام بانشاء شبكات الانابيب اللازمة لاغراض صناعة النفط والمنتجات الكيماوية .
- ومن جهة اخرى لجأت الحكومة الى تحويل ملكية الشركات الحكومية المربحة وذات العائد المجزي الى مواطني الامارات العربية المتحدة بغرض توفير دخل مضمون للمواطنين . وقد تم بيع ٨٠٪ من أسهم الحكومة في شركة أبوظبي الوطنية للفنادق الى القطاع الخاص بسعر التكلفة وتم تحويل شركة الجرافات البحرية وشركة أبوظبي للطائرات العمودية الى القطاع الخاص ، والى جانب ذلك هناك دراسات لتجميع الشركات الوطنية القائمة ضمن هياكل اكبر حجماً وبأشكال اكثر تطورا واوسع قاعدة .
- اعلنت الدائرة الاقتصادية في إمارة عجمان عن تصفية شركتي الخليج الاستثمارية العقارية ومركز الكويت والخليج المالي اللتين تأسستا عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ على التوالي ، و يعود السبب في ذلك الى خسارة الشركتين لرأس مالهما ومخالفتهما للنظام الأساسي لتأسيسهما وعدم انعقاد الجمعية العمومية لهما منذ عام ١٩٨٤ .

مناطق حرة :

- تستعد ادارة المنطقة الحرة بجبل علي لتقديم احدث خدماتها لعملائها متمثلة في اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعاتهم واعطائهم نتائج الدراسات في فترة زمنية قياسية ، وذلك بالاستعانة بأجهزة الحاسب الآلي و يأتي هذا الاجراء ضمن خطة حكومة دبي لتطوير خدمات المنطقة الحرة بجبل علي لجذب الاستثمارات العربية والاجنبية ، وتسعى ادارة هذه المنطقة للوصول بعدد الشركات العاملة فيها الى خمسمائة شركة باستثمارات تفوق ١,٢ مليار دولار وذلك خلال السنوات الخمس القادمة .
- وقع حاكم امارة أم القيوين اتفاقية مع احدى الشركات السويسرية المتخصصة في اقامة المنشآت في المناطق الحرة، لاقامة منشآت في المنطقة الحرة بميناء احمد بن راشدبأم القيوين ، وتضم هذه المنشآت ٦٠٠ وحدة متخصصة لاقامة صناعات خفيفة بالمنطقة تقدر

تكاليفها بنحو ٣٦ مليون درهم ، وستقوم الشركة السويسرية بتدريب الكوادر البشرية المحلية وادارة المنشآت الحكومية في المنطقة .

أحداث ووقائع أخرى :

- في خطوة لتنشيط السياحة قامت ادارة الجوازات بتسهيل اجراءات الدخول حيث اصبح بإمكان الزائرين دخول البلاد لمدة اسبوع تجدد لمدة اسبوع آخر عن طريق كفيل سواء كان شركة او فرداً او عن طريق احد الفنادق العاملة في البلاد ، كما اصبح بإمكان اي عامل يعمل في البلاد بصورة شرعية ان يحضر عائلته بسهولة للإقامة معه .
- قررت مؤسسة الامارات للاتصالات المحدودة تخفيض رسوم المكالمات الهاتفية التي تجرى ليلاً مع الدول العربية بنسبة ٥٠ ٪ ومع الدول الاجنبية بنسبة ٣٥ ٪ وكذلك زيادة نسبة التخفيض في المكالمات المحلية بين مقاسم الامارات ومع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتخفيض ايجار الهاتف بنسبة ٥٠ ٪ وذلك اعتبارا من ١٩٨٧/٦/١ .
- تقدمت ٦١ شركة تأمين من الشركات العاملة بالدولة بطلبات لقيدها في شكل شركات تأمين منها ٢٠ شركة محلية مؤسسة بالدولة و ٤١ شركة اجنبية مؤسسة خارج الدولة . و يبلغ عدد الشركات التي انسحبت من السوق عقب تطبيق القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكالات التأمين ١٥ شركة .
- تم تشغيل خط ملاحي يربط بين موانىء دولة الامارات العربية المتحدة وموانىء جمهورية الصين الشعبية ، يستعمل هذا الخط أربع سفن حاويات صينية بمعدل سفينتين شهريا .
- وقد تم خلال الاشهر التسعة الاولى من العام انجاز ١٢٦ مشروعا في امارة أبوظبي ، بتكلفة اجمالية قدرها ٢ مليار و٦٨٧ مليون درهم ، و بلغت الدفعات الختامية لهذه المشروعات ٢٦٥,٦ مليون درهم ، وكان نصيب دائرة الاشغال العامة ٣٦ مشروعا ، ودائرة بلدية أبوظبي وتخطيط المدن ٢٧ مشروعا ، ودائرة الماء والكهرباء ٢٧ مشروعاً وديوان ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية ٧ مشاريع ، ودائرة البلدية والزراعة بالعين ١٦ مشروعا ، والادارة العامة للزراعة في العين ٥ مشاريع ، ومشروع واحد لدائرة الاعلام .
- تم الاتفاق بين كل من اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة واتحاد غرف التجارة في جمهورية مصر العربية على دراسة انشاء شركة قابضة لادارة المشروعات المشتركة بين البلدين ، كما تم الاتفاق على بحث امكانية استيراد جمهورية مصر العربية الاسمنت من دولة الامارات العربية المتحدة حيث ان الانتاج المصري من الاسمنت لا يغطي سوى ٦٠ ٪ من الاحتياجات المتزايدة للسوق المصري .
- تم خلال زيارة وفد من دولة الامارات العربية المتحدة الى الجمهورية العربية السورية الاتفاق على ان يقوم الاتحاد التعاوني الاستهلاكي في دولة الامارات بتجميع وتصدير فائض الانتاج الزراعي بالدولة ، خلال موسم الانتاج المحلي ، الى الجمهورية العربية السورية واستيراد كميات مماثلة من الانتاج المحلي السوري في مواسم اخرى .

- تم التوقيع على اتفاقية بين غرفة تجارة وصناعة دبي والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي بين المؤسسات في البلدين ، ونصت الاتفاقية على تشجيع التبادل التجاري والتعاون في مجالات التمويل وتشجيع قيام المشاريع المشتركة بين البلدين وتبادل زيارات الوفود ورجال الاعمال واقامة المعارض التجارية في البلدين . وقد تم تأسيس شركة مشتركة بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية لترويج وتطوير وتسويق جميع انواع المنتجات المصنعة او الخام ، وكذلك اعمال التصنيع والتمويل والتجميع والتخزين بالمنطقة الحرة بجبل علي ، وستتخذ الشركة من دبي مقرا لها ، وتغطي انشطتها دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض دول الشرق الاوسط ، وحدد رأسمالها بمبلغ ١١ مليون درهم ، تبلغ مساهمة جانب الامارات بنسبة ٥١ ٪ وتساهم شركة صينية حكومية بالنسبة المتبقية .
- تم توقيع بروتوكول للتعاون الفني بين كل من غرفة تجارة وصناعة الشارقة والغرفة التجارية والصناعية الاندونيسية ، ينص على توثيق التعاون وتنمية العلاقات بين الغرفتين وتبادل المعلومات والعروض التجارية وتوفير الدراسات الاولية عن المشاريع الاستثمارية المتاحة وتبادل الوفود التجارية والمطبوعات الدورية والاشتراك في المعارض التي تقام في كل من الشارقة واندونيسيا .

أحداث سياسية :

شهد العام عددا من الاحداث السياسية من أهمها الازمة السياسية العابرة التي شهدتها امارة الشارقة وانتهت خلال فترة زمنية محدودة بعودة سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكما للامارة .

في اعقاب قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في المملكة الاردنية الهاشمية في شهر تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ، المتعلق باعطاء كل دولة من الدول العربية حرية اتخاذ قرار بشأن اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية ، قامت دولة الامارات العربية المتحدة باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢ والتي كانت قد جمدت منذ عام ١٩٧٩ .

سجل العام كذلك عددا من الاعتداءات الايرانية على بعض السفن التجارية وناقلات النفط في المياه الاقليمية لدولة الامارات العربية المتحدة .

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات الاقتصادية :

هناك بشكل عام تركيز واضح على الاستثمار في القطاع الصناعي ، حيث تتوفر فيه فرص استثمارية في المجالات التالية :

ــ الصناعات المكملة للصناعات الاساسية ولاسيما البتروكيماوية .
ــ الصناعات الغذائية (خصوصا الزراعية وصناعة الاسماك) .
ــ صناعات التشغيل وصيانة المرافق العامة .
ــ الصناعات المعدنية (النحاس والكروم) .
ــ صناعة مواد البناء (البلاط ، الطابوق ، الرخام) .
ــ الصناعات التجميعية .
ــ صناعة المنتجات الاستهلاكية .

كذلك تتوفر فرص استثمارية في المنطقة الحرة بدبي في جبل علي تتعلق بمصانع التجميع ، واعمال الشحن والتأمين والتخزين والتمويل و بنوك الاوفشور.

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

يوضح الجدول التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع العبوات الزجاجية	الشركة العربية للتعدين	الفجيرة	دراسة اولية	٤٣,٧ مليون درهم امارات
مشروع البوكسايت لانتاج الومينا	الشركة العربية للتعدين	أبوظبي	دراسة اولية	٦٠٠ مليون دولار
انتاج التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	رأس الخيمة	دراسة اولية	٣٦ مليون درهم امارات
مشروع تصنيع لحوم الدجاج البياض المستنفذ	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع تصنيع التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار
مصنع عربي لانتاج الهكسان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	أبوظبي	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
تصنيع معدات الدواجن والابقار	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع انتاج البروتين احادي الخلية	منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط	أبوظبي	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار
تربية وتسمين الاغنام	شركة الخليج للتنمية الزراعية	الشارقة	دراسة اولية	٢٠ مليون درهم امارات

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٧ .

اسم الشركة	الموقع	تاريخ الترخيص	رأس المال المصرح به (درهم امارات)	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم (درهم امارات)
١١٠ شركات تعمل في مجال التجارة والمقاولات	أبوظبي	عام ١٩٨٧	٣٣,٤٦٤,٦٠٠	سعوديون ١٠,٨٥٣,٥٠٠ فلسطينيون ١,٤٧٢,٤٥٠ لبنانيون ١,٠٨٣,٢٥٠ اردنيون ٩١٧,١٠٠ مصريون ٦٩١,١٣٠ سوريون ٦٥٩,٥٤٠ عراقيون ٢٤٧,٩٩٠ ج. ي. د. ش. ٢٢٥,٤٠٠ كويتيون ٩٧,٩٨٠ سودانيون ٨٩,٣٢٥ مغربيون ٥٨,٨٠٠ ج. ع. ي. ٢٩,٥٠٠
٥١ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات	دبي	عام ١٩٨٧	٦٦,٩٧٥,٠٠٠	سعوديون ٥٠,٥٦٠,٠٠٠ بحرينيون ٢,٣٢٣,٠٠٠ عمانيون ٢,٢٤٩,٠٠٠ كويتيون ١,٩٨٠,٠٠٠ لبنانيون ٨٣٧,٠٠٠ مصريون ٧٤٦,٠٠٠ اردنيون ٦٩٠,٠٠٠ قطريون ٤٠٠,٠٠٠ سوريون ٢٩١,٥٥٠

اسم الشركة	الموقع	تاريخ الترخيص	رأس المال المصرح به (درهم امارات)	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم (درهم امارات)
٢١٤ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات	الشارقة	عام ١٩٨٧	٣٥,٧٦٧,٥٠٠	ج. ي. د. ش. ١٤٧,٠٠٠ ج. ع. ي. ٩٨,٠٠٠ عراقيون ٤٩,٠٠٠ فلسطينيون ٤٩,٠٠٠ سوريون ٤,٥٤٨,٩١٥ كويتيون ٢,٧٢٨,٥٠٠ فلسطينيون ٢,١٨٥,٤٠٠ سعوديون ٢,١٧٥,٠٠٠ اردنيون ١,٩٧٩,٦٠٠ لبنانيون ١,٩٢٥,٧٠٠ مصريون ٦٨٤,٥٣٠ سودانيون ٦٦٣,٩٥٠ عراقيون ٤٣٦,١٠٠ ج. ي. د. ش. ٣٨٩,٥٥٠ قطريون ٣٧٥,٠٠٠ بحرينيون ١٢٢,٥٠٠ عمانيون ٣٤,٣٠٠ موريتاني ٣٧,٥٠٠ مغربي ٢٤,٥٠٠ تونسي ٣,٥٠٠
٣ شركات تعمل في مجال التجارة والمقاولات	الفجيرة	عام ١٩٨٧	٨٠٠,٠٠٠	عراقي ٢٥٤,٠٠٠ بحريني ٩٨,٠٠٠ سوري ٤٩,٠٠٠

[٣]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة البحرين
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
دولة البحرين لعام ١٩٨٧

تمكن الاقتصاد البحريني خلال عام ١٩٨٧ من تحقيق تحسن ملموس في معدلات النمو رغم استمرار حالة الركود الاقتصادي في المنطقة عامة والظروف السياسية والاقتصادية الناجمة عن استمرار حرب الخليج. وكان لجسر الملك فهد اثر ملموس على نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالبحرين خلال العام مناط التقرير، كما شهد العام ميلاد سوق البحرين للاوراق المالية.

وفيما يلي اهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

٣ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية:

صدر خلال العام عدة مراسيم بقوانين كان تنظيم التجارة اكثر المواضيع التي عالجتها، كما تعلق عدد منها بتوفير الاطار القانوني المحلي لاسس وقواعد التعاون الاقتصادي التي تم ارساؤها على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ــ في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي صدر المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ معدلا بعض احكام المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ في شأن معاملة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي بان اضاف تجارة التجزئة لمجالات النشاط الاقتصادي التي يتساوى في المعاملة بشأنها مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي والبحرينيون، ووضع شروطا لممارسة مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لتجارة التجزئة.

وصدر المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٧ معدلا المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٥ بشأن حماية ودعم الصناعات الوطنية وقضى النص المعدل باعطاء المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية افضلية في الاسعار على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية بنسبة ١٠ ٪، وعلى مثيلاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطني بنسبة ٥ ٪، وفي حالة عدم توفر المنتج الوطني تعطى المنتجات ذات المنشأ الوطني افضلية ١٠ ٪ على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية. وعرف المنتج ذو المنشأ الوطني بانه ذلك الذي لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في احدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ٤٠ ٪ من قيمتها النهائية عند اتمام الانتاج ولا تقل نسبة ملكية مواطني هذه الدول في المنشأ عن ٥١ ٪ وفق شهادة المنشأ. وصدر القرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨٧ بشأن القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصبحت الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات والشركات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأسمالها ملزمة بموجب القرار بتأمين كافة احتياجاتها من المشتريات وفق قواعده،

وتناولت القواعد اسس احتساب الاسعار لاغراض الافضلية ، واشترطت مطابقة المنتجات لمواصفات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون الخليجي المعتمدة في البحرين او المواصفات والمقاييس المعمول بها فيها . وتشمل المنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية في اية صورة كانت . ونصت القواعد على تضمين العقود التي تبرم مع الموردين او المقاولين او المتعهدين او الاستشاريين ما يفيد التقيد بافضلية المنتجات الوطنية وتلك ذات المنشأ الوطني ، وعلى ترتيب شروط جزائية على الاخلال بالالتزام وذلك اضافة للحق العقدي في الفسخ .

— على صعيد تنظيم سوق الاوراق المالية صدر المرسوم بقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ بانشاء وتنظيم سوق البحرين للاوراق المالية الذي انشأ السوق واضفى عليه الشخصية الاعتبارية ، وعرف الاوراق المالية ، وسمح بالترخيص بتداول الاوراق المالية غير البحرينية ، وحدد اهداف السوق المتمثلة في تطويره بما يخدم الاهداف الاقتصادية والتنموية ، وتطوير وترشيد اساليب التعامل في السوق ، وخلق الصلات والروابط مع اسواق المال العربية والعالمية والافادة من خبراتها ، وتشجيع الادخار والنهوض بالوعي الاستثماري بين المواطنين تسخيرا للموارد المحلية للاسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما نص القانون على النظام الاداري للسوق وعلى انشاء اجهزته الفنية المتخصصة ، ولجنة تحكيم للفصل في المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في السوق ، ومجلس تأديب للفصل في مخالفات احكام القانون واللوائح والقرارات المنظمة للسوق والتي تمس حسن سير العمل والنظام فيه ، وحدد من يقبل عضوا في السوق ، كما نظم مالية السوق .

وصدر مرسوم بقانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ باصدار قانون التجارة و يقع في خمسمائة وثلاثة مادة وقسم الى اربعة ابواب رئيسية ، نظم الباب الاول التجارة بوجه عام ونص على ان احكامه تسري على التجار ، وعلى جميع الاعمال التجارية التي يقوم بها اي شخص ولو لم يكن تاجرا ، وافرد بابه الثاني للعقود التجارية المسماة منها البيع التجاري والرهن التجاري ، والايداع في المخازن العامة ، والوكالة التجارية ، والدلالة والبورصات التجارية والنقل ، وتناول الباب الثالث العمليات المصرفية والتجارية ، واورد في الباب الرابع الاوراق التجارية .

كما صدر المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ باصدار قانون الافلاس والصلح الواقي منه الذي تناول في احكامه اشهار الافلاس وتعيين امين التفليسة وتحديد واجباته ، ومسؤوليته ، واتعابه ، وطريقة عزله ، وصلاحيات قاضي التفليسة ، ونص على الاثار التي تترتب على التفليسة فيما يتعلق بالمدين (كوضعه تحت المراقبة ، وحظر مغادرته البلاد ، وحقه في الانتخاب) ، وبالدائنين (كوقف الدعاوي الفردية المقامة من طرفهم ، ومنع اجراءات التنفيذ على اموال المفلس ، ووقف سريان فوائد الديون العادية) ، وباصحاب الديون المضمونة برهن او امتياز على منقول او عقار (كدفع هذا الدين او استرداد المنقول المرهون او الحق في التوزيع في ثمن بيع العقار والمنقول) وكذلك الاثار التي تترتب بالنسبة للعقود الصحيحة المبرمة قبل شهره ، وفيما يتعلق باسترداد الاشياء التي تكون في حيازة المفلس وقت شهر الافلاس ، وحقوق زوج

المفلس ، ونظم القانون ادارة التفليسة ، وانتهائها سواء بزوال مصلحة جماعة الدائنين بالوفاء لهم او بايداع المبلغ اللازم للوفاء لهم ، او بالصلح القضائي ، او بالصلح القائم على تخلي المدين عن كل او بعض امواله ، وتناول التفاليس الصغيرة (لا تزيد عن خمسة آلاف دينار) ، وافلاس الشركات ، ورد الاعتبار التجاري للمفلس بعودة جميع الحقوق التي سقطت عنه وفق القواعد التي وضعها التشريع ، والصلح الواقي من الافلاس ، واخيرا جرائم الافلاس والصلح الواقي منه وجزاءاتها .

- وفي مجال العقار صدر المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٧ بشأن بعض الاحكام المتعلقة ببيع وتأجير المحال التجارية والذي حظر بيع او تأجير السجل التجاري دون ان يشمل عقد البيع او الايجار للمحل التجاري الصادر بشأنه السجل ، كما حظر ان يتم البيع او التأجير لاجنبي ، وخول لوزارة التجارة والزراعة اتخاذ الاجراءات التي حددها المرسوم في حالة المخالفة وحدد الجزاءات التي تطبق في حق المخالفين . كما صدر قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ بشأن تنفيذ احكام المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي للعقارات المبنية والاراضي الذي نص على افراد سجل عقاري فهرس شخصي هجائي يؤشر فيه بجميع التصرفات العقارية الصادرة الى مواطني دول المجلس ، وعلى ان يعد مكتب التوثيق سجلا لتلك التصرفات وتدون في السجلين البيانات التي حددها القرار ، وحدد طريقة اثبات جنسية مواطني دول المجلس ، واشترط لتوثيق تصرفاتهم الناقلة للملكية تقديم شهادة من ادارة التسجيل العقاري بعدم ملكية المتصرف اليه منهم واسرته عقارا طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ ، كما اشترط ان تتضمن وثيقة الملكية الصادرة طبقا لاحكام هذا المرسوم شرطا بعدم جواز التصرف في العقار خلال ثماني سنوات من تاريخ القيد في السجل العقاري ، وقضى القرار كذلك باستصدار حكم قضائي بالغاء القيد من السجل العقاري و بيع العقار اذا لم يتم بناؤه طبقا للمرسوم و بعد انذار المتصرف إليه المقيد في السجل العقاري .
- وعلى صعيد القطاعات النوعية صدر مرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٧ في شأن شركات وهيئات التأمين والذي عرف شركات وهيئات التأمين التي تسري عليها احكامه ، وخول سلطة الاشراف والرقابة عليها لوزارة التجارة والزراعة ، ونص على انه لا يجوز لاحقا لتاريخ العمل بالقانون ممارسة عمليات التأمين التي حددها الا لشركة مساهمة بحرينية ، واجاز لوزير التجارة والزراعة ان يصرح بشروط لشركات وهيئات التأمين الاجنبية بفتح مكاتب تمثيلية ، وعلى ان تمسك الوزارة سجلا تقيد فيه بيانات شركات وهيئات التأمين ، وعلى ان تحرر وثائق التأمين باللغة العربية مع جواز ان تصحبها ترجمة بأية لغة اخرى . اشترط المرسوم بقانون على شركات وهيئات التأمين العاملة بالبحرين وقت نفاذه ان تحصل على ترخيص من الوزارة بمزاولة اي فرع من فروع التأمين التي حددها والتي قصرها على شركات المساهمة البحرينية وذلك وفق الشروط التي تحددها الوزارة ، ونص على حق التظلم وطريقته في حالة عدم منح الترخيص ، وتناول التزامات شركات وهيئات التأمين ، ووسطاء التأمين وخبرائه واستشاريه ، والرسوم والعقوبات والاحكام الختامية .

٣ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٣ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ــ تم في مجال الاعلام توقيع اتفاقية تعاون اعلامي بين كل من دولة البحرين وجمهورية مصر العربية في شهر شباط / فبراير ١٩٨٧ .

كما تم توقيع اتفاقية التعاون الاعلامي بين البحرين والجزائر في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ .

ــ وفي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني وقعت البحرين والجمهورية العراقية على محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين .

٣ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

استمر الاتجاه العام للدولة والذي بدأ في السنوات القليلة الماضية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات والناجم اساسا عن تراجع عائدات النفط التي تشكل ٦٢ ٪ من ايرادات الدولة الاساسية ، وقد تمكنت البحرين خلال العام الثاني على التوالي من خفض العجز في الميزان التجاري ليصل الى ٣١,٢ مليون دينار* خلال عام ١٩٨٦ في حين بلغ ٤٧,٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ وقد حدث ذلك نتيجة مباشرة لضبط حركة الواردات من الخارج .

وفيما يتعلق بالاوضاع النقدية :

ــ بلغت ديون البحرين خلال عام ١٩٨٧ حوالي ١٦٤ مليون دينار بحريني منها ١٠٠ مليون دينار اقتراض داخلي على صورة سندات التنمية وسندات الخزانة و ٦٤ مليون دينار قروض تنمية من الصناديق العربية ، وعموما لا تشكل الديون اكثر من ١٦,٦ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

ــ بلغ اجمالي ميزانية البحرين للعام الحالي ٥٦٠ مليون دينار بحريني موزعة على مختلف القطاعات منها ١٩٦ مليون دينار مصروفات على المشاريع ، ٢١٦ مليون دينار مصروفات الرواتب والأجور ، ٣٣,٣ مليون دينار نفقات الخدمات .

ــ تم تغطية اصدارات المجموعة الاولى من سندات الحكومة وهي ١٣ اصدارا بواقع اصدار كل اسبوع قيمته ٢ مليون دينار و بدأت اصدارات المجموعة الثانية وقد بلغت نسبة تغطية اصداراتها ٢٧٩ ٪ . هذا وقامت الحكومة بطرح نظام جديد لسندات الخزينة وذلك من خلال اتفاقيات بيع وشراء وخصم هذه السندات اعتبارا من ١٩٨٧/٤/١ وزيدت قيمتها الى ٢,٧ مليون دينار اسبوعيا لمقابلة الطلب المتزايد عليها .

وفي اطار التنمية الاقتصادية :

نجحت البحرين في تخفيض اعتمادها على النفط حيث اصبح يشكل نسبة ٢٢ ٪ من مجمل الدخل القومي لعام ١٩٨٦ بعد ان كان يشكل في عام ١٩٧٠ نحو ٧٦ ٪ . و بلغت مساهمة قطاع التأمين والبنوك ١٣ ٪ من اجمالي الناتج المحلي وقطاع التجارة ٧,٥ ٪ وقطاع الخدمات ٣,٧ ٪ والمواصلات ١٠,٩ ٪ والبناء والتشييد ٧,٥ ٪ .

---

* الدينار البحريني يعادل ٢,٦٥٢ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

ـ بدأ تنفيذ استراتيجية التنمية الجديدة حتى عام ٢٠٠٠ وتتلخص ملامحها الاساسية فيما يلي :
ـ العمل على تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي بما يعادل ٤ الى ٥ ٪ سنويا .
ـ رفع دخل الفرد في حدود ٣ ٪ سنويا .
ـ توفير فرص عمل جديدة لابناء البلاد بمعدل ٢ ٪ سنويا .

ولتنفيذ ذلك تسعى الحكومة الى تحقيق زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخفض المصروفات المتكررة في الدولة بنسبة ٥ ٪ سنويا والمصروفات الانشائية بنسبة ١٠ ٪ سنويا وادارة بعض المرافق والخدمات العامة على اسس تجارية وتحويل بعضها للقطاع الخاص بالاضافة الى الاستفادة من بعض الامكانيات المالية المحلية المتوفرة لدى الهيئات العامة وربط الاقراض بتمويل مشاريع ذات عائد اقتصادي مناسب ، كذلك تضمنت الاستراتيجية وضع سياسة مالية تهدف الى توفير مصادر جديدة للدخل حتى عام ١٩٩١ ، كذلك زيادة الانتاج من النفط كلما كان ذلك مجديا اقتصاديا وفنيا وزيادة التشابك الافقي والرأسي للصناعات القائمة مثل صناعة الالومنيوم ، وقيام صناعات لقطع الغيار وخدمات الصيانة والهندسة والتنسيق مع دول مجلس التعاون لتفادي الازدواجية في قيام المشروعات الصناعية الى جانب تنمية القطاع الزراعي وقطاع الثروة السمكية وتطوير قطاع المصارف والخدمات المالية .

هذا وقد جاء في تصريح لوزير المالية والاقتصاد الوطني ان الحكومة تسعى الى عدم اللجوء الى فرض ضرائب حيث انها ستكون مكلفة نظرا لوجود فئات كثيرة من سكان البحرين ذات دخل منخفض كما ان سن الضرائب قد يصرف رأس المال عن القدوم الى البحرين وقد تلجأ البحرين الى صناديق الاقراض العربية ضمن شروط ميسرة ولمشاريع اساسية .

وفيما يتعلق بالسوق المالي :

ـ قررت مؤسسة نقد البحرين العودة الى نظام العمل السابق بالنسبة للبنوك التجارية العاملة في البلاد وعددها ٢٠ بنكا والقاضي بان تفتح البنوك ابوابها ٦ ايام للجمهور بدلا من خمسة أيام لفترة واحدة للتعامل بدلا من فترتين وذلك اعتبارا من يوم السبت ١٩٨٧/٧/٤ .

و ينتظر تشغيل سوق البحرين للاوراق المالية في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وسيسمح بتداول اسهم ٣٠ شركة محلية و ٩ شركات معفاة بعد التأكد من سلامة اوضاعها المالية والائتمانية والادارية . و يترأس مجلس ادارة البورصة وزير التجارة والزراعة .

وفيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية الداخلية :

ـ بدأت مشكلة المديونيات الصعبة تطرح من جديد ، وتشير المعلومات الى ان حجم الديون غير المنتظمة يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دينار ، وكانت مؤسسة نقد البحرين قد الزمت المصارف التجارية بعمل تصنيف موحد للحسابات غير المنتظمة لضمان عدم احتساب فوائد وهمية والتنبؤ بشكل مبكر في حالة حدوث عجز لدى اي من المصارف و يقسم التصنيف الموحد للحسابات غير المنتظمة الى ٤ فئات :

١ ــ عملاء يمتلكون قدرة على السداد ولكنهم بحاجة الى تمديد فترات استحقاق القروض .
٢ ــ عملاء احتمالات الوفاء بمدفوعاتهم العادية تجاه المصارف معرضة للخطر بسبب انهيار مفاجيء في الاسعار، وتنص تعليمات المؤسسة ان يقوم المصرف ببناء احتياطي لقروض وتسهيلات هذه الفئة لا يقل عن ٢٠ ٪ من قيمة القرض .
٣ ــ عملاء مشكوك في تحصيل قروضهم وتخلفوا عن تسديد الفوائد مدة تزيد عن ١٨٠ يوما ، وقد الزمت المؤسسة المصارف بعدم احتساب الفائدة على قروض هذه الفئة ضمن حساب الارباح والخسائر، و بناء احتياطيات تعادل قيمة الدين الاصلي .
٤ ــ عملاء موشكين على الافلاس ولا يمكن التوصل الى تسوية معهم ودعت المؤسسة المصارف الى تقييم ضمانات هذه الفئة و بناء احتياطيات كافية .

كما اشترطت مؤسسة النقد موافقتها المسبقة قبل شطب اي مديونيات لاعضاء مجلس الادارة لاي من المصارف السابقين والحاليين . كذلك طلبت من المصارف تزويدها بتفاصيل البيانات الخاصة بفروعها والشركات المملوكة لها ومكاتب التمثيل ، وعند تعيين مدقق للحسابات فيكون له الحق في الاتصال بمؤسسة نقد البحرين كما يكون للمؤسسة الحق ايضا في الاتصال مباشرة بالمدقق القانوني .

هذا وقد بلغت القيمة المضافة للقطاع المصرفي البحريني حوالي ٢٠٧ مليون دولار كما ساهم هذا القطاع بنسبة ١٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي للدولة خلال عام ١٩٨٦ . وقد ارتفع اجمالي موجودات الوحدات المصرفية الخارجية « اوفشور » وعددها ٦٧ بنكا عاملا الى ٥٩,٥ بليون دولار بنهاية الربع الثالث من العام الحالي مقارنة بحوالي ٥٥,٧ بليون دولار بنهاية ١٩٨٦ و ٥٢,٥ بليون دولار مع بداية الفصل الاول لهذا العام ، مما يؤكد ان هذه البنوك قد تجاوزت اصعب المراحل التي صادفتها منذ بدء الركود الاقتصادي في ١٩٨٣ . كما ازداد نشاط بنوك الاستثمار في البحرين حيث وصلت موجوداتها الى ٢,٦ بليون دولار في بداية عام ١٩٨٧ مقابل ١,٩ بليون دولار في بداية ١٩٨٦ .

وفي مجال الصناعة :

ــ ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي ، وتشير الاحصاءات المتوفرة ان هذه المساهمة كانت ٦١ ٪ عام ١٩٧٥ و بلغت ٧٣ ٪ عام ١٩٨٥ .
ــ من المنتظر ان يتجاوز انتاج البحرين الفعلي من الالومنيوم هذا العام ١٨٠ ألف طن متري وقد حققت المبيعات نتائج طيبة خلال عام ١٩٨٦ ونتائج افضل خلال هذا العام فقد بلغت ارباح المبيعات خلال النصف الاول من هذا العام ٢٢,٤ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٢٧,٦ مليون دولار ارباح عام ١٩٨٦ بالكامل وذلك بالنسبة للشركة العربية لتسويق الالومنيوم (بالكو) .
ــ تسير شركة المنيوم البحرين (البا) قدما في خطتها الرامية للتوسع في الانتاج لزيادة الطاقة السنوية الى ٢٢٥ ألف طن لتصبح بذلك اكبر شركة من نوعها في الخليج العربي .
ــ تجري حاليا دراسات جدوى اقتصادية وفنية لانشاء مصهر ثالث للالومنيوم لمواجهة زيادة الطلب في اسواق المنطقة والاسواق العالمية بنسبة ٢ ٪ سنويا .

- تجاوز الانتاج في مصانع البتروكيماويات الطاقة الانتاجية التصميمية بمقدار ٤,٦ ٪ خلال سنة ١٩٨٦ و ينتظر ان يتجاوزها بنسبة ٧ ٪ خلال هذا العام، ورغم ذلك تبقى مشكلة الشركة الرئيسية في اعادة جدولة ديونها البالغة ٣٠٠ مليون دولار قدمت من ٢٨ بنكا سنة ١٩٨٢ .
- بدأت البحرين في انتاج نوع جديد من كابلات الالومنيوم طبقا لاحدث المواصفات العالمية ولا ينتج هذا النوع الا في خمس دول في العالم .
- لا زالت الدولة تواجه مشكلة شركة الحديد والصلب وهي من كبرى الشركات العربية المشتركة والتي توقفت عن الانتاج منذ منتصف ١٩٨٦ وتتفاوض حاليا شركة نفط الكويت لشراء كافة المعدات ومنشآت المصنع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار وسيعهد الى شركة استرالية بمهمة تزويد المصنع بالحام وادارته وتسويق الانتاج في السوق العالمي .
- عانت صناعة البتروكيماويات من مشاكل تسويقية نتيجة لانخفاض الاسعار العالمية والسياسة الحمائية المفروضة عليها من السوق الاوروبية . ورغم ثقة الحكومة وتفاؤلها بمستقبل هذه الصناعات فإنها غير مستعدة للتوسع في صناعات مماثلة وميل الاتجاه الحالي لتشجيع الصناعات الصغيرة لتحل منتجاتها محل الواردات وتوجد فرص جيدة للصناعات الغذائية والصناعات الصحية . ويجرى التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) لتطوير ودعم الصناعات الخفيفة والمتوسطة بالبلاد .
- حققت شركة مطاحن الدقيق اول ارباح لها منذ عام ١٩٧٢ حيث بلغت ارباحها في النصف الاول من العام الحالي حوالي ١٥٠ ألف دينار بحريني مقارنة بخسائر تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ ألف دينار بحريني سنويا خلال السنوات السابقة . يرجع ذلك اساسا لانخفاض اسعار شراء القمح هذا العام نظرا لتغطية ٥٠ ٪ من احتياجات الشركة من القمح السعودي .
- تم تطبيق سياسة حمائية جمركية لصالح الصناعات الوطنية وذلك لفترة تجريبية لمدة ١٢ شهرا وذلك خلال شهري آذار/ مارس وتموز/ يوليو ١٩٨٧ ومن اولى الشركات الوطنية المستفيدة من الحماية الجمركية ، مصانع الورق والبلاستيك ومصانع المعدات الطبية ، ومن بين حوالي ٤٠ الى ٥٠ مصنع محلي اعطيت الحماية الجمركية لعدد سته مصانع طبقا لشروط خاصة محددة . هذا بالاضافة الى الاجراءات العامة الاخرى لدعم الصناعة الوطنية ومنها :

١ ــ تخفيض تعرفة الكهرباء والماء .

٢ ــ تخفيض الايجارات في المنطقة الصناعية .

٣ ــ اعطاء الاولوية للمنتجات الصناعية الوطنية ومنتجات دول مجلس التعاون في المشتريات الحكومية .

٤ ــ الاعفاء من الرسوم الجمركية للمواد الخام والآلات والمعدات المستوردة لغرض الانتاج الصناعي .

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع توسعة مصنع شركة غاز البحرين الوطنية وتصل تكلفته الاجمالية الى ٦٥ مليون دولار وسوف يتم التمويل عن طريق الاقتراض حيث بينت دراسات الجدوى الاقتصادية انه يمكن سداد القروض في فترة وجيزة . وهناك اتجاه لتحديث المصانع في

البحرين باستخدام اساليب التقنية الحديثة واجهزة القياسات الدقيقة والتحكم الآلي ، وتعتبر الشركة العربية لهندسة التحكم الآلي (أريسكون) بمثابة المشروع الرائد في توطين تقنية التحكم الآلي واجهزة القياسات الدقيقة .

وتدرس البحرين تنفيذ مشروع مصنع تحويل النفايات الى مواد مخصبة و يتم تمويل المشروع مناصفة بين الهيئة البلدية ومكتب الامم المتحدة الانمائي .

ـ تمت الموافقة على انشاء مركز للتنمية الصناعية يستهدف وضع تخطيط استراتيجي للمشروعات الصناعية في البحرين بما يؤدي الى تنفيذ السياسات الحكومية الخاصة لتنمية الصناعة وحماية الصناعات الوطنية ، كما يهدف الى وضع برنامج متكامل لجذب المستثمرين الاجانب الى مجالات التصنيع في البحرين .

وفي مجال النفط :

ـ ينتظر ان يصل صافي مبيعات البحرين من حقول النفط في عام ١٩٨٧ الى ٣٠٠ مليون دينار.

وفي مجال الزراعة والثروة السمكية :

ـ يجري حاليا استصلاح ١٤٠٠ هكتار على عدة مراحل باستخدام مياه المجاري المعالجة في الري ، وقد ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة بالخضراوات ارتفاعا ملحوظا خلال سنة ١٩٨٦ حيث بلغت ٧٨٠٠ دونم مقارنة بـ ٥٧٠٠ دونم سنة ١٩٨٥ . و بالنسبة للثروة السمكية ، فانه يجري التنسيق حاليا بين برنامج الامم المتحدة في البحرين ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بالتعاون مع ادارة الثروة السمكية بدولة البحرين للاعداد لتطوير مشروع تجارب المزارع السمكية .

وفي اطار التجارة الخارجية :

ـ بلغت قيمة اجمالي الصادرات غير النفطية للبحرين في الفترة من كانون ثاني / يناير الى نهاية تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ ما قيمته ٨٦ مليون دينار بحريني ، في حين بلغت اجمالي قيمة الواردات غير النفطية ٣٣٨ مليون دينار بحريني . ويجدر الاشارة ان اجمالي الصادرات غير النفطية لعام ١٩٨٦ قد بلغت ما قيمته ١٠١ مليون دينار اضافة الى ما قيمته ٣٩ مليون دينار لاعادة التصدير وصادرات المنطقة الصناعية في حين بلغت الصادرات النفطية ٧٤١ مليون دينار مما يعني ان جملة صادرات البلاد للعام الماضي بلغت ٨٨١ مليون دينار. كما بلغت الواردات النفطية لنفس العام مبلغ ٣٧٣ مليون دينار والواردات غير النفطية مبلغ ٥٢٣ مليون دينار مما يعني ان جملة واردات البلاد خلال عام ١٩٨٦ بلغت ٩٠٥ مليون دينار. هذا وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون بعد افتتاح جسر الملك فهد .

وفي مجال السياحة :

ـ تستمر البلاد في سياستها الرامية لتشجيع السياحة وتعتزم الدولة في اطار الاهتمام بالمنشآت السياحية افتتاح متحف البحرين الجديد هذا العام ، كذلك قلعة عراد التاريخية التي تم ترميمها في نهاية العام الماضي . وكان لجسر الملك فهد الذي افتتح في نهاية العام الماضي اثرا ايجابيا

ملموسا على قطاع الفندقة والسياحة بالبحرين فقد تحققت زيادة في نسبة الاشغال بحدود ٥٠ ٪ عن معدلها في العام الماضي حيث بلغت نسبة الاشغال هذا العام نحو ٥٦,٧ ٪ .

كما تضاعف حجم التبادل التجاري مع المملكة العربية السعودية بعد افتتاح جسر الملك فهد فبلغت قيمة الواردات من السعودية ٨ مليون دينار مقارنة بـ ٤,٥ مليون دينار عن نفس الفترة من العام الماضي ، كذلك الصادرات من البحرين زادت في نفس الفترة من ٨ مليون دينار الى ١٠,٥ مليون دينار ، وقد بلغ عدد العابرين حتى نهاية تشرين اول / اكتوبر سنة ١٩٨٧ نيف واربعة ملايين شخص .

وفي قطاع التأمين :

ـ من المنتظر ان يصدر قريبا قانون خاص بتنظيم سوق التأمين في البحرين ، يمنع اي نشاط تأميني في البلاد الا عن طريق تشكيل شركات مساهمة بحرينية .

وفي مجال المشروعات المشتركة :

ـ تسلمت وزارة التنمية والصناعة العديد من طلبات الترخيص من القطاع الخاص السعودي لاقامة مشروعات صناعية مشتركة في البحرين ، وقد صدرت توجيهات عليا بدفع هذه العملية الى الامام بخطوات اكبر واشمل .

و بدأت وزارة التنمية والصناعة البحرينية بالاعداد لترو يج وتنفيذ عدد من الفرص الاستثمارية الصناعية الجديدة لاقامتها في البحرين بالمشاركة مع مستثمرين اجانب و يشترط في هذه المشروعات :

ـ ان تكون من المشروعات الهادفة الى تغطية احتياجات السوق الخليجية الواسعة وليس سوق البحرين فقط .
ـ ان تكون من مشروعات الصناعة ذات الاستخدام القليل للعمالة والكثيف للطاقة .
ـ ان يبنى قيام المشروع على دراسات جدوى اقتصادية وفنية جيدة .
ـ ان يتمتع المشروع بالمزايا النسبية و بالتالي يكون قادرا على البقاء والاستمرار بامكانياته الذاتية على المدى الطو يل .
ـ ان يكون المشروع مكملا للصناعات الاساسية الثقيلة القائمة في البحرين .
ـ ان يكون من المشروعات الموجهة نحو التصدير للاسواق العالمية على المدى الطو يل .

وقد شهدت البلاد انعقاد عدة مؤتمرات من اهمها :

ـ الندوة التي عقدها اتحاد الغرف التجارية الخليجية في ١٩٨٧/٣/٢٩ لمناقشة كيفية تحريك النشاط الاقتصادي بدول المنطقة ، وطالب الاتحاد في مذكرة اعدها بهذا الشأن ، الحكومات الخليجية بضرورة حماية الصناعات الوطنية ذات الكفاءة العالية وتهيئة الظروف المناسبة لزيادة الطاقة الانتاجية للمنشآت الوطنية وضرورة توجيه الشطر الملائم والمؤثر من الانفاق العام ليصب في الاقتصاد المحلي من اجل تعظيم الفائدة منه ، والاهتمام بالدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص لتحريك النشاط الاقتصادي ، وكذلك تبني سياسات تسو يقية عملية تعتمد على اسس

المحافظة على حصة ثابتة في السوق المحلي وتنميتها تدريجيا وتحقيق التكامل التسويقي بين المنتجين الخليجيين عن طريق ايجاد نظام محدد للمعلومات والدراسات التسويقية وفتح منافذ للتصدير بصورة منسقة .

- انعقد المؤتمر الثامن لمدراء العمليات والاستثمار بالبنوك الاسلامية في ١٩٨٧/٤/٢٥ بتنظيم البنك الاسلامي للتنمية وبالتعاون مع بنك البركة الاسلامي بالبحرين ، وشارك فيه ١٧ بنكا اسلاميا و يهدف المؤتمر الى تدعيم التعاون بين البنوك الاسلامية ومناقشة المشكلات التنظيمية في مجالي المال والاقتصاد ، بالاضافة الى بحث كيفية ايجاد الحلول العملية للمشكلات التي تواجه البنوك الاسلامية ومناقشة اساليب الاستثمار وادواته في البلاد الاسلامية و بحث امكانية ايجاد سوق لرأس المال الاسلامي ، واوصى المؤتمر باعداد دراسة جدوى لانشاء منطقة خليجية حرة ، كذلك بحث امكانية انشاء سوق لرأس المال الاسلامي .
- تم عقد اللقاء الاول لمنتجي ومصنعي ومصدري الاسماك من عدة دول منتجة في العالم العربي والدول الاوروبية ودول الشرق الاقصى مع مشترين من عدة دول . و يهدف اللقاء الى اتاحة الفرصة للتعرف على الخبرات والامكانيات المتوفرة لدى المنتجين واحتياجات المشترين وما يمكن ان يسفر عن ذلك من تعاون بين الطرفين .

وفي المجال السياسي :

- استأنفت البحرين علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع جمهورية مصر العربية اعتبارا من ١٩٨٧/١١/١٦ وذلك في اعقاب اجتماعات القمة العربية في عمان / الاردن .

حصلت دولة البحرين خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١	٥,٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشاريع طرق

٣ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٣ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وفقا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المرسومة للبحرين ، تولي الحكومة اهتماما خاصا للاستثمار في قطاعات الصناعة ، والتجارة ، والمال والمصارف .

ويمكن اجمال فرص الاستثمار المتاحة حاليا بما يلي :

القطاع الصناعي :

اعدت وزارة الصناعة ٢٥ دراسة جدوى ، وما قبل الجدوى الاقتصادية لمشاريع صناعية في مجالات الصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ، تم تقديمها مؤخرا للمستثمرين المحليين والعرب :

وفيما يلي مجالات الاستثمار المتاحة في القطاع الصناعي كما نشرته وزارة التنمية والصناعة البحرينية :

ــ صناعة المبيدات الحشرية .
ــ صناعة حبر الطباعة .
ــ صناعة الحراريات .
ــ صناعة المسابك الحديدية .
ــ صناعة المرايا .
ــ صناعة الصابون ومساحيق الغسيل .

ـ صناعة المحركات الكهربائية .
ـ صناعة المحولات .
ـ صناعة الخزائن المعدنية .
ـ صناعة النظارات واطاراتها .
ـ صناعة الدهانات للاحذية .
ـ صناعة الاصباغ .
ـ صناعة الحبال .
ـ صناعة الزيوت النباتية .
ـ صناعة القضبان الحديدية .
ـ صناعة العلف الحيواني .
ـ صناعة ارفف التخزين في المحلات التجارية .

قطاع التأمين :

وتتلخص فرصه بشكل خاص باقامة شركات التأمين واستحداث خدمات تأمينية جديدة من شأنها ان تجعل من البحرين مركزا عالميا للتأمين .

٣ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع صناعة المبيدات	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة حبر الطباعة	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الحراريات	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة المسابك الحديدية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة المرايا	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الصابون	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة المحركات الكهربائية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة المحولات	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الخزائن المعدنية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة النظارات واطاراتها	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة دهن الاحذية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الاصباغ	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الحبال	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة الزيوت النباتية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة قضبان الحديد	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة رفوف العرض في المحلات التجارية	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع لصناعة علف الدواجن	وزارة التنمية والصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة

٣ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في دولة البحرين
خلال عام ١٩٨٧

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
شركة الصيانة الاليكترونية والكهرباء	خدمات	كانون ثاني/يناير	٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	كويتي : ٤٥ ٪
شركة مصانع العويد	صناعة	ايلول/سبتمبر	٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودي : ٧٥ ٪
شركة البحرين لمناولة المواد السائبة	خدمات	كانون اول/ديسمبر	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودي : ١٢,٥ ٪ ، امارات : ١٢,٥ ٪
شركة الغلابي للحلوى	صناعة	تشرين اول/اكتوبر	١١,٠٠٠ دينار بحريني	عماني : ١٢,٥ ٪ ، امارات : ١٢,٥ ٪
شركة قطر للاساسات والاعمدة	خدمات	ايار/مايو	٣,٠٠٠ دينار بحريني	قطري : ١٠٠ ٪
شركة النقل السعودية	خدمات	تشرين اول/اكتوبر	١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي	سعودي : ٥٠ ٪
شركة انظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية	خدمات	تشرين اول/اكتوبر	١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	كويتي : ١٠٠ ٪
شركة التوفير لصناديق الاستثمار	استثمار	١٩٨٧/١/١٩	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	سعودي : ٥٠ ٪
شركة اللؤلؤة السعودية للضمان	تأمين	١٩٨٧/٣/١٢	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	سعوديون : ١٠٠ ٪
سامنتريد القابضة	استثمار	١٩٨٧/٦/١٧	١٠٠,٠٠٠ دولار	سودانيون : ١٠٠ ٪
شركة الشريف الدولية للاستثمار	استثمار	١٨٧/٦/٢٥	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	مصريون : ٨٠ ٪
شركة الامير للاوراق المالية	استثمار	١٩٨٧/٧/١٥	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	سعوديون : ١٠٠ ٪
الشركة العربية الشرقية للضمان	تأمين	١٩٨٧/١٠/١	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	سعوديون : ٦٦,٧ ٪

[٤]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية التونسية لعام ١٩٨٧

تميزت سنة ١٩٨٧ بحدث سياسي هام تمثل في تولي السيد/ زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية التونسية وذلك يوم السابع من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ . وقد تمت عملية التغيير ضمن الاطر الدستورية استنادا الى المادة ٥٧ من الدستور التي نصت على تولي الوزير الاول لرئاسة الجمهورية في حالة عجز رئيس الجمهورية عن الاضطلاع بمهامه .

وعلى الصعيد الاقتصادي شهد العام انتعاشا ملحوظا اذ سجلت الصادرات ارتفاعا كبيرا كما كان الموسم السياحي قياسيا باعتبار عدد السياح الوافدين الى البلاد .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

٤ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت الجمهورية التونسية هذا العام صدور عدة تشريعات واجراء تنظيمات تتصل بالأوضاع الدستورية والقضائية والمالية والنقدية اضافة الى تنظيم بعض القطاعات الاقتصادية النوعية .

اذ صدر الامر عدد (١٤١٤) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/١٢/١٦ محدثا المجلس الدستوري للجمهورية الذي أصبح مكلفا بالنظر في مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية لابداء الرأي في مطابقتها للدستور، كما أجاز تكليفه من قبل رئيس الجمهورية لدراسة كل المسائل التي تتعلق بسير المؤسسات .

وفي مجال القضاء صدر قانون عدد (١٤) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ١٩٨٧/٤/١٥ منقحا القانون عدد (٢٩) لسنة ١٩٦٧ المؤرخ ١٩٦٧/٧/١٤ والمتعلق بنظام القضاء والمجلس الاعلى للقضاء والنظام الاساسي للقضاة وقد نص القانون الجديد على رئاسة رئيس الجمهورية للمجلس الاعلى للقضاء واعاد تشكيله ، كما نص على أن يكون المجلس بمثابة تأديب للقضاة ونص على تشكيله عند ممارسة هذه الصلاحية .

في مجال الشؤون المالية صدر قانون عدد (٨٣) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ١٩٨٧/١٢/٣١ كما أصدرت وزارة التخطيط والمالية الاوامر اعداد (٢) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/١/٢ و(١٢) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/١/٥ و(١٣) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/١/٥ و(٤٥٥) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/٣/١٠ و(٥٠٣) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/٣/٢٦ و(٦٤٦) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/٤/١٧ و(٧٧٥) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/٥/٢١ و(٧٧٦) لسنة ١٩٨٧ مؤرخ في ١٩٨٧/٥/٢١ و(٧٨٥) مؤرخ في ١٩٨٧/٥/٢١ وتتعلق هذه الاوامر بتخفيض او توقيف او حذف الرسوم الجمركية والرسوم على الانتاج والاستهلاك عند توريد بعض السلع الاستهلاكية او المواد الاولية والمنتجات المعدة للصناعات التقليدية ، كما اصدرت القرارات المؤرخة في ١٩٨٧/٣/٢ و ١٩٨٧/٤/١١ و ١٩٨٧/٤/١٥ و ١٩٨٧/٥/١٢ وتختص بضبط تطبيق بعض فصول المجلة الديوانية (الجمارك) أو بتنقيحها ، وضبط تطبيق امر محدث ومعلوم استهلاك ومعلوم على اسداء خدمات ، و بضبط شروط الاعفاء من المعاليم الديوانية (الرسوم الجمركية) على بعض المنتوجات .

ولتنظيم الصرف والتجارة الخارجية أصدرت الوزارة الامر عدد (٥٤) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/١/١٧ والمتعلق بتنقيح الامر عدد (٦٠٨) لسنة ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢٧ والمتعلق بتطبيق القانون عدد (١٨) لسنة ١٩٧٦ المؤرخ ١٩٧٦/١/٢١ المتعلق بمراجعة وتدو ين التشريع الخاص بالصرف والتجارة الخارجية والقانون عدد (٨٣) لسنة ١٩٨٦ المؤرخ ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ المتعلق بقانون المالية التنقيحي لسنة ١٩٨٦ والزمت بموجب الامر الاشخاص الطبيعيين والمعنو يين الذين يتخذون من الجمهورية مقراً لاقامتهم احالة كامل العملات التي لديهم خاصة المتأتية من تصدير بضائع للخارج الى البنك المركزي التونسي و يستثنى من هذا الالزام بالاحالة مداخيل او محاصيل المكاسب بالخارج ، والمكاسب بالعملات بالخارج التي تم التصريح بها الى البنك المركزي التونسي والمكاسب التي تم ايداعها بحسابات أجنبية بالعملات او بالدينار القابل للتحو يل .

وحفزاً للاكتتاب في سندات المساهمات صدر القانون عدد (٤٨) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢ الذي احدث مكتسبا جبائيا بنسبة ٤٥ ٪ من المرابيح الموزعة ليخصم من الضريبة الشخصية المكلف بها الاشخاص الطبيعيون وذلك اضافة الى الاعتماد الجبائي المنصوص عليه في الفصل (٢٧) من قانون المالية عدد (٩١) لسنة ١٩٨٢ المؤرخ ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٨٢ وتنسحب شروط الاعتماد الجبائي على المكتسب الجبائي ، كما اعفى القانون الدخل المتأتي من القيم المنقولة في شكل سندات المساهمات او اقساط الشركات من مساهمة التضامن التي أحدثها القانون عدد (٧٢) لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ١٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ويخضع هذا الدخل للاداء على القيم المنقولة بنسبة ٢٠ ٪ من المرابيح الموزعة الراجعة لمالكي اسهم اسمية و بنسبة ٣٠ ٪ لمالكي اسهم للحامل ، كما خول للاشخاص الطبيعيين الخاضعين للاداء على مداخيل القيم المنقولة تحت بند المرابيح الموزعة والمالكين لاسهم اسمية اختيار نظام تحريري يدفع بمقتضاه الاداء بنسبة ٣٠ ٪ ، وفي حالة اختيار النظام التحريري لا يمكن الجمع بينه و بين الاعتماد الجبائي والمكتسب الجبائي ، واضافة لذلك رفع القانون بالنسبة للاشخاص الطبيعيين الحد للاستثمارات المعفاة الى ٥٠ ٪ من الدخل السنوي الخاضع للضريبة الشخصية المبين في الفصل الثاني من القانون عدد (٧٥) لسنة ١٩٦٢ المؤرخ ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٦٢ .

وفي مجال العفو الجبائي صدر القانون عدد (٧١) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٢٦ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ الذي نص على عدم اجراء المراقبة الجبائية بالنسبة لكل المكلفين الذين قدموا تصاريحهم بالادلاء قبل صدور هذا القانون ، كما قضى بتصفية الديون الجبائية التي على ذمة المكلفين على النحو الآتي :

أ ــ الغاء العقوبات وفوائد التأخير المطبقة على هذه الديون .

ب ـ السماح بتسديد الدين على خمس سنوات وعلى عشرين قسطا يمثل كل قسط ٥ ٪ من جملة الدين و يستحق القسط كل ثلاثة أشهر وشريطة ان يتم سداد القسط الاول قبل ١٩٨٧/١٢/٣١ .

جـ ـ امكانية تخفيض الدين الجبائي بنسبة ٥٠ ٪ كحد اقصى اذا قام المكلف بانجاز استثمارات او اقتناء ممتلكات تتمتع بامتيازات من قبل الدولة (تتعلق بقطاعات الزراعة والصناعة

والسياحة او بالايداع في حساب ادخار الاستثمار) .

هذا وقد حوى قانون عدد (٨٣) لسنة ١٩٨٧ المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٨ السابق الاشارة اليه احكاما جبائية شملت اجراءات للتشجيع على التصدير انتفع بموجبها الاشخاص الطبيعيون المصدرون بتخفيض قدره ٤٠ ٪ من مبلغ المداخيل الصافية المتأتية من عمليات التصدير والخاضعة للضريبة الشخصية ، واعفيت الارباح الموزعة من قبل شركات التصدير المحدثة في نطاق القانون عدد (٢٠) لسنة ١٩٨٤ المؤرخ ١٩٨٤/٥/٩ من الاداء على مداخيل القيم المنقولة والضريبة الشخصية ، كما تم اعفاء الاشخاص الطبيعيين من الضريبة الشخصية عن مداخيلهم من العملة التي يتم تحويلها الى البلاد التونسية ، كما تضمنت الاجراءات التشجيعية انتفاع الاعوان الاجانب العاملين لدى الشركات المصدرة بنظام تقديري لتسديد مساهمة جبائية محددة بـ ٢٠ ٪ من مبلغ المرتبات والمنح الاجمالي .

وتشجيعا على الادخار لاغراض الاستثمار رفع القانون من ٣٠ ٪ الى ٥٠ ٪ النسبة المحددة بالفقرة الاولى من الفصل ٣١ للقانون عدد (٩١) لسنة ١٩٨٢ المؤرخ ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٨٢ والمتعلقة بالاعفاء من الضريبة الشخصية المكلف بها الاشخاص الطبيعيون الذين يقومون بايداعات «بحساب ادخار لبعث المشاريع» . كما يطبق نفس الترفيع على النسبة المحددة بالفقرة الثانية من الفصل الاول من الملحق الاول للقانون عدد (٣٥) لسنة ١٩٦٩ المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢٦ و بالفقرة (٢) من الفصل (٦) من القانون عدد (٤٧) لسنة ١٩٧٧ المؤرخ ١٩٧٧/٧/٢ .

قضى القانون أيضا بأن ينتفع بالتخفيض الجبائي على المداخيل والمرابيح المستثمرون التونسيون الذين يوظفون اموالهم المتحصلة من البلاد التونسية جزئيا او كليا بالخارج في مشروعات مشتركة تشغل أيدي عاملة تونسية او تستعمل مواد تونسية .

كما تم توحيد نسب الاداء على مداخيل القيم المنقولة والاداء على مداخيل رؤوس الاموال المنقولة وذلك باخضاع لسنبة ٢٠٪ مداخيل القيم المنقولة غير المنصوص عليها بالقانون عدد(٤٨) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢ ومكافآت الحضور ومداخيل رؤوس الاموال المنقولة . كما أحدث على نوعي المداخيل اعتماداً جبائيا بنسبة ٢٠ ٪ يخصم من الضريبة الشخصية المكلف بها الاشخاص الطبيعيون .

حذف القانون مساهمة التضامن المفروضة على الاشخاص الماديين والمعنويين فيما يتعلق بمداخيل القيم المنقولة والاداء على مداخيل الديون التي في ذمة الغير، واعفى فوائد الاقتراض المبرمة في السوق النقدية من المعلوم على اسداء الخدمات كما اعفى نقل ملكية العقارات الفلاحية من معاليم التسجيل ، واضفى امتيازات جبائية لصالح ديوان تنمية الجنوب ، ومنحت اعفاءات كاملة للمداخيل والمرابيح التي يتم اعادة استثمارها في مشاريع سياحية في المناطق الصحراوية .

في المجال العقاري صدر المرسوم عدد (١٣) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٥ تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٧ الذي أحدث شهادة التخصيص العقاري من أجل تحديد وجه استعمال العقارات الكائنة داخل المناطق البلدية و بدائرة خمسة كيلومترات حول تلك المناطق وتبين الشهادات ما اذا كان العقار المعني أرضا ذات استعمال فلاحي اوعمراني اوصناعي اوسياحي، و يضمن المرسوم اجراءات

استخراج الشهادة ، ونص على ان أي عقد رسمي او محرر بخط اليد لا يتضمن النص على عدد شهادة التخصيص وتاريخها والسلطة التي سلمتها يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقا ، و بدونها لا يتم التسجيل بالقباضات المالية ودفاتر الملكية العقارية .

كما صدر القانون عدد (٣٠) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٦/١٢ المتعلق بتنظيم الكراء الفلاحي وحدد الشروط الواجب توفرها في ابرام عقود الكراء الفلاحي وتضمن احكاما متعلقة بتشجيع الاستثمار في الاراضي الفلاحية واحكاما اخرى مختلفة شملت متى يكون للمالك حق استرجاع عقاره المكرى ومتى يكون له حق فسخ عقد الكراء .

في مجال ترشيد استعمال الطاقة اصدرت وزارة الطاقة والمناجم الامر عدد (٥٠) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/١/١٣ محدثة بموجبه نظاما للمراقبة الاجبارية والدورية لاستعمال الطاقة ، وشمل النظام عدة تدابير لضمان ترشيد الاستهلاك ، كما اصدرت الامر عدد (٥١) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/١/١٣ قضى بوجوبية الاستشارة المسبقة لوكالة التحكم في الطاقة بالنسبة للمشاريع المستهلكة للطاقة بقدر كبير .

على صعيد الاستثمار في القطاع الصناعي صدر القانون عدد (٥٠) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢ محدثا وكالة النهوض بالصناعة لتحل محل المركز القومي للدراسات الصناعية ووكالة تطوير الاستثمارات والوكالة العقارية الصناعية ، واسند لها تنفيذ سياسة الحكومة في شأن تطوير القطاع الصناعي في نطاق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و يندرج في ذلك على وجه الخصوص القيام بدراسات قطاعية وانشاء بنك للمعلومات الصناعية و بورصة للتداول ، وتحديد فرص الاستثمار في القطاع الصناعي والاسهام في الاعلام بها وانجازها ودراسة طلبات منح التشجيعات والضمانات توطئة للبت فيها ، هذا فضلاً عن القيام بكل انواع العمليات المتعلقة بالمنقولات والعقارات واشغال البنية الاساسية وما فوق البنية . كما صدر قانون عدد (٥١) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٨/٢ المتعلق بمجلة الاستثمارات الصناعية ليضبط نظام تشجيع الاستثمارات في الصناعات المعملية فيما يتعلق بحرية انجازها دون رخصة مسبقة ، و بالتصريح اللازم ايداعه لدى وكالة النهوض بالصناعة ومحتو ياته ، وشروط التمتع بالضمانات والامتيازات الواردة بالقانون والجهة التي تمنحها والاجراءات التي تتبع في تقديم الطلب في شأن منحها ، وحوى القانون نظاما خاصا بتشجيع الاستثمار في الصناعات المعملية التي تخصص كل انتاجها للتصدير تضمن نظاماً جبائياً ونظاماً للصرف والتجارة الخارجية وامتيازات وأحكاماً اخرى في شأن الاستثمارات في قطاع الصناعة المعملية غير المصدرة كما أفرد القانون امتيازات جبائية وامتيازات مرتبطة بالاستثمارات المقامة في مناطق اللامركزية ، هذا اضافة الى امتيازات خاصة اخرى . وقد أصدرت وزارة الصناعة والتجارة الامر عدد (١٢٨١) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٢٦ تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٧ الذي يحوى قائمة بالصناعات المعملية التي تتمتع بالامتيازات والضمانات التي اوردها القانون (٥١) لسنة ١٩٨٧ ، كما صدر قرار من وزيري التخطيط والمالية والصناعة والتجارة مؤرخ ٢٦ تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٧ بضبط قائمة الصناعات المعملية غير المتمتعة بالامتيازات والضمانات الواردة بالقانون عدد (٥١) لسنة ١٩٨٧ ، وصدر من وزارة الاقتصاد الوطني الامر عدد (١٢٨٧) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٧

تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ الذي حددت بموجبه مناطق اللامركزية الصناعية التي تمكنها من الانتفاع بالامتيازات الممنوحة للنهوض بالتنمية الجهوية فيما يتعلق بالصناعات المعملية . واصدرت وزارة الصناعة الامر رقم (١١٨٢) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ منقحاً الامر عدد (٥٧٨) المؤرخ ١٩٨٧/٦/٩ المتعلق بمراجعة النصوص الترتيبية الخاصة بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية بالتخويل لاصحاب المشاريع الصناعية الحاصلين على تمويل من الصندوق والذين تأثروا من التبديل في قيمة العملة تجاوز مستوى الشرائح المصادق عليها شريطة ان تظل جدوى المشروع متأكدة، و بأن تستمر المشاريع متمتعة على سبيل الاستثناء بالامتيازات الممنوحة لها، وحدد الامر التجاوز المسموح به بـ ٥٠ ٪ من قيمة المعدات المستوردة ومصاريفها التمهيدية ، واجاز للصندوق تمويل قيمة التجاوز بعين شروط الشريحة الاصلية .

وفي مجال الصيد البحري صدر القانون عدد (١٢) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٧ المتعلق بتنقيح الفصل (٢٥) من الامر المؤرخ ١٩٥١/٧/٢٦ الصادر في تحوير التراتيب المتعلقة بضبط الصيد البحري ، ونص القانون على الاشخاص الذين بوسعهم ، التمتع بقرار الترخيص بالصيد البحري .

وفي مجال العمل اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية الامر عدد ١٢٧٧ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ٥ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ حددت بموجبه الاجر الادنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية والخاضعة لمجلة الشغل وشمل التحديد الاجراء الخالصين بالشهر والاجراء الخالصين بالساعة، والعمال الشبان البالغين من العمر أقل من ١٨ سنة، كما أصدرت الوزارة الامر عدد (١٢٧٨) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٥ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ الذي يقضي بضبط الاجر الادنى الفلاحي وذلك بالنسبة الى العمال من الجنسين البالغين من العمر ١٨ سنة على الاقل .

٤ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

واصلت حكومة الجمهورية التونسية جهدها لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الاقطار العربية وغير العربية فسجل العام توقيع عدة اتفاقيات تناولت التعاون في مختلف الميادين التجارية والصناعية والزراعية والسياحية وذلك على النحو التالي :

٤ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ففي المجالين الصناعي والزراعي :

ــ تم التوقيع على اتفاقية بين الشركة التونسية لصناعة السيارات والشركة الوطنية الجزائرية للعربات الصناعية تنص على تزويد البلدين بانتاج الشركتين من الشاحنات الخفيفة والثقيلة وستقوم الشركة التونسية بتزويد الجزائر بـ : ٤٤٨ سيارة خفيفة بينما تتكفل الشركة الجزائرية بتسويق : ١٢٥ شاحنة ثقيلة لتونس . وستنظر الشركتان في امكانية توقيع اتفاقيات اخرى تشمل نفس انواع العربات او انواع اخرى . كما اتفقتا على زيادة حجم المبادلات بينهما اعتبارا من العام القادم بمقدار يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ شاحنة من النوع الخفيف وما يعادله

بالنسبة للشاحنات الثقيلة وكذلك دراسة السوق الدولية والدخول في مفاوضات مشتركة مع المؤسسات المختصة في صنع الشاحنات لاختيار الانواع المزمع تطويرها في اطار عملية مشتركة يقع توسيعها في مرحلة ثانية لتشمل المملكة المغربية التي تجري معها حاليا مفاوضات في هذا الشأن. وقد تم في هذا الاتجاه تشكيل لجنة عمل ثلاثية تضم ممثلين من المملكة المغربية الى جانب ممثلي البلدين لدراسة اقامة صناعة للسيارات على مستوى المغرب العربي، بهدف صناعة سيارة من انتاج دول المنطقة.

- تمت المصادقة على بروتوكول الاتفاق الاضافي للاتفاق الاطاري للتعاون الصناعي المبرم بين حكومتي الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- بدأت كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتنفيذ مشروع مشترك لانتاج اللحوم والحليب وذلك في المنطقة الواقعة بين «سبتة» الجزائرية و«القصرين» التونسية وتقدر تكاليف المشروع بنحو ٢٥ مليون دولار سيمول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- تم الاتفاق بين ثلاث شركات حكومية رئيسية تعنى بشؤون البترول والغاز في كل من الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية («شركة الانشطة البترولية» التونسية وشركة «سونتراك» الجزائرية والمؤسسة الوطنية للنفط الليبية) لاحداث مؤسسة مغربية مشتركة لنقل الغاز. وسيكون اول مشروع تنجزه الشركة متمثلا في مد انبوب لنقل الغاز الجزائري عبر الصحراء التونسية لتزويد المناطق المغربية من ليبيا بالغاز.
- عقدت اللجنة التونسية اليمنية اجتماعها الثاني بتونس وقد تم الاتفاق على اقامة مشاريع ثنائية مشتركة في الميدان الصناعي والزراعي والصيد البحري، وارسال فنيين تونسيين للجمهورية العربية اليمنية للعمل في ميدان النفط والزراعة والمياه المعدنية والتعليم.

وفي المجال التجاري:

- تم في تونس التوقيع على محضر اجتماعات الدورة الاولى للجنة المشتركة للتعاون التجاري بين الجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية، حيث اقر برنامج التعاون للمرحلة المقبلة في مجالات التبادل التجاري واستثمار رؤوس الاموال والنقل الجوي والبحري بين البلدين.
- تم الاتفاق بين الجمهورية التونسية ودولة البحرين على انشاء شركة مشتركة للصناعة والتجارة برأس مال مصرح قدره ٢٠٠ ألف دينار بحريني وذلك بهدف تعزيز تنمية التبادل التجاري والصناعي بين البلدين ودعم الصادرات التونسية والبحرينية في الاسواق الخارجية.
- تم التوقيع على اتفاق تجاري بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية يتم بموجبه قيام الجانب المصري بتصدير ١٠ آلاف طن من فحم الكوك للاسواق التونسية وذلك لاستخدامها في بعض المصانع.
- عقدت اللجنة التونسية الاردنية المشتركة اجتماعاتها في العاصمة التونسية برئاسة وزيري الصناعة والتجارة في البلدين، واستعرضت اللجنة ما تم انجازه في مجال التبادل التجاري والصناعي وتجربة اقامة المعارض التجارية في كل من تونس وعمان، كما اكدت على ضرورة

دعم مثل هذه التظاهرات لمردودها الايجابي على تنمية التبادل التجاري بين البلدين والدور الهام الذي تلعبه للتعريف بمنتوجات كل بلد في البلد الآخر.

وفي المجال الاستثماري :

ـ تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الجمهورية التونسية ودولة الكويت لبحث ودراسة وضع اتفاق شامل لضمان وتشجيع الاستثمارات بين البلدين وكذلك التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية المختلفة .

وفي مجال التعاون العمالي :

ـ وقعت الجمهورية التونسية والجمهورية الاسلامية الموريتانية على بروتوكول اتفاق ينظم ظروف انتداب وتشغيل المتعاقدين التونسيين الذين سينتدبون للعمل في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

ـ تم في تونس التوقيع على محضر للتعاون في مجال العمل والتكوين المهني والشؤون الاجتماعية بين الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

ـ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين حكومتي المملكة المغربية والجمهورية التونسية يتولى بمقتضاها الطرفان دراسة وانجاز المشاريع الاقتصادية المشتركة الكفيلة بتنمية المبادلات الاقتصادية البينية .

٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

دخلت الجمهورية التونسية خلال العام في الاتفاقيات التالية :

ـ اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع جمهورية التوغو.

ـ اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي في الضرائب على الدخل والثروة مع الجمهورية التركية .

ـ اتفاقية للتعاون في ميدان الملاحة التجارية والنقل البحري مع جمهورية المانيا الاتحادية .

٤ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وفيما يلي بيان بأهم هذه الوقائع والاحداث :

٤ ـ ٣ ـ ١ ـ الوقائع والاحداث الاقتصادية :

الميزانية العامة للدولة :

ـ بلغ الحجم الاجمالي للموازنة التقديرية لعام ١٩٨٨ مليارين و٩٩٠ مليون دينار تونسي* ، بنسبة زيادة قدرها ٦ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٧ . و ينتظر ان يتم توفير مليارين و٤١٠ مليون دينار من الموارد الذاتية للدولة لتمويل هذه الموازنة فيما يتم توفير المبلغ المتبقي من خلال الاقتراض . و يتضمن مشروع الموازنة انشاء مشاريع تنموية جديدة تقدر تكلفتها الاجمالية بنحو ٦٦٨ مليون دينار وهي مشاريع مندرجة في اطار خطة التنمية الخمسية السابعة (١٩٨٧ ـ

---

* الدينار التونسي يعادل ١,٢٩٧ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

١٩٩١)، التي تستهدف مواجهة مشكلتين اساسيتين هما مشكلة البطالة والسيطرة على الخلل المالي خاصة في ميزان المدفوعات، ومن الجدير بالذكر ان الحصيلة الشاملة للاستثمارات المدرجة في الخطة الخمسية السابعة تبلغ ١٠,٤ مليار دينار منها ٦ مليار دينار مخصصة للاستثمارات الانتاجية ومطلوب من القطاع الخاص المساهمة بما نسبته ٥٢٪ من جملة الاستثمارات الانتاجية.

الاداء الاقتصادي:

- ارتفعت مدخرات الجمهورية التونسية من العملة الصعبة خلال هذا العام الى ٢٢٩ مليون دينار تونسي بعد ان كانت لا تتجاوز ١٦٠ مليون دينار في نهاية شهر كانون اول / ديسمبر من عام ١٩٨٦. وعزا محافظ البنك المركزي هذا الارتفاع الى الزيادة التي شهدتها اسعار البترول في السوق الدولية وكذلك الى الارتفاع المسجل في عائدات السياحة والصادرات.
- حققت الصادرات التونسية غير النفطية نسبة زيادة بلغت ١١,٣٪ منذ بدء العمل ببرنامج الاصلاح الاقتصادي في حين لم تحقق هذه الصادرات نفسها اكثر من ٣٪ خلال السنوات الخمس الاخيرة.
- على صعيد الامن الغذائي بلغ انتاج الحبوب خلال الموسم الزراعي الحالي ١٩,٣ مليون قنطار، وأوضحت دراسة بهذا الشأن ان محصول الحبوب لهذا العام سيسمح بتغطية كامل حاجيات تونس من القمح والشعير و بالتالي توفير العملة الصعبة وتقليص عجز الميزان التجاري.
- وفي مجال السياحة فقد كان الموسم السياحي قياسيا باعتبار عدد السياح الذين وفدوا الى البلاد. فقد قفز عدد السياح الاورو بيين خلال الشهور الثمانية الاولى من العام الى مليون ومائة ألف سائح، بعد ان استقر العدد في العامين الماضيين عند ٧٩٠ ألف سائح. ومن المتوقع ان تصل عائدات الدولة من النشاط السياحي الى اكثر من ٥٠٠ مليون دولار خلال ١٩٨٧، حيث ان اجمالي عدد السائحين المتوقع خلال العام يقدر بمليوني سائح. وتشير الارقام الرسمية الى ان السياحة توفر ٣٩٥٠٠ فرصة عمل مباشر و ١٢٠,٠٠٠ فرصة عمل غير مباشر، و يعيش عليها نحو مليون شخص من عدد السكان الذي يقدر بـ: ٧,٥ مليون نسمة.

اما بالنسبة للوقائع والاحداث الاخرى فقد تمثل اهمها فيما يلي:

في قطاع الطاقة والثروة المعدنية:

- وضعت الحكومة التونسية خطة للاقتصاد في استهلاك الطاقة وشكلت جهاز متابعة لتنفيذ الخطة اطلقت عليه اسم: «وكالة التحكم في استهلاك الطاقة». وتتمثل مهمة الوكالة في ارشاد المستهلكين للطاقة في مختلف القطاعات الصناعية وفي المؤسسات العامة والخاصة وحتى على الصعيد المنزلي، الى افضل السبل في كيفية استغلال امثل واقل تكلفة للطاقة وذلك من خلال النشرات والحملات الاعلامية.
- ادت اعمال البحث والتنقيب الى اكتشاف منجم هام للزنك وآخر للرصاص وثالث للرخام الابيض في قرية «ساقية سيدي يوسف» قرب الحدود التونسية الجزائرية. ومن المنتظر ان تصبح

الجمهورية التونسية خلال خمس سنوات من الدول المصدرة للزنك ، في الوقت الذي تعتبر فيه من الدول المنتجة للحديد والفوسفات والرصاص .

وعلى صعيد التعاون العربي :

شهد العام اهم الوقائع والاحداث الاتية :

- انعقاد المؤتمر الثاني لرجال الاعمال التونسيين والسعوديين في تونس بمشاركة ٦٤ من رجال الاعمال السعوديين . وقد اعرب المؤتمر عن رغبة المشاركين المتبادلة في توسيع نطاق التعاون الاستثماري بين المملكة وتونس كما نوه بالانجازات الهامة التي حققتها المشاريع الاستثمارية التي شارك فيها مستثمرون سعوديون .
- تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة التونسية ومجموعة البركة وشركة البحيرة للتطهير والاستثمار واستصلاح الاراضي ، وذلك لتمويل المرحلة الثانية من مشروع تطهير بحيرة تونس . وبموجب الاتفاق يساهم الجانب التونسي بمبلغ ٢٠ مليون دينار تونسي وتساهم مجموعة البركة بنفس المبلغ . و يهدف المشروع الى تطهير البحيرة واستثمار الاراضي والمرافق والمنشآت المختلفة المحيطة بها . وهكذا تصبح المساهمات الاجمالية للاطراف المشاركة في المشروع بعد هذا الاتفاق كالآتي :
  - الحكومة التونسية : ٢١,٣ ٪ بمبلغ قدره ٢٠ مليون دينار تونسي .
  - شركة البحيرة للتطهير والاستثمار واستصلاح الاراضي : ٥٧,٤ ٪ بمبلغ قدره ٥٣,٩ مليون دينار تونسي .
  - شركة البركة للاستثمار والتنمية : ٢١,٣ ٪ بمبلغ قدره ٢٠ مليون دينار تونسي .
- بدأ خلال شهر ايلول / سبتمبر تنفيذ مشروع انشاء قرية سياحية في جزيرة «جربة» ، و يساهم في المشروع بنك تونس والامارات للاستثمار اضافة الى بعض المستثمرين الخواص من دولة الامارات العربية المتحدة ومن الجمهورية التونسية و يشتمل المشروع على فندق يحتوي على ٣٠٠ غرفة اضافة الى كافة التجهيزات الرياضية والترفيهية وتبلغ كلفته نحو ٨ ملايين دينار تونسي .
- قام وفد من غرفة تجارة وصناعة دبي بزيارة للجمهورية التونسية وقد تم الاتفاق خلال الزيارة على تطوير العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين تونس وامارة دبي .
- وعلى صعيد التعاون على مستوى اقطار المغرب العربي ، اقيم في تونس «الملتقى الدولي حول الاندماج الاقتصادي والصناعي بين اقطار المغرب العربي والعلاقات الصناعية المستقبلية بين اوروبا وهذه الاقطار» وشارك في الملتقى عدد من رجال السياسة والاقتصاد في المغرب العربي واوروبا و بقية انحاء العالم .

وفي مجال التعاون على الصعيد الدولي :

نظمت الحكومة التونسية في مطلع شهر تشرين اول/اكتوبر في نيو يورك اجتماعا ضم عددا من المؤسسات المصرفية الاميركية هدف الى تعريف هذه المؤسسات بالخطوط العريضة للخطة الخمسية التي

بدأت العام الحالي والسياسة التي تتركز عليها هذه الخطة والنتائج الايجابية الاولى التي امكن تحقيقها بعد عام من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والجدير بالذكر ان الحكومة التونسية سبق لها ان نظمت اجتماعين مماثلين في كل من باريس ولندن .

٤ ــ ٣ ــ ٢ ــ الاحداث الساسية :

يعتبر تولي السيد/ زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية التونسية اهم حدث سياسي شهدته الساحة التونسية خلال العام ، وقد تم انتقال السلطة بمقتضى المادة ٥٧ من الدستور التونسي التي نصت على تولي الوزير الاول رئاسة الدولة في حالة عجز رئيس الجمهورية عن القيام بمهامه وقد القى الرئيس زين العابدين بن علي يوم ١٩٨٧/١١/٧ بيانا لخص فيه جملة الاصلاحات التي سيتم ادخالها على كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اهمها :

١ ــ تكريس مبدأ تعددية الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية ، وذلك بسن قانون الاحزاب .
٢ ــ مراجعة قانون الصحافة واعطاء الرأي حرية اكبر .
٣ ــ سيادة القانون ومحاربة الفوضى والتسيب واستغلال النفوذ .
٤ ــ تدعيم العلاقات مع كل الدول لا سيما الدول الشقيقة والصديقة واحترام جميع التعهدات والالتزامات الدولية .

وقد كان لهذا الحدث الذي تم في اطار الشرعية الدستورية اطيب الاثر في مختلف الاوساط السياسية والشعبية حيث وضع حدا لمرحلة من الترقب . وقد باركت الاوساط المحلية والدولية هذا التحول .

وعلى صعيد تنقية الاجواء مع البلدان الشقيقة استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية التونسية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ومن المتوقع ان يؤدي هذا التطبيع الى تنشيط التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين البلدين .

القروض :

وفي مجال الاقتراض حصلت الجمهورية التونسية على القروض المبينة في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٦	٧,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع تطوير طرق الشمال
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٠/١٣	١,٣ مليون	دينار كويتي	ميناء المنستير للصيد البحري
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٤/١٠	٦,٣٠ مليون	دينار كويتي	مشروع مياه تونس الكبرى
صندوق النقد العربي	١٩٨٧/٤/١٦	٣,٤٥ مليون	دينار عربي حسابي	تسهيل تجاري
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٢/١٠	٣,٤٤٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/١/١٦	٦,٦٣٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٢/١٠	٣,٣١٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/٢٠	٤,١٥٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/٢٦	٣,٠٧٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧	٣٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع زراعي
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٧	٢,٠٠ مليون	دولار امريكي	معونة لتمويل عملية نقل التكنولوجيا في مجال الزراعة
البرنامج الغذائي العالمي	١٩٨٧	١٦,٤ مليون	دولار	هبة لانجاز المرحلة الثانية من مشروع محاربة الانجراف والتصحر
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٧	٢١٦,٠٠ مليون	دينار تونسي	تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي
الحكومة الايطالية	١٩٨٧	٣٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	تنمية قطاع الزراعة
الحكومة الايطالية	—	٣٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل برامج التنمية

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

٤ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة في الجمهورية التونسية :

٤ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

ابرز المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧ ــ ١٩٩١) اهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى باولوية من قبل الدولة (للتفصيل راجع : تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦) .

ونشير فيما يلي الى مجموعة من فرص الاستثمار المتاحة في عدد من القطاعات الاقتصادية :

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية :

ــ توسيع وتطوير الاراضي الزراعية .
ــ تطوير زراعة الحبوب .
ــ انتاج الخضر والفاكهة للتصدير .
ــ زراعة الاشجار المثمرة (التفاح ــ الاجاص ــ اللوز) .
ــ تربية الماشية والدواجن .
ــ تربية الاسماك .

القطاع الصناعي :

ــ الصناعات التصديرية .
ــ الصناعات التي تحل منتجاتها محل الواردات .
ــ الصناعات التي تنقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد .
ــ الصناعات الزراعية (تصنيع التمور ــ الحليب ومشتقاته ــ الزيوت النباتية) .
ــ انتاج الآلات والمعدات الزراعية وورش صيانتها .
ــ صناعة الاسمدة والمواد الكيماوية الاخرى .
ــ صناعة المواد الانشائية .

القطاع السياحي :

يعتبر قطاع السياحة احد أهم القطاعات الاقتصادية في الجمهورية التونسية نظرا لاهميته في توفير العملة الاجنبية . وقد عمدت الحكومة التونسية على تكثيف برامج للتعريف بالسياحة التونسية وتطورها خاصة لدى البلاد العربية وامريكا ، كما تقوم بانجاز العديد من مشاريع البنية الاساسية بهدف تطوير السياحة في مناطق جديدة في البلاد وكذلك زيادة امكانيات المؤسسات السياحية القائمة حاليا وانشاء مؤسسات سياحية جديدة .

٤ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
اسفنج البولي يوثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوي	٣,٧ مليون دولار
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٠ مليون دولار
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٤ مليون دولار
تصنيع الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٣ مليون دولار
تصنيع لحوم الدجاج البياض الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة ما قبل الجدوى	غير محدد
مشروع حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المنطقة الوسطى والساحلية	دراسة اولية	٢٥ مليون دولار
تجديد اشجار الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مناطق زراعة الزيتون	دراسة اولية	٤٩,٩ مليون دولار
مكافحة الاعشاب في زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	شمال تونس	دراسة اولية	١١,٦ مليون دولار
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المنطقة الوسطى	دراسة اولية	٣٤,٢ مليون دولار
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	كافة المناطق	دراسة اولية	١٣٢ مليون دولار
ميناء صفاقس لصيد الاسماك	البنك الاسلامي للتنمية	صفاقس	دراسة اولية	غير محدد
شركة الالبان التونسية	البنك الاسلامي للتنمية		دراسة اولية	غير محدد
شركة سوسلتا للدواجن	البنك الاسلامي للتنمية	سوسة	دراسة اولية	غير محدد

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع مصنع زيت الزيتون	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع تربية الاسماك	شركة البحر الابيض المتوسط	تونس	دراسة الجدوى	٦ مليون دولار
مصنع استخراج الزيوت الروحية	قطاع خاص	تونس	دراسة الجدوى	غير محدد

٤ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

الجدول التالي يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب في الجمهورية التونسية خلال عام ١٩٨٧ :

اسم المشروع	نوع المنشأة	الموقع	رأس المال المدفوع	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
١٥ مشروع صناعي	صناعي	تونس	٢٦,١٥٥ مليون دينار تونسي	الجزائر ٩,٤٧ مليون دينار تونسي الاردن ٠,٩٩٩ مليون دينار تونسي السعودية ٠,٢١٤ مليون دينار تونسي الامارات ٠,١٢١ مليون دينار تونسي المغرب ٠,٢٠٩ مليون دينار تونسي سوريا ٠,١٨٣ مليون دينار تونسي الكويت ٠,١٣١ مليون دينار تونسي
٥ مشاريع سياحية	سياحة	تونس	١٨,٤٦ مليون دينار تونسي	الكويت ٣,٨ مليون دينار تونسي الامارات ٤,٢٩٣ مليون دينار تونسي مصر ٠,٠٤٤ مليون دينار تونسي

[٥]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٧

استمرت سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في عام ١٩٨٦ ، نتيجة عدم تحسن عائداتها النفطية ، وقد تمثلت هذه السياسة في ترشيد الانفاق العام والحد من الزيادة في الاستيراد وزيادة الانتاج والانتاجية. وقد شرعت السلطات في سن قوانين جديدة تهدف الى ادخال تغييرات جذرية على الاقتصاد الوطني ، أهمها إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية التابعة للقطاع العام وتقسيمها الى وحدات انتاجية مستقلة ، قانون استقلالية القطاع العام ، انشاء صندوق المساهمة ، تعديل قانون التجارة ، اعادة تنظيم اجهزة التخطيط ، تعديل نظام المصارف والإئتمان واعادة النظر في القوانين المالية . وعلى ضوء ذلك تم اجراء تعديل وزاري جزئي شمل الغاء وزارة التخطيط ليحل محلها مجلس اعلى للتخطيط يلحق بالوزير الاول .

كذلك شهد هذا العام التركيز على تنمية الصادرات غير النفطية . وتنفيذا لسياستها التكاملية مع كل من الجمهورية التونسية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية فقد وقعت الحكومة الجزائرية عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع هاتين الدولتين .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٥ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/١ دخل قانون المالية لسنة ١٩٨٧ حيز التنفيذ ، و يهدف هذا القانون الى تكييف المعطيات المالية مع تطور الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، وذلك بمواصلة جهود الاصلاح الجبائي المعتمدة منذ سنوات ، ويمكن تلخيص أهم ما تضمنه هذا القانون فيما يلي :

(أ) في المجال الفلاحي قرر مد الضريبة الوحيدة الفلاحية للنشاطات الخاصة بالمحار و بلح البحر واستغلالات المفطرات في السراديب داخل باطن الارض التي كانت تخضع لضرائب القانون العام .

(ب) قرر رسم على النشاط الصناعي والتجاري بمعدل ٢,٥٥ ٪ على رقم الاعمال .

(ج) قررت ضريبة على الارباح الصناعية والتجارية بمعدل قد يصل الى ٢٥ ٪ بالنسبة للاشخاص الطبيعيين و ٥٠ ٪ بالنسبة للاشخاص المعنويين .

(د) تخضع للضريبة الوحيدة الفلاحية نشاطات تربية الطيور والنحل عندما يمارسها الفلاح في مزرعته و بشرط الا تكتسي طابعاً صناعياً ، وعندئذ يعفى الفلاح كذلك من الرسم الوحيد الاجمالي عند الانتاج الذي يخضع له مربو الطيور والنحل بمعدل ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ على التوالي .

(هـ) أعفى الفلاح من الرسم الوحيد الاجمالي عند انتاج بعض الانواع المعينة من المحصولات الزراعية .

(و) ابقى على المعدل المخفض المطبق على ارباح شركات الاقتصاد المختلط المعاد استثمارها ،

في حين رفع هذا المعدل الى ٣٠ ٪ بالنسبة للشركات والاشخاص المعنوية الاخرى وذلك بدلاً من المعدل العام الذي يبلغ ٥٥ ٪ .

(ز) قرر تخفيض الرسم الوحيد الاجمالي عند انتاج بعض مصنوعات النجارة المستعملة في البناء الى نسبة ١٠ ٪ .

(ح) فرضت ضريبة جزافية ضئيلة قدرها ٥ ٪ على استيراد ادوات التجهيز .

(ط) في اطار تشجيع الاستثمارات الوافدة قرر القانون المزايا التالية :

ـ الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية خلال فترة تتراوح من سنة الى خمس سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية والصناعية ومؤسسات الصيانة والمعاملة من الباطن المعتمدة في اطار القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص .

ـ الاعفاء الدائم من ضريبة الارباح الصناعية والتجارية والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حدود رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات التي تنتج منتوجات سياحة للتصدير .

ـ الاعفاء من حقوق الانتقال بمعدل ١٠ ٪ برسم الاستثمارات المعتمدة في القطاع السياحي في حالة وجود هذه المؤسسات في المناطق الصحراوية والسياحية والمناخية ، وفي مناطق الحمامات المعدنية .

ـ تخفيض حقوق التسجيل من ٦ ٪ و٨ ٪ الى ٣ ٪ بالنسبة لعقود انشاء وتمديد وتحويل ودمج الشركات وبالنسبة للعقود المتضمنة زيادة رأس المال .

(ي) لتشجيع التوفير قرر القانون الاعفاء الكلي من الضريبة على ايراد الديون والودائع والكفالات فيما يتعلق بالفوائد الممنوحة برسم القروض المطروحة للجمهور من طرف الدولة ومؤسسات القرض والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية .

(ك) في سبيل تشجيع التصدير وحسابات العملة الصعبة تقرر أن يدفع المصدرون أصحاب حسابات الدينار القابل للتحويل بالخصم من تلك الحسابات مقابل ما يستوردونه من ادوات تجهيز ومواد أولية وقطع غيار مع اعفائها من الحقوق والرسوم عند الاستيراد .

(ل) انشأ القانون ضريبة على البنايات الفخمة المعدة للسكن الفردي والتي يزيد ثمنها الاجمالي عن ٢ مليون دينار جزائري .

(م) اعادة ضبط معدل الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية بالنسبة للاشخاص المعنوية حيث رفع المعدل من ٥٠ ٪ الى ٥٥ ٪ .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١/١ صدر المرسوم رقم (٨٧-٠٣) مبيناً الاعتمادات المخصصة للسنة المالية ١٩٨٧ بعنوان البرنامج العام للاستيراد والمقدرة بمبلغ أثنين وثلاثين ملياراً وسبعمائة مليون دينار جزائري .

ـ صدر المرسوم رقم (٨٧-٨) بتاريخ ١٩٨٧/١/٦ بتعديل الطبيعة القانونية لوكالة تطوير الطاقة وترشيد استعمالها والمحدثة بالمرسوم رقم (٨٥-٢٣٥) ولتصبح مؤسسة عامة ذات طبيعة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧ صدر القانون رقم (٨٧-٣) بشأن التهيئة العمرانية ، محدداً الاطار التطبيقي للتهيئة العمرانية الواردة في الميثاق الوطني و يهدف القانون الى ازالة الاسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال الاعمال الانمائية واعطاء الاولوية للهضاب العليا والمناطق الجنوبية والجبلية .. وذلك عن طريق انشاء الشبكات الصناعية التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من الماء واستغلال الموارد المائية والتنمية الريفية وتكثيف الاستصلاح الفلاحي وترقية التجمعات الحضرية .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠ صدر المرسوم رقم (٨٧-٤٢) بتعديل واكمال المرسوم رقم (٨٢-١٤٨) الذي يتضمن الاجراءات التي تتعلق بممارسة أعمال النقل البري ، وقد قضى هذا المرسوم بتكوين لجان تنسيق في القطاعات الانتاجية بقصد الاستعمال الامثل وضبط مخططات النقل و برامجه ، كما قسمت البلاد ، لاغراض نقل البضائع ، الى منطقة النقل الحضري بالشاحنات التي تتكون من مركز التجمعات السكنية وضواحيها المباشرة والمنطقة العادية وتغطي كامل التراب الوطني ، واسندت اعمال نقل البضائع للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والشركة الوطنية للنقل البري ، كما اجاز المرسوم لاشخاص القانون الخاص انشاء مؤسسات للنقل العمومي للبضائع ، تعمل وفق نفس شروط المؤسسات العامة وتخضع للاعتماد في اطار الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص وذلك متى استعملت ٣ شاحنات فأكثر او متى كانت حمولتها ٣٠ طناً فما فوق ، وصنف النقل البري للمسافرين الى نقل منتظم ونقل عرضي ونقل بلدي ونقل نوعي واسندت مهمة النقل الحضري والنقل عبر الضواحي للمسافرين بالسكك الحديدية للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ، وتتولى المؤسسات العمومية نقل المسافرين عبر الطرق ضمن المواصلات ذات المنفعة الوطنية ، على أن تتولى مؤسسات النقل العمومي للمسافرين التي تنشئها الجماعات المحلية النقل ضمن المواصلات ذات المنفعة المحلية .. هذا وقد اجاز المرسوم لاشخاص القانون الخاص انشاء مؤسسات للنقل العمومي للمسافرين لتأدية الخدمات ضمن المواصلات ذات المنفعة المحلية ، ويمكن ان يؤذن لهم بالعمل في المواصلات ذات المنفعة الجهوية او الوطنية و ينبغي ان يستعمل هؤلاء ثلاث مركبات فأكثر او ان تكون لهم قدرة تساوي او تفوق ١٨٠ مقعداً ويخضعون للاعتماد في اطار الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص ، كما استحدث المرسوم في كل ولاية لجنة تقنية استشارية للبت في المسائل التي تهم النقل البري فيها على ان يحدد وزير النقل اختصاصاتها وتكوينها وعملها .

ـ صدر المرسوم رقم (٨٧-٤٥) بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٠ بتنظيم وتنسيق الاعمال في مجال مكافحة حرائق الغابات داخل مناطق الغابات الوطنية .

ـ صدر المرسوم رقم (٨٧-٦١) بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٧ بشأن تطبيق المادة (١٣٩) من القانون رقم (٨٥-٠٩) المتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨٦ والمعدل بالمادة (١٠٠) من القانون رقم (٨٦-١٥) والمتضمن قانون المالية لسنة ١٩٨٧ وقد حدد هذا المرسوم شروط استيراد المواطنين المقيمين أرصدة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل بحرية وحيازتها وتصديرها وكيفيات افتتاح الحسابات فسمح للمواطن المقيم بفتح حساب بالعملة الصعبة واستيراد وتصدير العملة الصعبة ووسائل

الدفع المحررة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل وكذلك فقد اعفى المرسوم المواطن المقيم من الخضوع لاية رخصة او شرط او الزام بالتصريح او اثبات مصدر استيراد وسائل الدفع الدولية مع عدم اخضاع مبلغ الاستيراد لاي تحديد ، غير ان الاستيراد المادي يتطلب تصريح المستورد لدى دخوله البلاد بالعملة الصعبة ووسائل الدفع المحررة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل ، كما اجاز المرسوم لاصحاب الحسابات بالعملة الصعبة السحب منها قصد التحويل للخارج حتى نفاذ مبلغها دون الحاجة الى اي ترخيص ، كما يستطيع هؤلاء السحب نقداً دون الحاجة الى ترخيص ايضا كما يجوز لهم ان يصدروا مادياً الارصدة المحررة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل واجاز المرسوم للمواطن المقيم فتح حساب بالعملة الصعبة لدى مؤسسات القرض ، ولاصحاب الحسابات ان يودعوا في حساباتهم بأنفسهم أو يودع فيها غيرهم أية مبالغ بالعملة الاجنبية دون الحاجة الى اثبات مصدرها ودون أي حدود لمبالغ الايداعات ، ويمكن لاصحاب الحسابات السحب منها لاداء اية مبالغ مستحقة بالعملة الاجنبية داخل الجزائر، هذا ولا يسري هذا المرسوم على العملة الصعبة التي ترد الى البلاد في اطار الالتزام المنصوص عليه تنظيماً للتجارة الخارجية والصرف في ميدان التصدير كما لا يجوز ان تودع في هذه الحسابات المبالغ التي تمنحها الدولة لاغراض التصدير او المبالغ المخصصة لاغراض اخرى محددة .

- بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤ صدر المرسوم رقم (٨٧-٨٢) باحداث صندوق للضمان الفلاحي يهدف الى ضمان قروض الاستثمار و/او الموسم الزراعي التي يقترضها الاعضاء العاجزون عن ردها و/او كفالة الرد و يستفيد من الصندوق الاعضاء الذين لهم صفة الفلاحين او مربي المواشي او المستغلين الفلاحيين التابعين للقطاع الخاص،ويمكن ان يستفيد من ضمان الصندوق كذلك الاشخاص الذين يقومون باستصلاح الاراضي في اطار القانون رقم (١٨/٨٣) و يكون عضوا في الصندوق كل من تثبت له احدى الصفات المذكورة اعلاه .
- أصدر وزير التهيئة العمرانية والتعمير والبناء قراراً يتضمن طريقة حساب أسعار اشغال البناء بحيث يتكون السعر او تقديراته من ثلاثة عناصر هي النفقات المباشرة او المصاريف الاساسية والنفقات غير المباشرة او مصاريف الورشة ، والمصاريف العامة والربح ، وأوجب القرار على المقاولين الذين ينجزون أشغال البناء لحساب الدولة او الجماعات المحلية او الهيئات او المؤسسات العمومية ان يقدموا عروضهم في شكل جدول اسعار بالوحدة مع بيان كمي تقديري وكشف تلخيصي لتشكيلة الاسعار.
- وبتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ صدر قرار وزاري مشترك خضعت بمقتضاه اعمال النقل العمومي للبضائع او للمسافرين التي تتطلب ٣ سيارات فأكثر او حمولة ٣٠ طن فما فوق او ١٨٠ مقعداً والتي يمارسها شخص طبيعي او معنوي من القانون الخاص ، خضعت هذه الاعمال لاجراءات اعتماد لجنة الاعتماد الوطنية او لجنة الاعتماد الولائية حسب مبلغ الاستثمار وفقاً لاحكام الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني ، وتدرس طلبات الترخيص ثم ترسل بعد الموافقة عليها الى اللجان المختصة لاعتمادها و يرسل القرار الوزاري او قرار الوالي حسب الاحوال الى وزارة النقل العمومي البري لتسجيله وتبليغه لصاحب الطلب .

ـ وفي نفس التاريخ صدر قرار بتحديد شروط ممارسة الاشخاص الطبيعيين او المعنويين من القانون الخاص أعمال النقل العمومي البري للبضائع و/او المسافرين وكيفيتها ، فقرر أن يودع طلب الممارسة لدى الادارة المركزية في وزارة النقل وبعد دراسته والموافقة عليه وتسجيله ، تسلم الوزارة رخصة ممارسة النقل وتسمح الرخصة لصاحبها شراء سيارات نقل في حدود الطاقة المحددة .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠ صدر قرار وزير النقل المتعلق باعداد العمال على متن السفن التجارية و يقضي هذا القرار بأن تحدد أعداد العمال على متن السفن التجارية الجزائرية طبقاً لجدول محدد و يصدر بذلك التحديد قرار من الادارة المركزية المكلفة بالبحرية التجارية بالنسبة لكل سفينة على ان يأخذ بعين الاعتبار كل التغييرات التي تطرأ على هيكل السفينة ودرجة آليتها . ويجب أن يكون على متن كل سفينة القرار الذي يحدد اعداد اولئك العمال ويجوز استثناءاً منح رخص بحمل عمال اضافيين على متن السفن .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/٨/١ صدر المرسومان (٨٧-١٧١) و(٨٧-١٧٢) باعادة تنظيم الغرفة الوطنية للتجارة والغرف التجارية في الولايات .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٠ صدر المرسوم رقم (٢٢٣/٨٧) بانضمام الجزائر الى الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة لاستيراد البضائع المخصصة للعرض او للاستعمال في معرض او سوق للعرض او مؤتمر او تظاهرة مماثلة ، المبرمة في بروكسل بتاريخ ١٩٦١/٦/٨ ، والتي تسمح باستيراد بعض السلع استيراداً مؤقتا معفى من رسوم الاستيراد وذلك بشرط تحديد السلع وان تكون كميتها معقولة والا تقرض او تؤجر او تستعمل بأي مقابل مالي او ان تنقل الى اي مكان خارج مكان العرض ، وان يعاد تصديرها في اجل اقصاه ٦ اشهر من تاريخ الاستيراد الا اذا كانت السلع قابلة للتلف او ذات قيمة ضئيلة ... غير انه يجوز ان تقدم تلك السلع للاستهلاك المحلي بشرط ان يتم ذلك وفق التشريعات المحلية .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٧ صدر المرسوم رقم (٢٢٩/٨٧) بتعديل المرسوم رقم (١٦٢/٨٤) الذي يحدد القواعد المتعلقة بممارسة الاجانب للصيد وقد لحق التعديل المواد (١٥ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٦ و٣٢ و٣٤) من المرسوم ، وبموجب هذه التعديلات تقرر الا تتجاوز مدة صلاحية رخصة ممارسة الصيد السياحي عشرة أيام والا يمارس الصيد الا في الايام المسموح به فيها وعلى راغبي الصيد السياحي ان يتقدموا بطلبات الى وكالة سياحة معتمدة في منطقة الصيد قبل شهر من ممارسة الصيد . ويخضع الادخال المؤقت لسلاح الصيد للتسجيل لدى مكتب الجمارك بكفالة ، ويجب على صاحب السلاح اعادة تصديره في نهاية مدة الترخيص ، هذا و يسمح المرسوم للصيادين الاجانب بادخال كمية من الذخيرة في حدود الكميات التي تسمح بها النظم المعمول بها ، وكذلك ادخال كلاب الصيد بشرط اتمام الاجراءات البيطرية والصحية السارية ، وعموماً فإنه لا يجوز للصيادين الاجانب ممارسة الصيد السياحي الا خلال مدة الصيد المنصوص عليها في قرار الموسم الذي يقرره الوزير المكلف بالصيد .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٤ صدر المرسوم رقم (٢٥١/٨٧) بتحديد كيفيات تطبيق النسبة المخفضة المنصوص عليها في المادة (٢٩) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تسرى على

الارباح الصناعية والتجارية التي تعيد استثمارها المؤسسات الاشتراكية والشركات المختلطة الاقتصاد وشركات المساهمة والشركات المحدودة المسئولية والاشخاص المعنوية الاخرى، وقد خول المرسوم الاستثمارات العقارية وغير العقارية التي تقوم بها مؤسسات الانتاج والاشغال ومؤسسات القطاع السياحي، خولها الحق في تحديد الرسوم بالنسبة المخفضة عندما تستغل هذه الاستثمارات في توفير احتياجات تطوير المؤسسة و يسرى هذا الحكم على الاملاك والمعدات المبينة في المرسوم اما الاعمال التجارية والخدمات فتستفيد من النسبة المخفضة بشأنها تجهيزات الصيانة وتركيبات الايداع والخزن وآليات الشحن والرفع في المؤسسات المينائية، ولا يسمح المرسوم بأن يتجاوز مبلغ الاستثمارات في سنة مالية معينة، الربح المحاسبي في السنة المالية وفقا لاحكام المادة (١١) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ولكي تستفيد الشركات المعنية من أحكام المرسوم، أوجب عليها ان تبين بدقة في تصريح النتائج السنوي، الارباح التي يمكن ان تخضع للرسوم بالنسبة المخفضة وتلحق به قائمة الاستثمارات المحققة مع بيان طبيعتها وتاريخ ادخالها في الاصول وسعر تكلفتها.

٥ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٥ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع عدد من الدول العربية في مجالات مختلفة وفيما يلي بيان تلك الا تفاقيات :

في مجال المشروعات المشتركة :

ـ صادق المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٢ على اربعة مشاريع قوانين اتفاقيات جزائرية ليبية، يتعلق القانون الاول بانشاء شركة جزائرية ليبية مشتركة لاستكشاف النفط، والثاني بشأن انشاء شركة جزائرية ليبية مشتركة للجيوفيزياء والثالث بشأن شركة جزائرية ليبية مشتركة لحفر آبار المياه والرابع بشأن انشاء شركة جزائرية ليبية مشتركة للتشييد والبناء.

ومن جهة اخرى تم الا تفاق على دراسة انشاء عدد من المشروعات الجزائرية الليبية المشتركة في المجال الصناعي.

ـ تم التوقيع على محضر اجتماع اللجنة التأسيسية العامة للشركة الجزائرية التونسية المشتركة لصنع آلات النسيج. كما تم ابرام اتفاقية انشاء شركة جزائرية تونسية مشتركة لتربية الدواجن يكون مقرها مدينة «طبرقة» الواقعة على الحدود بين البلدين، برأسمال قدره ٣,٦ مليون دينار تونسي.

وفي مجال تنمية التبادل التجاري، فقد تم التوقيع على اتفاقية لتنمية التبادل التجاري بين كل من حكومتي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، واتفاقية لتنمية التبادل التجاري بين كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بشأن تنمية التبادل التجاري بين البلدين.

وفي مجال التعاون الاقتصادي :

- تم بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٢ التوقيع على محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة الجزائرية الكويتية المشتركة بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدين وخاصة في مجال تنمية التبادل التجاري وانشاء المشروعات المشتركة بين القطاع العام الجزائري والقطاع الخاص الكويتي .
- تم التوقيع على محضر اجتماع الدورة الثامنة للجنة الجزائرية التونسية المشتركة في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدين كما تم التوقيع على محضر اجتماع لجنة متابعة التعاون الصناعي بين البلدين والتي استعرضت تقدم انجاز المشاريع الصناعية المشتركة وكذلك سبل انشاء مشروعات صناعة جديدة . ومن جهة اخرى تم التوقيع على اتفاقية للتكامل الصناعي في مجال صناعة السيارات بين البلدين تنص على ان تتخصص شركة صناعة السيارات التونسية في صناعة السيارات الصناعية ذات الحمولة الخفيفة بينما تتخصص المؤسسة الوطنية الجزائرية للسيارات الصناعية في انتاج سيارات صناعية ذات حمولة ثقيلة وكذلك في انتاج هياكل خاصة بالحافلات بحيث تقوم كل من الدولتين باستيراد احتياجاتها من السيارات الصناعية من البلد الاخر حسب التخصص في الانتاج .
- تم التوقيع على محضر اجتماع الدورة الثامنة للجنة الجزائرية الموريتانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني وقد تم بموجبه الاتفاق على أسس التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والصيد البحري .

٥ ـ ٢ ـ ٢ ـ إتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غيرعربية :

عقدت الحكومة الجزائرية خلال العام العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والزراعي والمواصلات والنقل والتبادل التجاري ومنع الازدواج الضريبي والمشروعات المشتركة وذلك مع العديد من الدول الاجنبية .

ففي مجال التعاون الاقتصادي تم توقيع الاتفاقيات التالية :

١ ـ صدر مرسوم جمهوري بتاريخ ١٩٨٧/١/٦ بالمصادقة على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين حكومتي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية فنزويلا الموقعة في كركاس بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٥ .

٢ ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٦ توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الحكومتين الجزائرية والسوفيتية اشتملت على الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي والصناعي ومجالات التبادل التجاري بين البلدين .

٣ ـ تم التوقيع على محضر الاجتماع الاول للجنة الجزائرية الايرانية المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي بين البلدين .

٤ ـ تم التوقيع على محضر اجتماع الدورة الثانية للجنة الجزائرية اليونانية المشتركة تضمن الاتفاق على محورين يتعلق الاول بالتعاون التجاري والثاني بالتعاون الاقتصادي بين البلدين في مختلف المجالات .

٥ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠ التوقيع على محضر الاجتماع الاول للجنة المشتركة الجزائرية البرازيلية بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري .

٦ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٦ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الحكومتين الجزائرية والالبانية تنص على انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين البلدين .

٧ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣ التوقيع على اتفاقية للتعاون الصناعي بين الحكومتين الجزائرية والبلغارية تنص على التعاون التقني والتكنولوجي والتكوين في مجال الصناعة الصيدلية وخاصة في مجال صناعة المضادات الحيوية والبيوتكنولوجية .

ــ وفي مجال التعاون الزراعي فقد تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

١ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٧ التوقيع على اتفاقية للتعاون بين كل من حكومتي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الهند في مجال الري ، وتنص الاتفاقية على تبادل الخبرات في مجال الري بين البلدين ، وانشاء لجنة مشتركة بين البلدين لدراسة مشاريع مشتركة بين البلدين في هذا المجال .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الحكومتين الجزائرية والمجرية في قطاعي الفلاحة والصيد البحري وبصفة خاصة تطوير بذور الحبوب والذرة وانواع العلف في الجزائر ومشاركة الطرف المجري في انجاز المشاريع المتعلقة بتكاثر البقر والغنم وتربية الدواجن والنحل والارانب .

٣ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨ التوقيع على اتفاقية للتعاون الفلاحي بين حكومتي الجزائر والنيجر ، تنص على تكثيف الجهود المتعلقة بتكوين العمالة النيجيرية في ميدان الزراعة الصحراوية وتبادل الانتاج النباتي والحيواني لتنمية الانتاج الفلاحي في البلدين .

٤ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٧ التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الحكومتين الجزائرية والسنغالية في المجال الفلاحي تنص على تبادل النباتات والبذور وكذلك تبادل المعلومات والزيارات بين البلدين ، ودراسة الوسائل الكفيلة بالمساهمة في مكافحة التصحر .

ــ وفي مجال تنمية التبادل التجاري :

١ ــ تم بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣٠ التوقيع على بروتوكول للتبادل التجاري بين الحكومتين الجزائرية والاوغندية ، يتضمن برنامج المبادلات التجارية بين البلدين يشتمل على قائمة متنوعة من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون التجاري بين حكومتي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية موزمبيق تتعلق بترقية وتنمية المبادلات التجارية في اطار التعاون جنوب ــ جنوب تستورد الجزائر بموجب هذه الاتفاقية القطن والزيت والخشب من موزمبيق وبالمقابل ستصدر اليها منتوجات حديدية وعتادا فلاحيا واسمدة ، كما تنص على تبادل الوفود التجارية بين البلدين .

ـ وفي مجال النقل والمواصلات والاتصالات فقد تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

١ ـ صدر مرسوم جمهوري بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣ بالمصادقة على اتفاقية التعاون في مجال المواصلات بين الحكومتين الجزائرية والسويدية الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣ ، ومن جهة اخرى تم بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣ التوقيع على بروتوكول للتعاون بشأن انشاء مشاريع للاتصال والعبور في الجزائر بالتعاون مع الحكومة السويدية .

٢ ـ تم التوقيع على اتفاقية للنقل البحري بين الحكومتين الجزائرية والايطالية تضمن الاتفاق على قيام وسائط النقل الجزائرية بشحن السلع بين البلدين . وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٦ .

ـ وفي مجال تجنب الازدواج الضريبي فقد صدر مرسوم جمهوري بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤ بالمصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومتين الجزائرية والتشيكوسلوفاكية بشأن تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين المطبقة على المداخيل الناتجة عن استغلال الخدمات الجوية الدولية الموقع عليها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٨ .

ـ وفي مجال المشروعات المشتركة :

١ ـ تم التوقيع على النظام الاساسي للشركة الجزائرية الكندية المشتركة للسياحة التي اطلق عليها اسم «سوجيتور» بمساهمة كندية جزائرية مشتركة .

٢ ـ تم التوقيع على اتفاقية تقضي بانشاء شركة جزائرية سويدية مشتركة للمواصلات السلكية واللاسلكية (سيتال) تساهم الحكومة الجزائرية بنسبة ٦٥ ٪ من رأس مال الشركة في حين تساهم شركة اريكسون السويدية بنسبة ٣٥ ٪ .

وبتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٥ وقعت الحكومة الجزائرية على اتفاقية انشاء جمعية الدول الافريقية المنتجة للنفط .

٥ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

شهدت البلاد خلال العام احداث اقتصادية وسياسية هامة ينتظر ان يكون لها اثر ايجابي على مناخ الاستثمار فيها . وفيما يلي أهم تلك الوقائع والاحداث :

ـ الميزانية العامة للدولة :

تم اصدار الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٨٧ ، وتبلغ الايرادات فيها ٩٦ مليار دينار جزائري * ، كما تبلغ المصروفات ١٠٨ مليار دينار جزائري . وبالمقارنة مع ميزانية ١٩٨٦ ، فقد زادت الايرادات بنسبة ٦ ٪ ، والمصروفات بنسبة ٣,٢ ٪ .

---

* الدينار الجزائري يعادل ٠,٢١٤ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

وتوزع مبالغ الميزانية حسب القطاعات كما يلي :

	بملايين الدنانير
التسيير	٦٣٠٠٠
التجهيز	٤٥٠٠٠
الميزانية الملحقة بالبريد والمواصلات	٣٥٤٩
مساهمة الضمان الاجتماعي	٦٦٢٠
استثمارات عن طريق مساهمات مؤقتة	٤٣٩٢٦
المجمـــوع	**١٦٢٠٩٥**

وتجدر الاشارة الى ان الايرادات العادية للميزانية البالغة ٧٤ مليار دينار سواء بالنسبة لسنة ١٩٨٧ او لسنة ١٩٨٦ سوف تغطي ميزانية التسيير (٦٣ مليار د.ج.) وتحقق فائضا يبلغ (١١ مليار د.ج.) سيخصص لتمويل نفقات الاستثمارات العمومية التي تمثل في سنة ١٩٨٧ نحو ٣٥ ٪ من المنتوج الداخلي الاجمالي الخام (الناتج المحلي الاجمالي).

وستبلغ تكاليف النشاطات ذات الطابع الاجتماعي التربوي للدولة حوالي ٥٣ مليار (٥٠ ٪ من الميزانية العامة للدولة) اي ما يقارب اكثر من الخمس (١/٥) من المنتوج الداخلي الخام الاجمالي (٢٠,٧ ٪)، وتمثل اعباء الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٨٧ اكثر من ٤٢ ٪ من المنتوج الداخلي الخام.

وعلى صعيد آخر تم رفع ميزانية الاستيراد في الجزائر بنسبة ١٧ ٪ لتصل الى مبلغ ٣٥,٠٠٠ مليون دينار جزائري وذلك لضمان توزيع المواد الاساسية والامدادات اللازمة للصناعات.

ـــ قطاع النفط والغاز:

أستأنفت المؤسسة الوطنية للنفط «سونطراك» بواسطة مؤسستها الفرعية «سوناتريدنغ» ابتداء من شهر كانون الاول / ديسمبر هذا العام عمليات تصدير الغاز الطبيعي المميع (المسيل) نحو الساحل الشرقي للولايات المتحدة الامريكية. وتشكل هذه الصفقة احد عناصر الاتفاق المبدئي الذي توصلت اليه اخيرا المؤسسة الجزائرية مع مجموعة «كابوتا» الامريكية و يتضمن هذا الاتفاق ثلاثة نقاط هي :

ـــ حل الخلاف القائم بين مؤسسة «سونطراك» وشركة «ديستريغاز» الامريكية.

ـــ تصدير نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي اعتبارا من شتاء ١٩٨٧/١٩٨٨.

ـــ التوقيع على عقد تصدير الغاز الطبيعي المميع على المدى الطويل الذي حددت خطوطه العريضة.

و باستئناف تصدير الغاز الطبيعي المميع من الجزائر الى الولايات المتحدة الامريكية تنتهي مرحلة صعبة بشأن تسويق الغاز الجزائري.

وجدير بالذكر انه تم بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦ توقيع عقد تصدير الغاز الطبيعي المميع بين الشركة الوطنية «سونطراك» والشركة الاميركية «بانهاندلي» ينص على اعادة تصدير الغاز الجزائري الى السوق الامريكي.

ومن جهة اخرى استمرت المفاوضات حول تصدير الغاز الطبيعي المميع الجزائري الى فرنسا والتي بدأت منذ عام ١٩٨٥ وقد وصلت المفاوضات الى طريق مسدود بسبب الخلاف حول الكميات

والاسعار حيث لا زالت مؤسسة «سوناطراك» الجزائرية متمسكة بالاتفاق الذي وقعته مع مؤسسة غاز فرنسا سنة ١٩٨٦ في حين يطالب الجانب الفرنسي بالعودة الى اتفاقية عام ١٩٨٢ مع تخفيض الكميات التي تم الاتفاق على تصديرها .

وقد نظمت المؤسسة الوطنية للنقل والتسويق مائدة مستديرة بمناسبة تصدير الشحنة الألفين من الغاز الطبيعي المميع مع مركب سكيكده وكان موضوعها «الغاز الطبيعي المميع ربع قرن من الاستثمار وحصيلة وآفاق ومكانة الغاز الطبيعي المميع في المبادلات العالمية» . وشارك في هذه الندوة اضافة الى مؤسسة سونطراك وخبرائها عدة شركات عالمية متخصصة في صناعة تمييع الغاز الطبيعي ونقله وتسويقه من اسبانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، امريكا واليابان . ومن جهة اخرى تم عقد اجتماع لشركات النفط الوطنية في كل من الجزائر وتونس وليبيا تم فيه الاتفاق على تأسيس شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي تقوم في المرحلة الاولى بمد انبوب للغاز الطبيعي لتزويد الجماهيرية العربية الليبية بالغاز الجزائري عبر الاراضي التونسية .

كما تم التوقيع على اتفاق هام بين المؤسسة الوطنية «نفطال» والمؤسسة الوطنية للهندسة البترولية يهدف الى الانجاز والتحكم في انابيب مختلفة المواد البترولية وغاز البترول المسيل الذي يربط مصنع التكرير بسكيكه بمستودعي الخروب والعلمه . و يعتبر هذا الاتفاق على جانب كبير من الاهمية حيث انه سيجنب المؤسسات الوطنية اللجوء الى الخارج ، كما يجسد تطبيق سياسة التكامل ما بين القطاعات وتطوير الطاقات الوطنية .

ومن ناحية أخرى :

اكتشفت المؤسسة الوطنية للنفط (سوناطراك) في المدة الاخيرة بالعرق الشرقي تراكما من البترول الخام . غير انه تبقى هناك اجراءات اختبارية أخرى لتأكيد أهمية هذا التراكم ولتحديد ما اذا كان هذا التراكم قابلا للاستغلال التجاري .

هذا ولمدة عدة اشهر من عمليات التنقيب قامت بها المؤسسة الوطنية للحفر (اينافور) اعطى أول بئر اختباري (رهورد الروتي) الذي يقع على بعد ٣٤٠ كلم شرق حاسي مسعود حجما هاما من البترول على سطح الارض من النوع الممتاز و يشكل احتياطي ذا خاصيات جيدة و يقع على عمق بسيط نسبيا ٢,٧٥٠ كلم في هذه المنطقة .

ان هذه الاكتشافات تبين ان العرق الشرقي يتوفر على ثروات بترولية جديرة بالعناية . ومن هنا فإن الجهود التي تبذلها سوناطراك على صعيد البحث في العرق الشرقي قد كللت بالنجاح الذي يضاف الى النجاحات الاخرى التي تم الاعلان عنها منذ عدة أشهر .

وفي هذا السياق فإن سوناطراك تؤكد دخول منبع زملات النوس في طور الانتاج مع العلم ان هذا البئر تم حفره سنة ١٩٨٢ وان البئر الثاني الذي انجز في سنة ١٩٨٥ قد أكد هذه النتائج .

ومما يذكر ايضا ان اشغال توصيل هذا المنبع بمنبع البرمة الذي يقع على بعد ١٥ كلم قد انتهت من قبل المؤسسة الوطنية .

ـ التجارة الخارجية :

شهد الموسم الزراعي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ بداية تنفيذ برنامج تصدير الفواكه والبقول الى الاسواق الدولية وقد تم تخصيص ٨٠٠ الف طن للتصدير، واصدرت الحكومة عدة قرارات تهدف الى فتح المزيد من الاسواق الاجنبية عن طريق اعفاء المزارعين من الضرائب ودعم الاسعار.

ومن جهة اخرى ابرمت مجموعة من الشركات الجزائرية عقود تصدير تصل قيمتها الى نحو ٢٠٠ مليون دولار وذلك خلال فترة المعرض الرابع للانتاج الوطني الجزائري . وجدير بالذكر ان المؤسسات الوطنية المعنية بالتصدير يتجاوز عددها ٣٠ مؤسسة تمثل مختلف القطاعات الصناعية الى جانب المؤسسات التابعة للقطاع الخاص .

وعلى صعيد الصفقات التجارية فقد تم توقيع عدة صفقات تجارية منها ابرام عقد تصدير للمملكة العربية السعودية يشمل صادرات جزائرية من الرخام، الاحذية، المياه المعدنية وغيرها من المنتجات الوطنية الجزائرية ، كما تم التوقيع على عقد تصدير بين المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية والشركة الفرنسية للتلفزيون تقوم بموجبها المؤسسة الوطنية بتصدير نحو ٣٠ الف جهاز تلفزيوني الى الشركة الفرنسية ، كما تم توقيع عدة عقود تصدير اقمشة قطنية جزائرية الى تركيا .

الى جانب ذلك تم توقيع اتفاقية لتصدير ٢٠٠ الف ثلاجه و٣٠٠ الف جهاز تكييف من الجزائر الى الجماهيرية العربية الليبية .

أحداث سياسية :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ اجراء تعديل وزاري جزئي شمل بعض الحقائب الاقتصادية والاجتماعية . كما تم تعيين وزير داخلية جديد في شهر يونيو ١٩٨٧ .

ـ قام وزير الخارجية المغربي خلال شهر نوفمبر ١٩٨٧ بزيارة الى الجزائر اجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الجزائريين حول العلاقات الثنائية ومستقبل بناء المغرب العربي الكبير.

وفي الاسبوع الاخير من سنة ١٩٨٧ قام وفد جزائري يرأسه مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية بزيارة الى المغرب لدراسة المسائل المعلقة بين البلدين وخاصة اعادة فتح الحدود وحرية تنقل الافراد والبضائع بين البلدين وتحضير جدول اعمال اللجنة الوزارية المشتركة التي ستجتمع قريبا تحت رئاسة وزيري خارجية البلدين .

ـ تم في الجزائر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧ عقد اجتماع وزراء خارجية كل من الجزائر وتونس وموريتانيا . لتقييم الانجازات التي تمت في إطار معاهدة الإخاء والوفاق الموقعة من طرف البلدان الثلاثة سنة ١٩٨٣ وكذلك دراسة موضوع توسيع المعاهدة الى دول اخرى في المغرب العربي .

القروض :

حصلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
لا يوجد				
ثانياً : مؤسسات التمويل الاخرى : *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/٢١	١٦,٦٣١ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/١٦	٨,٣١٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/١١	٧,١٠٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٤/٢٤	٨,٧٣٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/٦	٣,٩٧٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/١٢	١١,٥٢٢ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٦/٢٢	٧,٦٨١ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٨/٢٢	٥,٦٨٠ مليون	دينار اسلامي	بيع لاجل لصالح محطة طاهر الكهربائية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٢٥٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع ري
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	١٢٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع طرق
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٩٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع ري
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٤٦٤ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع مياه وصيانة طرق
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	—	١٠,٦ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع زراعي
البنك الافريقي للتنمية	—	٧٢ مليون	دولار امريكي	تمويل تجارة خارجية
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٢٣٩ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشاريع اجتماعية
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٥ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشاريع البحث العلمي
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	١٩٨٧/١١/١	٦٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل شراء مواد غذائية

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	—	١,٩ مليون	دولار امريكي	تمويل شراء معدات اتصالات
الحكومة الفرنسية	١٩٨٧/٤/٢٣	٣٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	تمويل شراء قطع غيار ومواد خام
الصندوق المركزي الفرنسي للتعاون الاقتصادي	—	٥٠٠ مليون	فرنك فرنسي	دعم مشاريع تنموية
الصندوق المركزي الفرنسي للتعاون الاقتصادي	—	٣٩,٥ مليون	فرنك فرنسي	تمويل دراسات فنية
بنك ناشيونال دي باريس	١٩٨٧/١/٢٢	١٩٠ مليون	فرنك فرنسي	تمويل استيراد قمح من فرنسا
بنك باريبا ــ لندن	١٩٨٧/٢/١	٥ مليون	جنيه استرليني	تمويل استيراد معدات بريطانية
البنك الياباني للائتمان طويل المدى	١٩٨٧/٣/١٠	٧٥ مليون	دولار امريكي	القرض الشعبي الجزائري
بنك انترافن الايطالي	—	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد سلع ايطالية
بنك انترافن الايطالي	—	١٠٠٠ مليون	لير ايطالي	تمويل استيراد معدات زراعية
بنك ترانس انترناشونال	—	٢٥٠٠ مليون	ين ياباني	تمويل عمليات تأجير من اليابان
ميريلاند بنك	١٩٨٧/٧/٢٧	١١٨ مليون	جنيه استرليني	تمويل استيراد سلع بريطانية
ميديو بنك	—	١٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد معدات ايطالية
متسوبيشي فاينانس انترناشونال	—	٥٠ مليون	دولار امريكي	القرض الشعبي الجزائري
سيكانيكا فايناس انترناشونال	١٩٨٧/٥/١١	١٨٠ مليون	دولار امريكي	تمويل محطة كهربائية
يوباف بنك	١٩٨٧/٦/١٦	٦٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع طرق

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

٥ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٥ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

في ضوء التوجيهات الاقتصادية الجديدة تسعى الحكومة الى توسيع امكانيات القطاع الخاص ، واعطائه مزيداً من الحرية ، فقد منحت القطاع الزراعي حرية تسعير وتسويق منتجاته بعد ان كانت الحكومة تقوم بهذا الدور وذلك بهدف اعطاء القطاع الخاص حافزا لزيادة انتاجيته وخلق فرص استثمارية جديدة .

وفيما يلي فرص الاستثمار المتاحة في قطاعي الصناعة والزراعة :

القطاع الصناعي :

تولي الحكومة الجزائرية عناية خاصة لتنمية الصناعات المنتجة للمعدات والالات اللازمة لكهربة المناطق الريفية في البلاد ، بما يسد حاجة البلاد من الطاقة الكهربائية ، وهي تسعى في هذا المجال الى انتاج المعدات وقطع الغيار والمواد الاخرى اللازمة لبرنامج كهربة الريف الجزائري ، وتنمية وتطوير الصناعات المنتجة للمعدات الكهربائية الثقيلة .

كذلك تهتم الحكومة الجزائرية بالاستثمار في المجالات الصناعية التالية :

ــ صناعة الالات والمعدات اللازمة لاقامة وحدات صناعية متكاملة .
ــ صناعة المعدات اللازمة لقطاعات النقل ، والاشغال العامة والطاقة .
ــ تطوير البنية الاساسية وصناعة الالات والمعدات اللازمة للقطاعات الزراعية والهيدروليكية .
ــ اقامة صناعات لاحلال الواردات .
ــ انتاج العلف الحيواني من بعض المواد الغذائية او من فضلا تها .
ــ انتاج المعدات اللازمة لعمل المتخصصين والفنيين من مهندسين وأطباء ... الخ .
ــ تطوير وتنمية التصاميم الهندسية والصناعات التغليفية والصناعات الاعلامية .

القطاع الزراعي :

تبنت الحكومة الجزائرية برنامجاً خاصاً يهدف الى انعاش القطاع الزراعي عن طريق توسيع المساحة المزروعة وتكثيف نظم الزراعة لرفع مردودية الارض من الحبوب .

وتتركز فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع في المجالات التالية :

ــ توسيع المساحة المزروعة وتكثيف نظم الزراعة .
ــ توسيع المساحة المزروعة بتخفيض في استراحة الاراضي وتكثيف نظم الزراعة .
ــ زراعة الحبوب .
ــ اقامة البيوت البلاستيكية بوتيرة ١٠٠٠ هكتار سنوياً .
ــ زراعة الكلا والطماطم الصناعية ، البطاطا والزيتون .
ــ توسيع تربية الدواجن وزيادة عدد الابقار المحسنة لرفع الانتاج من اللحوم والحليب .

٥ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
البولي فينيل كلورايد P.V.C.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٨ مليون دولار
ملدان الداى اوكتيل فيتالت	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٧ مليون دولار
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٧ مليون دولار
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٥ مليون دولار
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٣٥,٥ مليون دولار
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥,٨ مليون دولار
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٤ مليون دولار
التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٨ مليون دولار
ادوات المكائن (آلات الورش)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٧٦ مليون دولار
مكائن لكسر وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥ مليون دولار
مكائن تعبئة وتنظيف الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٤٥ مليون دولار
تصنيع الصمامات والمضخات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٦٠ مليون دولار
توسعة مصنع الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٦٠ مليون دولار
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣٥,٢ مليون دولار
مشروع تصنيع لحم الدجاج البياض	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مصنع عربي لانتاج الهكسان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع انتاج البروتين احادي الخلية	المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط	غير محدد	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار
انتاج حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	١٣٢ مليون دولار

٥ ـ ٥ ـ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

[٦]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
جمهورية جيبوتي لعام ١٩٨٧

شهد عام ١٩٨٧ استمرار سياسة التقشف لمواجهة انخفاض عائدات الدولة وقد انعكس ذلك على الميزانية العامة التي انخفضت بنسبة ٤,٦٥ ٪ بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٨٦ .

وعلى الصعيد السياسي شهد العام اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية ثالثة ، وتعديلا وزاريا في نهاية العام .

ونعرض فيما يلي أهم المستجدات على مناخ الاستثمار التي طرأت خلال عام ١٩٨٧ .

٦ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

صدر في شأن النظام المالي قانون رقم (٢٢٩) لسنة ١٩٨٧ الذي قضى باصدار شهادات وديعة في الخزانة الوطنية كما صدر القانون رقم (٢٣٠) في شأن الاكتتاب الاجباري للمؤسسات العامة والشركات الوطنية والشركات المختلطة التي تساهم فيها الدولة وذلك بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من الوديعة بالفرنك الجيبوتي او الدولار الامريكي . وصدر ايضا قانون بالغاء الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات السياحية والادوات السمعية والبصرية .

٦ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ــ وقعت جمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الديمقراطية على إتفاقيتين للتعاون في مجال النقل البري والجوي ، كما تم الإتفاق بينهما على الاسراع في بناء الطريق السريع الذي يربط مدينة جيبوتي بمدينة زيلع في الصومال .

٦ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

شهد العام عدداً من الوقائع والاحداث ، وفيما يلي أبرزها :

ــ الميزانية العامة للدولة :

أقر مجلس الامة مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ والتي بلغت ٢٢,٢٠٣,٩٥٠,٠٠٠ فرنك جيبوتي ، * بالمقارنة مع ٢٣,٢٨٧,٦١٧,٠٠٠ فرنك جيبوتي في عام ١٩٨٦ . وقد بلغت الاموال المخصصة للاستثمار ٨٤١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك جيبوتي ، أي ما يعادل ٢٨ ٪ من اجمالي المخصصات في الميزانية .

---

* الفرنك الجيبوتي يعادل ٠,٠٠٥ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

ـ بالنسبة لقطاع المال والمصارف : تم بيع فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط (الذي كان يعمل كواحد من الوحدات المصرفية الخارجية) الى بنك جيبوتي للشرق الأوسط بقيمة ٢٨٥ مليون فرنك جيبوتي، أي ما يعادل ١,٦ مليون دولار، مما يجعل بنك جيبوتي للشرق الأوسط أكبر بنك يعمل حالياً في البلاد ، وتجدر الاشارة الى أن بنك جيبوتي للشرق الأوسط مملوك من قبل بنك الشرق الأوسط في دبى بنسبة ٥٥ ٪ .

ـ في مجال التجارة ، بدأ العمل في تنفيذ مشروع يهدف الى إدارة وتنظيم الاستيراد في جيبوتي من خلال التعاون الفني مع مركز التجارة الدولي و بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي . و يهدف هذا المشروع الى تنمية التجارة الخارجية والخدمات المرتبطة بها وخاصة في المنطقة الحرة في جيبوتي و يقوم خبراء دوليون متخصصون في مجالات التجارة والمناطق الحرة بوضع الترتيبات اللازمة لتطبيق القرارات التي تم إتخاذها ضمن إطار المشروع .

ومن ناحية أخرى قامت وزارة التجارة والنقل والسياحة بتنظيم مؤتمر « حول إدارة الاستيراد في البلاد » بالتعاون مع الغرفة الدولية للتجارة والصناعة بجيبوتي ومركز التجارة الدولي في الفترة ١٩ الى ٢١ تشرين اول / اكتوبر من العام . كما تم الإتفاق في هذا المؤتمر على ضرورة إنعقاد مؤتمرين آخرين : الأول حول تنمية الاستثمار في جيبوتي والثاني حول تطوير وتنمية القطاع الخاص في البلاد .

وفي مجال التجارة كذلك تم الاتفاق بين أعضاء اتحاد الغرف التجارية التابعة للدول في منطقة المبادلات التفضيلية والذي يضم جيبوتي في عضويته ، على إقامة مركز لتسوية المنازعات التجارية التي تنشأ داخل المنطقة في مدينة جيبوتي وذلك في إجتماع الإتحاد المنعقد في مدينة لوساكا بزامبيا في الفترة من ٢١ الى ٢٣ نيسان / ابريل ، ١٩٨٧ .

ـ اضافة الى ذلك قام وفد من غرفة التجارة الصومالية بزيارة الى جيبوتي تم خلالها بحث قضايا تتعلق بتنظيم النقد ونظام المدفوعات بالاضافة الى تجارة العبور بين البلدين ، وتم تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تمت بين الغرفتين في هذا الشأن .

ـ في مجال التنقيب عن الطاقة الحرارية الجوفية الجيوتيرمية ، تم توقيع عقد مع شركة امريكية للقيام بأعمال التنقيب عن الطاقة الجوفية في منطقة هنلي بجنوب البلاد ، كما تم الإتفاق مع شركة إيطالية للإشراف على أعمال التنقيب في هذه المنطقة وكذلك في منطقة جاجاد .

ومن المتوقع أن يكلف المشروع نحو ١٦,٦ مليون دولار أمريكي بتمويل من الحكومات والمؤسسات المالية التالية :

	مليون دولار
مؤسسة التنمية الدولية	٦,٦
الحكومة الإيطالية	٤,٤
البنك الأفريقي للتنمية	٢,٥
صندوق أوبك للتنمية الدولية	١,٠
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١,٠
حكومة جيبوتي	١,١

و يتوقع ان تصبح جيبوتي بعد إنتهاء العمل في المشروع في منتصف العام القادم دولة مصدرة للطاقة الى الدول المجاورة.

أحداث ووقائع أخرى :

- بدأ إستخدام الخدمات البريدية الدولية السريعة الى دول العالم الخارجي إبتداء من شهر آيار/ مايو ١٩٨٧ حيث يمكن إرسال الرسائل والطرود والبضائع بحدود ٢ كيلوجرام لتصل الى هذه الدول خلال مدة تتراوح ما بين ٢٤ــ ٧٢ ساعة.
- بلغت قيمة المساعدات التي منحتها الحكومة الفرنسية لجمهورية جيبوتي خلال العام نحو ١٤,٥ مليون دولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.
- أعلن وزير الداخلية عدداً من الاجراءات التي من شأنها الحد من أعداد المهاجرين من الدول المجاورة الذين يدخلون البلاد بطرق غير قانونية.
- بدأ العمل في تنفيذ مشروع المجمع الرياضي الذي تقدر تكاليفه بـ ٥٠ مليون دولار تموله الصين بموجب قرض مدته عشرون سنة بشروط ميسرة.

أحداث سياسية :

- أعيد انتخاب الرئيس حسن جوليد ابتدون في شهر نيسان/ ابريل لمدة خمس سنوات وذلك للمرة الثالثة على التوالي.
- تم في ١٩٨٧/١١/٢٣ تعديل وزاري شمل عدة حقائب وزارية وأهم ما جاء في التعديل تعيين وزير للدفاع.
- انفجرت قنبلة في منتصف شهر آذار/ مارس في مقهى في مدينة جيبوتي راح ضحيتها ١١ شخصا، وقد أتهمت السلطات عناصر مناهضة للحكم ومقيمة خارج البلاد بأنها وراء الحادث.
- قام الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران يومي ٢٢ و١٩٨٧/١٢/٢٣ بزيارة الى جيبوتي هي الاولى من نوعها التي يقوم بها رئيس فرنسي منذ استقلال جيبوتي.

القروض :

حصلت جمهورية جيبوتي على القروض المبينة في الجدول التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٩/١٦	٠,٤٠ مليون	دينار كويتي	تطوير الاتصالات
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
الصندوق الافريقي للتنمية	١٩٨٧/١/٨	١٤,٣١٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل المرحلة الثانية من مشروع مياه الشرب
الصندوق الافريقي للتنمية	١٩٨٧/١٠/٣٠	٣,٧٠٠ مليون	وحدة حسابية	تمويل تجارة خارجية
بنك الكويت والشرق الاوسط	١٩٨٧/٣/٢٣	٠,٣٦٦ مليون	دولار	تمويل دراسة جدوى اقتصادية
حكومة جمهورية الصين الشعبية	١٩٨٧/٣/١٢	١٥,٠٠٠ مليون	كرون	تمويل بناء استاد رياضي

* استقينا هذه المعلومات من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها

٦ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار:

٦ ــ ٤ ــ ١ ــ فرص الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تهدف سياسة التنمية الاقتصادية في جمهورية جيبوتي الى تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد ، من خلال تقليل الاعتماد على القطاعات الخدمية والتي تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي ، وذلك بتطوير القطاعات الانتاجية وخاصة قطاعي الصناعة والثروة السمكية مما يجعلهما مجالاً رحباً للاستثمار، وفيما يلي الامكانيات المتاحة في هذين القطاعين :

القطاع الصناعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار الآتية :

ــ انتاج وتصدير المياه المعدنية .
ــ صناعة المبردات لانتاج الأيس كريم .
ــ انتاج ملح الطعام .
ــ توسيع صناعة الثلج .
ــ انتاج الاكياس البلاستيكية .
ــ انتاج مساحيق التنظيف الاصطناعية .
ــ انتاج الصناديق البلاستيكية .
ــ انتاج الطابوق الطيني في منطقة بارا الصغيرة .
ــ انتاج الجبس والالواح الجبسية .
ــ اقامة ورش لصناعة الابواب والشبابيك الحديدية .
ــ صناعة دباغة الجلود .
ــ انتاج الحفاظات القطنية للنساء والاطفال .
ــ انتاج المناشف الورقية .
ــ انتاج مغلفات كرتونية و بلاستيكية .
ــ انتاج البيض والدجاج .
ــ انتاج الاسمدة المركبة .
ــ صناعة الثلاجات والمكيفات .

قطاع الثروة السمكية :

وتتلخص أهم الفرص الاستثمارية فيه بالآتي :

ــ اقامة ورش لتصنيع وصيانة سفن الصيد .
ــ تصدير السمك المجمد .
ــ صيد الأسماك .

٦ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة الاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع لتكرير ملح الطعام	وزارة الصناعة	منطقة بحيرة عسل	دراسة جدوى	غير محددة
مصنع لانتاج الثلج	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
مصنع لانتاج الاكياس البلاستيكية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة جدوى	غير محددة
مصنع لانتاج مساحيق التنظيف الاصطناعية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة جدوى	غير محددة
مصنع لانتاج الصناديق البلاستيكية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة جدوى	غير محددة
مصنع لانتاج الطابوق الطيني المفخور	وزارة الصناعة	بارا الصغيرة	دراسة اولية	غير محددة
مصنع للجبس والالواح الجبسية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
مصنع لصنع الابواب والشبابيك الحديدية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
مصنع لدباغة الجلود	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة جدوى	غير محددة
مصنع للحفاظات القطنية للنساء والاطفال	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
مصنع لانتاج المناشف الورقية	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
مصنع لانتاج المثلجات (الايس كريم)	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
اقامة ورشة لتصنيع وصيانة سفن الصيد	وزارة الصناعة	جيبوتي	دراسة اولية	غير محددة
التوسع في انتاج المياه المعدنية	وزارة الصناعة	تجورة	دراسة اولية	غير محددة

٦ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية جيبوتي .

[٧]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٨٧

شهد الاقتصاد السعودي عدداً من التطورات الايجابية خلال العام حيث بدأ القطاع العام باتخاذ تدابير لتعزيز الانتعاش الاقتصادي مع ضمان الاستخدام الافضل والتوزيع الاكثر فعالية للموارد كما اظهرت القطاعات الانتاجية المزيج الملائم من النمو والاستقرار وواصلت تكلفة المعيشة اتجاهها التنازلي واتجهت الصادرات غير النفطية نحو الارتفاع بينما شهدت الواردات المزيد من الانخفاض رافقها عودة بعض الاموال من الخارج للتوظيف في الداخل وفي الوقت نفسه تحسن مركز السيولة المحلية مع تزايد ملحوظ في سرعة نمو وسائل الدفع وقد حقق القطاع الخاص التكيف الملائم من خلال تخفيض التكاليف وتحسين مستوى الكفاءة الانتاجية مع تخفيض هوامش الربح كما اظهر القطاع الخاص ثقة جديدة تجلت في تزايد اهتمامه بالاستثمار المحلي بما فيه الخدمات العامة بل تطلع الى استثمارات جديدة في الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجي والاقطار العربية الاخرى .

٧ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ صدر المرسوم الملكي رقم (م/٩) بتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ بتعديل المادة (٣٨) من نظام نقابة السيارات بحيث أوجب على كل شركة ان تقدم للنقابة بياناً بعدد سياراتها واصنافها وعدد مقاعدها في موعد لا يتجاوز شهر شوال من كل عام ، كما عدلت المادة (٥٤) من نفس النظام بحيث اعتبرت نهاية شهر شوال من كل عام آخر موعد لقبول تسجيل الشركات .

ــ صدر المرسوم الملكي رقم (م/١١) بتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٨ هـ باقرار ميزانية الدولة للعام المالي ١٤٠٧ــ ١٤٠٨ هـ، وقد قدرت الايرادات بمبلغ مائة وسبعة عشر الفاً ومائتين وثمانين مليون ريال (١١٧,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي) * والمصروفات بمبلغ مائة وسبعين الف مليون ريال (١٧٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي) ، وقضى القرار بأن يمول الفرق بين الايرادات والمصروفات من الاحتياطي العام للدولة .

ــ صدر قرار عن وزير المالية والاقتصاد الوطني بتطبيق الاعفاءات الجمركية على مستوردات شركات الكهرباء في المناطق الوسطى والشرقية والغربية والجنوبية وذلك بالنسبة لـ ١٧ صنفاً محددة في ذات القرار كما يقضي بأن تسرى الاعفاءات على بعض الشركات الصغيرة ، وأستثنى من التمتع بتلك الاعفاءات بعض المواد الكيماوية المصنعة محلياً والخاضعة لرسوم حماية جمركية ، واشترط لتطبيق الاعفاء أن تكون بوليصة الشحن محررة باسم الشركات السعودية الموحدة للكهرباء وأن ترد كافة مستنداتها معنونة باسمها .

---

* الريال السعودي يعادل ٠,٢٦٦ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٨٠) بتاريخ ١٤٠٨/٥/٥هـ بالموافقة على تعرفة أجور الخدمات البريدية متضمناً لوائح الاعفاءات البريدية والتعويض عن فقد أو تلف البعائث البريدية والممنوعات واجراءات معالجتها في حالة الاشتباه، وحفظ مستندات الخدمة البريدية والاستعلامات البريدية واتلاف او بيع او مصادرة المواد البريدية التي انتهت مدة حفظها.
- بتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٥ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩ بتطبيق القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك اعتبارا من تاريخ ١٤٠٧/٣/٧هـ، فاعطى المنتجات الوطنية افضلية في الاسعار على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية بنسبة لا تقل عن ١٠٪ وعلى مثيلاتها من منتجات دول مجلس التعاون بنسبة لا تزيد على ٥٪ ونسبة ١٠٪ في حالة عدم توفر المنتج الوطني، وفي حالة عدم كفاية كمية المنتجات الوطنية تقوم الاجهزة الحكومية بتلبية باقي احتياجاتها من منتجات دول مجلس التعاون ثم بعد ذلك من المنتجات الاجنبية مع مراعاة الجودة ومواعيد التسليم، هذا وقد اشترط القرار في المنتجات الوطنية ومنتجات دول مجلس التعاون والمنتجات الاجنبية مطابقتها لمواصفات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون المعتمدة، كما الزم القرار كافة الاجهزة الحكومية بتأمين كافة احتياجاتها من المشتريات من المنتجات الوطنية او المنتجات ذات المنشأ الوطني وعلى الجهات المختصة تضمين عقودها نصوصاً واضحة بمراعاة ما تقدم مع توقيع غرامة لا تقل عن ٢٠٪ من قيمة المشتريات على كل من يخل بذلك، كما حظر القرار على المقاولين الاجانب انشاء الوحدات الانتاجية لتأمين المستلزمات الانشائية للمشروعات والزمهم بشراء مستلزماتهم من المنتجات الوطنية ومنتجات دول مجلس التعاون ان وجدت.
- بتاريخ ١٤٠٧/٧/١٦ هـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٢) بشأن الاجراءات اللازمة لتطبيق احمال واوزان السيارات والقاطرات والمقطورات وابعادها فاسند الى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس مهمة اعتماد مشروع المواصفات بما يتفق مع الاوزان والابعاد المقررة وعدم السماح باستيراد او دخول اي شاحنة للمملكة عبر منافذها اذا كانت مخالفة لتلك المقاييس والابعاد.
- بتاريخ ١٤٠٧/٨/١٣ هـ صدر القرار الوزاري رقم (١١٥٨) بتعديل اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية فاستبدل بنص الفقرة الاخيرة من المادة (١١) من اللائحة نصاً يقضي بأن يقوم طالب التسجيل بنشر الاعلان في الجريدة الرسمية على نفقته خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ استلامه اياه وإلا اعتبر متنازلاً عن طلبه واجاز القرار تجديد المدة لمدة مماثلة اذا طلب ذلك قبل انتهاء المدة المذكورة ووافق وكيل وزارة التجارة على الاسباب المبررة للتجديد.
- بتاريخ ١٤٠٧/٩/٤ هـ اصدر وزير الداخلية القرار رقم (٥١٩٣) وحدد بمقتضاه شروط قبول الكفالة الحضورية او المالية من الموظف العام فاشترط ان يكون الكفيل سعودياً والا تكون الكفالة في قضية متصلة بأعمال وظيفته وان تكون الكفالة الحضورية في قضية محددة وأن تكون الكفالة المالية في مبلغ يتناسب مع حالة الموظف المالية، كما لا يجوز للموظف أن يكفل اكثر من ثلاثة اشخاص على الا تقبل كفالته الا بعد تعهد خطي بأنه لم يكفل اكثر من ذلك.

ـ بتاريخ ١٤٠٧/١٠/٢٦ هـ اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٢٤٢) بشأن الخدمات الاستشارية التي يقدمها أساتذة الجامعات فقرر أن تنحصر الاستفادة من الخدمات الاستشارية فيمن يشغل درجة استاذ مشارك فما فوق من اعضاء هيئة التدريس السعوديين ممن يطبق عليهم كادر اعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجهات الحكومية وذلك بشرط ان يعمل المستشار في مجال تخصصه والا يعمل في اكثر من جهة حكومية في وقت واحد وان يستعان به في اضيق الحدود وان تتم الاستعانة به بطلب من الوزير المختص ولمدة لا تزيد على سنة قابلة للتمديد.. وعلى الا تزيد مكافأته الشهرية على ٣ آلاف ريال يوقف صرفها خلال العطلة الصيفية الا اذا عمل خلالها. وقد الغى هذا القرار، قرار مجلس الوزراء رقم (٢٧١) المؤرخ ١٤٠٣/١١/٢١ هـ.

ـ بتاريخ ١٤٠٧/١١/٣ هـ اصدر المرسوم الملكي رقم (م/٥٨) بالموافقة على نظام المؤسسات الطبية الخاصة الذي عرف تلك المؤسسات وحدد أنواعها والتزاماتها تجاه المراجعين والاجهزة الحكومية المختصة والشروط الواجب توفرها في المؤسسات وكوادرها الفنية المتخصصة، وقد خول النظام وزير الصحة صلاحية اصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به، على أن يحل هذا النظام محل نظام المؤسسات العلاجية الخاصة الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (٨) والمؤرخ في ١٣٨٢/١/٢٥ هـ.

ـ اصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية القرار رقم (٩٤/ تأمينات) بتاريخ ١٤٠٧/١١/١٢ هـ ومدد بمقتضاه الفترة الاولى من مهلة تسوية أوضاع اصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشآتهم او عمالهم او المتأخرين عن سداد الاشتراكات المستحقة... تلك المهلة المنصوص عليها في المادة الاولى من قرار الوزير رقم (٩٣/ تأمينات)، وتمديدها لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ ١٤٠٧/١١/١ هـ، اما الفترة الثانية من المهلة فتمدد لمدة ستة أشهر بحيث تصير مدتها سنة تبدأ من ١٤٠٨/٥/١ هـ.

ـ اصدر وزير التجارة القرار رقم (٥١٩٠) بتاريخ ١٤٠٧/١١/٢٤ هـ بتعديل المادة (٩) من اللائحة التنفيذية لنظام المعادن الثمينة والاحجار الكريمة ليصبح صاحب المحل مسؤولا عما يوجد في محله من اصناف وحظر عليه شراء الاصناف من مجهول او قاصر او مشتبه فيه كما حظر التعامل في مشغولات المعادن الثمينة غير المدموغة بعيارها الفعلي والاحجار الكريمة المفردة التي يزن الواحد منها قيراطا فأكثر الا اذا كانت مصحوبة باقرار من صاحب المصنع او المتجر يبين فيه كل المعلومات المتعلقة بالحجر وحظر القرار كذلك التعامل في الاحجار نصف الكريمة والاصطناعية ذات القيمة المفرزة التي يزن الواحد منها قيراطا فأكثر الا اذا كانت مصحوبة ببطاقة تبين نوع الحجر ووزنه، والعملات والميداليات المقلدة الا انه يجوز سك و بيع العملات التي تخلت دولها عن سكها بشرط مطابقتها للاصل كما حظر القرار كذلك التعامل في مشغولات المعادن الثمينة والاحجار الكريمة المركب عليها اشكال لعملات وميداليات مقلدة الا الجنيه السعودي الذي يجوز تركيبه بشرط ان يكون عياره مطابقا لعيار المشغول ولا يتجاوز وزنه غرامين وان يكون احد وجهيه ممسوحاً، وأخيراً فقد سمح القرار باستيراد العملات والميداليات الذهبية والفضية الاصلية والاجنبية بشرط ان تكون مشتراه من البلد الذي أصدرها رسميا او من من احد البنوك المعتمدة، هذا وتسرى احكام القرار بعد تسعين يوما من نشره في الجريدة الرسمية (نشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤٠٧/١٢/٢٧ هـ).

٧ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية :

٧ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ــ تم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي والفني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الجزائرية الشعبية والتي تضمنت الاسس للتعاون الاقتصادي والثقافي والفني بين البلدين وكذلك تشجيع انتقال رؤوس الاموال وتبادل الزيارات والوفود والبعثات ومدة هذه الاتفاقية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

ــ تم تجديد الاتفاقية الموقعة مع الجمهورية اللبنانية لمدة سنة واحدة اعتبارا من ١٤٠٨/١/٢٦ هـ والتي اعتبرت استكمالا للاتفاقية الموقعة بين البلدين عام ١٣٩١ هـ.

ــ تم تصديق الاتفاقية القاضية بانشاء الشركة السعودية الاردنية للاستثمارات الصناعية والزراعية التي تم التوقيع عليها ١٩٨٧/٢/١٢ ، وقد حدد رأسمال هذه الشركة بـ ٥٠ مليون دولار قيمة السهم ١٠٠ دولار وزعت مناصفة بين الدولتين لتقوم بالاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية والتسويق لمنتجات البلدين .

ــ عقدت الدورة العاشرة لاجتماعات مجلس التنسيق السعودي اليمني التي عقدت في عاصمة الجمهورية العربية اليمنية صنعاء في الاسبوع الاول من شهر يونيو (حزيران) ١٩٨٧ تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين وتم استعراض مراحل تنفيذ المشروعات المتفق عليها وتنسيق التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

ــ عقدت اللجنة المشتركة المغربية السعودية دورتها الرامية لتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي وتم الاتفاق على توسيع جداول السلع المعفاة من الرسوم الجمركية عملا باحكام الاتفاقية الموقعة عام ١٣٨٦ هـ .

ــ تم تصديق اتفاقية للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان .

ــ اعيدت العلاقات السياسية بين حكومة المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦ وبالتالي اعيد العمل بكافة الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين .

٧ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

ــ تابعت اللجنة السعودية الالمانية برئاسة وزيري المال اجتماعات الدورة الثانية تنفيذاً لاحكام الاتفاقية الثنائية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والفني اجتماعاتها في المملكة حيث تم الاتفاق على زيادة الاستثمارات الالمانية في مشاريع التنمية السعودية وفي نقل التكنولوجيا المتطورة وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان متخصصة لتطوير هذا التعاون .

ــ عقدت اللجنة المشتركة السعودية التركية دورتها الرابعة تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين واسفرت عن الموافقة على تأسيس الشركة السعودية التركية للنقل البري ونقل الركاب بين البلدين كما اسفرت عن تأسيس الشركة السعودية التركية

للاستثمار برأسمال ٥٠٠ مليون دولار يتم الاكتتاب برأسمالها على دفعات .

- تابعت اللجنة المشتركة السعودية الهولندية اجتماعاتها تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لتطوير التعاون الاقتصادي والفني وفي مجال الاستثمار والتمويل المشترك حيث يوجد في المملكة ٥٥ مشروعاً مشتركا بين الجانبين .
- تم تمديد اتفاقية التعاون الفني بين وزارة الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية والوكالة اليابانية للتعاون الفني في مجال التحليه حتى نهاية عام ١٩٨٩ وذلك بهدف زيادة التعاون في مجال ابحاث تحليه المياه والتدريب واقامة مراكز لابحاث تحلية المياه .
- عقدت اللجنة السعودية السويسرية اجتماعها السادس تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وبحثت تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتبادل التجاري وتطوير الشركات المشتركة بين البلدين والتي بلغ عددها ٩٢ شركة مشتركة في الصناعة والتجارة بلغت المساهمات السويسرية فيها ما قيمته ٣٨١ مليون ريال سعودي (١٥٥ مليون فرنك سويسري) .
- عقدت اللجنة السعودية الاميركية المشتركة دورتها العاشرة تنفيذاً لاحكام اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين البلدين في عام ١٩٧٤ وتم تمديدها حتى فبراير ١٩٩٠ بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والفني كما عقدت لجنة رجال الاعمال السعوديين والاميركيين دورتها السادسة .
- تم توقيع اتفاقية الاعفاء الضريبي والجمركي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية بنغلاديش وقد شملت هذه الاتفاقية اعفاء شركات النقل الجوي بين البلدين .
- تم توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الكندية تقضي بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتكنولوجي بين البلدين وبموجب هذه الاتفاقية ستصدر الحكومة السعودية النفط ومشتقاته كما ستستورد المملكة من كندا منتجات وخدمات مختلفة بالاضافة الى تعزيز التعاون بين رجال الاعمال من كلا البلدين حيث زار وفد من رجال الاعمال السعوديين كندا للتعريف بفرص الاستثمار في المملكة السعودية .

٧ــ٣ــ وقائع واحداث :

واصلت حكومة المملكة العربية السعودية جهودها في تكييف الاقتصاد السعودي ليتجاوب مع المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية ولعل ابرز الاحداث في هذا الاطار هي كما يلي :

٧ــ٣ــ١ــ في القطاع المالي والمصرفي :

- صدرت الميزانية العامة للدولة لعام ١٤٠٨/١٤٠٧ وقد جاءت تعبيرا عن السياسة الرامية الى ترشيد الانفاق العام للدولة وتحديده في اطار خطة التنمية وبلغت المصروفات في هذه الميزانية ١٧٠ مليار ريال سعودي وبلغت الموارد ١١٧,٢٨ مليار ريال سعودي اي ان الميزانية حققت عجزا يبلغ ٥٣ مليار ريال سعودي سوف تتم تغطيته من الاحتياطي العام للدولة ومما تجدر

الاشارة اليه ان الاستعانة بالاحتياطي اصبح مخططا ومقرونا باستكمال مشاريع البنية الاساسية وانجاز المشاريع الصناعية والاجتماعية وفقا لخطة التنمية .

- شهد سوق الاوراق المالية السعودي نشاطا متميزا هذا العام بعد ان اصدرت وزارة المالية التعليمات التنظيمية للسوق المالي وقد ارتفع حجم التداول الاسبوعي الى ٣٠ مليون ريال سعودي بالمقارنة مع ٣,٥ مليون ريال في المعدل لعام ١٩٨٦ .
- اتخذت السلطات النقدية سلسلة من الاجراءات لدعم العمل المصرفي حيث اوقفت الضريبة على استثمارات البنوك الاجنبية في المملكة والهدف من ذلك تخفيف التكلفة على المؤسسات التي تقترض عبر المصارف التجارية السعودية باعتبار ان الضريبة نفسها كانت تبلغ ١٥ ٪ من مجموع الفوائد المدفوعة لمصارف غير سعودية وترتفع لتصل ٤٥ ٪ من حجم المبالغ المقترضة .
- اصدرت مؤسسة النقد السعودي (ساما) قرارا بتشكيل لجنة تمثل فيها وزارة العدل ووزارة التجارة للنظر في قضايا الديون الخارجية على المؤسسات السعودية وفقا لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وتم سحب العديد من هذه القضايا من المحاكم الشرعية التي ترفض شرعا اقرار مبدأ الفائدة على الديون وأدى ذلك الى اتاحة الفرصة للمصارف المحلية والخارجية لتحصيل الديون .
- سجل معدل الاسعار الاستهلاكية مزيدا من الانخفاض وتباطؤ نمو المخزون السلعي بمقدار طفيف وهذا ما يشير الى اقتراب انتهاء المخزون المتراكم الذي كان عبئا على القطاع الخاص في الماضي والذي ساعد على تحقيق انخفاض المخزون السلعي على الرغم من انخفاض الانفاق الحكومي الذي بلغ ١٩ ٪ الا ان الطلب على السلع والخدمات المحلية لم يتجاوز في انخفاضه عن ٧,٦ ٪ وذلك بسبب توخي الحكمة في ادارة الانفاق مما اتاح طلبا حكوميا مرتفعا في السوق المحلي .
- بدأت بوادر التحول في اتجاه ربحية للمصارف السعودية بعد السنوات الثلاث الماضية والتي اضطرت هذه المصارف لاتخاذ اجراءات متشددة حيال سياسة التسليف اولا وزيادة الاحتياطيات للديون المعدومة والمشكوك فيها ثانيا . اذ بلغت المبالغ التي خصصت لهذا الغرض لعام ١٩٨٦ ، ١٧٨٥ مليار ريال سعودي مما ادى الى انخفاض الارباح المصرفية من ١١٢٠ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٥ الى ٥٩٨ مليون ريال سعودي ١٩٨٦ .
- صدر المرسوم الملكي رقم م/٤٣ في ١٤٠٧/٧/١٠ هـ بالغاء تطبيق نظام التأمينات الإجتماعية على العمال الأجانب بالنسبة لفرع المعاشات .

٧ــ٣ــ٢ــ في مجال التجارة :

لقد احتل موضوع التجارة خاصة ايجاد الاسواق لتصريف المنتجات الزراعية والصناعية المحلية مركز الصدارة في اهتمامات الحكومة ولعل ابرز الاحداث في هذا المجال خلال العام تتلخص فيما يلي :

- مؤتمر التجارة العربية البينية الذي انعقد في الرياض في الفترة من ٨ الى ٩ شباط (فبراير)

والذي تزامن مع الدورة ٤٢ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي واقيم اثناء المؤتمر المعرض العربي الاول للسلع المعدة للتصدير وشارك في هذا المؤتمر وزراء التجارة العرب ورؤساء مؤسسات التصدير والاستيراد والغرف التجارية العربية وشركات النقل وتركزت الابحاث والمناقشات في هذا المؤتمر على تنمية التبادل التجاري العربي وتنفيذ الاتفاقيات التجارية وزيادة فعاليتها ومعالجة مشاكل التسويق والنقل وتسهيل حركة التبادل التجاري .

- استطاعت المملكة العربية السعودية تصدير الفائض لديها من القمح والبالغ ١,٢ مليون طن الى ١٩ دولة عربية واجنبية وسجلت في هذه السنة رقما قياسيا بالنسبة للدول النامية من حيث الطاقة التصديرية لهذه السلعة .
- استطاعت المملكة تجاوز الكثير من الحواجز التي اقيمت امام منتجاتها من البتروكيماويات حيث تمكنت شركة سابك من تصدير منتجاتها الى اكثر من ٦٥ بلدا في العالم وانشأت شركات تسويق في امستردام وامريكا وهونغ كونغ وسنغافورة ولا بد من الاشارة هنا الى ان شركة سابك حققت ارقاما قياسية في طاقتها الانتاجية حيث ارتفعت من ٢,٨ مليون طن في عام ١٩٨٤ الى ٦,٣ مليون طن عام ١٩٨٥ و٧,٦ مليون طن عام ١٩٨٦ وما يقارب ٨ مليون طن لعام ١٩٨٧ . هذا وبينما حققت سابك ارباحا بلغت ٣٤ مليون ريال سعودي في عام ١٩٨٤، وصلت ارباحها في العشرة اشهر من عام ١٩٨٧ الى ٢٤٣ مليون ريال سعودي .
- اقامت حكومة المملكة العربية السعودية بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية السعودية سلسلة من المعارض للتعريف بالانتاج السعودي وقد اقيم المعرض الاول للمنتجات السعودية في المملكة الاردنية الهاشمية والثاني في دولة البحرين والثالث بالقاهرة بجمهورية مصر العربية والرابع في سنغافورة .
- تم تأسيس شركة سعودية مختصة في تسويق المنتجات الزراعية وسميت (ثمار) وقد ساهم بالاكتتاب في رأسمال الشركة رجال الاعمال السعوديين اضافة الى شركات الانتاج والتصنيع الزراعي والمصدرين وحدد رأسمال الشركة بمبلغ ٢٦,٨٢١,٠٠٠ ريال سعودي .
- وبهدف توفير الحماية للمنتجات الوطنية الزراعية والصناعية رفعت الرسوم الجمركية من ١٠ ٪ الى ٢٠ ٪ على السلع الخاضعة للتعرفة الجمركية والمنافسة للانتاج السعودي .
- وعلى صعيد تشجيع التبادل التجاري بين الاقطار العربية فقد اعفت حكومة المملكة العربية السعودية السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية العربية من كافة الرسوم والضرائب .
- تم تعديل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦/م تاريخ ١٣٨٥ هـ حيث اصبحت المنازعات التجارية اعتبارا من بداية عام ١٤٠٨ تقدم الى ديوان المظالم الذي وسعت صلاحياته للنظر بالمنازعات التجارية التي لم تحسم حتى تاريخ نفاذ المرسوم الملكي كما صدر مرسوم ملكي بتعديل نظام الشركات حيث تصبح الزكاة المفروضة شرعا من التكاليف التي يتوجب خصمها من ارباح الشركات قبل التوزيع .
- ادى التطور الكبير في الانتاج الصناعي والزراعي في المملكة العربية السعودية الى الدعوة لانشاء جهاز لتنمية الصادرات الوطنية وقد تبنى مجلس الغرف السعودية هذه الدعوة ويجري الاعداد

لانشاء مجلس لتنمية الصادرات الوطنية .

ـ اصدرت وزارة المالية قرار يقضي بتخفيض الرسوم والاجور المستوفاة في الموانىء على البضائع والسلع السعودية المصدرة للخارج بنسبة ٥٠ ٪ وذلك تشجيعا للصادرات السعودية لتتمكن من منافسة السلع الاجنبية المماثلة المدعومة من قبل حكومات الدول المنتجة .

٧ ـ ٣ ـ ٣ ـ وفي مجال الصناعة :

ـ واصلت المملكة العربية السعودية مسيرتها في طريق التنمية الصناعية إذ بلغ عدد التراخيص الصناعية الصادرة خلال العام ١٤٥ ترخيصا بتمويل إجمالي قدره ٤,٦٩٧ مليار ريال ، وقد بلغ إجمالي المصانع المنتجة في المملكة حتى نهاية العام ٢,٠٦١ مصنعاً بتمويل إجمالي قدره ٩٤,٨٠٥ مليار ريال .

ـ بلغ إجمالي عدد القروض الممنوحة من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية للعام المالي ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨ هـ هو (٥٦) قرضاً بقيمة اجمالية قدرها (٧٩٩) مليون ريال ، لاقامة ٣٢ مشروعاً جديداً وتوسعة ٢٤ مشروعاً صناعياً قائماً ، وكان نصيب المواد الاستهلاكية من اجمالي القروض (٢٣٣) مليون ريال .

ـ انهت الدار السعودية للخدمات الاستشارية دراساتها عن مشكلة تكديس النفايات في المدن السعودية وقد تم الترخيص بناء على هذه الدراسات لاقامة ثمانية مصانع لتحويل النفايات الى اسمدة عضوية طاقتها الانتاجية ٣٠٠ ألف طن كما تم الترخيص لاقامة ثلاثة معامل لاستعمال نفايات الورق التي تقدر حاجتها السنوية الى ٧٠٠٠ طن من الورق المستعمل وكذلك تم الترخيص لثمانية مصانع لاستعمال النفايات الزجاجية وتم تأسيس الشركة الوطنية لصناعة الزجاج برأسمال مقداره ٥٠ مليون ريال سعودي لصناعة القوارير الزجاجية لتعبئة المياه الغازية .

ـ وتم التصديق بانشاء مصنع لانتاج مادة سحب الغازولين (ام تي بي تي) بطاقة ٥٠٠ ألف طن سنويا برأسمال ٦٠٠ مليون ريال سعودي تساهم فيها سابك بنسبة ٧٠ ٪ والشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) وشركة ايطالية وشركة فلندية كل منها بنسبة ١٠ ٪ .

ـ شهد العام حملة اعلامية كبرى للترويج للصناعات الوطنية وتبنت شعار «صنع في السعودية» وتجاوبا مع هذه الحملة اصدرت وزارة الاعلام قرارا بتخفيض قيمة الاعلانات عن الصناعات الوطنية بنسبة ٥٠ ٪ من الاجور التي تتقاضاها اجهزة الاعلام الحكومية السعودية .

٧ ـ ٣ ـ ٤ ـ وفي مجال الزراعة :

ـ اثمرت الجهود التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية في مجال التنمية الزراعية في تحويل ٢,٦ مليون هكتار من الاراضي الصحراوية والبور الى اراضي منتجة تزرع قمحا وحبوبا وفواكه وقد بلغ الانتاج من القمح في عام ١٤٠٧ هـ ٢,٥ مليون طن وتراوحت نسبة الانتاج من الخضار والفواكه من ١٠٠ الى ١٥٠ ٪ من الطلب ، وكذلك ارتفع الانتاج الحيواني حيث سجل فائض انتاج البيض ٢,٥ مليون بيضة تم تصديرها الى الاسواق الخليجية . هذا ومن المتوقع ان يستمر

النمو في القطاع الزراعي حسب ما وضعته الخطة الخمسية الرابعة (١٤٠٥ هـ ١٤١٠ هـ) بمقدار ٦ ٪ سنويا وعلى الرغم من ان هذا المعدل اقل مما حققته خطة التنمية الثالثة والتي كان معدل النمو الزراعي فيها ٨ ٪ الا ان الحصيلة في الناتج المحلي في الزراعة ستزداد. اذ كان الناتج المحلي الزراعي في عام ١٤٠٤ هـ (٧٠٥٦,٣) مليون ريال سعودي محسوبا على سنة الاساس ١٤٠٠ هـ وتقدر قيمة عام ١٤٠٩ هـ بـ (٩٤٤٢,٩) مليون ريال سعودي. ولا بد من الاشارة هنا الى ان الخطة الخمسية الرابعة اعتبرت الزراعة اساس القاعدة الاقتصادية بالمملكة وقد خصصت الخطة مبلغ ١٠٨١٠,٣٣ مليون ريال سعودي لتطوير قطاع الانتاج الزراعي.

- تعددت صور الدعم الحكومي السخي للقطاع الزراعي وتجلى ذلك في القروض القصيرة والطويلة الاجل بدون فوائد وتوزيع الاراضي الزراعية بدون مقابل وشراء الانتاج الزراعي باسعار تشجيعية لحث المزارعين على زيادة الانتاج هذا بالاضافة الى مختلف الاعانات ووسائل الدعم التي تقدمها الدولة.
- ومن اجل الاستفادة من مياه الامطار والسيول ركزت الحكومة السعودية اهتمامها لتوفير المياه الصالحة للزراعة باقامة السدود المحلية لري اكبر قدر ممكن من الاراضي الزراعية. ويجري الان تنفيذ سد وادي بيشة الكبير بكلفة ٢٣٠ مليون ريال وطاقة تخزينية ٢٢٥ مليون متر مكعب بارتفاع ١١٣ مترا والمساحة التخزينية ٧٩٠٠ كم.

٧ ـ ٣ ـ ٥ ـ وفي مجال النفط والثروة المعدنية :

- احتفلت المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) السعودية بعيدها الفضي بمرور ٢٥ عاما على انشائها وقد حققت بترومين اهدافها في ثلاث مجالات رئيسية :

أ ـ البترول والصناعات البترولية.

ب ـ الغاز الطبيعي.

جـ ـ التعدين وتركيز المعادن.

وتمكنت من تحقيق اهدافها هذه بتنفيذ ٢٠ مشروعا تتوزع في مناطق المملكة لانتاج حاجات المملكة من البترول والزيوت ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية والنقل ومد الانابيب من شرقي المملكة الى غربها واخيرا فان اهم انجاز حققته كان في تدريب العمالة السعودية التي اصبحت تشكل الان ٨٥ ٪ من العمالة في بترومين.

- بدأت حكومة المملكة العربية السعودية في بناء شبكة صهاريج تحت الارض لتكوين احتياطي استراتيجي من النفط وتقدر تكاليف هذا المشروع ٤ مليارات دولار امريكي وسوف تمتد هذه الشبكة على طول اراضي المملكة من الشرق الى الغرب بحيث تمتلك المملكة صهاريج استراتيجية لتخزين النفط من حقول الانتاج الى مراكز التصدير.
- انسجاما مع التوجهات الجديدة التي رسمتها حكومة المملكة العربية السعودية في سياستها النفطية للوصول الى المستهلك النهائي للنفط فقد بدأت في شراء مصافي النفط وشركات التوزيع في العالم الغربي وذلك من اجل زيادة عائدات المملكة وتحقيق هدف عدم الاعتماد على تصدير

النفط الخام فقط وكذلك استغلالاً لطاقاتها الانتاجية في التكرير داخل المملكة وتمكينها من توزيع المشتقات النفطية في السوق الدولي .

٧ ــ ٣ ــ ٦ ــ توجهات اقتصادية واستثمارية عامة :

ــ شكلت لجنة برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وضمت في عضويتها وزراء المالية والتخطيط والصناعة والنفط والتجارة تهدف الى ايجاد التوازن الاقتصادي في انتاج المملكة بحيث يمكنها التحول من دولة منتجة ومصدرة لسلعة واحدة الى انتاج العديد من السلع بهدف تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الانتاجية المختلفة مع اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في هذا البرنامج الذي اطلق عليه برنامج التوازن الاقتصادي وحددت اللجنة الوزارية اهداف البرنامج بالمحاور التالية :

أ ــ تنشيط حركة الاقتصاد .

ب ـ تنويع مصادر الدخل .

جـ ـ تنمية القوى البشرية .

د ـ توسيع القاعدة الصناعية .

هـ ـ اشراك رجال الاعمال السعوديين والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية .

و ـ نقل التقنية الحديثة وادخالها للمملكة .

وقد شكلت اللجنة الرئيسية لجان فرعية للقيام بالاعمال التنفيذية وتحديد فرص الاستثمار التي يتيحها البرنامج ومصادر التمويل والجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج حيث تقرر ان تساهم مؤسسات التمويل الصناعية بنسبة ٥٠ ٪ من كلفة المشروع والقطاع الاهلي بنسبة ٢٥ ٪ والشريك التكنولوجي الاجنبي بنسبة ٢٥ ٪ واعدت قائمة بالمشاريع .

ــ عقد المؤتمر الثالث لرجال الاعمال السعوديين في ابها في شهر مارس (آذار) ١٩٨٧ لتحديد الاطار الذي يستطيع فيه القطاع المشاركة في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وفي تنويع مصادر الدخل الصناعي والزراعي وفتح الاسواق العربية والدولية امام الانتاج السعودي ومعالجة الصعوبات والمشاكل التي يعانيها القطاع الخاص .

ــ قامت عدة وفود من رجال الاعمال السعوديين بزيارات للعديد من البلدان العربية والاجنبية لتحري فرص الاستثمار وتسويق المنتجات السعودية في هذه الاقطار وتمت زيارات للاقطار العربية التالية :

١ ــ جمهورية مصر العربية .

٢ ــ المملكة المغربية .

٣ ــ الجمهورية التونسية .

٤ ــ المملكة الاردنية الهاشمية .

اما الاقطار الاجنبية فقد تمت زيارة الى كل من البلدان التالية :

١ ــ اليابان .

٢ ــ كندا .

٣ ــ تركيا .

٤ ــ الباكستان .

٧ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار :

٧ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تمشيا مع الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥ / ١٩٩٠ ، تقوم الحكومة السعودية بالتركيز على فرص الاستثمار القادرة على تنويع القاعدة الانتاجية وبخاصة في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة والتعدين . وفيما يلي التفصيلات الهامة المتعلقة بفرص الاستثمار في بعض القطاعات الرئيسية :

القطاع الصناعي :

وتشمل فرص الاستثمار فيه الصناعات التالية :

ــ صناعة المنتجات الغذائية (محضرات محفوظة من الاسماك ، محضرات تغذية الاطفال ، خضراوات محفوظة ، عصير فواكه ، محضرات علفية) .

ــ صناعة منتجات البتروكيماويات التي تتوفر لها المنتجات الوسيطة مثل صناعات الاطارات والنسيج من الياف اصطناعية والمطهرات والمبيدات الحشرية .

ــ الصناعات المعدنية والهندسية .

ــ صناعة الاجهزة الكهربائية والالكترونية والميكانيكية .

ــ صناعة المعدات الطبية .

ــ صناعة الطيران والفضاء .

ــ صناعة محطات الاقمار الصناعية الارضية ومحطات التحكم بالاقمار الصناعية لاغراض الاتصالات ومحركاتها بمختلف انواعها .

القطاع السياحي :

وقد حددت الخطة الاقتصادية ١٩٨٦ / ١٩٩٠ الفرص الاستثمارية التالية :

ــ انشاء مجمع سياحي بمناطق المنتزهات في السودة ودلفان والقرعاء وتتضمن انشاء موتيلات ، مطاعم ، اسواق مركزية ، ملاعب للاطفال والشباب ومسارح ، وسائل ترفيهية .

ــ استغلال منطقة تهامة عسير الساحلية (سياحيا) بانشاء مدينة سياحية فيها تتضمن انشاء شاليهات ونادي للصيد والسباحة والقوارب ومركز تجاري ومطاعم ومقاهي وملاعب وصالات رياضية .

- انشاء (التلفريك) بين المرتفعات الجبلية في المواقع السياحية او تنفيذ فكرة القطارات السياحية الصاعدة الهابطة المطبقة في المناطق السياحية الجبلية في العالم .
- انشاء حديقة حيوان برية مفتوحة تضم نماذج من حيوانات المنطقة الى جانب الحيوانات النادرة .
- انشاء حديقة نباتية تضم انواع وفصائل نباتات الجزيرة العربية على غرار الحدائق العالمية .
- انشاء حديقة احياء مائية تضم انواع الحياة البحرية والمياه العذبة .
- انشاء شركات منتظمة لنقل الافراد بالاجرة .
- اقامة مصنع لانتاج الصناعات والاشغال اليدو ية والمحلية .
- انشاء المستشفيات المتخصصة ذات المستوى المتميز لاستقطاب السياحة العلاجية .

قطاع التعدين :

وتتوفر فيه فرص في المجالات التالية :

- التنقيب عن ترسبات المعادن .
- التعدين بالحفر المفتوح .
- تنمية الخدمات المساندة للتعدين ، والصناعات التحو يلية الفرعية .
- انشاء محطات لتركيز خامات المعادن .
- عمليات تعدينية للترسبات العميقة .
- تكوين شركات تضامنية للاستثمار في مشاريع الاستكشاف والتنقيب وتنمية الرواسب المعدنية .

٧ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع لتعليب وحفظ الخضر والفاكهة	وزارة الصناعة والكهرباء	غير محدد	دراسة اولية	٢٢٥,٠٠٠ ريال سعودي
مشروع صناعة الزيوت الحيوانية والنباتية	،،	،،	،،	٢٤,٠٠٠ ريال سعودي
مشروع صناعة المعجنات	،،	،،	،،	٢٢,٠٠٠ ريال سعودي
مشروع انتاج الكاكاو والشكولاته والحلويات	،،	،،	،،	٤٢,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة انتاج علف الحيوان	،،	،،	،،	٤٦,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة السجاد والبسط	،،	،،	،،	٥٤,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الاحذية والمنتجات الجلدية	،،	،،	،،	٢٥,٢٠٠ ريال سعودي
صناعة الغزل والنسيج	،،	،،	،،	٤٩,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج المواد الخشبية	،،	،،	،،	٥٨٠,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة الاثاث المنزلي	،،	،،	،،	٢٥,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة الورق ومنتجاتها	،،	،،	،،	٢٦,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج المواد الكيماوية	،،	،،	،،	٣٧٩,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة المواد البلاستيكية	،،	،،	،،	٦٦٨,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الاصباغ والدهانات	،،	،،	،،	٥٠,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الصابون والمنظفات الكيماوية	،،	،،	،،	٢٩٨,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة المواد الفخارية والسيراميك	،،	،،	،،	٧٠,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة الحديد والصلب	،،	،،	،،	٥٦,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الآلات اليدوية وادوات الطعام	،،	،،	،،	٦٢,٠٠٠ ريال سعودي
صناعة الاثاث المكتبي	،،	،،	،،	١٠٦,٠٠٠ ريال سعودي

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
صناعة المنتجات المعدنية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٧١٥,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الآلات الزراعية	،،	،،	،،	٨٧,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الطباخات والافران	،،	،،	،،	١٦١,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج الآلات والمعدات الكهربائية	،،	،،	،،	٥٠,٠٠٠ ريال سعودي
انتاج العربات للقطارات	،،	،،	،،	٢١,٠٠٠ ريال سعودي

٧ ـ ٥ ـ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال هذا العام الترخيص لمشروع واحد يساهم في ملكيته مستثمر عربي كما هو مبين في الجدول المرفق .

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
المصنع السعودي لاجهزة الاطفاء	صناعي	١٩٨٧	٣,٢١٢,٥٠٠ ريال	٥٠٪ اردني

[٨]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية السودان
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
جمهورية السودان لعام ١٩٨٧

اتسم العام مثار التقرير بجملة من الوقائع والاحداث الهامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

فعلى الصعيد السياسي برزت الاحداث الداخلية المتعلقة باستقالة الوزارة السودانية واعادة تشكيلها ثم استقالتها مرة أخرى واتفاق الحزبين الرئيسيين ، الامة والاتحادي الديمقراطي ، على استمرارها في تصريف شؤون الحكم الى حين الوصول الى صيغة جديدة لاشتراكهما في الحكم . كما برزت احداث احتلال مدينة الكرمك على الحدود الشرقية من قبل قوات المتمردين خلال الجزء الاخير من العام ، واسترجاعها من قبل القوات المسلحة السودانية بعد اعلان حالة التعبئة العامة التي تجاوب معها المواطنون في الداخل والخارج تجاوباً كبيراً .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، آثار نبأ اتفاق الحكومة السودانية مع صندوق النقد الدولي اهتمام الشارع السوداني بكافة فئاته السياسية ، وهو الاتفاق الذي دعا الى خفض الانفاق العام وزيادة أسعار بعض السلع الاساسية ، وكان الصندوق قد وافق على اعادة جدولة مستحقاته على السودان ، اضافة الى قيام الحكومة بتوقيع اتفاقية لاعادة جدولة الديون في اطار نادي باريس .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

٨ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال العام قوانين واوامر ولوائح تناولت عدة مواضيع شملت تشجيع الاستثمار والضرائب والجمارك ورسوم الانتاج والاستهلاك والرقابة على النقد والعمل .

ــ في مجال تشجيع الاستثمار اصدر السيد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي استناداً على قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠ امراً فوض بموجبه كل سلطاته المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠ لامين عام الاستثمار بالانابة .

ــ على صعيد الضرائب صدر قانون ضريبة الدفاع والامن لسنة ١٩٨٧ فارضا على جميع البضائع المستوردة الى السودان ضريبة دفاع وامن مقدارها ٥ ٪ من قيمة هذه البضائع ، واستثنى من هذه الضريبة البضائع المستوردة المعفاة من الضرائب بموجب احكام قانون الحصانات والامتيازات الدبلوماسية لسنة ١٩٥٦ ، والمستوردة من قبل شركات يتمتع نشاطها بالاعفاء من الضرائب ، وتلك التي يتم استيرادها بموجب اتفاقيات العون الفني والثقافي لحكومة السودان ، وما تستورده الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تعمل داخل السودان وتتمتع بالاعفاء من الضرائب ، كما اجاز القانون لوزير المالية والاقتصاد ان يعفي كليا او جزئيا البضائع التي يحددها ، ونص على ان اية بضائع تستورد بالمخالفة لاحكامه تعتبر مهربة .

واصدر وزير المالية والاقتصاد استناداً الى قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦ امراً بتحديد نسبة ما يخصم لحساب ضريبة الدخل من المدفوعات التي تؤدى للاشخاص الخاضعين للضريبة وشمل التحديد الذي تم بموجب جدول السلع والخدمات التي تحصل الضريبة على المدفوعات المتعلقة بها ، والجهة التي تقوم بخصم النسبة المحددة والشخص الخاضع للضريبة في كل حالة .

وفي شأن الجمارك صدر قانون الجمارك تعديل ١٩٨٧ مدخلا تعديلات كثيرة على التعريفة الجمركية ، كما صدرت ثلاثة تعديلات على قانون ضريبة الانتاج والاستهلاك تعلقت بتعديل رسوم الانتاج المفروضة على السجائر والمشروبات والرخام وادوات منزلية وادوات بناء ومنتجات المطابع .

ـ وفي مجال تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي اصدر محافظ بنك السودان الامرين رقمي (٧) و(٨) بموجب لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي لسنة ١٩٧٩ (تعديل لسنة ١٩٨٣) صادق بموجبهما لكل من بنك العمال الوطني و بنك الاستوائية التجاري بطرح اسهم بالنقد الاجنبي للسودانيين العاملين بالخارج والاجانب غير المقيمين ، كما اصدر الامر رقم (٩) الذي حل بموجبه لجنة التعامل في موارد السوق الحر المشكلة بموجب امره رقم (٢) المؤرخ في ١٩٨٦/١/٣٠ والتعديل اللاحق له ونص على ان تؤول كل حقوق والتزامات لجنة التعامل في موارد السوق الحر لبنك السودان .

ـ وفي مجال العمل اصدر وزير العمل والتأمينات الاجتماعية لائحة اسس التكوين النقابي لسنة ١٩٨٧ معدلا اللائحة الصادرة في سنة ١٩٧٢ بالنص على ان تشمل نقابة الطيارين السودانيين اولئك الحاصلين على اجازة طيران سودانية او شهادة اعتماد لاجازتهم الاجنبية وفقا للمادة (١٠) من قانون الطيران المدني لسنة ١٩٦٠ .

ـ وفي شأن المعاملات البنكية صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٥) بتاريخ ٧ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧ الذي قضى بوضع نظام الفئات التعويضية على الحسابات الدائنة والمدينة لدى البنوك التجارية ، و بناء على هذا القرار اصدر محافظ بنك السودان تعميماً للبنوك التجارية حدد فيه الفئات التعويضية التي تطبق على الحسابات المدينة والسلفيات والقروض على قطاعات الصناعة ، والانتاج الزراعي ، والصادر ، وعلى الحسابات الدائنة والتي شملت الودائع لاجل وودائع الادخار بما في ذلك اموال المعاشات والتأمين .

٨ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٨ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

أبرمت جمهورية السودان خلال العام عدداً من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والفني مع بعض الدول العربية ، وذلك على النحو التالي :

مع جمهورية مصر العربية :

ـ وقع رئيسا الوزراء في جمهورية السودان وجمهورية مصر العربية ميثاق الاخاء بين البلدين ، وذلك

لترسيخ القيم المشتركة وتحقيق تطلعات التآخي والترابط بين الشعبين . وقد تضمن الميثاق مجموعة من المبادىء الاساسية وحدد اطارات العمل في المجالات الاقتصادية ، الاعلام والشباب ، الثقافة والتعليم ، الخدمات الصحية ، النقل والمواصلات والتحرك السياسي المشترك . وقد نص الميثاق على تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيسي الوزراء لمتابعة تنفيذ الميثاق وتحقيق اهدافه .

- بروتوكول للتعاون الصناعي والفني يتضمن مجالات التعاون الفني ودراسة المشاكل التي تعاني منها الصناعة السودانية ، وتصنيع قطع الغيار اللازمة للمصانع السودانية في المصانع المصرية ، بالاضافة الى امكانات استغلال الخامات الاولية للصناعة عن طريق تجهيزها واستخدامها محلياً او تصديرها الى الدولة الاخرى .
- بروتوكول للتعاون في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والنقل النهري .
- اتفاقية للصفقات المتكافئة بقيمة ٧٦ مليون دولار امريكي مناصفة بين البلدين .
- بروتوكول تجاري ينظم عمليات التبادل السلعي ، وتحدد بموجبه القوائم اللازمة للتبادل من السلع المعنية . تبلغ قيمة البروتوكول ٢٨٤,٥ مليون دولار حسابي ، مع رفع سعر الدولار الحسابي مقوماً بالجنيه المصري بنسبة ٤٠ ٪ عن سعر الصرف الحالي .

مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية :

- اتفاق تعليمي يتضمن مساهمة الجانب الليبي في إنشاء جامعة كردفان بجمهورية السودان .
- اتفاقية تعاون ثقافي حول تطوير التعاون الثقافي وتبادل المنح الجامعية بين البلدين .
- الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري الى ١٠٠ مليون دولار سنوياً ، وذلك بموجب البروتوكول التجاري الموقع بين البلدين .

مع المملكة المغربية :

- اتفاقية الصفقات المتكافئة بقيمة ٤٠ مليون دولار امريكي ، مناصفة بين البلدين .

مع المملكة الاردنية الهاشمية :

- بروتوكول تجاري يختص بالصفقات المتكافئة بين البلدين بقيمة ٥٠ مليون دولار يقسم مناصفة . وفي ذات الاطار ، تم التوقيع على اتفاقية الصفقات المتكافئة لعام ١٩٨٧ ــ ١٩٨٨ بين شركة كوبتريد السودانية ومؤسسة المراكز التجارية الاردنية ، وعلى اتفاقية مصرفية بين بنك النيلين السوداني و بنك البتراء الاردني .

٨ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول الغير عربية :

أبرمت جمهورية السودان خلال عام التقرير عدداً من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع دول غير عربية شملت ما يلي :

- التوقيع على بروتوكول التعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع جمهورية يوغسلافيا ، شمل في جانبه التجاري الاتفاق على تنشيط التبادل السلعي عن طريق الصفقات المتكافئة بحدود ١٠٠ مليون دولار مناصفة للجانبين .

ـ التوقيع على بروتوكول تجاري ومسودة اتفاقية جمركية مع جمهورية اوغندا .
ـ التوقيع على بروتوكول تجاري مع الاتحاد السوفيتي بقيمة ٥٠ مليون دولار، يشمل مجموعة من السلع والبضائع بما يحقق مصلحة البلدين ، يقسم مناصفة بين الطرفين .
ـ التوقيع على بروتوكول تجاري مع جمهورية بلغاريا لتنشيط التبادل السلعي بين البلدين بقيمة ٤,٥ مليون دولار لكل جانب .

٨ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

تميز العام مثار التقرير بمجموعة من الوقائع والاحداث السياسية والاقتصادية البارزة التي يأتي في مقدمتها على الصعيد السياسي الداخلي موافقة الجمعية التأسيسية على مشروع دستور السودان الانتقالي ، واستقالة الوزارة واعادة تشكيلها واتفاق الحزبين الرئيسيين ، الامة والاتحادي الديمقراطي من خلال مذكرة تفاهم بينهما ، على صيغة العمل الحكومي . وفيما يلي أبرز الوقائع والاحداث التي شهدها العام :

أحداث اقتصادية :

مالية عامة :

اعلنت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ان العجز في الميزانية خلال الستة أشهر الاولى من السنة المالية الحالية قد بلغ ٧١٦ مليون جنيه*. وعزت ذلك الى ان المقابل المحلي للعون السلعي لم يتحقق بالقدر المطلوب . وذكرت الوزارة بأن استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي قد بلغت نحو ٢٨٤ مليون جنيه أي ما يعادل ١٠,٦ ٪ من الايرادات الجارية ، مما يدل على ان الحكومة تسير في حدود التزامها بالاستدانة من الجهاز المصرفي .

وكشفت الوزارة عن ان حجم الايرادات خلال ذات الفترة قد بلغ نحو ٥٧٨ مليون دولار، وهو يقل عن حجم الايرادات المقدر بنحو ٧٥٦ مليون دولار، وان السودان سدد نحو ٤٢ مليون دولار من الديون الخارجية .

ومن جهة أخرى ناقشت الجمعية التأسيسية الميزانية الجديدة للدولة لعام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ التي ستكون اول ميزانية في إطار خطة انعاش اقتصادي مدتها اربع سنوات . وقد قدرت الايرادات العامة في الميزانية الجديدة بنحو ٣,٩ مليار جنيه ، والنفقات بنحو ٦,٨ مليار جنيه ، وتتم تغطية العجز عن طريق القروض والودائع الحكومية ومصادر خارجية ، كما خصصت الميزانية مبلغ ٥٧٤,٦ مليون دولار لسداد الديون الخارجية و٢٠٧ مليون دولار لسداد فوائد الديون المستحقة . وقد ارتكزت الميزانية على ضرورة الاهتمام بالمواطن السوداني وتوفير الضرورات عبر قنوات سليمة والارتقاء بمستوى الخدمات الاساسية ، وخلق فرص العمالة المنتجة والاستمرار في سياسة احتواء ووقف التدهور الاقتصادي في كافة اشكاله ، واصلاح مسار مؤسسات القطاع العام وتقوية الرقابة المالية على الايرادات العامة وكافة أوجه الانفاق .

(*) الجنيه السوداني يعادل ٠,٢٢٢ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

وفي هذا الاطار وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الخاص ببنك السودان، والذي يعيد للبنك استقلاليته ووضعه الطبيعي ويمنحه كل الصلاحيات تحت اشراف وزارة المالية.

وقد صدر خلال العام التقرير السنوي لبنك السودان (٨٥ــ ١٩٨٦) الذي أوضح ان الأداء الكلي للاقتصاد الوطني قد شهد خلال العام الماضي تحسناً كبيراً في عدة قطاعات رئيسية، وان نسبة النمو السالب للناتج القومي الاجمالي خلال السنوات الثلاثة الماضية، تحولت الى نمو ايجابي بلغت نسبته ٣٪ خلال العام. وبلغت نسبة العجز الكلي الى الناتج الاجمالي نحو ٢,٣ مليار جنيه، تم تغطية ٦٠٪ منه من الموارد الخارجية، كما انخفضت نسبة التضخم المبنية على احصاءات غلاء المعيشة من ٤٦,٣٪ عام ١٩٨٥ الى ٢٩,١٪ عام ١٩٨٦.

وفيما يتعلق بالاداء المالي، أوضح التقرير ان حجم الانفاق العادي زاد بنسبة ٢٢,٤٪ كما زاد حجم الايرادات بنسبة ٥٠٪، وان الزيادة المتوقعة في حجم الانفاق الانمائي ستبلغ ثلاثة اضعاف ما بلغه في العام السابق.

الديون الخارجية:

ابدى صندوق النقد الدولي رغبته في مساعدة السودان للخروج من ازمته الاقتصادية، خاصة في مجال التدفقات الجديدة لرأس المال وسداد متأخرات الصندوق على السودان. وذكر وزير المالية والتخطيط الاقتصادي عقب اجتماع المفاوضات بين الحكومة السودانية والصندوق بأن الصندوق قد أيد الاتجاه الخاص بتخفيض الانفاق العام وزيادة الايرادات وتوسيع قاعدتها وجعلها أكثر مرونة. كما أمن الصندوق على اتجاه الحكومة نحو الاصلاح المؤسسي والاداري والمالي بما يمكن من رفع الطاقة الانتاجية وزيادة الانتاج. وصرح الوزير في وقت لاحق بأن السودان سيناصر دعوة عالمية لحل ازمة ديون العالم الثالث، وانه بعث برسائل خاصة بهذا الشأن الى نظرائه في كافة دول العالم. واشار الى ان لجنة خاصة تابعة لصندوق النقد الدولي أوصت بتخفيض قيمة ديون العالم الثالث، او على الاقل شطب فوائدها واعادة جدولة الديون المتبقية لتدفع على فترة ٢٥ عاماً مع فترة سماح تبلغ ١٠ أعوام.

ويجدر التنويه الى ان خبير صندوق النقد الدولي الذي يساعد السودان في إنشاء ادارة خاصة بالديون الخارجية قد صرح بأن ديون السودان تبلغ حالياً نحو ١٠,٣ مليار دولار، ٣٢٪ منها للدول العربية والمعسكر الشرقي، و٢٣٪ للبنوك التجارية الدولية، و٢١٪ لدول نادي باريس و١٧٪ للمنظمات الدولية، و٥٪ للصناديق والبنوك العربية.

وكانت مساعي السودان لاعادة جدولة ديونه البالغة ١,٨ مليار دولار والعائدة لـ ١٠٥ من البنوك التجارية قد اصطدمت باصرار البنوك الامريكية على الحصول فوراً وقبل أي تفاوض، على قسط كبير من الدين تبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار. ومن الجدير بالذكر ان القيمة الاصلية لهذه الديون تبلغ ٣٣٠ مليون دولار، ويمثل المبلغ الباقي الفوائد المتراكمة على أصل الدين.

ومن جهة أخرى، قرر صندوق النقد الدولي اعادة جدولة ديونه المستحقة على السودان والبالغة ٤٠٠ مليون دولار لفترة ستة أشهر أخرى. كما قامت مجموعة من البنوك الدولية ببيع ٦٠ مليون

دولار من ديونها على السودان لبنوك أخرى ، وذلك مقابل نسبة خصم مرتفعة بلغت حوالي ٢٠ سنتاً للدولار الواحد ، وذلك بعد مشاورة الحكومة السودانية . وذكر مصدر مصرفي في الخرطوم ان هذا الاجراء يسمح للبنوك البائعة بالتخلص من الديون التي تعتبرها ضعيفة التحصيل ، وتحقيق ما يعرف مصرفياً بتجميع المخاطر .

وفي وقت لاحق من العام ، نجحت خطة الحكومة السودانية التي طرحتها في اجتماعات نادي باريس ، حيث وافقت ٧ دول على سد الفجوة في ميزان المدفوعات والبالغ حجمها ٢٠٧ مليون دولار للاشهر الستة المتبقية من السنة المالية . وقد وافقت هذه الدول على دفع مساهمات مادية قيمتها ١٤٠ مليون دولار ، ووافقت بقية دول النادي مبدئياً على سد بقية الفجوة . وتم خلال الاجتماع الموافقة على فصل موضوع سداد الديون عن دعم ميزان المدفوعات واية مساعدات اخرى ، كما وافقت الدول على عقد اجتماع دوري رفيع المستوى للمجموعة الاستشارية للسودان في نهاية ابريل ١٩٨٨ لمناقشة سد فجوة ميزان المدفوعات للعام المالي القادم .

وعن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، كشف وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بأن هذا الاتفاق قد نص على ضرورة خفض الانفاق غير الضروري الذي لا يؤثر على الانتاج او عرض السلع الضرورية ، كما نص على ضرورة زيادة الايرادات الذاتية وتشجيع القطاع الخاص وتنمية المشاريع الاستثمارية . واعلن الوزير انه تقرر توحيد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بحيث أصبح السعر الرسمي للدولار ما يعادل ٤,٥ جنيه سوداني عوضاً عن ٢,٥ جنيه .

الاصلاح الاقتصادي :

اعلنت الحكومة أهداف البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية للفترة ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩١/٩٠ . وتتلخص أهداف البرنامج بالتالي :

١ ــ تحقيق معدل نمو الناتج الاجمالي بنسبة لا تقل عن ٥ ٪ سنوياً وزيادة دخل الفرد الحقيقي وتحقيق الامن الغذائي .

٢ ــ توفير الحد الادنى لضروريات الحياة الاساسية في المأكل والملبس والسكن والامن والصحة والتعليم والمواصلات .

٣ ــ زيادة الانتاج من خلال الاصلاح واعادة تعمير المشاريع القائمة ، والاهتمام بتطوير القطاع التقليدي ، واعطاء الاولوية للاستثمار العام ، مع اعادة الحيوية للقطاع الخاص .

٤ ــ الاعتماد على الموارد الذاتية للسيطرة على زيادة الطلب ، وتشجيع الادخار المحلي مع تقوية الاسس والنظم المالية وتبني الاصلاح الاداري والمؤسسي .

٥ ــ زيادة الصادرات وترشيد الواردات وجذب مدخرات المغتربين ، لتحسين موقف ميزان المدفوعات .

٦ ــ الموضوعات الاساسية ذات الصلة بالتباينات الاقليمية ، توازن البيئة وادارة الموارد البشرية تعطى اعتبارات خاصة .

كما شرعت الحكومة في تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٧ بتنفيذ برنامج عملها المرتبط بالسياسات الاقتصادية والمالية .

ففي مجال السياسة المالية ، تم توحيد سعر صرف الجنيه السوداني بحيث أصبح سعر الدولار يعادل ٤,٥ جنيه بينما كان في السابق يعادل ٢,٥ جنيه . كما حلت لجنة موارد السوق الحر التي كانت مهمتها تحديد السعر الحر للجنيه ، ورفعت أسعار بعض السلع الاستهلاكية كالسكر والبنزين ورفعت الرسوم على الواردات من السلع الكمالية وخفضتها على بعض السلع الاستراتيجية كالمدخلات الزراعية والصناعية .

وفي مجال السياسة النقدية ، حددت الحكومة نسبة زيادة النقود بـ٢٣ ٪ في عام ١٩٨٨/٨٧ مقارنة بـ ٣٤ ٪ في العام السابق ، وذلك لاحتواء السيولة الزائدة والحد من التضخم ، كما ادخلت نظام العائد التعويضي الذي يسمح بموجبه بعائد يتراوح بين ٢٠ ٪ و٢٣ ٪ في السنة على مختلف الودائع المصرفية .

وفيما يتعلق بالسياسات المتصلة بأوضاع الاستثمار انتهت لجنة مراجعة آثار افرازات تطبيق قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٠ من اجتماعاتها واصدرت توصياتها الخاصة بسلطات واختصاصات الوزارات الفنية والامانة العامة للاستثمار. وتضمنت التوصيات ضرورة الاسراع بوضع السياسات العامة وتحديد مجالات الاستثمار مع توضيح نوع وحجم الامكانيات والتسهيلات لكل قطاع والاسراع في وضع خرائط زراعية وصناعية توضح المشاريع الاستثمارية القومية ، ووضع اسبقيات قصوى لدعم القطاع الانتاجي بتوفير الطاقة اللازمة من كهرباء ومواد بترولية .

وقد تبلورت هذه التوصيات في مشروع قانون الاستثمار الموحد لعام ١٩٨٧ ليحل محل قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٨٠ . و يعيد القانون الجديد للوزارات القطاعية المتخصصة السلطات والصلاحيات اللازمة ضمن اطار اختصاصها . كما يبقي مشروع القانون الجديد على الامانة العامة للاستثمار ويحدد صلاحياتها ، وما زال مشروع القانون قيد البحث لدى الأجهزة المعنية .

ومن جانب آخر تم وضع سياسة جديدة لجذب مدخرات المغتربين بعد ان تبين ان السياسات القديمة في استقطاب اهتمام العاملين في الخارج لم تحالف النجاح المطلوب .

وترمي السياسة الجديدة الى تشجيع المغتربين لاستثمار اموالهم في تمويل الواردات ، وقامت في هذا الصدد ، لجنة مشروع الاستثمار التجاري لموارد المغتربين . والذي كونته وزارة المالية بالتعاون مع بنك الاستيراد والتصدير السوداني وامانة شؤون السودانيين العاملين بالخارج بزيارة مراكز تجمع المغتربين في دول مجلس التعاون الخليجي لشرح أهداف المشروع واستلام مساهماتهم فيه . ويجدر التنويه الى ان عدد المغتربين يزيد عن ٣٠٠ ألف مواطن حسب تقديرات أمانة شؤون السودانيين العاملين في الخارج .

أحداث تتعلق بقطاع التجارة :

أعلنت وزارة التجارة والتموين بعد اجتماعها مع الجهات الفنية ، وقف العمل بنظام الصفقات المتكافئة بالنسبة لمحصول الذرة ، إلا في اطار البروتوكولات التجارية مع الدول الاخرى . وكانت الحكومة السودانية قد التزمت بقيام البنك الزراعي السوداني بشراء محصول الذرة من المشاريع الزراعية وذلك بنسبة ٢٥ ٪ من اجمالي الانتاج لهذا العام ، لتكوين محصول استراتيجي . أما بالنسبة للفول السوداني الذي يعتبر أحد المحاصيل النقدية الهامة ، فقد واجه أزمة تسويقية حيث بلغ حجم الفائض من الانتاج نحو ٢٦٠ ألف طن . وقد تم تشكيل وفد من الوزارات والمؤسسات المختصة للقيام بجولة تسويقية في اوروبا الشرقية بعد ان رفضت دول غرب اوروبا استيراده خشية وجود آفة افلاتوكسن . ويجدر التنويه ان كلاً من الصين والولايات المتحدة ، منافستا السودان في السوق العالمي ، أعلنتا عن اسعار مخفضة مقابل الاسعار السودانية المرتفعة .

وقد قرر مجلس الوزراء تكوين لجنة عليا برئاسة رئيس المجلس ونائبه وعضوية وزيري المالية والتجارة ، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة حول سياسات التسويق والتخزين والتصدير .

أعلنت وزارة التجارة والتموين عن فتح باب الاستيراد بالتمويل من الموارد الذاتية لمجموعة من السلع الاساسية حددها قرار الوزارة ، واشترط القرار على ضرورة التقدم بطلب للحصول على رخص الاستيراد وفقا للنظام الجديد وان يتم اعتمادها من قبل بنك السودان . وفي وقت لاحق اعلنت وزارة التجارة بأن حصيلة رخص الاستيراد من الموارد الذاتية وفقاً للسياسة الجديدة قد بلغت حتى منتصف ايلول / سبتمبر الماضي نحو ٨٠ مليون دولار ، وتشمل استيراد مدخلات الانتاج الزراعي والصناعي والدواء و بعض السلع الاستهلاكية ومواد البناء .

ومن جهة أخرى ، تقرر ، بعد اجتماع رئيس الوزراء بوزراء المالية والصحة والصناعة ، ان يلتزم بنك السودان بتوفير ٦ ملايين دولار سنوياً للادوية المنقذة للحياة و ٢٤ مليون دولار سنوياً للادوية الاساسية و ١٢ مليون سنوياً للمواد الخام التي تعتمد عليها صناعة الدواء ، إضافة الى ١,٢٥ مليون دولار شهرياً لمقابلة استهلاك وزارة الصحة من الادوية .

أحداث تتعلق بقطاع الزراعة :

أشارت وزارة الزراعة الى ان السودان يستورد حالياً نحو ٨٠ ٪ من احتياجاته من القمح من الخارج ، وان التوسع في الرقعة الزراعية لهذا المحصول لم يصاحبها زيادة في الانتاجية ، رغم توفر المقدرة الفنية التي يمكن عن طريقها زيادة الانتاج الحالي الى ثلاثة أضعاف . وستنفذ الحكومة السودانية في موسم الشتاء ٨٧ــ ١٩٨٨ برنامجاً عاجلاً يستهدف توفير مياه الري لنحو ٤٠٠ ألف فدان تزرع بالقمح ، يقع أغلبها بمشروع الجزيرة والمناقل .

وقد ادرجت احتياجات هذا المشروع في برنامج الانقاذ العاجل الذي وافقت عليه لجنة القطاع الاقتصادي ، وذلك لضمان استمرارية البرنامج الهادف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول وتوفير القطع الاجنبي الذي ينفق على استيراده .

النفط والثروة المعدنية :

اعلنت وزارة الطاقة والمعادن ان كمية النفط المكتشفة حديثاً تبلغ نحو ٢ مليار برميل ، اضافة الى ١٠ مليارات برميل اكتشفت في حقل المجلد النفطي جنوب اقليم كردفان . و بدأت الوزارة في مطلع العام المفاوضات الخاصة بتعديل بنود اتفاقية التنقيب مع شركة شيفرون الامريكية، الذي يتضمن الاتفاق على تصفية شركة النيل الابيض . واتفق الطرفان على تكوين لجنة فنية مشتركة لدراسة الآثار المترتبة على تصفية شركة النيل الابيض وذلك فيما يتعلق باقتصاديات مشروع استغلال خام البترول السوداني ، وعلى الاستمرار في تكملة اجراءات الغاء عقود الشركة و بيع موجوداتها في الاماكن المختلفة .

كما أبرمت الحكومة السودانية اتفاقاً مبدئياً مع شركة شيفرون ، حدد فيه عدد الآبار والمناطق التي يبدأ منها الضخ والكميات التي ستصدر والتعديلات المطلوب اجراؤها على الاتفاقيات المبرمة بحيث تراعي مصلحة السودان ، اضافة الى تقديم التسهيلات الجمركية والضرائبية ومساهمة الشركة في بناء منشآت التصدير وخط الانابيب . وستقوم الشركة بتسليم الحكومة السودانية نحو ٦٠ ألف برميل يومياً . تقدر قيمتها بالاسعار الجارية بنحو ٢٥٠ مليون دولار سنوياً .

وأجرت الحكومة كذلك مفاوضات مع شركة صن أويل لتعديل بنود اتفاقية التنقيب الموقعة معها بما يتواءم ومصلحة البلاد ، وذلك قبل أن تعاود الشركة نشاطها التنقيبي .

و بالنسبة لاستغلال موارد الثروة الطبيعية الاخرى ، فقد أعلن في الخرطوم ان عمليات التنقيب عن الذهب لا زالت مستمرة وان الاكتشافات الاولية أكدت وجود كميات كبيرة من الذهب في ثمانية مواقع مختلفة يمكن استغلالها تجارياً . كما اعلنت مؤسسة التعدين السوداني عن اكتشاف كميات جديدة من المعدن الثمين في عشر مناطق في جبال البحر الاحمر، تماثل ما تم اكتشافه في منطقة جبيت بالاقليم الشرقي . وأكدت الدراسات الاولية بأن الكميات التي ستستخرج تقدر بنحو طن من الذهب الخالص سنويا ، ومن المتوقع ان يكون الانتاج التجاري قد بدأ خلال الربع الثاني من العام مثار التقرير .

وأبرمت وزارة الطاقة والتعدين خلال شهر كانون اول / ديسمبر الماضي اتفاقية للتعاون المشترك والشراكة مع هيئة الابحاث الجيولوجية الفرنسية وشركة توتال للتعدين . و يتم بموجب هذه الاتفاقية ، التنقيب عن الذهب في السودان وانتاج حوالي ٢٠ كيلوغراماً من الذهب الخالص شهرياً خلال فترة الانتاج التجريبي ، ترتفع الى ٢٥٠ كيلو إذا ثبتت جدوى المشروع .

التعاون العربي :

انعقدت في أبوظبي في بداية العام اجتماعات ممثلي الحكومة السودانية مع مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية اضافة الى بنك التنمية الاسلامي وصندوق اوبيك للتنمية . و بحثت الاجتماعات البرنامج التمويلي للمشروعات التنموية السودانية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ والتي تمولها هذه المؤسسات في اطار خطة اعمار واصلاح الاقتصاد السوداني .

وأعلن في الخرطوم عن موافقة الجماهيرية العربية الليبية على رفع القيود على تحويل مدخرات

السودانيين العاملين فيها والذين يقدر عددهم بنحو ٤٠ ألفاً . وقد ناقش الجانبان ، الليبي والسوداني ، سبل الاستفادة من هذه المدخرات ، وذلك خلال زيارة وزير العمل الليبي للخرطوم في منتصف العام .

ومن جهة ثانية ، أعلنت مؤسسة التنمية السودانية عن قيام بعض الشركات الاستثمارية الثنائية مع بعض الدول العربية . فقد بدأت الخطوات التنفيذية النهائية لقيام شركة مشتركة قابضة بين بعض المؤسسات الاستثمارية السودانية و بين مؤسسة الاسكان العسكرية السورية ، تهدف الى تنفيذ مشاريع استثمارية في القطاعات الصناعية والزراعية والهندسية والتجارية . وتركز نشاطها في مراحلها الاولى على تطوير صناعة مواد البناء واستغلال الموارد والامكانات المتاحة في السودان . يبلغ رأس مال الشركة ١٥ مليون دولار امريكي يدفع مناصفة بين الطرفين . كما تم إنشاء الشركة العربية الليبية السودانية القابضة بين المؤسسة و بين الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية برأس مال قدره ٢٥ مليون دولار امريكي ، وتهدف الى مزاولة كافة الاعمال المتعلقة بالتمويل الاستثماري والمشاريع الصناعية والتجارية الزراعية والحيوانية واستغلال الغابات والصيد والتعدين والسياحة والنقل والتأمين وغيرها من القطاعات الاقتصادية .

أحداث سياسية :

اجازت الجمعية التأسيسية بالاجماع مشروع دستور السودان الانتقالي لعام ١٩٨٧ ، الذي يتضمن تأكيد الالتزام الدستوري والسياسي بأهداف الانتفاضة الشعبية وتحقيق مبادئها لتصفية آثار نظام آيار/مايو بموجب القوانين ، ومراجعة الممارسات التي لا تخضع لقانون وتنظيم الوسائل والضوابط للموازنة بين الحقوق الاساسية والحريات والواجبات ، اضافة الى خضوع الدولة للقانون وتأكيد سيادته بما يكفل تنظيم العلاقة بين الدولة ومواطنيها .

ومن جهة أخرى ، بدأت المشاورات بين الاحزاب والفعاليات السياسية حول مسودة مشروع الميثاق السوداني وتبادل الآراء حول مضامينه و بنوده وذلك الى حين الاتفاق النهائي الذي يقره المؤتمر الدستوري . ويحدد الميثاق حقوق المواطنة التي يتمتع بها جميع المواطنين على اختلاف أديانهم وأعراقهم وأقاليمهم ، والحقوق والواجبات الاخرى التى تستجيب لتطلعاتهم الدينية والثقافية . و بالنسبة للقوانين ، اعلنت الحكومة أنها ستطرح قوانين اسلامية بديلة للقوانين التي إستنها النظام السابق .

وتم في شهر آيار/مايو من العام اعفاء جميع اعضاء مجلس الوزراء من مناصبهم وذلك بعد عام كامل من تشكيل أول وزارة في العهد الديمقراطي ، وأكد رئيس مجلس الوزراء ان أسباب الاعفاء هي العجز في أداء بعض الوزارات والتضارب وعدم التنسيق بينها ، الامر الذي حقق سلبيات في أداء الوزارة . وتم بعد ثلاثة أسابيع من اعفاء الوزارة ، تشكيل وزارة جديدة برئاسة السيد الصادق المهدي ، رئيس حزب الامة ، ضمت ٢٤ حقيبة ، حيث استحدثت اربع حقائب جديدة ، واحتفظ الوزراء الرئيسيون بمناصبهم في الحكومة الائتلافية الجديدة المشكلة من قبل حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي ، اللذان اصدرا في فترة أزمة وزارية لاحقة بياناً مشتركاً أكدا فيه أن التصدي للمشاكل

الكبيرة التي تواجه البلاد تقتضي حشد الطاقات الوطنية لتوحيد الارادة السياسية. وكان الحزبان قد اعلنا فض الائتلاف بينهما ، إلا انهما سعياً للحفاظ على الديمقراطية واستقرار البلاد وأمنها ، فقد شعرا بضرورة استمرار الحكومة في تصريف شؤون البلاد ، وتعهدا بمنحها الدعم اللازم حتى لا تضار المصالح القومية . وقد اتفق الحزبان على تعذر قيام حكومة قومية في الظروف الماثلة ، بسبب تحفظ أحزاب اخرى ، وعلى اعادة وتقوية التحالف بينهما في إطار حكومة الوحدة الوطنية ، وتجديد الثقة بالحكومة الحالية واجراء التعديلات اللازمة فيها بالتشاور بين رئيس الوزراء ورؤساء الاحزاب المشاركة في الحكومة .

وعلى صعيد قضية الجنوب اتفقت الاحزاب السياسية الجنوبية على ميثاق لادارة الجنوب حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ، على ان يتم تشكيل مجلس اداري انتقالي يضم احد عشر عضواً . وقد نص الميثاق على ان تركز سلطات المجلس بتحديد السياسات العامة واستراتيجية التنمية ورعاية ثقافات الجنوب وعلاقات الجنوب بالشمال والمسائل المشتركة بين الاقاليم الجنوبية وتجارة الحدود والنقل واستغلال الثروات الطبيعية وعمليات الاغاثة ، فيما يكون للحكومات الاقليمية باقي الصلاحيات . وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بإنشاء مجلس الجنوب وتعيين حكام الاقاليم الجنوبية على ان تكون سلطاتهم مستمدة من اطار الاتفاقيات والمواثيق المبرمة في هذا الصدد . وقد أعلنت الاحزاب الجنوبية في بيان مشترك لها عدم دستورية وديمقراطية قرار مجلس الوزراء وأكدت على التمسك بحقها في حكم نفسها . وفي انتخاب وتعيين حكام الجنوب لما تتمتع به من حكم ذاتي .

وكانت مشكلة الجنوب قد تفاقمت إثر احتلال قوات حركة المتمردين مدينة الكرمك بمساعدة وامداد من القوات الاثيوبية . وقد أعلنت الحكومة السودانية حالة التعبئة السياسية والشعبية في البلاد ووضعت القوات المسلحة السودانية في حالة التأهب القصوى ، كما الغى رئيس الوزراء رحلته المقررة لاثيوبيا لحضور القمة الافريقية الخاصة بالديون ، بسبب تدهور العلاقات بين البلدين واحتجاجاً على المساهمة الاثيوبية في العدوان على السيادة الوطنية السودانية . وفي وقت لاحق ونتيجة لوساطة مصرية اجتمع الزعيمان السوداني والاثيوبي في كمبالا عاصمة اوغندا ، وذلك لبحث العلاقات الثنائية المتدهورة ، واتفقا على تشكيل لجنة مشتركة عليا لبحث المشاكل المعلقة وايجاد الحلول المناسبة لها . واتفقا على معالجة هذه المشاكل بعدة خيارات ، وكان احترام حسن الجوار والمواثيق الدولية هو الخيار الافضل ، الا ان الاجتماع لم يتم . وتمكنت القوات المسلحة السودانية من جهة أخرى من دحر قوات المتمردين واستعادة مدينة الكرمك .

ومن التطورات السياسية الهامة التي شهدها العام ، اعلان الحكومة حالة الطوارىء في انحاء البلاد لمدة عام واحد وذلك «لضمان الأمن في الجبهة الداخلية لمواجهة اعداء الديمقراطية والوطن» . وذكر رئيس مجلس رأس الدولة ان القرار قد اتخذ بسبب حالة الفوضى في السوق والتي انعكست في ندرة السلع الاساسية والتعامل فيها بصورة غير قانونية .

القروض :

حصلت جمهورية السودان خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٩/١٦	٨,٥٠ مليون	دينار كويتي	الشبكة القومية للكهرباء
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١	١٠,٠٠ مليون	دينار كويتي	مياه بورتسودان
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٦/٢٧	١١,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشاريع الطرق الفرعية
الحكومة الكويتية	—	١٠,٠٠ مليون	دولار	تمويل استيراد نفط كويتي
حكومة المملكة العربية السعودية	—	٤٤,٠٠ مليون	دولار	معونة على شكل نفط
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٧٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع تنموية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	—	٩,٥ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع ري
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	—	٦٢,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد قمح ودقيق
حكومة المانيا الاتحادية	—	٣٠,٠ مليون	مارك الماني	تمويل استيراد مدخلات صناعية
حكومة المانيا الاتحادية	—	٥,٠ مليون	مارك الماني	تمويل استيراد مدخلات زراعية
حكومة المانيا الاتحادية	—	١١,٠ مليون	مارك الماني	تمويل استيراد ادوية
حكومة المانيا الاتحادية	—	٨,٠ مليون	مارك الماني	جامعة الخرطوم
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٧/١٠/٧	٦٠,٠ مليون	مارك الماني	مشروع مياه بورتسودان
الحكومة الهولندية	—	١٦,٨ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد مدخلات زراعية
الحكومة الهولندية	١٩٨٧/١٠/٧	٦٥,٠ مليون	دولار امريكي	مشروع الطرق والسكك الحديدية
الحكومة الايطالية	—	٤,٤ مليون	دولار امريكي	منحة لاستيراد دقيق
الحكومة الايطالية	—	٢٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد مدخلات صناعية

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الحكومة الايطالية	١٩٨٧/١٠/١٣	١٠,٠ مليون	دولار امريكي	مشروع السكك الحديدية
السوق الاوروبية المشتركة	—	٣٧,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد سلع متنوعة
صندوق التنمية الاوروبي	—	٨٢,٩ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشاريع تنموية
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٩٨٧/١١/١٦	١٣,٧ مليون	دولار امريكي	مشروع التنمية الريفية
الحكومة اليابانية	—	٧,٨ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد مدخلات زراعية
الحكومة اليابانية	—	٢٣,٠ مليون	دولار امريكي	مشروع الطاقة الرابع
الحكومة التركية	١٩٨٧/٣/١	٤٠,٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد سلع استهلاكية ورأسمالية
الحكومة التركية	١٩٨٧/١١/١٨	١,٥ مليون	دولار امريكي	تمويل مشروع المركز الطبي النموذجي

٨ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٨ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

ابرز المخطط الرباعي ١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩١/٩٠ اهم المجالات التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى باولوية في اطار اهداف وتوجهات المخطط . وفيما يلي مجمل هذه الفرص :

ــ القطاع الزراعي :

وتتوفر فيه فرص الاستثمار في المجالات التالية :

ــ تطوير زراعة القمح في الاقليم الشمالي .
ــ تنمية انتاج الارز بمنطقة حوض ابو قصبة .
ــ تدعيم الطاقة والتخزين للحبوب .
ــ تجميع الابقار وتسمينها .
ــ انتاج الحليب من الابقار والاغنام وتسمينها بالدمازين .
ــ اقامة مزارع رعوية لانتاج الاغنام في شرق البلاد .
ــ انتاج اللحوم من الابقار والابقار بمنطقة الدمازين .
ــ انتاج البيض .
ــ اقامة مصانع لانتاج الاعلاف .
ــ انتاج لقاح الحمى العلاجية .
ــ اقامة مصانع لانتاج السكر في مناطق مختلفة من البلاد وتطوير طاقة بعض المصانع القائمة .
ــ تطوير المصايد السمكية الداخلية .
ــ انتاج الغلال والخضر والفاكهة والبقوليات .
ــ نقل وترحيل وتصنيع المخلفات الزراعية وتصنيع منتجات الغابات .
ــ بناء الصوامع ومنشآت التخزين .
ــ اقامة مجمعات زراعية صناعية في مناطق مختلفة من البلاد .

ــ القطاع الصناعي :

وفيه فرص الاستثمار التالية :

ــ في مجال القطاعات الغذائية والتبغ :
  ــ انتاج الالبان ومستخرجاتها .
  ــ تعليب لحوم الابقار والضأن .
  ــ صيد وحفظ وتعليب الاسماك .
  ــ انتاج الزيت النباتي والمربات من الفول السوداني .
  ــ صناعة مكعبات المولاس والقباس .

ـ انتاج السجائر والتبغ .
ـ في مجال صناعة الورق ومنتجاته :
ـ صناعة ورق الكتابة والطباعة .
ـ في مجال صناعة الخشب ومنتجاته :
ـ صناعة الاثاثات الخشبية الراقية .
ـ في مجال الصناعات الكيماوية :
ـ صناعة الادوية والصناعات الصيدلية .
ـ صناعة الصابون السائل والمنظفات الصناعية .
ـ صناعة البطاريات الجافة .
ـ في مجال مواد البناء والحراريات :
ـ صناعة الخزفيات من الاواني والادوات الصحية .
ـ صناعة الزجاج المسطح الشفاف .
ـ صناعة القوارير الزجاجية .
ـ صناعة الاسمنت والطوب الاسمنتي والرملي والبلوكات الكبيرة .
ـ في مجال الصناعات الهندسية :
ـ انتاج حديد من الخردة .
ـ انتاج الكوالين والاقفال والمفصلات والشناكل والاكر والترابيس .
ـ انتاج الانشاءات المعدنية الخفيفة
ـ صناعة افران ومواقد وسخانات بوتوغاز .
ـ صناعة اسطوانات البوتوغاز .
ـ تجميع الآلات والمعدات الزراعية .
ـ تجميع عربات البضاعة للسكة الحديدية .
ـ تجميع الجرارات الزراعية .
ـ تجميع الدراجات والموتوسيكلات .
ـ اقامة ورش لصناعة الاثاث الحديثة .
ـ في مجال الصناعات الالكترونية :
ـ صناعة مولدات ومراوح ولوازم كهربائية .
ـ تجميع راديوهات وتلفزيونات .
ـ في مجال صناعة الغزل والنسيج :
ـ صناعة وتجهيز الغزل والنسيج .
ـ صناعة النسيج الخاص بالملايات والاقمشة الملونة .
ـ صناعة منتجات التريكو .
ـ في مجال صناعة الجلود :
ـ صناعة الاحذية والمنتجات الجلدية .

ـ قطاع النفط والثروة المعدنية :

ـ الثروة المعدنية :

وفيما يلي اهم الخامات المعدنية المكتشفة في البلاد حتى الآن :

ـ خامات المعادن الاستراتيجية .

تشمل خامات الكروم ، والتنجستين ، واليورانيوم ، والقصدير .

ـ خامات المعادن النفيسة :

تشمل الذهب والفضية ومجموعة البلاتين .

ومن الفضة بنحو ١٠٠ كيلوجرام .

ـ خامات معادن الصناعات والمواد الانشائية :

وتشمل النحاس ، الزنك ، والرصاص .

ـ خامات اخرى :

وتشمل خام الحديد ، خام الاسبستوس ، الجبص ، الكاولين ، الكبانيت .. الخ .

ـ النفط :

تم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في العديد من المناطق في السودان وخاصة في شرق السودان وبالتحديد على المناطق المطلة على البحر الاحمر ، وفي اواسط وجنوب البلاد ، وقد اثبتت الدراسات الاقتصادية والجيولوجية ان النفط يوجد في هذه المناطق بكميات تجارية .

و يوفر قطاع النفط والثروة المعدنية فرص استثمار للمستثمرين العرب والاجانب وقد وضعت الحكومة السودانية في هذا الصدد ، سياسة ترمي الى تشجيع القطاع الخاص الاجنبي والعربي للاستثمار في قطاع النفط والثروة المعدنية وذلك عن طريق مشاركة الحكومة او عن طريق اتفاقيات قسمة الانتاج .

٨ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع المجمع الصناعي الزراعي	وزارة المالية والاقتصاد	منطقة جنوب دارفور	دراسة اولية	—
مشروع انتاج الحليب وتصنيع الالبان	وزارة المالية والاقتصاد	شمال الجزيرة وجنوب الخرطوم	دراسة اولية	—
تحسين وانتاج اللحوم والحليب المكثف من الابقار	وزارة المالية والاقتصاد	شمال الجزيرة الاقليم الاوسط	دراسة اولية	٢٢,٧٧ مليون دولار
المزارع الرعوية لانتاج الاغنام	وزارة المالية والاقتصاد	دلتا القاش وجنوب القضارف	دراسة اولية	٤,٧ مليون دولار
انتاج بيض المائدة	وزارة المالية والاقتصاد	عدة مواقع	دراسة اولية	١٥,٠ مليون دولار
مجمع نايرة للانتاج الزراعي والحيواني	وزارة المالية والاقتصاد	نايرة	دراسة اولية	١٩٠,٠٠٠ مليون جنيه سوداني
انتاج اللحوم والابقار في الدمازين	وزارة المالية والاقتصاد	الدمازين	دراسة اولية	٣٢,٦٧ مليون دولار
مشروع خور ابو قصبة الزراعي	وزارة المالية والاقتصاد	جنوب الدو يم مديرية النيل الابيض	دراسة اولية	١٥٠,٠ مليون دولار
مشروع انتاج اللحوم في جنوب دارفور	وزارة المالية والاقتصاد	جنوب دارفور	دراسة جدوى	٢٤,٧ مليون جنيه سوداني
مشروع المكابراب في الاقليم الشمالي	وزارة المالية والاقتصاد	خور المكابرات ونهر عطبرة	دراسة جدوى	١٣٣,٦ مليون جنيه سوداني
مجمع ابو حبيرة للانتاج الزراعي والحيواني	وزارة المالية والاقتصاد	ابو حبيرة الضفة الشرقية للنيل الابيض	دراسة اولية	١٣٥,٠ مليون جنيه سوداني
انتاج لحوم الابقار في الكدرو	وزارة المالية والاقتصاد	الكدرو غرب السودان	دراسة جدوى	١٤٣,٨ مليون دولار
تطوير القطاع المطري	وزارة المالية والاقتصاد	كسلا والنيل الازرق وجنوب كردفان	دراسة اولية	٢٨٨,٠ مليون دولار
انتاج الاعلاف الحيوانية من المخلفات الزراعية	وزارة المالية والاقتصاد	جوار مصانع السكر	دراسة اولية	١٢,٧ مليون جنيه سوداني
تطوير انتاج الفول السوداني	وزارة المالية والاقتصاد	الجزيرة والرهد وحلفا والنيلين	دراسة اولية	١٩٥,٣ مليون دولار
مشروع الزراعة الآلية دارفور	وزارة المالية والاقتصاد	ام عجاج وابوفاما وادي صالح	دراسة اولية	١٠,٠٠ مليون دولار
صوامع الغلال	وزارة المالية والاقتصاد	خرطوم القضارف بورتسودان	دراسة اولية	٦٨,٦ مليون دولار
تطوير انتاج القمح	وزارة المالية والاقتصاد	الجزيرة والنيل الابيض وحلفا	دراسة اولية	غير محددة
مشروع بداري التسمين	وزارة المالية والاقتصاد	عدة مدن ومواقع	دراسة اولية	٥٠,٠ مليون دولار

٨ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٧ .

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم
شركة السهول الخضراء	زراعي	١٩٨٧/٤/٣٠	٨٠٠,٠٠٠ دولار	سعودي ٣٦٠,٠٠٠ دولار يمني جنوبي ٥٠,٠٠٠ دولار
شركة الشارقة للاستثمار الزراعي	زراعي	١٩٨٧/٢/٤	٢,١٢١,٠٠٠ درهم امارات ٥٣٥,٨٠٠ جنيه سوداني	اماراتي ٢,١٢١,٠٠٠ درهم امارات
شركة سماد للاستثمار الزراعي	زراعي	١٩٨٧/١/٣١	٥,٣١٠,٠٠٠ جنيه سوداني	سعوديون ٥,٣١٠,٠٠٠ جنيه سوداني
الشركة العربية للاستثمار الزراعي *	زراعي	١٩٨٧/١٢/١٤	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	مشروع عربي مشترك* ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار
شركة اومادا	زراعي	١٩٨٧/٣/١٦	٦٠٠,٠٠٠ درهم مغربي	مغربي ٦٠٠,٠٠٠ درهم مغربي
الغامدي لحفر الآبار الجوفية	مقاولات	١٩٨٧/٧/١٢	١٠,٨٥٨,٢٠٠ جنيه سوداني	سعودي ٨,١٤٣,٦٥٠ جنيه سوداني
شركة مودس للحفريات	مقاولات	١٩٨٧/٣/١٩	٨,٢٦٢,٠٠٠ جنيه سوداني	سعودي ٤,٠٤٨,٣٨٠ جنيه سوداني
شركة بودي للحفريات المحدودة	مقاولات	١٩٨٧/٤/١٤	٩,٢١٤,٥٠٨ جنيه سوداني	سوري ٦,١٣٦,٨٦٢ جنيه سوداني
شركة عبر الجزيرة للحفريات	مقاولات	١٩٨٧/٨/٩	٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه سوداني	سوري ٢,٣١٠,٠٠٠ جنيه سوداني

(*) الشركة العربية للاستثمار الزراعي ــ شركة عربية يساهم فيها نحو ٥١٠ مساهم من مختلف الدول العربية .

[٩]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٨٧

تقرير مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٨٧

ساهمت الازمة الاقتصادية العالمية وانخفاض اسعار النفط اضافة الى استمرار المقاطعة الاقتصادية التي تواجه سورية مما دفع الحكومة لاتخاذ عدد من الاجراءات والسياسات الهادفة الى تصحيح مسار الاقتصاد الوطني مما سوف يأتي تفصيله لاحقاً .

٩ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

صدرت خلال هذا العام عدة تشريعات وقرارات تتعلق بشتى المجالات ذات العلاقة بهذا التقرير ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

ــ في مجال تنظيم الاستيراد والتصدير أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٤ يتضمن قواعد حساب قيم اجازات الاستيراد لاجنحة الدول المشتركة في معرض دمشق ، و يقضي القرار بأن تحسب قيم اجازات وموافقات الاستيراد التي تمنح وفق نظام الاستيراد الاستثنائي «الكوتا» ووفق نظام مخصصات أجنحة الدول الاجنبية والعربية ومجموعات الشركات الاجنبية المشتركة في معرض دمشق الدولي على أساس سعر الدولار الامريكي ١١,٢٥ ليرة* سورية او ما يعادله بالنسبة لباقي العملات الاجنبية الاخرى .

ــ كما اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣٧٥) بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسبة من حصيلة صادراتهم و يقضي القرار بأن يسمح للمصدرين من القطاع الخاص بنسبة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من حصيلة قيم صادراتهم من المصنوعات سورية المنشأ بالعملات الاجنبية الحرة المسددة بموجب تعهدات التصدير، على أن يسجل القطع المحتفظ به في حساب خاص يفتح باسم المصدر لدى احد فروع المصرف التجاري السوري و يستعمل في تسديد قيم مستورداته من الآلات الصناعية وقطع الغيار والمواد المتعلقة بالانتاج الصناعي بموجب اعتمادات مستندية او وثائق برسم التحصيل .

ــ وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (٣٧٦) بتعديل الفقرة (أ) من المادة (٤) من قراره رقم (١٢٦٠) المؤرخ ١٩٨٦/٣/١١ ، فقضى بأن تنظم تعهدات اعادة القطع على أساس القيمة المضافة والارباح وبما لا يقل عن ٤٠ ٪ من القيمة الاجمالية للمنتجات المصدرة ذات الصفة الوطنية بموجب شهادة المنشأ السورية اذا جرت لحساب غير المقيمين او لحساب المقيمين الذين يستوردون مستلزمات الانتاج بواسطة التسهيلات الائتمانية التي لا يجرى تحويل قيمتها بالقطع الاجنبي من قبل المصارف العاملة في سوريا . ومن جهة اخرى فإن تعهدات اعادة القطع تنظم على أساس القيمة المضافة من الارباح بنسبة مئوية تحددها و بشكل

---

* الليرة السورية تعادل ٠,٠٨٦ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ (السعر الرسمي) .

مسبق لكل منتج ، لجنة خاصة وذلك فيما يتعلق بمنتجات الادخال المؤقت للتصنيع واعادة التصدير التي لا تكتسب الصفة الوطنية لعدم بلوغ القيمة المحلية المضافة فيها نسبة ٤٠ ٪ من قيمتها الاجمالية ، وأخيراً فقد نص القرار على ان تسرى أحكام هذا التعديل على عمليات الادخال المؤقت للتصنيع واعادة التصدير لحساب المقيمين وغير المقيمين التي ينظم بها تعهدات تصدير بعد صدور هذا التعديل .

- كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٣٤١) مجيزاً لاصحاب معامل الادوية من القطاع الخاص والتي تصدر جزءً من انتاجها للخارج ، الاحتفاظ بنسبة ٧٥ ٪ من قيمة الصادرات بالقطع الاجنبي الناتج عن تصدير منتجاتها وذلك لشراء المواد الاولية والآلات والتجهيزات اللازمة لانتاج عدة المعامل بشرط التزامها ببيع الكميات المخصصة من انتاجها للسوق السورية عن طريق مؤسسة صيدلية باسماء محلية و بالاسعار التي تحددها وزارة الصحة ، و يسجل القطع المحتفظ به في حساب خاص يفتح باسم المصدر لدى أحد فروع المصرف التجاري السوري و يستعمل في سداد قيمة مستوردات صاحبه بموجب اعتمادات مستندية او بموجب وثائق برسم التحصيل .
- و بتاريخ ١٩٨٧/٧/٨ أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٤٣٧) بتمديد مهلة تسديد تعهدات التصدير والاستثمارات لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ الشحن للبلدان العربية والمجاورة ولمدة ٤ أشهر اعتبارا من تاريخ الشحن للبلدان الاخرى على ان تكون هذه المدة قابلة للتمديد لتصبح بمجموعها ٦ أشهر بموافقة مسبقة من مكتب القطع بناء على مبررات مقبولة على ان تعرض الحالات الطارئة على اللجنة الاقتصادية عن طريق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- كما صدر بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢ قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بارساء قواعد تسديد التزامات المستوردين بموجب تسهيلات ائتمانية ، فاجاز للمستوردين من القطاع الخاص المسموح لهم بالاستيراد بموجب التسهيلات الائتمانية ، تسديد التزاماتهم عن طريق المصرف التجاري السوري خلال مدة التسهيلات او في نهايتها وذلك حسب الضوابط التالية :
  - * السماح للمستورد بالتسديد من موجوداته بالعملات الاجنبية او من حسابات قطع التصدير .
  - * السماح للمستورد بالتسديد من ايداعاته لدى المصارف المأذونة باعتباره مغترباً .
  - * السماح للمستورد بالتحويل من مصرف خارجي الى المصرف التجاري السوري بمختلف وسائل الدفع المقبولة .
- و بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٩ أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (١٢١١) الذي سمح للقطاع الخاص باستيراد الاعلاف غير المتوفرة محلياً من حيث النوع او الكمية وذلك بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوماً معفاة من شروط تأدية المؤونة المتوجبة ودون دفع أية سلفة بالليرات السورية الى المصرف التجاري السوري عند تسليم وثائق الشحن ، على ان يتم الاستيراد بموجب اجازات استيراد باسم مؤسسة الاعلاف ولحساب المستوردين دون دفع أية عمولة ، وتتم مراقبة أسعار بيع المواد من قبل وزارة التموين والتجارة الداخلية للتأكد من أن البيع يتم على أساس التكلفة

الفعلية مضافاً اليها هامش الربح النظامي .

- كما أصدر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم (٨٣/ت) بتحديد الشروط العامة والخاصة للمواد العلفية المسموح باستيرادها من قبل القطاع الخاص ، فاشترط القرار ان تكون المواد صالحة لتغذية الحيوان والدواجن والاسماك وان تكون غير معالجة بمواد كيماوية سامة وضارة وان تكون خالية من المسببات المرضية والا يزيد محتوى المادة من العناصر المشعة على ٥٠٠ بيكرل في الكيلوغرام وأن يذكر عليها المعلومات المتعلقة بها ، وبالاضافة الى هذه الشروط فقد حدد القرار بعض الشروط الخاصة لكل مادة .
- وبتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢ صدر قرار المجلس الزراعي الاعلى رقم (٣٢) بدخول وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي تدريجياً في عملية استيراد البذور وانتقاء الانواع الجيدة منها وزراعتها حتى تستطيع الوزارة تغطية حاجة البلاد من انتاج تلك البذور، كما يقضي القرار بتسهيل اجراءات الاستيراد بالاتفاق والتنسيق بين وزيري الزراعة والاقتصاد في هذا الخصوص .
- كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عدة قرارات بتاريخ ١٩٨٧/١١/١١ بالسماح باستيراد بعض المواد وحظر استيراد بعضها الآخر ، فقرر السماح باستيراد السدادات المعدنية ومحضرات الغسيل العضوية وغير العضوية والبذور الزراعية والمبيدات البيطرية والصوف الزجاجي ... ومنع استيراد المرمر الطبيعي ، ومن ناحية اخرى فقد سمح لمربي الدواجن بتصدير الصيصان والبيض والخلزونات البحرية وعصير الفواكه والمياه الغازية .
- وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦ أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٩٣١) بالسماح لجهات القطاع الخاص بتصدير مادة البصل الاحمر اليابس وذلك استثناء من احكام منع التصدير .
- أما فيما يتعلق بتنظيم المناطق الحرة فقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في ١٩٨٧/١/٢٨ قرارا يقضي بتحديد مساهمة المستثمر في شبكة المياه في المناطق الحرة بمبلغ ١٥٠٠ ليرة سورية وابدال استهلاك المتر المكعب بمبلغ ٢,٢٥ ليرة سورية .
- كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (١٨١٧) بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٨ ببيان قواعد الترخيص باقامة وتوسيع الصناعات في المناطق الحرة ويجيز القرار اقامة وتوسيع المنشآت والصناعات وتعديلها والتنازل عنها في المناطق الحرة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة على ان يعتبر القرار نافذاً اعتباراً من تاريخ التصديق عليه من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وتمنح شهادات المنشأ السورية من قبل غرف الصناعة بشرط مصادقة وزارة الصناعة عليها ، اما شهادات منشأ المنطقة الحرة للمنتجات المصنعة او المحولة في المناطق الحرة السورية فتمنح من قبل ادارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة وعلى مسؤوليتها وبغض النظر عن نسبة التكلفة المحلية لتلك المنتجات . ويسمح القرار للقطاعين العام والخاص باستيراد منتجات المناطق الحرة المسموح باستيرادها وفق الانظمة السارية ، وتعفى تلك المنتجات من شرط الاستيراد عن طريق المرافىء ويجرى تخليصها لدى الامانات الجمركية المختصة في المناطق الحرة وفق الانظمة المرعية . كما يسمح القرار للمستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة بادخال وسائل

النقل اللازمة لمشاريعهم الصناعية، ما عدا السيارات السياحية، ادخالاً مؤقتاً و يتم تحديد عدد وانواع وسائل النقل تلك عن طريق لجنة خاصة وفق القواعد التي يصدرها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتطبق احكام الادخال المؤقت بقصد التصنيع واعادة التصدير الجارية في هذا الشأن، بالاضافة الى ما تقدم يسمح القرار بادخال السيارات والآليات الى المناطق الحرة بقصد اعادة تصديرها الى الخارج، كما يسمح بادخال النفايات والفضلات الناتجة عن عمليات التصنيع في المناطق الحرة الى الداخل وذلك في حدود الكميات المقدرة وفق تجارب التصنيع المنصوص عليها في نظام التخزين لدى المؤسسة العامة للمناطق الحرة السورية.

— وفي اطار تحديد الاسعار اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٤ قراراً بتحديد الحد الاقصى لاسعار مبيع معلبات الخضار والفواكه المنتجة محلياً الى المستهلك.

— و بتاريخ ٥ مارس ١٩٨٧ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية عدة قرارات بتحديد أسعار بيع الاسمنت والحديد المبروم والخشب والانابيب والحديد الصناعي.

كما أصدر عدة قرارات خلال شهر يونية بشأن تحديد سعر مبيع الشعير والمعكرونة والبيض.

— و بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠ اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قرارات متعددة بتحديد سعر بيع القمح والفروج والدقيق المستورد.

— و بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣١ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قراره رقم (١١١١) بتحديد سعر بيع المنظفات.

— وفيما يتعلق بالزراعة والري فقد أصدر رئيس المجلس الزراعي الاعلى القرار رقم (١) بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ لتنظيم عملية بيع الشلول، فاسندها الى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الاقطان، وتوجها بتسليم الشلول للمنتجين مقابل تأمين يعادل قيمتها على أن يرد التأمين للمنتج أثناء تسليمها للمؤسسة معبأة او فارغة على أن يغرم بمبلغ ٥٠ ليرة سورية عن كل شل لا يعيده.

— أصدر رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الزراعي الاعلى بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ قراراً بتشكيل لجنة رفيعة المستوى لدراسة ومعالجة المشاكل التي تواجه زراعة القطن واصدار التعليمات اللازمة لتنظيم زراعته وتكون نتائج أعمال اللجنة ملزمة لكافة الجهات المعنية.

وفي نفس التاريخ قام رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الزراعي الاعلى بإصدار القرار رقم (٣) بمنع زراعة الاشجار المثمرة في أراض المحاصيل الزراعية في كافة انحاء البلاد باستثناء اشجار الحمضيات في الساحل السوري.

— وفي ١٩٨٧/٥/١٧ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية القرار رقم (٥٩٦) بتحديد شروط تسليم الحبوب الى مراكز شراء المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لعام ١٩٨٧ فقضى بأن يتم استلامها وفق قرار المقاييس الرسمية المؤرخ في ١٩٨٧/٥/١٧ والمشار اليه أعلاه ووفقاً لاسلوب العينة السرية من قبل الجمعيات الفلاحية والمنتجين والحائزين، وأن يتم شراء الحبوب بطريقة التسليف وفق التعليمات رقم (٣٣٤) المؤرخة ١٩٧٠/٥/٥ ولا يجوز حجز أي كمية اذا كانت موجودة في مراكز الشراء او مسلفاً عليها في أماكن تواجدها بمراكز المؤسسة، وان تحسم نسبة ١ ٪ من الوزن القائم فرق عبوات لعمليات شراء الحبوب مشمولة على القبابين المعتمدة، على الا يتم

الحسم على الحبوب المسلمة قرطاً ، كما يقضي القرار بأن يتم استلام الحبوب في كافة فروع المؤسسة ومراكزها ضمن غلافات من الخيش وفق مواصفات خاصة بكل نوع من انواع الحبوب ، كما بيّن القرار مواصفات الدرجات العددية ودرجة النموذج بالنسبة للحبوب المختلفة ، هذا وتتحمل المؤسسة نفقات العتالة في مراكز الشراء ومستودعاتها ، كما تتحمل نفقات نقل الحبوب العائدة للجمعيات التعاونية وصغار المنتجين الذين لا تزيد ذممهم عن ٢٠ طن من كل نوع ، وقد أجاز القرار عند الطلب ، التسليف على الحبوب المجمعة من قبل الجمعية على أن تبقى في عهدتها حتى يتم استلامها نهائياً من قبل المؤسسة ، أما في حالة الشراء من أماكن الانتاج لغير الجمعيات التعاونية الفلاحية وصغار المنتجين فيتحمل البائع اجور النقل والعتالة والتستيف .

- كما اصدر وزير الري قراره رقم (٧١٦) المؤرخ في ١٩٨٧/٦/٣٠ بمنع منح أي ترخيص لحفر الآبار ونصب أجهزة الضخ في حوض الخابور حسب المناطق المحددة من قبل الوزارة .
- وأصدر وزير الداخلية قراراً بمنع الافراد من تحويل السماد الآزوتي الى مادة متفجرة واخضع الجهات الاخرى التي تضطر الى استخدامه الى الحصول على ترخيص مسبق بذلك .
- وفيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس الفنية لبعض المواد والشروط العامة لبعض المؤسسات فقد أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قراراً بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٧ حدد بموجبه مواصفات الحبوب وعدله بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨ .
- كما اعتمد وزير الصناعة المواصفات الخاصة بالرسوم الفنية و بالرموز البيانية المستخدمة في الخرائط ، كما اعتمد المواصفات القياسية الخاصة بالفاصوليا الخضرة المعلبة والزيتون الطازج والمواد المعدنية (اختبار فيكرز ــ الجزء الاول والثاني) .
- وأصدر وزير الصحة القرار رقم (٢٤/ت) متضمناً الشروط الفنية والصحية التي يجب توفرها لاقامة معامل الادوية المحلية وقضى بأن يكون المعمل في بناء مستقل ومناسب لطبيعة العمل وأن يكون في منطقة بعيدة عن اماكن التلوث وأن يستوفى الشروط الصحية وشروط التخزين والا يكون البناء من الداخل قابلاً للتشقق او اطلاق جزئيات داخل جو المعمل . وأن يتصل بشبكة المياه وأن تكون مياهه نقية وأن يتصل بشبكة المجاري العامة او ان تكون له مجاريه الخاصة وان تفصل أقسام الادارة والانتاج والرقابة والتخزين والخدمات ... كما أوجب القرار أن تتوفر في المعمل الآلات والاجهزة اللازمة لتصنيع الاشكال الصيدلية على أن تكون جميعها مصنوعة من الصلب غير قابل للصدأ ، ويجب كذلك الحاق معمل لرقابة النوعية او الاستعانة بمختبر قائم ومسك السجلات الضرورية ، وأوجب القرار ان يكون المدير الفني للمعمل صيدلياً متخصصاً في صناعة الادوية او تحليلها ... واجاز القرار لمعامل الادوية بعد موافقة وزارة الصحة انتاج الصابون الطبي والشوكولاته واقراص المص الطبية وانتاج الحبابات والبراشيم والمحافظ الفارغة والمواد الكيماوية والتجميلية والادوية البيطرية .
- كما أصدرت هيئة المواصفات والمقاييس خلال الفترة من ٤/٢٣ الى ١٩٨٧/٩/١٤ المواصفات القياسية الخاصة بطرق التحقق من مقاييس اللزوجة الزجاجية والمواصفات الخاصة بتنظيف المراجل والمواصفات الخاصة بالبن الاخضر والهلام الغذائي والهليونة .

ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١٠/٥ صدر قرار وزير الادارة المحلية أضيفت بموجبه الفقرة (٦) للمادة (٢) من القرار رقم (١٩٧) المتضمن الشروط الواجب توافرها في مكاسر الاحجار داخل وخارج المقالع فأوجب أخذ موافقة المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية او فروعها في المحافظات قبل اعطاء الترخيص .

ـ أما فيما يتعلق بالعمل فقد أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قراره رقم (٥٤١) بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٨ بتحديد الحد الادنى العام لاجور العاملين غير المندرجين في القطاع الخاص والقطاع المشترك بمبلغ ٩٥٠ ليرة سورية شهرياً للعاملين غير المندرجين ضمن مراكز المحافظات ومبلغ ٨٨٠ ليرة سورية شهريا للعاملين غير المندرجين خارج مراكز المحافظات .

وفي ١٩٨٧/٧/٨ اصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم (٥٩٠) بزيادة أجور العاملين في الشركات الاجنبية والمكاتب العلمية وشركات الطيران العربية والاجنبية ومكاتب الوكلاء المعتمدين والمكاتب الفرعية لشركات الطيران العربية والاجنبية ومكاتب السياحة والمكاتب الخاصة للنقل والشحن والتفريغ وجهات القطاع المشترك غير المشمولة باحكام القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ في سائر المحافظات ، بحيث تكون الزيادة على النحو التالي : ٣٥ ٪ على الـ ٨٠٠ ليرة و٢٥ ٪ على الـ ٤٠٠ ليرة الثانية و١٥ ٪ على الـ ٤٠٠ ليرة الثالثة و١٠ ٪ على المبالغ الباقية التي تزيد على ذلك من الاجر الشهري المقطوع و بشرط الاّ يقل مجموع هذه الزيادات عن ٢٥٠ ليرة ولا تتجاوز ٦٠٠ ليرة سورية في الشهر .

كما اصدر القرار (٥٩٢) بزيادة أجور العاملين في سائر جهات القطاع الخاص بنفس النسب المذكورة أعلاه و بشرط الاّ تقل تلك الزيادات عن ٢٥٠ ليرة والاّ تتجاوز ٤٥٠ ليرة شهرياً ، هذا و يستفيد من هذه الزيادات العمال المياومون وعمال الانتاج والعاملون بدوام جزئي لدى جهة واحدة او اكثر على أن يتخذ الاجر المقطوع المستحق في اليوم السابق لتاريخ صدور هذا القرار كأساس لحساب الزيادات .

ـ وبتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١ صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتحديد اجور العمال الزراعيين في محافظة ريف دمشق فقسم العمال في المحافظة الى عمال دائمين وعمال موسميين او مؤقتين وحدد الحد الادنى لاجورهم حسب الاعمال التي يقومون بها تفصيلاً .

ـ وفي المجال المصرفي والنقدي فقد أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٤٨١) وسمح بمقتضاه للمصرف المركزي بأن يضع في التداول اوراقا نقدية من فئة ٥٠٠ ليرة سورية حسب الحاجة .

ـ كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٦٤٢) بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٩ وقد سمح بموجبه لمصرف التسليف الشعبي باصدار شهادات استثمار للمجموعتين (أ) و(ب) بفئات جديدة وحصر حق تملكها في الاشخاص الاعتباريين دون الاشخاص الطبيعيين .

ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراره رقم (٩٣٤) بالسماح لمصرف سورية المركزي بأن يضع في التداول اوراق نقدية من فئة الخمسمائة ليرة .

ـ وفيما يتعلق بالقطاع السياحي فقد صدر المرسوم التشريعي رقم (٣) بشأن قانون الايجار الموسمي

بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣٠ ، الذي عرف الايجار الموسمي بأنه الايجار الذي يبرم لغاية الاصطياف والسياحة والاستجمام لمدة أقصاها ستة أشهر وتخضع عقود الايجار الموسمية للاحكام الواردة فيها حصراً ، كما تخضع عقود الايجار الموسمية للتسجيل لدى الجهات الادارية المختصة التي تستوفي من المؤجر رسم تسجيل قدره ١ ٪ من بدل الايجار بالاضافة الى الرسوم الاخرى المقررة بموجب القوانين النافذة .

- أما فيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات فقد أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية في ١٩٨٧/٧/١٦ القرار رقم (٨٠٩) بتعديل تعرفة اجور نقل الاشخاص بين بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية ، كما اصدر القرار رقم (٨٤١) بتحديد اجور نقل الاشخاص بالسيارات السياحية وغيره من القرارات التي تحدد أسعار مبيع الاحذية وحليب البقر .
- وبتاريخ ١٩٨٧/٨/١٧ أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية عدة قرارات بتحديد اجور نقل الاشخاص بالسيارات الكبيرة وأجور نقل الاشخاص بسيارات الكرنك واجور نقل البضائع واجور نقل المازوت بين مراكز الشحن واجور نقل المازوت خارج الحدود واجور نقل الاشخاص في سيارات القطاع الخاص .
- كما أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٨/م د) بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٨ بتعديل القرار رقم (١/م و) لعام ١٩٨٧ والمتضمن قواعد بيع السيارات فاضيفت اليه مادة جديدة تقضي بأن يتم بيع السيارات الى الجهات العامة من مؤسسة سيارات مباشرة بعد الحصول على الموافقات على أن تستوفى المؤسسة عمولة قدرها ٥ ٪ .
- وأخيرا وفيما يخص الرسوم الجمركية فقد صدر المرسوم رقم (٢٨٧) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤ و يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على القوارير المعدة لصناعة الادوية الى ١,١ ٪ في حين حددت الرسوم على غيرها من القوارير بما يعادل ٤٥ ٪ من القيمة ، على أن يطبق رسم القوارير المعدة لصناعة الادوية وفق القواعد التي تحددها ادارة الجمارك .

٩ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٩ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

- عقدت اجتماعات اللجنة السورية الجزائرية المشتركة لبحث الامكانات المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بين القطرين في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين البلدين وتوجت هذه الاجتماعات بتوقيع اتفاق مشترك لتطوير التبادل التجاري . كما تم استعراض امكانية تأسيس شركة مشتركة بين البلدين .
- عقدت اجتماعات اللجنة المشتركة السورية الاردنية وجرى البحث في تطوير التبادل الصناعي والتجاري ، كما عقدت الاجتماعات السنوية لشركتي النقل البري والبحري المشتركة بين البلدين .

كما استمرت الاتصالات بين الشركة السورية للخضار والفواكه والشركة الاردنية لتسويق

وتصنيع المنتجات الزراعية لاعداد جداول لتوريد السلع الزراعية المشتركة .

- بدأت اجتماعات الدورة الاولى للعام ١٩٨٧ لمجلس ادارة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وهي شركة عربية مشتركة تساهم فيها مجموعة من الدول العربية ومقرها دمشق وذلك في مقر الشركة في دمشق لمناقشة الميزانية ومشروعاتها الاستثمارية وخطتها المستقبلية .
- انضمت الجمهورية العربية السورية الى عضوية المنظمة العربية للثروة المعدنية وقد تم تسليم وثائق الانضمام للامين العام للمنظمة في الرباط بالمملكة المغربية مقر المنظمة الدائم .
- تم توقيع اتفاق التعاون الفني ما بين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية ومدة الاتفاق ثلاث سنوات لاجراء بحوث تطبيقية وارشادية لزيادة انتاج المناطق البعلية وايجاد نظام زراعي افضل لاستثمار هذه المناطق عن طريق الاستعانة بما يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من مساعدات لتدعيم التنمية الزراعية .
- تم توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين الجمهورية العربية السورية والكويت وتضمن البرنامج تطوير علاقات التعاون في مجال التربية والتعليم العالي والعلوم والاعلام وتبادل المنح الدراسية في التعليم الفني والجامعي وتقرير التعاون بتبادل زيارات الفرق الفنية والمسرحية وذلك للاعوام القادمة ١٩٨٧ــ٨٨ و١٩٨٩ .
- صدر القانون رقم (١١) تاريخ ١٩٨٧/٤/١ القاضي بالتصديق على الاتفاقية القنصلية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان .

٩ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

- تم التصديق على الاتفاقية القنصلية الموقعة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وجمهورية المجر الشعبية بموجب احكام القانون رقم (١٢) لعام ١٩٨٧ .
- صدر القانون رقم (١٥) لعام ١٩٨٧ القاضي بتصديق العقد الموقع بين حكومة الجمهورية العربية السورية ممثلة في الشركة السورية للنفط وشركة تراسنترول اكسبلوريش اوفرسيز ليمتد الانكليزية وشركة نورسك هيدرو ايه اس النرويجية بشأن التنقيب عن النفط وتنمية انتاجه في مناطق الأمل كما صدر القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٨٧ القاضي بتصديق الاتفاقية الموقعة مع شركة توتال الفرنسية بشأن التنقيب عن النفط وانتاجه .
- تم تجديد اتفاق التعاون النفطي بين الحكومة السورية والحكومة الايرانية الموقع بين البلدين عام ١٩٨٢ لمدة عشرة سنوات اضافية وسيتم توريد النفط الخفيف لتلبية حاجة المصافي السورية كما عقدت اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي اجتماعاتها برئاسة وزيري الاقتصاد والتجارة بين البلدين لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري .
- تم انضمام الجمهورية العربية السورية الى اتفاقية القمح الدولية واتفاق المساعدة الغذائية .
- تم التصديق على اتفاقية التعاون الصحي والعلوم الطبية والبحث العلمي بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة المانية الديمقراطية والتي تهدف الى تطوير التعاون الصحي والابحاث

المتقدمة في العلوم الطبية .

- وافق البرنامج الانمائي للامم المتحدة على تنفيذ بعض المشاريع للفترة ما بين ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ بمبلغ اجمالي قدره ١١ مليون دولار لتمويل الدراسات في المجالات الزراعية وتنمية المصادر المائية وتطوير الطاقة .
- تم توقيع بروتوكول للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي في مجال الفوسفات والذي يقضي بزيادة صادرات الفوسفات السورية الى الاتحاد السوفياتي سنوياً بحيث تصل الى ستة ملايين طن في عام ٢٠٠٠ وكذلك تطوير الخطوط الحديدية ما بين مناجم الفوسفات ومرفأ التصدير في طرطوس كما تم تشكيل لجنة فرعية دائمة لتنفيذ البروتوكول ، كما تم توقيع اتفاقية اخرى لتطوير التعاون في مجال النفط بتقديم جميع الامكانيات المتاحة لتدعيم عمليات استخراج النفط واستثماره مع تقديم كافة وسائل ومستلزمات الانتاج من معدات وآليات .
- تم توقيع رسائل متبادلة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الصين الشعبية وذلك ضمن اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين البلدين وقد نصت الرسائل على تقديم المساعدة لتنفيذ مشروع غسيل وغزل الصوف السوري بطاقة انتاجية ٦٠٠ طن سنويا .
- تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي بين وزارة التعليم العالي بالجمهورية العربية السورية ووزارة التعليم العالي في جمهورية بولونيا الشعبية وذلك في مجالات الايفاد وتبادل الاساتذة والخبرات العلمية وتبادل الزيارات للوفود الطلابية والدورات الاطلاعية هذا وقد وقعت الشركة العربية السورية الطبية بروتوكول التعاون المشترك مع المؤسسة الطبية البولونوية لتطوير النباتات السورية الطبية اضافة الى التعاون في مجال الصناعات الطبية .
- عقدت اللجنة المشتركة السورية اليوغسلافية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني اجتماعاتها في دمشق وبحثت وسائل وسبل تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين .
- عقدت اللجنة المشتركة الرومانية السورية اجتماعاتها في دمشق مثل الجانب الروماني فيها النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء الروماني وبحثت سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري وفي النفط والثروة المعدنية .
- في اطار تطوير العلاقات الكندية السورية في مجال النفط والغاز والثروة المعدنية زار سوريا ممثلون لبعض المؤسسات الكندية وتوجت هذه الزيارة بتوقيع قرض كندي لتمويل معمل معالجة الغاز المرافق لحقل نفط التيم .
- تم التوقيع على المذكرات المتبادلة بين حكومتي الجمهورية العربية السورية وحكومة اليابان لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٩ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

- أتخذت الحكومة عدداً من الاجراءات لتصحيح المسار الاقتصادي وشمل ذلك اقرار مبدأ المحاسبة لاية مظاهر سلبية في عملية الانتاج والادارة داخل الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام ، وقد قامت هيئات الرقابة المركزية والتفتيش بحملة واسعة النطاق أدت الى فصل عدد

كبير من الموظفين الذين ثبتت ادانتهم ، كما قام مجلس الشعب باستجواب ومحاسبة بعض وزراء القطاع الاقتصادي أدت الى حجب الثقة عن اربعة منهم ، وقد تبع ذلك استقالة الوزارة التي يرأسها الدكتور عبدالرؤوف الكسم ، وتم تشكيل وزارة جديدة برئاسة المهندس الزراعي محمود الزعبي .

- تقوم الجهات المعنية باعداد الخطة الخمسية السادسة وتركز تلك الخطة على التنمية الزراعية والانتاج الزراعي بأولوية في مجالات الري والمكننة الزراعية وتأهيل المزارعين ودعم مزارع الدولة والقطاع المشترك الزراعي وتوفير مصادر التمويل .
- قام المقدم محمد فارس برحلة الفضاء الاولى لمواطن سوري بالاشتراك مع فريق سوفيتي وحققت هذه الرحلة اغراضها العلمية .
- افتتحت دورة الالعاب العاشرة لحوض البحر الابيض المتوسط في مدينة اللاذقية التي شهدت اقامة اكبر صرح ومهرجان رياضي في المنطقة .
- اعادت بعض الدول الغربية سفرائها الى سوريا بعد الانفراج الجزئي للعلاقات السورية الغربية وقد عادت العلاقات مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المانيا الاتحادية الى طبيعتها .
- تمت زيادة رواتب العاملين بالدولة بالمرسوم التشريعي رقم (٦) تاريخ ١٩٨٧/٣/٢٣ وتتراوح هذه الزيادة ما بين ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ لبعض الفئات حسب الدرجات الوظيفية .
- صدر القانون القاضي بدمج الشركات العاملة في قطاع المقاولات بحيث أصبح عددها بموجب احكام المرسوم رقم (٢٣٥) لعام ١٩٨٧ ٦ شركات بدلاً من ١٤ شركة حالياً .
- صدر القانون رقم (١٨) القاضي بزيادة الضرائب على الكماليات وتراوحت الضريبة ما بين ١٠ الى ٢٠ ٪ على بعض الكماليات كالمعادن الثمينة والمطاعم والفنادق للدرجة الاولى والمشروبات والكريستال والسجاد المستورد .
- عقدت في اللاذقية اجتماعات مجلس ادارة المعهد العربي للغابات والمراعي وذلك لاقرار الميزانية السنوية والنظر في خطة تطوير نشاطات المعهد لتوفير الاختصاصات في المراعي والغابات لجميع الاقطار العربية .

في المجال النقدي :

- صدرت الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ بقيمة ٤١,٧ مليار ليرة سورية مخفضة بنسبة ٥ ٪ مما كانت عليه في عام ١٩٨٦ حيث بلغت ٤٣,٨ مليار ليرة سورية وقد حددت الحكومة السورية الاهداف التي تنوي تحقيقها في مجال زيادة الموارد المحلية والحد من النفقات الجارية وخفض معدلات التضخم . هذا وتصل النفقات الجارية في الميزانية ٢٤,٢ مليار ليرة اي اقل من العام السابق بنسبة ١,٢٣ ٪ ، كما انخفضت النفقات الاستثمارية البالغة ١٧,٥ مليار ليرة بنسبة ٩,٢ ٪ عن مثيلتها في العام الماضي ١٩,٣ مليار ليرة و يستأثر الدفاع والامن القومي بالجزء الاكبر من الموازنة ١٤,٠٥ مليار ليرة سورية (مقابل ١٣ مليار عام ١٩٨٦) اما بالنسبة للنفقات الاستثمارية فقد خصصت ٦

مليارات للخدمات الاجتماعية بنسبة ٣٤,٤ ٪ تليها الزراعة ٢٠,٧٨ ٪ والصناعة والبترول والفوسفات بنسبة ١٤,٤ ٪ والكهرباء والماء بنسبة ١٣,٧ ٪ هذا ويمثل القطاع العام ٤٥ ٪ من قيمة الواردات و بلغ حجم الدعم لاسعار المواد الاساسية ٩٠٠ مليون ليرة سورية .

- عمدت السلطات النقدية السورية الى اجراء تعديلات جوهرية على اسعار صرف العملات الاجنبية وخاصة الاسعار التشجيعية بحيث تتلاءم مع سعر السوق . وقد انتهجت الحكومة سياسة تسعى لتوحيد اسعار الصرف التي يجرى التعامل بها حاليا وهي ، السعر الرسمي وهو السعر المعتمد للبعثات الدبلوماسية السورية والايفاد خارج القطر والسعر الموازي الذي يعتمد على تسعير المواد والسلع والسعر السياحي المستعمل في الخدمات السياحية والفنادق والسعر المستعمل لدى شركات الطيران الاجنبية في تسعير التذاكر للسفر واخيراً السعر التشجيعي ، وقد قررت السلطات النقدية توحيدها بسعرين فقط اعتبارا من مطلع العام القادم ١٩٨٨ .
- اصدرت محكمة الامن الاقتصادي احكاما متعددة بحق المخالفين لاحكام المرسوم التشريعي رقم (٢٤) لعام ١٩٨٦ القاضي باحالة المخالفين لاحكام انظمة القطع الاجنبي الى محكمة الامن الاقتصادي وقد ادت هذه الاحكام الى التقليل من حدة تهريب العملة السورية خارج القطر كما ادت الى التقليل من عمليات التعامل غير المشروع بالعملات الاجنبية .

في المجال الزراعي :

استهدفت الدراسات الحكومية لمشروع الخطة الخمسية السادسة تحديد المستويات الاقتصادية المطلوبة للاهداف الانتاجية في المسألة الزراعية التي حظيت بالأولوية الاولى لتحديد الانتاجية بدقة وواقعية في مجالات استصلاح الاراضي القابلة للزراعة والمساحات المروية ومستلزمات الانتاج من المخصبات والمبيدات والبذار المحسن والتشجير المثمر وانتاج الاعلاف وتطوير الثروة الحيوانية واقامة مراكز البحوث الزراعية والارشاد الزراعي وفي اطار الجهود المبذولة لزيادة الانتاج الزراعي نذكر الاجراءات التي اتخذت في هذا الصدد :

- تم اصدار المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ القاضي بالسماح بتأسيس الشركات الزراعية المشتركة ولقى صدى واسعا خاصة لما تضمنه من اعفاءات وميزات سخيه لتشجيع الاستثمارات في الزراعة وقد تبع ذلك صدور قرارات بتأسيس سبع شركات زراعية في ١٩٨٧ وهي :

١ ــ الفرات .
٢ ــ سنابل .
٣ ــ المهندسين الزراعيين .
٤ ــ شركة الامان .
٥ ــ شركة الشام .
٦ ــ شركة الرواد .
٧ ــ شركة القلمون .

وبلغ مجموع رأسمال هذه الشركات ٩٦٥ مليون ليرة سورية ، وتملك الحكومة السورية ٢٥ ٪ من رأسمال هذه الشركات ممثلة في وزارة الزراعة وستعمل هذه الشركات في تطوير القطاع الانتاجي الزراعي والتصنيع وكافة مستلزمات الانتاج كما وقعت الحكومة اتفاقية مع الهيئة العامة للاستثمار الزراعي للاستثمار في الزراعة والانتاج الزراعي وتأسيس الشركات لكل مشروع على حدة .

ـ قررت السلطات السورية زيادة اسعار شراء المحاصيل الزراعية وكانت الزيادة بنسب متفاوتة بحيث لا تقل عن ٥٠ ٪ من سعر الشراء في العام الماضي اذ تقرر شراء سعر الكيلوغرام من القطن بعشرة ليرات سورية بزيادة اربع ليرات وسعر شراء الشمندر السكري بـ ٥٥ قرشا سوريا والكيلوغرام من السمسم بـ ١٥ ليرة سورية ، اما اسعار القمح فقد اصبحت ٢٥٠ الى ٢٦٠ قرشاً .

ـ كذلك فقد تقرر تعديل نظام الاقراض في المصرف الزراعي التعاوني حيث شمل التعديل القروض القصيرة الاجل بأنواعها .

أ ـ قروض عينية سماد بذار ومواد مكافحة وعبوات مهما بلغت قيمتها .

ب ـ قروض نقدية بدأ من مبلغ ماية الف ليرة سورية حتى ٧٥٠ الف ليرة سورية .

جـ ـ تحديد سقوف وشروط الاقراض لتنمية الثروة الحيوانية من اغنام وابقار بحيث تبدأ من ١٣٠٠ ليرة سورية لرأس الغنم و١٨ الف ليرة سورية لرأس البقر الواحد البلدي .

ـ حظيت السدود بعناية فائقة من قبل الحكومة لتوفير الموارد المائية واستغلالها بالشكل الامثل وتوج هذا الاهتمام بتوقيع الاتفاق السوري الاردني على سد الوحدة على نهر اليرموك الذي سيروي مساحات زراعية جديدة بين البلدين الشقيقين وتبدأ المرحلة التنفيذية لهذا المشروع في العام المقبل الذي تبلغ تكاليفه ٤٥٠ مليون دولار بطاقة تخزينية ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافة الى الطاقة الكهربائية . هذا وسيقام السد الثالث الكبير على نهر الفرات بعد سد الثورة والبعث . وتبلغ كلفة هذا السد ٣,٤ مليار ليرة سورية اي ٩٨,١ مليون جنيه استرليني وسينتج هذا السد طاقة كهربائية ١,٦ مليار كيلووات/ساعة وسيشكل بحيرة بطول ٧٥ كم و بطاقة تخزينية ١٨٨٢ مليون متر مكعب .

كما تمت الدراسات النهائية لاقامة سد الخابور على نهر الخابور وتمت الموافقة على تمويل هذا السد من بعض المؤسسات والصناديق المالية العربية وتم اختيار ثلاثة مواقع لاقامة ثلاثة سدود في سهل عكار وهي سد نهر الابرش الذي تبلغ طاقته التخزينية مليون متر مكعب و يروي ٩ آلاف هكتار وسد تل حوش بطاقة ٥٠ مليون متر مكعب و يروي ٧ آلاف هكتار وسد مزينة بطاقة ٢٣ مليون متر مكعب و يروي ٤ آلاف هكتار و باشرت السلطات المختصة بتنفيذ هذه السدود .

ـ تأكيداً لخطة الدولة في دعم القطاع الزراعي وتوفير مستلزماته فقد سمحت الحكومة السورية للافراد ولأي جهة من جهات القطاع الخاص باستيراد المواد التالية وذلك استثناءً من جميع قيود الاستيراد .

أ ـ الآلات والادوات الزراعية على اختلاف انواعها عدا الجرارات الزراعية ما فوق ٥٠

حصان .

ب ـ جميع المبيدات والادو ية الزراعية .

جـ ـ الاعلاف الزراعية المركزة والفيتامينات ومتمماتها .

د ـ الادو ية البيطرية واللقاحات غير الانتاج المحلي .

هـ ـ الاطارات والقطع التبديلية للجرارات والحصادات من مختلف الانواع ولجميع البنود الجمركية .

تم السماح للمواطن العربي التونسي محمد سالم الحجوني باقامة مشروع زراعي لاستثمار ٥٠ بيت زجاجي ومتمماته في محافظة طرطوس بموجب احكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤٨ لعام ١٩٦٩ بتكاليف تقدر بـ ٣٠ مليون فرنك فرنسي .

في مجال النفط والغاز والثروة المعدنية :

ـ بدأت وزارة النفط والثروة المعدنية في تنفيذ خطة لاستبدال مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي بمليار برميل من النفط الخام وذلك حتى عام ١٩٩٠ من اجل تخفيف الواردات السورية من النفط ، وتهدف هذه الخطة الى استغلال المخزون من الغاز الطبيعي والذي تقدر كمياته بـ ٣٧٢ مليار متر مكعب والسعي لزيادة الانتاج الحالي من الغاز ليصل الى ملياري متر مكعب بزيادة ثلاثة اضعاف المنتج حالياً و بذلك تستطيع سورية الاعتماد على الغاز في انتاج الطاقة بدلاً من النفط المستورد ولا يقتصر هذا التوجه فقط للاستغناء عن الاستيراد وانما لتلبية الزيادة السنو ية المضطردة على الطاقة والتي تبلغ سنو ياً بمعدل ٩,٣ ٪ ما بين عام ١٩٧٩ و١٩٨٤ و١٠,٩ ٪ في عام ١٩٨٥ ومن المتوقع ان تصل ١٣ ٪ في العام المقبل نظراً لازدياد الطلب على الطاقة بسبب الزيادة السكانية ومشروعات التنمية .

وفي هذا الاطار فقد تعاقدت الحكومة السورية مع حكومة الاتحاد السوفيتي لتطو ير حقول الغاز السورية وزيادة طاقاتها الانتاجية كما تعاقدت مع شركات كندية لتطو ير حقول الغاز في حقل التيم في دير الزور واستغلاله لتوليد الطاقة وتشير هذه الخطة لاستغلال الغاز الطبيعي بانتاج الطاقة سيشكل ٣٠ ٪ من الطاقة المستهلكة حتى عام ١٩٩٥ .

اما ما يتعلق بانتاج النفط الذي سجل فائضاً في بداية الخطة الخمسية ١٩٨٠ بينما سجل عجزاً في نهايتها مقداره ٨٢ مليون دولار إلا ان الاكتشافات الجديدة مكنت من تخفيض العجز الى ٥٤ مليون دولار ومن المقرر ان تتم الزيادة في الانتاج في حقول النفط الجديدة بشرقي سورية في حقول دير الزور وقد اجرت الحكومة السورية تعاقدات جديدة للتنقيب عن النفط فقد وقعت عقداً مع حكومة الاتحاد السوفيتي لتطو ير انتاج النفط وكذلك وقعت عقداً مع شركة توتال الفرنسية للتنقيب عن النفط اضافة الى مجموعة مشتركة من شركات نرويجية و بريطانية و يتوقع الخبراء ان تصل سورية الى انتاج ٤ ملايين طن حتى عام ١٩٩٠ .

هذا ومن ناحية اخرى فقد استعانت المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بمعهد دراسات الصخورالاميركي للاطلاع على مواقع التنقيب في منطقة جوبات بالجبال الساحلية حيث تجرى عمليات الدراسات لاستخراج الالماس بالكميات التجارية والآمال معقودة على انتاج كميات تجارية وقد استوردت المؤسسة معملاً تجريبياً بطاقة عشرة اطنان في الساعة لمعالجة الصخور الحاملة لفلزات الالماس .

التجارة الخارجية :

- ازداد العجز في الميزان التجاري السوري من نحو ٨٨٠٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ الى اكثر من ١١ مليار ليرة سورية في عام ١٩٨٥ و يعود ذلك الى الانخفاض الكبير في حجم الصادرات التي لم يتجاوز معدل نموها السنوي عن ١,٤ ٪ في حين ان المخطط له كان ١١,٣ ٪ ومرد ذلك الى الخلل في التوازن ما بين الانتاج والاستهلاك رغم وجود زيادة في الانتاج بلغت بالاسعار الجارية ٩,٥ ٪ خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وهذه الزيادة بالكمية الفعلية بالاسعار الثابتة لم تتجاوز ٢,١ ٪ واذا ما قورنت مع معدل نمو السكان المقدر بـ ٣,٤ ٪ سنويا فإنها تبين مدى القصور في تلبية الطلب المتزايد نتيجة النمو السكاني .
- بدأت اللجنة الوزارية للصادرات المشكلة بموجب المرسوم التشريعي رقم (١٩) لعام ١٩٨٦ الاشراف على التصدير وقد اعدت الخطة التصديرية لعام ١٩٨٧ حيث بلغت ٦,١٠٦,٦ مليار ليرة سورية بزيادة فعلية عن العام الماضي بنسبة ٤٦,٥ ٪ البالغة ٤,١٦٦,٢ مليار ليرة . وقد توزعت الخطة على عدد من الوزارات والجهات العامة كما يلي : النفط ٢٩٠٥ مليون ليرة سورية ، الصناعة ١٥١٠,٥ مليون ليرة ، الزراعة ٣٠,٢ مليون ليرة ، التموين ٧٣٦ مليون مؤسسات التجارة الخارجية ، ٣١٩,٦ مليون ليرة ، الشؤون الاجتماعية والعمل ، ٤٩,٥ مليون ليرة سورية ، الدفاع ٥٥٥,٨ مليون ليرة اضافة الى تقدير صادرات اخرى بنحو مليار ليرة سورية .
- ولعل الاجراءات الجديدة التي اتخذتها لجنة التصدير في التخفيف من القيود الادارية على الصادرات اضافة الى سياسة تسعير القطع حيث ارتفع سعر الصرف للدولار الاميركي على الصادرات من ٥,٤ ليرة سورية الى ١١,٢٠ ليرة كذلك السماح للمصدر باعطاء فترة سماح للمستورد تتراوح ما بين ثلاثة اشهر الى ستة اشهر للسداد اكسبت عملية التصدير مرونة كبيرة كما سمحت للمصدر السوري بالاحتفاظ بـ ٧٥ ٪ من قيمة صادراته بالقطع الاجنبي لاستعماله في استيراد احتياجاته من المواد الاولية لاستمرار عملية الانتاج .

وبغية تنشيط الصادرات الى الدول الغربية فقد اصدرت الحكومة السورية قراراً يقضي بتصدير ٢٠ ٪ من مجموع الصادرات للدول التي يجرى التبادل التجاري معها وفق اتفاقيات المدفوعات الى الدول الغربية وبالعملات الاجنبية الحرة ، كما اتخذت اجراءات جديدة لمقايضة البضائع السورية بالمستوردات وفق برنامج افضليات اعدتها لجنة المقايضة الوزارية واللجان الفرعية .

في مجال السياحة :

- اصدر المجلس الاعلى للسياحة تعديلات جديدة على الاستثمار السياحي في القرارين رقم (١٩٧) و(١٩٨) حيث جرى تحديد أسس وهيكلة نظام المنشآت السياحية والاراضي التي تخضع لاحكام القوانين السياحية اضافة الى الميزات والاعفاءات والاستثناءات من القيود الادارية والحصرية للاستيراد .
- هذا وقد تعاقدت وزارة السياحة على اقامة فندق كبير في حلب وكذلك في دير الزور وستقوم الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية باتمام انشائها وادارتها كما تعاقدت وزارة السياحة على اقامة فندق كبير من الدرجة الممتازة في دمشق مع مجموعة عمران ادهم الدولية ، كما يتوقع ان تغطي المنشآت السياحية التي شيدت في مدينة اللاذقية بمناسبة دورة الالعاب الاولمبية العاشرة لحوض البحر المتوسط الطلب على الغرف السياحية في الشاطىء السوري .

القروض :

حصلت الجمهورية العربية السورية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٠/١٣	١٥,٠٠ مليون	دينار كويتي	ري سهلي الغاب والعشارنة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٠/١٣	٢,٥٠ مليون	دينار كويتي	توسيع محطة كهرباء محردة

٩ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٩ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تتوفر امكانيات جيدة للاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة ، ويمكن تلخيصها كما يلي :

القطاع الزراعي :

وتنحصر فرصه الاستثمارية بالآتي :

ــ اقامة مشاتل لانتاج الغرس .
ــ مجمعات لانتاج نباتات الزينة او الخضار.
ــ مزارع لتربية النحل ودودة الحرير.
ــ مزارع لانتاج الفطر، واقامة وحدات لتربية الاغنام او الابقار، او الدواجن ، ووحدات لتربية وتفقيس الطيور الداجنة .
ــ وحدات لتربية الاسماك .
ــ وحدات لانتاج المحاصيل العلفية وتصنيعها .
ــ اقامة مجمعات زراعية صناعية مشتركة .
ــ شركات لاستصلاح الاراضي الجبلية والصخرية .
ــ وحدات لانتاج مستلزمات الريّ والتنقيط والرذاذ .

القطاع الصناعي :

وتتوفر فيه الفرص التالية :

ــ صناعات تصديرية تعتمد على المواد الاولية المحلية وعلى المزايا النسبية لعوامل الانتاج المتوفرة .
ــ صناعات تعتمد على سلع متوفرة محليا و بخاصة الزراعة .
ــ الصناعات التي تحل محل الواردات (في مجالات الادو ية وانتاج العبوات الزجاجية) .
ــ في مجال نقل وتسويق وتخزين وتصنيع المواد الزراعية .
ــ هذا وقد أصدرت الحكومة السورية قراراً وزارياً بشأن الاستثمار الصناعي تم بموجبه تحديد نشاطات القطاع الصناعي الخاص والمشترك المسموح بالترخيص بها في البلاد في مجال الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية والصناعات الكيميائية والصناعات الهندسية ، والجدول التالي يبين الاستثمارات المسموح بها في سوريا في ضوء هذا القرار.

القطاع السياحي :

وتتوفر فيه الفرص التالية :

ــ الفندقة ومنشآت المبيت السياحية .
ــ المطاعم والملاهي والخدمات السياحية المكملة .

٩ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٧ مليون دولار
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٠ مليون دولار
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٥ مليون دولار
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨,٥ مليون دولار
ادوات المكائن (آلات الورش)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٧٦ مليون دولار
مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٠ مليون دولار
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٤٥ مليون دولار
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	غير محدد
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١١٢ مليون دولار
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٠ مليون دولار
اعداد وتجهيز زراعة الشمندر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دير الزور، الرقة، الغاب	دراسة الجدوى	٦٠ مليون دولار
تحسين الابقار العكشية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دير الزور، الحسكة، طرطوس، اللاذقية حمص وحماه	دراسة الجدوى	٢٠ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
تسميد محاصيل القمح والبذور الزيتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	١٣٥ مليون دولار
الانتاج المكثف للاغنام ١٠ محطات	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات	دراسة الجدوى	١٨ مليون دولار
معالجة الملوحة في الاراضي المروية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات والغاصي	دراسة الجدوى	١٠٠ مليون دولار
تطوير زراعة الذرة الصفراء	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	٣٥ مليون دولار
اكثار البذور المحسنة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	١٨ مليون دولار
تطوير انتاج الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مناطق انتاج الزيتون	فكرة عامة	٤ مليون دولار
الانتاج المكثف للالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	فكرة عامة	١٣٠ مليون دولار
انتاج الاعلاف الخضراء	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات	فكرة عامة	١٦,٤ مليون دولار
تنمية الثروة السمكية في المياه الداخلية		البحيرات والسدود	فكرة عامة	٥٠,٥ مليون دولار
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة
انتاج الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة
انتاج العسل	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	فكرة عامة	مليون دولار
التوسع بالتشجير المثمر المطري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المناطق الجبلية والمطرية	دراسة اولية	٧٠٠ مليون دولار
تطوير انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	مختلف المناطق	فكرة عامة	غير محددة
تسمين الخراف والعجول والاغنام	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	القامشلي	دراسة جدوى	١٣ مليون دولار
الانتاج الحيواني المتكامل	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دير الزور	دراسة جدوى	٦ مليون دولار
مكافحة التصحر في البادية السورية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	البادية السورية	فكرة عامة	٥٠ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
تطوير اساليب الري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض اليرموك والعاصي	دراسة جدوى	٥٣ مليون دولار
مشروع مدينة الازهار والتسلية	وزارة السياحة السورية	دمشق، كيوان	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ليرة سورية
المدينة السياحية بجبل قاسيون	وزارة السياحة السورية	دمشق	ما قبل الجدوى	٤٠٠ مليون دولار
مجمع طارق بن زياد السياحي	وزارة السياحة السورية	حلب	ما قبل الجدوى	٥٠٠ مليون دولار
مجمع سياحي على ضفاف بحيرة الاسد	وزارة السياحة السورية	بحيرة الاسد	ما قبل الجدوى	٥٠٠ مليون دولار
تجمعات سياحية في رأس البسيط	وزارة السياحة السورية	رأس البسيط، اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٨٠٠ مليون دولار
تجمع سياحي في رأس ابن هاني	وزارة السياحة السورية	رأس ابن هاني، اللاذقية	ما قبل الجدوى	٣٥٠ مليون دولار
تجمع سياحي في ام الطيور	وزارة السياحة السورية	ام الطيور شمال اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٥٠٠ مليون دولار
مجمع سياحي في وادي قنديل	وزارة السياحة السورية	وادي قنديل، اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٠٠٠ مليون دولار
مجمع منطقة الصنوبر	وزارة السياحة السورية	الصنوبر، جنوب اللاذقية	ما قبل الجدوى	٣٠٠٠ مليون دولار
مجمع سياحي في منطقة الباص	وزارة السياحة السورية	الباص، جنوبي طرطوس	ما قبل الجدوى	١٥٠ مليون دولار
مشروع فندق حمص	وزارة السياحة السورية	مدينة حمص	ما قبل الجدوى	١٠٠ مليون دولار
اقامة ثلاث فنادق على الفرات	وزارة السياحة السورية	حوض الفرات	ما قبل الجدوى	٢٠٠ مليون دولار
تجمعات سياحية في المناطق الجبلية	وزارة السياحة السورية	١ ـ وادي العيون، حماه ٢ ـ جبل الاربعين ادلب ٣ ـ عين التبنة، اللاذقية ٤ ـ كسب وصلنفة وسد بلوران، اللاذقية ٥ ـ صيدنايا ومعلولا دمشق ٦ ـ الزبداني و بلودان دمشق	ما قبل الجدوى	٧٥ مليون دولار كلفة كل مجمع
استثمار وزراعة الاشجار المثمرة	وزارة الزراعة	دمشق	جدوى اقتصادية	

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
انتاج الحليب ومشتقاته وتربية الابقار	وزارة الزراعة	اللاذقية	جدوى اقتصادية	
زراعة البيوت البلاستيكية	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	جدوى اقتصادية	
تربية الابقار وتسمين العجول	وزارة الزراعة	منطقة دوما، دمشق	جدوى اقتصادية	
تصنيع الادوية البيطرية	وزارة الزراعة	غير محددة	دراسة اولية	
استثمار واستصلاح اراضي السعدوني	وزارة الزراعة	السعدوني، دير الزور	دراسة اولية	
زراعة واستثمار اشجار الحق	وزارة الزراعة	مختلف القطاعات	دراسة اولية	
تربية الاسماك في المياه الحلوة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مشتل زراعي لانتاج الغراس المثمرة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مشروع مزرعة فروج لانتاج اللحوم	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مزرعة لانتاج بيض المائدة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مزرعة لانتاج العنب الاحمر	وزارة الزراعة	محافظة حمص	دراسة اولية	
مزرعة لانتاج الفاكهة	وزارة الزراعة	محافظة دمشق	دراسة اولية	
مزرعة لانتاج الدراق	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مشروع تصنيع اللحوم الحمراء	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية	
مشروع محطة متكاملة للانتاج الحيواني	وزارة الزراعة	محافظة دير الزور	دراسة اولية	

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مجمع سياحي	وزارة السياحة	ام الطيور اللاذقية	دراسة جدوى	مليار ليرة سورية
مجمع سياحي	وزارة السياحة	وادي قنديل اللاذقية	دراسة جدوى	مليار ليرة سورية
مجمع سياحي	وزارة السياحة	الصنوبر جنوب اللاذقية	دراسة جدوى	٣ مليار ليرة سورية
مجمع سياحي	وزارة السياحة	الباص طرطوس	دراسة جدوى	١٥٠ مليون ليرة سورية
مشاريع سياحية	وزارة السياحة	على ضفاف نهر الفرات	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ليرة سورية كل مشروع
فندق سياحي	وزارة السياحة	مدينة حمص	دراسة جدوى	١٠٠ مليون ليرة سورية
شركة الفرات للاستثمارات الزراعية والحيوانية	قطاع مشترك	مدينة دير الزور	شركة قابضة	٥٠ مليون ليرة سورية
مشروع انتاج عبوات الزجاج الدوائية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	عدرا، دمشق	جدوى اقتصادية	٢٨ مليون دولار
مشروع مصنع للمنتجات البلاستيكية	قطاع خاص	دمشق	جدوى اقتصادية	غير محددة
مشروع قرية سياحية	الشركة العربية السورية للفنادق والسياحة	اللاذقية	جدوى اقتصادية	١٠٠ مليون ليرة سورية
تصنيع الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	جدوى اقتصادية	١٦٠ مليون دولار
مشروع مدينة الزهور السياحية	قطاع خاص	دمشق	جدوى اقتصادية	٢٥٥ مليون ليرة سورية
مشروع المدينة السياحية	وزارة السياحة	دمشق جبل قابس	جدوى اقتصادية	٤٠٠ مليون ليرة سورية
مجمع سياحي	وزارة السياحة	حلب موقع طارق بن زياد	جدوى اقتصادية	٥٠٠ مليون ليرة سورية
مجمع سياحي وترفيهي	وزارة السياحة	سد الفرات/ بحيرة الاسد	جدوى اقتصادية	٥٠٠ مليون ليرة سورية
مدينة سياحية	وزارة السياحة	رأس البسيط اللاذقية	جدوى اقتصادية	١٨٠٠ مليون ليرة سورية
مدينة سياحية	وزارة السياحة	رأس ابن هاني اللاذقية	جدوى اقتصادية	٢٥٠ مليون ليرة سورية

٩ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الخاصة :

منحت الجهات المختصة ، اربعة تراخيص لمشروعات جديدة يساهم فيها مستثمرون من الدول العربية خلال عام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسية الشركاء العرب وقيمة مساهمتهم
شركة بركة للانتاج الزراعي والحيواني	زراعي	١٩٨٧	١٠٠ مليون ليرة	سعودي ٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية لبناني ٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية
الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية	زراعي	١٩٨٧	٣١٥ مليون ليرة	الشركة العربية للاستثمارات العامة* ١٥ مليون ليرة سورية الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ** ٣ مليون ليرة سورية امارات ١١,٥ مليون ليرة سورية لبنان ٣ مليون ليرة سورية الاردن ٦ مليون ليرة سورية السعودية ١١,٥٥ مليون ليرة سورية
شركة الفرات للاستثمارات الزراعية والحيوانية	زراعي	١٩٨٧	٥٠ مليون ليرة سورية	مغربي ٢ مليون ليرة سورية
عدة مشاريع للانتاج الزراعي	زراعي	١٩٨٧	٣٠ مليون فرنك فرنسي	تونسي ٣٠ مليون فرنك فرنسي

* شركة عربية يملكها مواطنون من مختلف الدول العربية مركزها الرئيسي دبي ــ دولة الامارات العربية المتحدة .

** شركة عربية تمتلكها حكومات الدول العربية مركزها الرئيسي دمشق ــ الجمهورية العربية السورية .

[١٠]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
جمهورية الصومال الديمقراطية لعام ١٩٨٧

ركزت الحكومة في جمهورية الصومال الديمقراطية جهودها خلال العام على اصلاح مسار الاقتصاد الوطني وذلك من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق على بنوده مع صندوق النقد الدولي، كما نجحت في ابرام اتفاق مع مجموعة نادي باريس لاعادة جدولة ديونها المستحقة السداد وذلك بشروط ميسرة، إضافة الى سعيها الناجح لاعادة قنوات التعاون مع صناديق التنمية العربية.

وعلى الصعيد السياسي، شهد العام تطورات بارزة جاء في مقدمتها احداث منصب رئيس الوزراء، واجراء تعديل شامل في الوزارة الصومالية.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١٠ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية:

ــ صدر المرسوم رقم (٣) بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ بتحديد المصاريف التي يتقاضاها كاتب العدل الصومالي عن الخدمات والوثائق المختلفة.

ــ في ١٩٨٧/٤/٩ صدر المرسوم رقم (١٩) الخاص بقانون تشجيع الاستثمارات الاجنبية الجديد، و ينص القانون الجديد على ميزات اكثر وتسهيلات اضافية وضمانات اوسع للمستثمرين.

ــ قام البنك المركزي الصومالي باصدار نظام جديد برقم (٨٧/٧٠) بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٣ باحداث تغييرات واسعة في النظام التجاري والتعامل بالعملات الاجنبية واسعار صرفها، ومن اهم بنوده التوقف عن العمل بنظام منح المصدر (٦٠٪) من قيمة صادراته بالعملة الاجنبية المتعاقد عليها في عقد التصدير. وحدد سعر الصرف للمستوردات بالمعدل النسبي للاسعار الفائزة في المزاد العلني لبيع العملات الاجنبية من قبل البنك المركزي واكد تطبيق ذلك السعر على جميع المستوردات الحكومية وغيرها وكذلك على جميع المعاملات مع الهيئات الاجنبية في داخل القطر وخارجه ما عدا المستوردات النفطية التي اقر لها سعر صرف خاص يقدر بـ (١٠٥) شلن صومالي * مقابل الدولار الامريكي الواحد.

ــ تنفيذا للقرارات الاقتصادية والمالية التي توصلت اليها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ اصدر البنك المركزي الصومالي نظاما برقم ف د هـ/٨٧/٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١١ يحدد به سعر الصرف الرسمي للعملات الاجنبية وذلك بـ ٩٩ شلنا صوماليا مقابل الدولار الامريكي الواحد. كما اكد الغاء نظام بيع العملات الاجنبية بالمزاد العلني من قبل البنك.

---

* الشلن الصومالي يعادل ٠,٠١٠ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ (السعر الرسمي).

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٨ اصدرت وزارة التجارة قرارا برقم و جـ/ جـ/١ ـ ٨٧/١٠٧٠ يحظر استيراد البضائع التالية :

جميع انواع الخمور، العطور وادوات التجميل، التبغ والسجائر، اللحوم ومشتقاتها، الاسماك ومنتجاتها، المعلبات ما عدا الحليب، اثاث المكاتب، الاثاث المنزلي، المواد البلاستيكية المصنعة، جميع انواع الصوابين، السيارات الصغيرة، الصندل البلاستيكي، الساعات، المرطبات، الاجهزة الالكترونية (الراديو ـ فيديو ـ تلفزيون) لغرض التجارة.

ـ واصدر البنك المركزي الصومالي تعليمات جديدة اخرى برقم : ف د هـ/٨٧/٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٩ احدثت تعديلات واسعة ومن اهمها العودة مرة اخرى للعمل بالنظام التشجيعي للمصدرين بعد الغائه في حزيران/ يونيو ١٩٨٧ وذلك بمنح المصدر ٤٠ ٪ من قيمة صادراته بالعملة الاجنبية المتعاقد عليها في عقد التصدير وايداعها في حساب خاص له في البنك الصومالي للتجارة والادخار ويجوز استعمال هذه المبالغ لاستيراد بضائع او للاغراض الشخصية الاخرى في حدود النظام المعمول به من قبل المصدر. وسمح النظام الجديد بفتح حسابات خارجية للمقيمين في البلاد يقبل فيها التحويل من الخارج فقط وتستعمل المبالغ المودعة فيها لاستيراد بضائع او لبيعها الى المواطنين بعد موافقة البنك المركزي على ذلك او للأغراض الشخصية مثل مصاريف السفر، والعلاج او التعليم حسب تقدير البنك لكل حالة.

ـ اصدرت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي في نهاية اجتماعها الثاني والذي عقد ما بين ١ ـ ١٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٧ قرارات سياسية واقتصادية هامة ومنها :

ـ تحديد سعر الصرف الرسمي بـ (١٠٠) شلن صومالي مقابل الدولار الامريكي الواحد.

ـ الغاء نظام بيع العملات الاجنبية بالمزاد العلني من قبل البنك المركزي والذي بدأ العمل به منذ سنة.

ـ العمل على تحديد اسعار السلع الضرورية مع مراعاة ان تكون اسعارها معقولة بالنسبة الى دخل المواطن.

ـ اعادة النظر في تكوين الهيكل الحكومي بحيث يتجاوب مع ظروف البلاد ومتطلبات التنمية الاقتصادية وذلك بالغاء او دمج بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية مع تقوية الادارة المحلية للاقاليم والمحافظات.

١٠ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٠ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ارتبطت جمهورية الصومال الديمقراطية خلال العام باتفاقيات تعاون اقتصادي وتجاري وفني مع ثلاث دول عربية، وذلك كما يلي :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/١/١٩ التوقيع على ثلاث اتفاقيات ومعاهدة مع جمهورية جيبوتي. تتناول

الاتفاقية الاولى أسس التعاون في مجال السياحة، والثانية التعاون الثنائي في قطاع التجارة، والثالثة تختص بقطاع المواصلات. أما المعاهدة فكانت حول تنظيم وسائل المواصلات بين القطرين.

- تم بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٣ التوقيع على اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني مع الجمهورية العربية اليمنية.
- تم بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٢ التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

١٠ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات مع المنظمات الدولية :

- وقعت جمهورية الصومال الديمقراطية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي اتفاقية لانشاء مكتب للاستشارات الصناعية يقوم باعداد دراسات وتقديم الخبرات الفنية لمصانع القطاعين العام والخاص.

١٠ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

شهد العام عددا من الانشطة والاحداث السياسية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، كان من أبرزها في إطار السياسة الداخلية إحداث منصب رئيس للوزراء واسناده لوزير الدفاع. وفي الاطار الاقتصادي، عملت الحكومة على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، ووقعت اتفاقية مع نادي باريس لاعادة جدولة الديون الخارجية. وفيما يلي أهم الوقائع والاحداث.

أحداث اقتصادية :

توالي حكومة الصومالية جهودها لتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم الاتفاق على بنوده مع صندوق النقد الدولي والهادف الى اصلاح مسار الاقتصاد الوطني. وقد تضمن البرنامج الغاء قيود كثيرة كانت مفروضة على الاسعار، وحل مؤسسات الدولة التي كانت تحتكر تصدير المواشي واستيراد مواد البناء والالبسة، وتخفيض عدد الموظفين الحكوميين من مستواه الحالي البالغ ٤٥٠٠٠ موظفاً.

ومن المعالم البارزة للبرنامج، المزاد العلني الذي يعقد مرة كل اسبوعين يستطيع فيه رجل الاعمال شراء مبلغ لا يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ دولار من مجموعة ٢,٦ مليون دولار، يعرض في المزاد لتمويل وارداته. علماً بأن هناك سوقاً منفصلة للقطع الاجنبي يزيد فيه سعر الدولار بنسبة ٢٠ ٪، ويجتذب المال من الارباح التي يحققها مصدرو المواشي الذين يحق لهم الاحتفاظ بنسبة ٤٠ ٪ من حصيلة صادراتهم من هذه السلعة التصديرية الرئيسية. هذا وقد الغى البنك المركزي في مرحلة لاحقة من العام نظام بيع العملات الاجنبية بالمزاد العلني.

وسيقوم الصومال في المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح كما يتصورها صندوق النقد الدولي، بتوحيد اسعار النقد وتخفيض العجز في الميزانية عن طريق سد الثغرات الضريبية والاسراع في تخفيض عدد الموظفين في ادارات ومؤسسات الدولة.

ومن جهة أخرى، أعلن في العاصمة الفرنسية ان الصومال ودائنيها قد توصلوا الى اتفاق لاعادة جدولة ديون الدول والمصارف المستحقة وذلك على عشرين سنة مع فترة سماح تبلغ عشر سنوات، و يشمل الاتفاق الديون المتأخرة التي كان يجب سدادها في نهاية ١٩٨٦ والديون المستحقة السداد في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. و يبلغ حجم الديون المجمدة نحو ١٧٠ مليون دولار امريكي.

و يشكل هذا الاتفاق بالنسبة للقطر الصومالي أول مرحلة من المفاوضات مع المجتمع الدولي، والهادفة الى تخفيف عبء الديون والحصول على التأييد لسياسة الاصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة.

الى جانب ذلك، عقدت المجموعة الاستشارية في اطار نادي باريس في نيسان/ ابريل من هذا العام اجتماعها الثالث بهدف تقييم واستعراض برامج واستراتيجية التنمية الوطنية ومشروع الخطة لعام ١٩٨٧. وقد وافقت المجموعة على هذه الخطة التي تبلغ قيمتها ٥٨٠ مليون دولار منها ٢٢٦ مليون دولار لمشاريع التنمية و١٦٥ مليون دولار مساعدات سلعية، و٣٧ مليون دولار تغطية نقدية و١٥٢ مليون دولار لسداد الديون المستحقة.

وفي مجال التجارة الخارجية، بلغت قيمة الصادرات في نهاية عام ١٩٨٦ نحو ٦,٩٣٠ مليون شلن صومالي، وذلك بزيادة عن العام السابق، بلغ معدلها نحو ٤٠ ٪. و بلغت قيمة الواردات خلال ذات العام ٢٨,٩١٠ مليون شلن صومالي.

كما بدأت الحملة التي تقوم بها الحكومة لاعادة توطين آلاف من بدو المناطق الداخلية في مناطق ساحلية ليعملوا في صيد الاسماك، تكتسب فعالية خاصة. وتعمل الحكومة في اطار سياسة تهدف الى استغلال موارد الثروة السمكية واعتمادها كمصدر رئيسي للغذاء، وقد اعادت في هذا المجال توطين ٣٥٠٠٠ شخصاً خلال عام ١٩٨٦ في سلسلة من قرى الصيادين على الساحل. وقالت وزارة الاسماك ان محصول صيد الاسماك قد ارتفع من نحو ١١,٠٠٠ طن سنوياً في بداية الثمانينات الى ٧٥,٠٠٠ طن عام ١٩٨٥ و١٥٧,٠٠٠ طن عام ١٩٨٦.

وعلى صعيد المالية العامة، وافق مجلس الشعب في دورته الثانية المنعقدة في نهاية عام ١٩٨٧ على مشروع الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٨. بلغت الايرادات العامة في الميزانية نحو ١٧,٨ مليار شلن صومالي، وقدرت قيمة المساعدات الخارجية بنحو ٥,٨ مليار شلن عوضاً عن ٩,٦ مليار شلن في عام ١٩٨٧، مما يتوقع ان ينتج عنه عجز يقدر بنسبة ٣٩,٦ ٪، وقدر حجم الانفاق على التنمية بمبلغ ٣,٤ مليار شلن. هذا وقد ركزت الميزانية على زيادة الانتاج وخفض النفقات الحكومية واتباع سياسة تقشف عام مع اعطاء اولوية لبرامج التنمية وزيادة الصادرات لتقليل عجز الميزانية.

وقد نجحت الحكومة الصومالية في فتح قنوات حوار مع صناديق التنمية العربية حيث زار مقديشو وفد مشترك من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العراقي وصندوق الاوبك

لمناقشة موضوع الديون المستحقة البالغة نحو ٩٠ مليون دولار امريكي . وقد قامت الحكومة بعمل ترتيبات خاصة بالنسبة لمستحقات الصندوق العراقي وصندوق الاوبك ، والتزمت بتسديد الديون المستحقة في عام ١٩٨٨ في مواعيدها المحددة ، وطلبت تسديد الديون المستحقة للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي والتي تقدر بنحو ٥٠ مليون دولار ، بالعملة المحلية بسعر صرف يتفق عليه فيما بعد .

أحداث سياسية :

أعلن الرئيس الصومالي عن تعيين وزير الدفاع في منصب الوزير الاول (رئيس الوزراء) ، وهو منصب أنشيء حديثاً ، وتم الاعلان عن تعديل الحكومة السابقة دون تغيير كبير في الحقائب الوزارية الرئيسية ، ما عدا وزارتي المالية والخارجية حيث تم تعيين وزير الخارجية الاسبق وزيراً للمالية وأسندت وزارة الخارجية الى وزير جديد . وهذا أول تعديل وزاري يجرى منذ اعادة انتخاب الرئيس الصومالي لفترة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات في انتخابات عامة عقدت في نهاية عام ١٩٨٦ .

وقام السيد رئيس الجمهورية بزيارات رسمية شملت بعض البلدان العربية والاجنبية منها الجمهورية العربية اليمنية وايطاليا وتركيا ورومانيا حيث اجرى محادثات مع قادة هذه الدول استهدفت تقوية الروابط وعلاقات التعاون الاقتصادي والثقافي والفني معها .

ومن جهة أخرى ، زار مقديشو في شهر شباط / فبراير الماضي رئيس جمهورية جيبوتي ، وتم خلال زيارته توقيع عدة اتفاقيات لتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية . كما زار مقديشو حاكم أمارة رأس الخيمة حيث اطلع على عدة اقاليم زراعية ومناطق رعوية ، وبحث سبل تطوير وتقوية العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية المتحدة والقطر الصومالي . كما زار مقديشو السيد حيدر أبوبكر العطاس رئيس هيئة الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية حيث اجرى مباحثات سياسية واقتصادية تهم العلاقات الثنائية بين البلدين .

القروض :

حصلت الحكومة الصومالية على عدد من القروض خلال العام كما هو مبين في الجدول التالي :

الجهة المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٧/١٠/٣	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع دعم القطاع الزراعي
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧/٧/٢٩	٦,٠٠٠,٠٠٠	دولار	دعم ميزان المدفوعات
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٧/٢/٢	٦٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع اقتصادية
الحكومة الايطالية	١٩٨٧/٢/١٩	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم ميزان المدفوعات
الحكومة البريطانية	١٩٨٧/٤/١٥	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	جنيه استرليني	تمويل مشاريع تنموية
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٧/٥/٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	تطوير الاذاعة والتلفزيون
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٧/٥/٢٦	٧,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	تمويل شراء باخرة
السوق الاوروبية المشتركة	١٩٨٧/٧/٩	٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠	شلن صومالي	تمويل مشاريع تنموية
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٧/٨/٢	١٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مساعدة غذائية
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٧/٨/٣٠	٣٨,١٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع المياه
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	—	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع اقتصادية
الحكومة اليابانية	١٩٨٧/١٠/١٩	٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مواد غذائية
الحكومة الايطالية	١٩٨٧/١٢/١٤	١,٦٧٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع صحي

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا القروض الاخرى من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١٠ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١٠ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

وفقاً للتصور العام والخطوط العريضة للخطة الخمسية الجديدة للبلاد ١٩٨٧ ــ ١٩٩١ ، تعطي الحكومة الصومالية أهمية خاصة للصناعات التحويلية والزراعة ، الثروة الحيوانية والسمكية ، كما تسعى الى تنشيط القطاع الخاص المحلي ، وزيادة مساهماته وجذب القطاع العربي والاجنبي ، بما يؤدي الى تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

وفي ضوء هذه التوجيهات اعدت وزارة التخطيط الاقتصادي قائمة بالمشاريع القابلة للاستثمار، اعطت اولوية خاصة فيها للمشاريع التي تعتمد على الخامات والمواد الاولية المتوفرة محلياً ، والمشاريع التي تحل منتجاتها محل الواردات او توفر اكبر فرص عمل للعمالة المحلية .

وفيما يلي حصر بفرص الاستثمار المتاحة في كل من القطاعات الرئيسية :

القطاع الصناعي :

وتتمثل فرصه الاستثمارية المتاحة في المجالات التالية :

ــ إنتاج ملح الطعام .
ــ انتاج السكر بإقامة مصانع جديدة وتوسعة المصانع القائمة .
ــ انتاج الزيوت النباتية .
ــ تربية الابقار الحلوبة .
ــ انتاج وتعليب عصير الفاكهة .
ــ صناعة الملابس المحبوكة للاستهلاك المحلي وللتصدير .
ــ إعادة تصنيع الاوراق المستعملة .
ــ صناعة الاكياس الورقية .
ــ صناعة المواد الخشبية اللازمة للبناء .
ــ صناعة الانابيب البلاستيكية (بي . في . سي) .
ــ صناعة المواد الفخارية .
ــ صناعة القوارير الزجاجية والمنتجات الزجاجية الاخرى .
ــ انتاج المواد الانشائية مثل الطابوق الجيري ، الطابوق الاسمنتي ، الانابيب الاسمنتية والجبص .
ــ صناعة المفاصل ، الاقفال ، البراغي والمسامير... الخ .
ــ اقامة ورش لاعمال الهندسة الخفيفة .
ــ انتاج العلف الحيواني والسمكي .
ــ انتاج الحلويات والشوكولاته والمربات .
ــ صناعة دباغة الجلود .

ـ انتاج الاحذية ومنتجاتها .
ـ صناعة العطور ومواد التجميل .
ـ انتاج النحل .
ـ صناعة لعب الاطفال ، المظلات الشمسية ، معجون الاسنان والفرشاة .

القطاع الزراعي :

وتتوفر فيه الفرص الاستثمارية التالية :

ـ بناء مستودعات وصوامع لتخزين الحبوب .
ـ انتاج البذور الزيتية .
ـ بناء محطات لتخزين الوقود .
ـ بناء ورش لصناعة الالات الزراعية .
ـ انتاج الخضار والفواكه للتصدير .
ـ بناء مسالخ ، حظائر ومخازن تبريد .
ـ صناعة المعدات اللازمة لتجميع ونقل المواشي الحية .
ـ بناء المرافق الاساسية لايواء وتجميع المواشي الحية .
ـ اقامة مزارع خاصة لتربية التماسيح .
ـ انشاء مراكز تجميعية للثروة الحيوانية المتجهة للتصدير .
ـ توفير الالات والمعدات اللازمة لحفر الابار .
ـ حفر الابار الارتوازية .
ـ انشاء منشآت خاصة لانتاج الدواجن .

القطاع السياحي :

وتتمثل فرص الاستثمار المتاحة فيه بما يلي :

ـ اقامة قرى سياحية في مناطق مختلفة من البلاد منها منطقة الجزيرة ، منطقة ورشيخ وعدلي ... الخ .
ـ توفير وسائل النقل للسوّاح .
ـ بناء فنادق ومرافق سياحية في العاصمة وفي المدن الرئيسية الاخرى .

١٠ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج الورق والمواد الاخرى اللازمة للطباعة	وزارة التخطيط	غير محدد	دراسات اولية	غير محددة
انشاء مراكز لتجميع الماشية قبل تصديرها	وزارة التخطيط	غير محدد	دراسات اولية	غير محددة
توفير الآلات والمعدات اللازمة لحفر الآبار	وزارة التخطيط	غير محدد	دراسات اولية	غير محددة
توفير قطع غيار للمضخات والمحركات والمولدات الكهربائية اللازمة لمعدات حفر الآبار	وزارة التخطيط	غير محدد	دراسات اولية	غير محددة
اقامة عيادات خاصة	وزارة التخطيط	غير محدد	دراسة جدوى	غير محددة
توسيع مصنع الاسمنت	وزارة الصناعة	بربرة	دراسة اولية	غير محددة
محلج قطن	وزارة الصناعة	حمامة	دراسة اولية	غير محددة
مصنع نورة LIME	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع الالبسة الجاهزة	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع للاحذية	وزارة الصناعة	كسمايو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع الجبس	وزارة الصناعة	بربرة	دراسة اولية	غير محددة
مصنع الاعلاف الحيوانية	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع القوارير الزجاجية	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
توسيع مصنع الادوات المنزلية	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
تجديد مصنع بياسا للعطور	وزارة الصناعة	جوهر	دراسة اولية	غير محددة
مصنع للاسمنت	وزارة الصناعة	باردیرا	دراسة اولية	غير محددة
مصنع للمبيدات الحشرية	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع الياف الموز	وزارة الصناعة	مقديشو	دراسة اولية	غير محددة
مصنع تعليب الاسماك	وزارة الصناعة	رأس حافون	دراسة اولية	غير محددة

١٠ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية الصومال الديمقراطية .

[١١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العراقية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية العراقية لعام ١٩٨٧

أستمرت الحرب الايرانية العراقية لتدخل عامها الثامن وذلك بالرغم من تعدد المحاولات التي بذلت على مختلف الأصعدة العربية والاسلامية والدولية لايقافها واستعداد الجمهورية العراقية للتفاوض ووقف القتال، وبالرغم من ظروف الحرب فقد تواصل جهد الحكومة العراقية لتنشيط الاقتصاد وتنظيم وتنمية قطاعاته المختلفة، وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

١١ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية:

شهد العام صدور العديد من القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة شملت بالتنظيم كثيرا من المواضيع تتعلق بتشجيع الاستثمار والضرائب والشركات وقطاعي الزراعة والصناعة والعمل وفيما يلي تفصيل ذلك:

ــ صدر في مجال التخطيط الاقتصادي قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩ الذي الغى بموجبه قانون مجلس التخطيط رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وحل هذا المجلس وشكل بدلا عنه هيئة التخطيط التي جعلت بمثابة هيئة استشارية لمجلس الوزراء في شؤون التخطيط وحددت مهامها التي تشمل اقتراح الاهداف والسياسات التنموية، وتهيئة واعداد الخطة الخمسية والسنوية، واقتراح السلع والخدمات الاساسية التي يقتضي دعمها، وسياسات تسعيرها، وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن مساهمة العراق في المشاريع الاقتصادية المشتركة العربية والدولية، والمصادقة على تقارير الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريع واعمال الخطة، وتقديم اقتراحات متعلقة بمشاريع الخطة، وتشكيل اللجان المناط بها مهام او دراسات متعلقة بالخطة.

ــ وعلى صعيد تنظيم القطاع العقاري صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٨٦) بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣ واضعاً الحدود الاقتصادية للافراز في الاراضي الزراعية والبساتين وتراوحت بين ثلاثة دونم للارض التي تزرع تبغا الى مائة دونم للاراضي الزراعية الديمية وحظر التسجيل العقاري في شأن معاملات الافراز لاقل من الحدود التي وضعها القرار، هذا وقد الغى القرار قانون الحد الاقتصادي للاراضي الزراعية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه.

كما اصدر المجلس القرار رقم (٢٩٧) بتاريخ ١٩٨٧/٥/٥ والذي قضى لمالكي الاراضي الزراعية والبساتين واصحاب حق التصرف فيها تشييد ابنية السكن فيها دون التقيد بالمساحات المنصوص عليها في قرار المجلس رقم (١٤٨٨) المؤرخ ١٩٨٥/١٢/٢٨، اما الذين يستأجرون الاراضي الزراعية والبساتين المملوكة للدولة او المتعاقدين عليها او الموزعة لهم بموجب قانون الاصلاح الزراعي فيسري عليهم احكام القرار (١٤٨٨) والقرارات الاخرى السابقة له.

صدر ايضا القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٧ الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٣٣٣)

بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٦ وتناول القانون اعادة تنظيم الملكية في مشاريع الاراضي الزراعية المستصلحة تحقيقا لاستغلالها وفق الاساليب العلمية الحديثة ، و يتم تحديد هذه المشاريع ببيان يتم نشره و يصدره وزير الزراعة بالتنسيق مع وزارة الري ، واسند الى وزارة الزراعة اجراءات اعادة تنظيم الملكية في الاراضي الزراعية المشمولة بهذه المشاريع وذلك عندما تبدأ الجهة المنفذة اعمال الاستصلاح ، وتعتبر هذه الاراضي مستولى عليها اذا كانت مملوكة لاشخاص او كان لهم حق التصرف عليها او كانت موقوفة و يستثنى من ذلك البساتين وفق شروط معينة ، ونظم القانون ما يترتب على القيام باعمال الاستصلاح من اداء للتعويضات ، والغاء لقرارات التوزيع وعقود الايجار ، واعادة التسجيل العقاري في شأن الارض المستولى عليها .

كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٦ الذي يقضي بتأجير الاراضي الزراعية الواقعة خارج المشاريع الاروائية في حوض سد القادسية الى الفلاحين المستحقين والى المالكين الذين غمرت اراضيهم مياه السد وذلك استثناء من شرط مهنة الفلاحة المنصوص عليه في قانون الاصلاح الزراعي وشريطة الا تقل المساحة المتعاقد عليها عن خمسة دونمات ولا تزيد على ثلاثين دونما لكل متعاقد .

وصدر ايضا قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ ١٩٨٧/١٠/١٠ القاضي بالغاء الشرط القانوني الخاص باحتراف الزراعة فيمن يتم التعاقد معهم على ايجار اراضي الاصلاح الزراعي على ان يرجح الفلاح الذي يحترف الزراعة عند التنافس على ايجار تلك الارض .

ـ في مجال تنظيم الشركات صدر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٢٣) المؤرخ ١٩٨٧/٩/١٥ القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٨٧ معدلا قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ بالنص على ان تتكون الشركة المختلطة من شخص او اكثر من كل من القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص وعلى الا تقل مساهمة القطاع الاشتراكي عن ٢٥ ٪ من رأس المال ، كما اجاز القانون استثناء تكوين شركة مختلطة من شخصين من القطاع المختلط ، وقضى بان يكتتب المؤسسون في الشركة المساهمة المختلطة بنسبة لا تقل عن ٥٥ ٪ ولا تزيد على ٧٥ ٪ من رأس مالها الاسمي و يدخل في ذلك الحد الادنى المقرر للقطاع الاشتراكي البالغ ٢٥ ٪ ، كما نص على عدم جواز نقل المساهم من القطاع الاشتراكي ملكية اسهمه في الشركة المختلطة الى شخص من غير هذا القطاع اذا كان من مؤدى ذلك انخفاض نسبة مساهمة القطاع الاشتراكي عن ٢٥ ٪ من رأس المال ، واورد القانون ان مجلس الادارة في الشركة المساهمة المختلطة يتكون من تسعة اعضاء اصليين يمثل ثلاثة منهم القطاع الاشتراكي واربعة يمثلون القطاع الخاص وعضوان يمثلان العاملين في الشركة .

كما صدر قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ ١٩٨٧/٥/٩ و يتعلق بالحد الاعلى لرأس مال الشركة المنصوص عليه في الفقرة (ثانيا) من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ ليصبح رأس مال غير محدود .

ـ وعلى صعيد المعاملة الضريبية صدر في شأن الشركات الاجنبية العاملة في العراق ـ وبموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١) المؤرخ ١٩٨٧/١/٧ ـ القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ معدلا قانون

ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ بالنص على ان تفرض السلطة المالية مبلغا (اضافيا) قدره عشرة آلاف دينار على كل فرع لشركة اجنبية عاملة في العراق تأخر عن تقديم حساباته الختامية المدققة من قبل ديوان الرقابة المالية الى السلطة المالية لمدة تتجاوز ستة اشهر من انتهاء السنة المالية لتلك الشركة ما لم يكن ذلك لعذر مشروع يقبله الديوان . كما صدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ معدلاً قانون ضريبة الدخل المشار إليه بأن أحدث تخفيضاً في مقدار الضريبة على المواطنين ، والزم كل من له دخل خاضع للضريبة بأن يقدم تقريراً عنه دون الحاجة الى إشعار بتقديمه ، ونص على جزاء في حالة عدم تقديم التقرير او الامتناع عن تقديمه حتى ٥/٣١ من كل سنة الا اذا كان ذلك بعذر مشروع . وصدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٦٧ المؤرخ ١٩٨٧/١٠/١ ليعفي الشركات الاجنبية المنفذة لمشاريع التنمية الجديدة في العراق التي يلي التوقيع على عقودها تاريخ تنفيذ هذا القرار من جميع الرسوم والضرائب المتحققة عليها بسبب تنفيذها تلك المشاريع بما في ذلك ضريبة الدخل المتحققة على مدخولات منتسبيها من غير العراقيين .

وفي مجال ضريبة الدخل بوجه عام صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٢٠) المؤرخ ١٩٨٧/٧/٢٠ القاضي بالاعفاء من ضريبة العقار دار سكنى واحدة او شقة سكنية واحدة يشغلها والدا صاحب الدار او احدهما اذا كان الشاغل لا يملك دارا او شقة سكنية على وجه الاستقلال . كما نص القرار على الاعفاء من ضريبة الدخل معاملة هبة دار سكنى واحدة او شقة سكنية واحدة التي تتم بين الابوين واولادهما شريطة ان لا يكون الموهوب له مالكا خلال السنتين السابقتين لتاريخ الهبة دارا او شقة سكنية اخرى على وجه الاستقلال ، على ان يكون خاضعا لضريبة الدخل اي تصرف من قبل الموهوب له ناقل للملكية في العقار الموهوب اذا تم ذلك خلال مدة عشر سنوات من تاريخ تسجيل الهبة باسمه .

وصدر ايضا بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٣١) المؤرخ ١٩٨٧/٩/١٩ القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٧ معدلا قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٧ في شأن بعض فئات الضريبة وملزما كل شخص مسجل او غير مسجل وله دخل خاضع للضريبة ان يقدم تقريرا عنه قبل اليوم الاول من حزيران (يونيه) من السنة التقديرية ، كما نص على ان تفرض السلطة المالية مبلغا اضافيا بنسبة ١٠ ٪ من الضريبة المتحققة وبما لا يتجاوز خمسمائة دينار على المكلف الذي لم يقدم او الذي يمتنع عن تقديم تقرير ضريبة الدخل حتى يوم ٥/٣١ من كل سنة ما لم يكن التأخير بعذر مشروع . وتبع ذلك قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٨٣٦) المؤرخ ١٩٨٧/١٠/٣١ الذي عدل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ بان نص على ان تقدر السلطة المالية الضريبة على اساس الدخل الحقيقي اذا لم تكن قد قدرتها على احد الاشخاص الخاضعين لها او قدرتها بما يقل عن حقيقتها في السنة التقديرية الاخيرة او في احدى السنين الخمس السابقة للسنة التقديرية الاخيرة .

وعلى صعيد اخر منح مجلس قيادة الثورة اعفاءات جمركية بموجب قرارين جاء في احدهما (وهو القرار رقم (١٤٨) بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩) منح اعفاء من رسم الوارد الكمركي وضريبة الدفاع الوطني في شأن المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية التي تستوردها لصالح عامليها الاجانب

الشركات الاجنبية التي تنفذ مشاريع في القطر العراقي او تقدم لجهة حكومية معونة فنية ، وجاء في الثاني (هو القرار رقم (٨٠١) المؤرخ ١٩٨٧/١٠/١٠) السماح للعراقي المقيم وغير المقيم وللاجنبي ادخال الذهب المشغول وغير المشغول للعراق واعفاؤه من الرسم الكمركي شريطة الاعلان عنه ، كما اصدر وزير المالية القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ بالاعفاء من الرسوم الكمركية وفق ضوابط معينة حددها في القرار، في شأن النماذج والعينات التجارية التي ترد الى القطر العراقي . كما تم تحديد وتعديل رسم الانتاج فيما يتعلق ببعض المنتجات المحلية وذلك بموجب قراري مجلس قيادة الثورة رقمي (٣٠٨) بتاريخ ١٩٨٧/٥/٩ و(٥٠٥) بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣ .

وتم تعديل قانون رسم الطابع رقم (١٦) لسنة ١٩٧٤ بموجب ثلاثة قوانين هي القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٦ الذي صدر بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٨٦) المؤرخ ١٩٨٦/١٢/٣١ * ، والقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٧ الذي صدر بقرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١ ، والقانون رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٧ الذي صدر بقرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٢ .

ـ في مجال تشجيع الاستثمار صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٤٣١) المؤرخ ١٩٨٧/٦/١٧ الذي عدل قرار المجلس رقم (٨٩٩) بان سمح للمستثمر العربي ادخال رأس ماله بعملة قابلة للتحويل عن طريق مصرف مجاز او في شكل اموال عينية جديدة ذات صلة بمشروعه ، او بالاثنين معا ، وذلك عن طريق منحه اجازات استيراد بدون تحويل خارجي لاستيراد جميع المكائن والاجهزة والعدد والادوات وقطع الغيار والاثاث ومستلزمات التشغيل واية تجهيزات اخرى لاحتياجات تأسيس المشروع ، ونص القرار على ان تحسب هذه الاموال ضمن رأس المال المدفوع على ان تتولى الجهة القطاعية تقدير قيمة هذه الاموال . كما صدر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٢٨) بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٤ القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٧ معدلا قانون الاستثمار الصناعي للقطاعين المختلط والخاص رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٢ وذلك باخضاع مشاريع العلف ومجازر وحقول الدواجن والمفاقس وتربية الابقار الى احكام هذا القانون واحلال وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي محل وزارة الصناعة اينما وردت فيه ، واجاز القانون الحاق اي من هذه المشاريع الى جهة اخرى وذلك بموافقة ديوان الرئاسة .

وصدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٤٥) المؤرخ ١٩٨٧/٤/٢٠ الذي قضى بمنح الصناعيين المجازين من قبل مديرية التنظيم والمساعدات العامة حق استيراد المواد الاولية للانتاج ومستلزمات التشغيل والانتاج والمواد الاحتياطية ذات الصلة بعملية المشروع الانتاجية والمكائن والمعدات والاجهزة اللازمة لتحديث وتوسيع الخطوط الانتاجية ، ونص على ان يتم الاستيراد باجازات استيراد وبدون تحويل خارجي ومن اي مصدر خارجي دون المطالبة بكشفه ، واصدر المجلس ايضا القرار رقم (٤٨٣) بتاريخ ١٩٨٧/٧/٨ الذي سمح بموجبه لاصحاب المشاريع الصناعية في القطاع الخاص بتصدير منتوجاتهم الى خارج العراق شريطة ان

---

* اصبح نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٢ .

تتم اعادة نسبة لا تقل عن ٦٠ ٪ من قيمتها التصديرية الى العراق وعلى الا يقل هذا المبلغ المعاد في جميع الاحوال عن مكونات العملة الصعبة الداخلة في كلفة المنتوجات المصدرة . وجاء قرار المجلس رقم (٨١٩) المؤرخ ١٩٨٧/١٠/١٨ لينهي العمل بقراره رقم (٢٥٨) المتضمن عدم جواز منح اجازات الاستيراد للصناعيين الا بعد تقديم استشهاد ببراءة ذمة مشروعهم الصناعي من المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال والهيئة العامة للضرائب . وصدر بموجب قرار المجلس رقم (١١٥) المؤرخ ١٩٨٧/٢/٢٣ القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٧ المتعلق بممارسة مهنة صيانة الاجهزة والمكائن ووسائط النقل والذي نص على الحصول على اجازة ممارسة المهنة وحدد الشروط التي يجب توفرها في مقدم الطلب ، ومدة الاجازة ، وتوفير الارض المناسبة لانشاء المجمعات لاغراض القانون ، والمسائل المتعلقة باشراف الجهة الحكومية على محلات المهنة ، وحالات الغاء الاجازة والرسوم اللازم اداؤها ، والجزاءات في حالات مخالفة هذا القانون .

ـ ادخل على تعليمات التحويل الخارجي وقانون البنك المركزي تعديلا يقضي بالسماح لغير المقيمين من العراقيين والعرب والاجانب ممن لا يوجب عليهم قانون البنك المركزي العراقي جلب أموالهم الى العراق بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى احد الاشخاص المجازين و بفائدة تتماشى مع اسعار الفائدة العالمية وتدفع بالعملة الاجنبية ، و بالسماح لهم بإعادة تحويل مبالغ هذه الحسابات مع فوائدها بالعملات الاجنبية و بدون اية قيود أخرى . وأصدر البنك المركزي العراقي تعليمات جديدة حدد بموجبها نسب تحويل مدخرات العاملين غير العراقيين الى الخارج .

ـ وفي مجال تنظيم العمل صدر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٣٦) بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٧ قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ والذي حدد مبادىء اساسية كهدف القانون المتمثل في توظيف العمل في خدمة عملية البناء الاقتصادي ، وكضمان حق العمل لكل مواطن قادر بشروط وفرص متكافئة ، وكفالة الاجر الذي يسد الحاجة ، وقيام علاقات العمل على اساس التضامن الاجتماعي ، ونص القانون على كفالة التنظيم النقابي ، وعلى مساواة العامل العربي الذي يعمل في العراق في المعاملة بالعامل العراقي ، و يسري القانون على العاملين في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني . واعتبر القانون الحقوق الواردة فيه الحد الادنى لحقوق العمال ، و يقع باطلا اي صلح او تنازل او ابراء من هذه الحقوق ، وشمل القانون بمواده التشغيل والتدريب المهني ، وعلاقات العمل ، والاجر ووقت العمل والاجازات ، وحماية العمل والعمال بما في ذلك المرأة العاملة ، والاحداث ، والتنظيم الداخلي للعمل كتحديد واجبات العامل وقواعد الانضباط التي على العامل الالتزام بها ، واخيرا نظم القانون تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل .

وصدر بموجب قرار المجلس رقم (٣٧٩) بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢ قانون التنظيم النقابي للعمال رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ الذي نص على اهداف القانون والتي من بينها حماية وتطوير الانتاج وحقوق العمال وتنمية الوعي السياسي والثقافي والمهني لدى العمال وترسيخ روح الاحترام لنظام العمل ، و يطبق القانون على العاملين في جميع القطاعات ، وتناول القانون في مواده التنظيمات النقابية ، وحق العضوية ، والاحكام المالية .

١١ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت حكومة الجمهورية العراقية خلال العام عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية وأخرى غير عربية ، شملت مجالات التعاون الاقتصادي والفني والصناعي والتجاري والنقل الجوي والاتصالات وذلك على النحو التالي :

١١ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

أ ــ التعاون في مجال النقل والمواصلات :

ــ تم التوقيع على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين الجمهورية العراقية ودولة الامارات العربية المتحدة . وتقضي الاتفاقية بأن يمنح كل طرف متعاقد الطرف الآخر الحقوق المعينة في الاتفاق بغرض تأسيس وتشغيل الخدمات المتفق عليها مثل الطيران عبر إقليم الطرف الآخر دون الهبوط ، والتوقف في الاقليم المذكور لغير أغراض النقل ، والنقاط المحددة لغرض انزال وأخذ الركاب والبضائع والبريد من إقليم كل طرف . ونصت الاتفاقية أيضا على إعفاء الطائرات العاملة في خدمات جوية دولية من مؤسسة النقل الجوي المعيَّنة من أي من الطرفين وكذلك المعدات الاعتيادية للطائرات وتجهيزات الوقود والزيوت من جميع الرسوم الجمركية وأجور الفحص والرسوم الاخرى المماثلة عند الوصول الى اقليم الطرف الآخر بشرط أن تبقى تلك المعدات والتجهيزات على متن الطائرة حتى وقت إعادة تصديرها او استعمالها .

ــ وقعت كل من حكومتي الجمهورية العراقية والمملكة الاردنية الهاشمية على محضر اجتماعات الجمعية العمومية لشركة النقل البري العراقية الاردنية حيث أقرّت الميزانية الختامية لعام ١٩٨٦ وتوزيع صافي أرباحها مناصفة والبالغة ثلاثة ملايين دولار.

ــ عقدت اللجنة الثلاثية المشتركة بين الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والمكلفة ببحث اجراءات تنفيذ اتفاقية التعاون الملاحي لإنشاء شركة الجسر العربي للملاحة والموقعة بين الأقطار الثلاثة ، عقدت اجتماعاتها في العاصمة الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٧ ــ وعرضت اللجنة ما توصلت اليه من نتائج والخطوات والاجراءات الواجب اتخاذها لاستكمال اجراءات تأسيس الشركة حيث تقرر تحديد فترة انتقالية مدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ تشكيل مجلس إدارة الشركة يتم خلالها وضع النظم المالية والادارية ، واجراء التنسيق اللازم مع الشركات الوطنية للملاحة في الأقطار الثلاثة .

ب ـ التعاون في المجال التجاري والاقتصادي والفني :

ــ عقدت في بغداد خلال الفترة ١٤ ــ ١٥ فبراير (شباط) ١٩٨٧ اجتماعات الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين الجمهورية العراقية ودولة الامارات العربية المتحدة المنبثقة عن الاتفاق الاقتصادي والتجاري والفني الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٣ . وقد تم استعراض العلاقات الاقتصادية بين البلدين ووسائل تنميتها .

- تم التوقيع على اتفاقية متكافئة بين حكومتي الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للتبادل التجاري بواقع ١٠٠ مليون دولار لكل طرف، وتم الاتفاق على قوائم سلعية بصادرات كل من البلدين.
- تم الاعلان عن دخول اتفاقية التعاون التجاري والبحري بين كل من الجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ ١٩٨٧/١/٢٤.
- صدر بتاريخ ١٩٨٧/٤/١١ قرار جمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٧ بالمصادقة على اتفاقية التعاون الفني والاداري المبرمة بين كل من الجمهورية العراقية والجمهورية العربية اليمنية الموقعة بين البلدين بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٢.
- تم التوقيع على محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين كل من الجمهورية العراقية ودولة البحرين وذلك في اختتام اجتماعات الدورة الخامسة للجنة المشتركة بين البلدين. وأكد المحضر على ضرورة زيادة حجم المبادلات التجارية والتعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والتدريب وتوسيع المشاركة المتبادلة في المعارض الدولية والنوعية المتخصصة التي تقام في البلدين وتشجيع الزيارات والوفود التجارية والاقتصادية بينهما.
- اجتمع في بغداد وزير النفط العراقي مع وكيل وزارة النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية اليمنية حيث تم بحث العلاقات الثنائية في مجالات التعاون الفني واستعراض أعمال اللجنة المشتركة لشؤون النفط والمساعدات العراقية للجمهورية العربية اليمنية من اجل استغلال ثروتها النفطية.

جـ ـ التعاون في المجال الصناعي:

- تم في العاصمة الاردنية التوقيع على برنامج عمل «الشركة العراقية الاردنية للصناعات» والمشروعات الصناعية الرئيسية التي تنوي القيام بها. و يتضمن برنامج عمل الشركة دراسة توصيات مجلس إدارتها الذي عقد عدة اجتماعات خلال السنتين الماضيتين حدد خلالها عددا من المشاريع التي تهدف الى تأمين الحد الادنى من التكامل الصناعي والاقتصادي بين البلدين. كما يتضمن البرنامج اقرار خطة الشركة للسنة المقبلة والموافقة على بدء الدراسات التفصيلية للمشروعات في مجالات الصناعات المعدنية والمواد الكيماوية التي من المقرر تنفيذها خلال العام المقبل.
- تم الاتفاق بين وزارة التجارة العراقية ووزارة الاقتصاد المصرية على تأسيس شركات مشتركة بين البلدين في مجال الصناعة لتحقيق التكامل في الصناعات القائمة في البلدين خاصة في قطاعي البترول والصناعات الهندسية التجميعية. جاء ذلك في المذكرة المتبادلة بين الحكومتين العراقية والمصرية والتي تضمنت أيضا تدريب كوادر عراقية في مجال الصناعة وتشكيل لجنة فنية من الطرفين تجتمع مرة كل ستة أشهر.

د ـ التعاون في المجال الزراعي :

ـ وقع الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية العراقية والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري بروتوكولا للتعاون الزراعي والفني بين كل من الجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية ، ينص على استحداث وإقامة المشاريع المشتركة للتنمية الزراعية وتنشيط التبادل التجاري والاقتصادي والتعاون بين المنظمات التعاونية الزراعية وتبادل المعلومات والخبرات والوفود والتدريب وإقامة الندوات والمؤتمرات .

١١ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات التالية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني :

ـ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا .

ـ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع اسبانيا .

ـ اتفاقية للتبادل التجاري والاقتصادي والفني مع جمهورية افغانستان .

ـ كما عقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ الاجتماع التمهيدي الثاني للجنة العراقية الفيليبينية المشتركة للتعاون المهني حيث تم بحث امكانية توسيع التعاون وتبادل الخبرات في مجال التدريب المهني والتعاون الاقتصادي والتجاري .

ـ وعلى صعيد التعاون العلمي والثقافي تم التوقيع على برنامج للتعاون العلمي والثقافي والتربوي مع اليونان ويمتد البرنامج حتى عام ١٩٨٩ .

١١ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

على الرغم من دخول الحرب الايرانية العراقية عامها الثامن ، فإن الساحة الاقتصادية العراقية كانت حافلة بالوقائع والأحداث في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية . وفيما يلي أهم الوقائع والاحداث التي شهدها العام :

التخطيط والتنمية :

ـ أعلن وزير التخطيط أن الخطة التنموية لعام ١٩٨٨ ستركز على ادراج المشاريع التي تخدم المجهود الحربي مباشرة والمشاريع التكميلية للمشاريع الانتاجية القائمة والتي تقلل من حجم الاستيراد وتزيد من حجم الصادرات . وأضاف الوزير أن مسيرة التنمية ظلت مستمرة ومتصاعدة خلال سنوات الحرب . حيث تم استثمار أكثر من ٢٠ مليار دينار عراقي (حوالي ٦٤ مليار دولار) لاقامة مختلف المشاريع التنموية .

ومن ناحية أخرى ذكر الوزير أن الجمهورية العراقية تمكنت من خلال تعزيز النهج الاشتراكي واعتماد التخطيط كأسلوب فاعل من احداث انجازات كبيرة في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق معدلات عالية في نمو الاقتصاد القومي .

وتتضمن الخطة التنموية الجديدة تنفيذ ألف وستمائة وواحد وستين مشروعا أساسيا في قطاعات

الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والمباني والخدمات والتربية والتعليم والبحث العلمي منها نحو خمسمائة مشروع انتاجي في قطاعي الزراعة والصناعة .

القطاعات الاقتصادية :

ـ القطاع الزراعي :

ـ قررت وزارة الزراعة تأجير المسطحات المائية من البحيرات والأنهار للقطاع الخاص بعد تقسيمها الى وحدات يسمح للمستأجر أن يصطاد فيها الأسماك بصورة مباشرة أو عن طريق المقاولين الثانويين . وأوضح وزير الزراعة أن المستأجر سيتولى بنفسه اجراء البحوث واتخاذ الحماية اللازمة لتنمية الثروة السمكية والمحافظة عليها بما في ذلك منع إلقاء المتفجرات والسموم وعدم الصيد في الأوقات الممنوعة .

ـ وقعت الجمهورية العراقية والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي على اتفاقية لدراسة وتنفيذ مشاريع زراعية في العراق بتمويل من مستثمرين عرب وشركات عربية بعد أن يقدم العراق للجهات المموّلة التسهيلات المطلوبة وتقوم الهيئة حاليا بتنفيذ مشروع لانتاج الالبان ومشتقاتها في العراق ، يبلغ رأس ماله خمسين مليون دولار ومعمل للالبان بطاقة خمسين الف لتر حليب مصنع يوميا .

ـ أعدت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة دراسة حول مشروع تطوير التخطيط الزراعي وتقويم المشروعات الزراعية والغذائية بالجمهورية العراقية . و يهدف المشروع الى تقديم التنبؤات والمتغيرات الخاصة بالاقتصاد الزراعي وإعداد الموازين للسلع الاستراتيجية والرئيسية من الانتاج الحيواني والزراعي حتى عام ٢٠٠٠ إضافة الى إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والعمل على تطوير الاحصاءات الزراعية المستخدمة في التخطيط والمتابعة بالقطاع الزراعي والغذائي في الجمهورية العراقية .

ـ القطاع الصناعي والثروة المعدنية :

ـ ترأس وزير الصناعة اجتماعا لمناقشة ما حققته الخطة الانتاجية للمنشآت الصناعية حيث تم خلال الاجتماع تقويم الانجازات والخطوات المتخذة في مجالات التدريب وتصنيع الادوات الاحتياطية محليا والنهوض بنوعية الانتاج وخطط التصدير. وأوضح الوزير ضرورة توسيع صلاحيات مديري الوحدات الانتاجية في المنشآت الصناعية بهدف خلق إدارات قادرة على تحقيق برامج انتاج جديدة في ضوء قرارات دمج المنشآت الصناعية المتشابهة .

ـ حققت المنشأة العامة للاسمنت تطوراً في إنتاجها حيث أصبحت توزع يوميا في بغداد ٥ آلاف و٩٠٠ طن من الاسمنت العادي والمقاوم عن طريق التجهيز المباشر والوكلاء . وأفاد مدير المنشأة أنه تم خلال العام تصدير كميات كبيرة من الاسمنت الابيض والعادي الى دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية .

ـ صادق مجلس ادارة الشركة العربية للاستثمارات الصناعية على انشاء مشروع لصناعة الادوية بالجمهورية العراقية بكلفة تزيد عن ١٥٠ مليون دولار. ووصف مدير عام الشركة هذا المشروع بأنه خطوة متقدمة في صناعة الادوية في الوطن العربي.

ـ أنجزت الشركة العامة للمشاريع النفطية خلال السنوات العشر الماضية ٦٧ مشروعا نفطيا بتكلفة قدرها ٩٤٥ مليون دينار، وقال مصدر مسؤول في الشركة أن ٣٧ مشروعا انجزتها الكوادر الفنية في الشركة عن طريق التنفيذ المباشر فيما تم تنفيذ ٢٦ مشروعا عن طريق التنفيذ الجاهز و٤ مشاريع بأسلوب التنفيذ المختلط. وأضاف أن هناك ١٩ مشروعا قيد الدراسة تبلغ تكلفتها الاجمالية حوالي ٩٠٤ مليون دينار وتتضمن هذه المشاريع مد أنبوب النفط الخام عبر الاراضي السعودية ـ المرحلة الثانية ـ ومشروع توسعة الانبوب العراقي التركي للنفط الخام.

ـ قام وفد عراقي بزيارة الى سريلانكا للتفاوض حول امكانية إعادة فتح مصنع مخصبات اليوريا وتشغيله، وكان العمل في هذا المصنع قد أوقف بسبب ارتفاع تكلفة تشغيله، وطلبت سريلانكا من الوفد العراقي استخدام النفط العراقي لتخفيض تكلفة الانتاج.

ـ صرح وزير النفط العراقي أن صادرات العراق النفطية تجاوزت حاجز المليوني برميل يوميا منذ ابريل (نيسان) ١٩٨٧ وأن هذا الرقم من المتوقع أن يرتفع ليصل الى مليونين ونصف المليون برميل يوميا خلال الاشهر القادمة بعد اكتمال التوسعة الثانية لانبوب النفط العراقي التركي، ومن جهة اخرى تقدر احتياطيات الجمهورية العراقية من النفط الخام بنحو ٧٢ مليار برميل زادت بنسبة ١٠ ٪ تقريبا نتيجة انتشار عمليات الاستكشاف، أما احتياطيات الغاز الطبيعي فإنها تقدر بنحو ٨١٥ مليار متر مكعب.

ـ بدأت الجمهورية العراقية خطوات حثيثة لتعزيز موقعها بين الدول المصدرة لمادة الكبريت. وقال مسؤول في حقل «المشراق» أن العمل في انتاج الكبريت في معمل جديد تم تشييده بكلفة ١٧ مليون دينار سيضيف نحو ١٥٣ الف طن من الكبريت سنويا الى الانتاج الحالي للحقل الذي يقع على بعد ٤٥ كيلومتر جنوب مدينة الموصل والذي بدأ في الانتاج عام ١٩٧١. وجدير بالذكر أن الجمهورية العراقية تصدر سنويا نحو ٥٠٠ الف طن من الكبريت الى كل من الصين الشعبية وبنغلاديش والهند وباكستان ومصر والاردن وتونس ولبنان وبعض الاقطار الاخرى.

ـ تم اكتشاف كميات جديدة من الفوسفات، كما تم تصدير كميات من الفوسفات العراقي الى كل من جمهورية مصر العربية والصين الشعبية وسريلانكا، هذا وتقدر الاحتياطيات المتوفرة من الفوسفات في الجمهورية العراقية بحوالي ثلاثة مليارات ونصف مليار طن بعد الاكتشافات الاخيرة.

وقائع وأحداث أخرى :

- اختتم في بغداد بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢ الاجتماع الذي عقد لتدارس ومناقشة مشروع قانون الاستثمارات العربية الذي يهدف الى تنظيم الاستثمار العربي في الجمهورية العراقية ، وقد شارك في هذا الاجتماع اضافة الى الوزارات والاجهزة العراقية المعنية ممثلون عن إتحادات وغرف التجارة والصناعة في الدول العربية وعدد من المستثمرين ورجال الاعمال العرب بدعوة من السلطات العراقية للمشاركة في مناقشة مسودة القانون ، والذي من المقترح أن تتولى تنفيذه هيئة يرأسها وزير التخطيط .
- عقدت في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الامريكية ندوة حول الاحتمالات الاقتصادية الجديدة في الجمهورية العراقية لدراسة الامكانيات المتاحة للدخول في مشاريع تجارية مع العراق وقد أشرف على تنظيم الندوة المنتدى التجاري الامريكي العراقي .

القروض :

حصلت الجمهورية العراقية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٩/١٦	٨,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع التسليف الزراعي
ـ صندوق النقد العربي	١٩٨٧/٦/١٨	١٨,٦٢ مليون	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
ـ البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/١	٠,٠٨٥ مليون	دينار اسلامي	منحة
ـ البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/٢٩	٩,٨٨٨ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
ـ البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٤/٧	١٠,٨٧٠ مليون	دينار اسلامي	بيع بالاجل لصالح الشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية
ـ بنك ميرلاند	ـ	٦٦,٨ مليون	جنيه استرليني	تمويل صادرات بريطانية للعراق

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١١ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١١ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تنتهج الحكومة العراقية الان استراتيجية تسعى من خلالها الى تشجيع القطاع الخاص المحلي والمستثمرين العرب على ولوج الاستثمار في مختلف القطاعات المختلفة كالا تي :

القطاع الصناعي :

استرشادا بالمعطيات المركزية لطروحات وتوجيهات القيادة السياسية للارتقاء بمسيرة القطاع الصناعي الخاص بما يمكن ذلك القطاع من التعايش على سطح واحد مع القطاع الاشتراكي ليصبح قطاعا له ضوابط وقوانين ومنظما وموجها ضمن سياقات عمل ومنهجية تعامل جديدة ، شرعت الاجهزة التخطيطية والتنفيذية في الدولة بتحمل مسؤوليتها في تهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه المهمات التنموية عن طريق اعادة تقويم مجمل السياسات والاجراءات التنفيذية التي تحكم مسيرة النشاط الصناعي الخاص ، واتخاذ الوسائل والمعالجات العملية لتحفيزه على الارتقاء بكفاءته الانتاجية .

وفيما يلي خلاصة خطة التنمية الصناعية الخمسية ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ للمستثمرين العرب الراغبين في تأسيس مشاريع صناعية .

التسلسل	نوع الصناعة	عدد المشاريع	مجموع الاستثمار (الف دينار)
اولا	الغذائية	١٦	١٣٨٠٠
ثانيا	النسيجية	٤٢	٣٣٥٠٠
ثالثا	الخشبية	١٨	١٣٥٠٠
رابعا	الورقية	١٥	١٨٠٠٠٠
خامسا	الكيماوية	٢٠	١٩١٥٠
سادسا	البلاستيكية	٣٥	٣١٨٠٠
سابعا	الانشائية	١٥	١٦٥٠٠
ثامنا	المعدنية	٥٩	٧٩٠٥٠
تاسعا	التحويلية	٩	٩٠٠٠
		٢٢٩	**٢٣٤٣٠٠**

القطاع الزراعي :

تطبيقا للنهج الاقتصادي الجديد للدولة وفي اطار الجهود الرامية الى دعم وتشجيع القطاع الخاص وتعميق دوره ومساهمته في مختلف حلقات النشاط الزراعي . اتخذت الحكومة الصيغ الكفيلة بتوسيع

مجالات ممارسة النشاط الخاص للعمليات الانتاجية الزراعية ، النباتية والحيوانية واتخذت التدابير والاجراءات الضرورية لتطبيق هذه الوجهة وذلك من خلال الاعلان عن تأجير او بيع الكثير من المشاريع الزراعية التي كانت تتولى ادارتها المنشآت والمؤسسات الزراعية وكذلك بيع محطات ابقار الحليب ومحطات تربية الحيوان ، والبيوت الزجاجية ومزارع الدولة والمجازر العصرية و بحيرات الاسماك وتأجير المسطحات المائية للقطاع الخاص . هذا الى جانب تطوير مساهمة الافراد والشركات لدخول قطاع صناعة الدواجن وتشجيع المواطنين على دخول الانماط الحديثة في الانتاج الزراعي .

القطاع السياحي :

يزخر العراق بالعديد من المناطق الاثرية والتاريخية والمراكز الدينية والعلمية الى جانب الفن والتراث الذي يعود الى آلاف السنين والتي توفر بمجموعها الاساس المطلوب لقيام صناعة سياحية مزدهرة في البلاد . وقد حرصت الدولة في خططها على تطوير قطاع السياحة من خلال تطوير المنشآت والمرافق السياحية القائمة وتحسين الخدمات فيها للمواطنين والسياح على السواء ، اضافة الى تنفيذ العشرات من المشاريع السياحية الجديدة في بغداد و بقية محافظات القطر .

واسهاما من الدولة في تشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية في المشاريع والمرافق السياحية في عموم المناطق السياحية في القطر فقد تكلفت ، بتقديم تسهيلات مصرفية واسترادادية واعفاءات ضريبية وتشجيعية لمستثمري المشاريع والمرافق السياحية واصحابها ومستأجريها ومتعهديها من العراقيين والمواطنين العرب على سواء .

القطاع الصحي :

وفي اطار الاهتمام الذي توليه قيادة الحزب والثورة للقطاع الصحي وتشجيع العاملين فيه على تقديم افضل الخدمات الصحية للمواطنين ، اجاز مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٨٥ ، انشاء المستشفيات الاهلية من قبل الاطباء الموظفين والمتقاعدين وشمولهم بسلفة انشاء المستشفيات الاهلية الممنوحة من قبل مصرف الرافدين .

١١ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار في الجمهورية العراقية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع (مليون دولار امريكي)
١ ــ منتجات الالبان	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٣,٧٨
٢ ــ جوارب للرجال والاطفال	،،	،،	،،	٤,٧٩
٣ ــ احذية رجالية	،،	،،	،،	١٠,٨
٤ ــ منظفات منزلية	،،	،،	،،	٤,٨٣
٥ ــ المستحضرات المطهرة	،،	،،	،،	٣,٣٥
٦ ــ اغطية المانهولات (فتحات المجاري)	،،	،،	،،	٩,٩٧
٧ ــ الصناديق الكرتونية	،،	،،	،،	١٤,٥٩
٨ ــ الرقائق البلاستيكية	،،	،،	،،	١٦,٣٦
٩ ــ القوارير (الاوعية البلاستيكية)	،،	،،	،،	٢٦,٠
١٠ ـ السقائف البلاستيكية	،،	،،	،،	٧,١٨
١١ ـ مستحلب اسيتات البولي فينيل	،،	،،	،،	٧,١٠

١١ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لا يوجد .

[١٢]
تقرير
مناخ الاستثمار
في
سلطنة عمان
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
سلطنة عمان لعام ١٩٨٧

واصلت حكومة السلطنة جهودها المكثفة للتكيف مع تراجع عائدات النفط ، ومواجهة الركود الاقتصادي ، وفي هذا الاطار فقد عمدت الحكومة الى اتخاذ العديد من الاجراءات لدعم وتنشيط الوضع الاقتصادي ، حيث قامت بمراجعة شاملة لخطة التنمية الحالية ، واعادت ترتيب الاولوية للعديد من المشاريع المقرر تنفيذها ضمن الخطة ، كما قامت الحكومة بدعم وتطوير الاجهزة المشرفة على القطاع الصناعي . كما تم اصدار العديد من قرارات الاعفاء والحماية للمنتجات الوطنية بهدف تنشيط الحركة التجارية .

١٢ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال العام عدة مراسيم سلطانية وقرارات وزارية شملت مواضيع متعلقة بتنظيم الشؤون المالية والاقتصادية ، والترخيص بالتعدين ، وفرض الضرائب وتنظيم التأمين ، وفيما يلي عرض لاهم التعديلات التشريعية :

ــ في مجال تنظيم الشؤون المالية والاقتصادية صدر القرار الوزاري رقم ٨٦/١٢١ * لتنظيم التجارة متضمنا اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري والتي تم بموجبها انشاء امانات اقليمية للسجل التجاري في المناطق التي عينتها اللائحة وحددت دائرة اختصاصها ، وحددت اجراءات الترخيص لاحتراف التجارة واجراءات التسجيل في السجل التجاري ، وحالات الطعن والتظلم في حالة رفض طلب الترخيص او التسجيل او التأشير بالبيانات . كما صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٦٨ باصدار قانون العلامات والبيانات التجارية تناول تعريف مصطلح العلامة التجارية وما يصح ان يكون علامة تجارية واجراءات تسجيلها وتجديدها وحالات شطبها ، وضبط البيانات التجارية التي توضع على المنتجات ، والجزاءات التي تفرض على مخالفة احكامها . صدر ايضا القرار الوزاري رقم ٨٧/٥ منظما السجلات الخاصة باعمال السمسرة في المجالات العقارية وتم فتح سجل خاص يقسم المهن والحرف بدائرة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة لقيد الرخص بمزاولة مهنة السمسرة في المجالات العقارية . والزم القرار كل سمسار بمسك سجل للمعاملات والصفقات التي يتوسط فيها وفق نموذج معد لذلك .

وفي مجال حماية المنتجات المحلية من منافسة الواردات البديلة او المنافسة تم فرض رسوم جمركية بموجب القرارات الوزارية بالارقام ٨٧/١ و٨٧/٢ و٨٧/٣ و٨٧/٢١ و٨٧/٦١ على بعض الواردات من المنتجات الاجنبية . كما صدر القرار الوزاري الذي نص على العمل بالقواعد

(*) اصبح نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ .

الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون .

وفي شأن الترخيص باقامة المعارض صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/١٧ ليحدد رسوم الترخيص وحالات الاعفاء منها .

وفيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس فقد صدرت القرارات الوزارية بالارقام ٨٦/١١٤ ، ٨٦/١١٥ و٨٦/١١٦ * و ٨٧/١١ و ٨٧/١٢ التي اعتبرت بموجبها المواصفات القياسية الخليجية الموحدة والمحددة بموجب هذه القرارات مواصفات قياسية عمانية وملزمة لجميع الجهات المعنية بالسلطنة .

كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٢٠ الذي التزمت بموجبه المديرية العامة للمواصفات والمقاييس بالسلطنة بالقرارات الصادرة عن هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تدخل في اختصاصها طبقا لنظامها الاساسي . وصدر ايضا القرار الوزاري رقم ٨٧/٦٨ الذي شكلت بموجبه لجنة تختص بدراسة و بحث الحالات المتعلقة بعدم مطابقة السلع المنتجة محليا او المستوردة للمواصفات القياسية الملزمة والتوصية في شأن احالتها للشرطة .

صدر في شأن ممارسة النشاط الاقتصادي بالسلطنة من قبل مواطني مجلس التعاون الطبيعيين والاعتباريين القرار رقم ٨٧/١٨ الذي سمح لهم اعتبارا من اول مارس ١٩٨٧ بفتح محلات لتجارة التجزئة وحدد لذلك شروطا .

وعلى صعيد تسجيل شركات الادو ية في سجلات المديرية العامة للصيدلة والتجهيزات الطبية صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/١٦ ليحدد شروط تسجيل الشركات والادو ية وحالات الغاء التسجيل .

في مجال الملكية العقارية صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٧٠ بتنظيم تملك العقار لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقرر بموجبه العمل باحكام قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون في دورته الخامسة والذي نظم تملك العقار لمواطني مجلس التعاون . كما صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٧٥ معدلا بعض احكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٦٤ وتناولت التعديلات منح الموظفين المختصين الحق في دخول العقارات والاراضي موضوع النزاع لاجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة بشأن العقار، وتشكيل لجنة تختص بحصر العقارات والاراضي المعنية بالنزاع وتثمينها وتقدير التعويض المستحق لاصحابها ، وحق ملاك الارض في الاعتراض امام اللجنة على البيانات الواردة امامها ونهائية قرار اللجنة في الطعن .

(*) اصبحت نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وهو ١٩٨٧/٢/١٥ .

وفي مجال الاعفاءات الضريبية صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٧ بتمديد الاعفاء المقرر للشركات المملوكة بالكامل لمواطنين عمانيين من ضريبة الدخل بموجب المرسوم السلطاني رقم ٨٦/٤٥ حتى اخر ديسمبر ١٩٨٧ . كما صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٤٦ معدلا ضريبة الدخل على الشركات المختلطة التي يملك المواطنون العمانيون نصيبا في رأس مالها ، و يتفاوت الاعفاء بتفاوت نسب مساهمة العمانيين . كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٢٦ الذي اضاف الى بنود التبرعات المعتبرة ضمن التكاليف واجبة الخصم من الدخل الخاضع للضريبة بنودا جديدة حددها القرار ومتعلقة بالعون الدراسي والصحي .

صدرت ايضا تعديلات تشريعية متعلقة ببعض القطاعات الاقتصادية . ففي مجال التأمين صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٤٧ بادخال بعض التعديلات على قانون شركات التأمين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٩/١٢ تناولت مسائل متعلقة بملاءة شركة التأمين وما يجب عمله في حالة عدم كفاية الملاءة او عدم الاطمئنان اليها ، ونشر حساب او ميزانية الشركة ، والزامية اشراك الشركات الاجنبية للشركات الوطنية فيما تصدره من وثائق ونسبة هذه المشاركة ، والجزاءات على المخالفات ، وحالات عدم جواز التعاقد او الوكالة او الوساطة في ابرام عمليات تأمين مع شركات التأمين الاجنبية التي تعمل خارج السلطنة .

في قطاع الصناعة والسياحة صدر المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٤٠ في شأن الدعم المالي للقطاع الخاص الذي يستثمر في مشاريع في هذين القطاعين و يأخذ الدعم شكل قرض يمنح وفق ضوابط حددها نظام الدعم وتشمل الضوابط شروط منح القرض والاغراض التي يوظف فيها ، والحد الاقصى للقرض ، ومدة السداد ، والاعفاء من الفائدة ، والاولو ية في منح القرض .

كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٨٩ باللائحة التنفيذية للمرسوم السلطاني رقم ٨٧/٤٠ فشكل بوزارة التجارة والصناعة لجنة انيط بها دراسة طلبات القروض المقدمة من اصحاب الشأن و وضع اجراءات تقديم طلب القرض واجراءات الفصل في الطلب والجهة التي لها صلاحية اصدار القرار بمنح القرض ، وتحديد الفائدة التي تستحق على الاقساط المتأخر سدادها والالتزامات التي على المشروع المقترض القيام بها .

وفي مجال التعدين صدر القرار رقم ٨٧/٤ بتنظيم اصدار رخص المحاجر والمناجم ، واجراءات تقديم طلب الترخيص وشروط منح الترخيص بما في ذلك التزام المرخص له بسداد ريع للحكومة . كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٥ بحظر تصدير الحجارة بكافة انواعها او الرمال او الحصى او الجبس او الصلصال والمعادن الاخرى الى خارج السلطنة دون موافقة المديرية العامة للمعادن و بعد الحصول على الترخيص من وزارة التجارة والصناعة .

وفي مجال العمل صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٨ الذي حدد مدة صلاحية بطاقات العمل لغير العمانيين بسنتين . صدر ايضا القرار الوزاري رقم ٨٧/١٤ محددا نسبة المساهمة المالية التي يقدمها اصحاب الاعمال في القطاع الخاص لمشاريع التدريب المهني التي تديرها الوزارة ، كما صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٥٩ منظما الترخيص بانشاء مكاتب لتوريد العمال الاجانب .

وفي مجال المواصلات صدر القرار الوزاري رقم ٨٧/٢٤/٢ الذي قضى بعدم جواز استخدام السفن

الاجنبية الموانىء او المياه الاقليمية لسلطنة عمان ما لم يكن لها وكيل بحري محلي بالسلطنة مقيد بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة و بغرفة تجارة وصناعة عمان .

ـ صدر في مجال حسم المنازعات التجارية المرسوم السلطاني رقم ٨٧/٣٨ معدلا تشكيل هيئة حسم المنازعات التجارية ونظام نظر الدعاوي وطلبات التحكيم امامها وشمل ذلك اختصاصها وتشكيل دوائرها والاجراءات المتعلقة باصدار احكامها واجراءات الطعن فيها .

١٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٢ ـ ٢ ـ ١ ـ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع الدول العربية :

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية مصر العربية اتفاقية لتنظيم خدمات النقل الجوي بين القطرين . وتهدف الاتفاقية الى اقامة خدمات جوية متبادلة بين الدولتين ، وتبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية بالنسبة للامدادات والوقود والزيوت وقطع الغيار.

ـ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على اتفاقية للتعاون في مجال الثروة السمكية ، وتبادل الخبرات ونتائج الابحاث العلمية ، وتبادل زيارات الباحثين والفنيين في مجال البحث العلمي ، وانظمة الصيد بين البلدين .

١٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع الدول غير العربية :

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان مع حكومة بلجيكا على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين البلدين .

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

ـ وقعت حكومة سلطنة عمان وحكومة مملكة هولندا على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني ، واتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين .

١٢ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

ـ في القطاع المالي والاستثماري :

ـ صدر مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ ، قدرت الايرادات خلال العام بنحو ١٣٣٥ مليون ريال عماني*، مقابل نحو ١٦٦٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٨٦ اي بانخفاض قدره نحو ٣٣١ مليون ريال عماني او ما نسبته ١٩,٩ ٪ .

---

* الريال العماني يعادل ٢,٥٩٧ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

وقدرت جملة المصروفات بنحو ١٦١٠ مليون ريال مقابل ١٨٦٨ مليون ريال تقديرات عام ١٩٨٦ اي بانخفاض بنحو ٢٥٨ مليون ريال او ما نسبته ١٣,٨ ٪ ، و بالتالي يكون العجز المتوقع خلال عام ١٩٨٧ نحو ٢٧٥ مليون ريال مقابل عجز بلغ في عام ١٩٨٦ نحو ٢٠٢ مليون ريال .

وقد خصص في ميزانية عام ١٩٨٧ نحو ٣٩٦ مليون ريال لمصروفات التنمية ومبلغ ١١٧٩ مليون ريال للمصروفات المتكررة ، ومبلغ ٢١ مليون ريال لدعم القطاع الخاص ، ومبلغ ١٤ مليون ريال اجمالي المساهمة في المؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية .

وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان الايرادات الذاتية للسلطنة ارتفعت خلال الربع الثالث من هذا العام ١٩٨٧ ، بزيادة قدرها ٤٦,٧ مليون ريال حيث وصلت الى ٣٨٢ مليون ريال ، مقارنة بـ ٣٣٥,٦ مليون ريال خلال الربع الثاني . فقد قفزت ايرادات النفط والغاز خلال الربع الثالث الى ٣١٣ مليون ريال وارتفعت ايرادات الغاز من ٢,٢ مليون ريال خلال الربع الثاني الى ٢٠,٦ مليون ريال ، خلال الربع الثالث من العام . اما الايرادات الاخرى فقد ارتفعت خلال الربع الثالث حيث بلغت ٣٤,٨ مليون ريال مقارنة بـ ٢٣,٣ مليون ريال خلال الربع الثاني .

واوضحت الاحصائيات ان اجمالي المصروفات المتكررة ارتفعت هي الاخرى خلال الربع الثالث من العام حيث بلغت ١٦٤,٤ مليون ريال مقارنة بـ ١٣٥ مليون ريال خلال الربع الثاني ، بزيادة قدرها ٢٩,٤ مليون ريال في حين بلغت المصروفات الرأسمالية لشركة تنمية نفط عمان ٢٤ مليون ريال ، مقارنة بـ ٢٢,٦ مليون ريال .

واوردت الاحصائيات ان اجمالي مصروفات التنمية ودعم القطاع الخاص قد انخفض خلال الربع الثالث من العام ، فقد بلغت مصروفات التنمية ٨٧,٢ مليون ريال مقارنة بـ ٩١,٤ مليون ريال خلال الربع الثاني . في حين انخفض الدعم للقطاع الخاص من ٥ مليون ريال الى ٢,٤ مليون ريال خلال نفس الفترة .

و يتوقع ان ينخفض الانفاق الحكومي بشكل عام هذا العام بنسبة ١٤ ٪ مقارنة بالعام الماضي ، حيث تمكن هذه النسبة من تخفيض العجز بين الموارد والاستخدامات بشكل كبير .

وفي اطار تنفيذ الخطة الحالية ، فان السلطات العمانية ، تقوم بمراجعة شاملة للخطة ، واعادة ترتيب الاولوية للعديد من المشاريع المقرر تنفيذها ضمن الخطة ، وذلك بغية اجراء تخفيضات على بنود الانفاق العام .

واعلن ان اجمالي الانفاق الاستثماري للسلطنة من هذا العام الى نهاية ١٩٩٠ سيصل الى حوالي ٢٣٠٠ مليون ريال لتنفيذ المشاريع الانمائية التي تضمنتها الخطة .

وتشمل هذه الاستثمارات ايضا الانفاق الجاري للدولة واستثمارات شركة نفط عمان بالاضافة الى الاستثمارت المقررة للقطاع الخاص .

و يتوقع ان يشهد الاقتصاد العماني حتى عام ١٩٩٠ معدل نمو متوسط يبلغ ٢,٥ ٪ ، سنويا .

من جهة اخرى بدأت السلطنة في تنفيذ القرارات الاقتصادية التي وافق عليها المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والقاضية بالسماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية في الدول الاعضاء ومساواتهم بالمستثمر

الوطني. من حيث الاهلية، و يسري مفعول هذه القرارات في السلطنة اعتبارا من اول شهر آذار/ مارس ١٩٨٧.

وفي مجال الجهود التي تبذلها السلطنة في مجال الاسكان، فقد تم تقديم ٢٣٣ مليون ريال كقروض لقطاع الاسكان. واعلن بنك الاسكان انه تم وضع خطة يتم بموجبها تقديم (٨٠ مليون ريال) للمواطنين خلال الخطة الخمسية الحالية، على ان يتم اقراض (١٦) مليون ريال سنو يا.

وفي المجال المصرفي اعلن البنك المركزي ان القيمة الاجمالية للنقد المتداول في البلاد حتى نهاية آب/ اغسطس بلغت ١٨٥ مليون ريال.

ومن جهة اخرى فقد اصدر البنك المركزي سندات للخزينة الحكومية وهو خامس عطاء يتقدم به للبنوك العاملة في السلطنة لشراء سندات الخزينة، و بلغت جملة العطاءات ٢٠,٤ مليون ريال.

كما تسعى الحكومة الى ترتيب قرض من السوق الدولية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

وحول انشاء اول سوق للاوراق المالية في السلطنة، فقد تم اعداد القوانين المنظمة لعمل السوق، وتجري مناقشتها حاليا ضمن الاجراءات والترتيبات النهائية لافتتاح السوق في المستقبل القريب.

ـ وفي قطاع الصناعة والنفط :

اعلن ان احتياطيات السلطنة من الغاز الطبيعي تبلغ (٨,١) تريليون متر مكعب، وتم الاعلان عن هذه الاحتياطيات اثر انتهاء المرحلة الاولى من برنامج التنقيب الذي استمر ثلاث سنوات، ومن الجدير بالذكر ان برنامج التنقيب سوف يستمر لغاية سنة ١٩٩٤.

هذا، وقد وقعت السلطنة اتفاقية جديدة اخرى للتنقيب عن النفط مع احدى شركات النفط الانجليزية العالمية (انترناشونال بتروليوم International Petrolum).

وفي مجال التسويق والانتاج النفطي، فقد قررت السلطنة في منتصف شهر يناير الماضي تخفيض انتاجها من النفط بنسبة ٥ ٪ من الانتاج. و يهدف هذا القرار الى ايجاد سعر معقول يحقق مصلحة المنتج والمستهلك معا. كما يهدف الى مؤازرة السلطنة لجهود الدول المنتجة الاعضاء في منظمة الاوبك، في سبيل استقرار سوق النفط الدولي.

وفي مجال الصناعة، فقد بلغت جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي حتى منتصف العام (٣٤٧ مليون ريال)، بينما بلغ عدد المنشآت الصناعية حتى نهاية يوليو حوالي (٣٩٢٩) منشأة، تنتج اكثر من (٥٥) نوعا من المنتجات الصناعية، كما بلغ عدد التراخيص الصناعية التي تم اصدارها خلال التسعة شهور الاولى من هذا العام (٦٢) ترخيصا.

وضمن المشاريع الجديدة التي تم انجازها خلال العام تم افتتاح مصنع لصناعة الالمنيوم، تملكه الشركة الوطنية لمنتجات الالمنيوم، وتبلغ طاقة المصنع الانتاجية (٦,٠٠٠) طن سنو يا من الالمنيوم عالي الجودة. كما تم افتتاح مشروع الشركة الوطنية لتعبئة الشاي (ممتاز) وتبلغ طاقة المشروع (٢٠٠ ألف طن سنو يا) يتم تسويقها محليا. وافتتح كذلك مصنعين جديدين بمنطقة الرسيل

الصناعية احدهما لانتاج راديا تيرات السيارات بطاقة (٥٠٠٠ وحدة تبريد سنويا)، والاخر مصنع للاسباك الفولاذية والروافع بطاقة سنوية حوالي (٤٠٠٠ طن) من الاسلاك والسلاسل الحديدية الفولاذية اضافة الى حوالي (٢٥٠٠ اطار) سيارات باحجام مختلفة.

وفي مجال الانتاج الصناعي، فقد اعلن ان قرار السلطنة بتخفيض اسعار الاسمنت المحلي اعتبارا من اول نيسان/ ابريل هذا العام قد حققت نجاحا كبيرا في زيادة المبيعات من الاسمنت المحلي، حيث ارتفعت المبيعات خلال شهر آذار/ مارس الى (٧٣) ألف طن، بزيادة تمثل ضعف الكمية التي كانت تباع قبل صدور القرار.

وتعتمد صناعة الاسمنت بنسبة (٩٨,٥٪) على الخامات المتوافرة محليا، وقد استطاعت السلطنة ان تغطي احتياجاتها من الاسمنت دون اللجوء للاستيراد من الخارج.

ومن ناحية اخرى حقق مشروع النحاس ارقاما قياسية في الانتاج والمبيعات والايرادات منذ بدء انتاج المصنع ١٩٨٣، حيث بلغت قيمة المبيعات حتى نهاية تشرين اول/ اكتوبر ٨ مليون ريال عماني.

واتخذت الدولة خلال العام عدة اجراءات هامة، استهدفت تنظيم ودعم الاجهزة الصناعية، منها انشاء وحدة التطوير الصناعي ووحدة الاحصاء الصناعي، ودراسة اوضاع الاستثمار.

كما تم تشكيل لجنة تسمى لجنة الدعم المالي للصناعة والسياحة، وتختص هذه اللجنة بدراسة طلبات القروض المقدمة من اصحاب الشأن، وينص القانون المنظم للدعم المالي للقطاع الخاص، على انه يجوز منح المشروعات والمنشآت التي تعمل في مجال الصناعة والسياحة وتتوفر فيها الشروط، قروضا بدون فوائد، وتستحق السداد بعد (١٠) سنوات، وبفترة سماح (٥) سنوات. كما اصدرت الدولة قرارا بتخفيض تعرفة الكهرباء بنسبة كبيرة تزيد عن ٥٠٪ بالنسبة لبعض فئات المستهلكين.

وفي مجال الاعفاء والحماية الجمركية، فقد اصدرت الدولة (٥٦) قرار اعفاء وحماية جمركية، وبموجب هذه القرارات تم فرض رسوم حماية على منتجات الاسمنت والانابيب البلاستيكية، وكل انواع الزيوت النباتية، والسمن النباتي والسياج السلكية المغطاة، والاسلاك الشائكة المشابهة للانتاج المحلي (عدا المنتجة في دول مجلس التعاون)، وقد تراوحت هذه الرسوم ما بين ٢٠ـ ٥٠٪.

وفي مجال المشاريع المزمع انشاؤها قريبا تعتزم الدولة اقامة مشروع ضخم للامونيا بطاقة ١٣٥٠ـ ١٥٠٠ طن يوميا في منطقة صحار، على خليج عمان، ويعتمد المشروع على الغاز الطبيعي من حقل «يوقا» البحري في شمال البلاد. ومن المتوقع ان تبلغ كلفة المشروع حوالي (٥٠٠ مليون دولار)، ويعتمد المشروع في التسويق على الاسواق الاسيوية، (الصين، الهند، باكستان).

هذا، وقد انتهت الدولة من اعداد دراسات جدوى لحوالي عشرة مشاريع صناعية، ثبتت جدوى اقامتها في السلطنة، لتغطية احتياجات السوق المحلي، وتصدير الفائض للخارج، وتشمل هذه المشاريع تجهيز مواد غذائية، ومسبك حديد، ومقابض الابواب النحاسية، وطفايات الحريق، والادوات اليدوية، وارفف التخزين المعدنية والاقفال، وسوف تعطى الاولوية في تنفيذ الدراسات

بواسطة شركات مساهمة انشئت لهذا الغرض ، بحيث تعرض ٢٥ ٪ من اسهمها للاكتتاب العام .

وتم الاعلان عن وضع خطة لانشاء اربعة مناطق صناعية ، جديدة في صلالة ، وصحار، نزوى ، صور، بالاضافة الى استكمال المرحلتين الثانية والثالثة لمنطقة الرسيل الصناعية ، كما قامت اللجنة الوزارية للتنمية والبيئة بالمنطقة الجنوبية بتقييم ٥٠ مشروعا صناعيا في المنطقة الجنوبية ، تمهيدا لتنفيذها .

وفي مجال الاهتمام باستكشاف الثروات الطبيعية للقطر، وتطوير القطاع المعدني ، تقوم الدولة بتنفيذ مشروع التخريط الجيولوجي لجميع مناطق السلطنة ، و يهدف المشروع الى اجراء خريطة جيولوجية بمقياس (١ : ١٠٠٠٠٠) ، كما عمدت الوزارة الى اصدار التشريعات المتعلقة بتنظيم اصدار رخص المحاجر والمناجم ، وكذلك اصدار القوانين المتعلقة بتصدير الحجارة والمواد المعدنية الاخرى خارج السلطنة ، و ينص القانون على انه لا يجوز لاي شخص طبيعيا كان ام معنو يا القيام بتصدير الحجارة بكافة انواعها ، او الرمال او الجبس او الحصى ، او الصلصال ، او المعادن الاخرى خارج القطر الا باذن من الجهات المختصة .

على صعيد آخر، فقد صدرت التنظيمات المتعلقة بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون «الطبيعيين والمعنو يين» بممارسة نشاط تجارة التجزئة في السلطنة اعتبارا من اول آذار/ مارس ١٩٨٧ . وقد حددت هذه التنظيمات الشروط الواجب توافرها في حالة الاشخاص الطبيعيين والمعنو يين كل على حدة . كما نصت التنظيمات على السماح لمواطني دول المجلس ، بممارسة تجارة الجملة اعتبارا من اول آذار/ مارس ١٩٩٠ . وقد جاءت هذه التنظيمات تطبيقا للا تفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس . وتنفيذا لقرار المجلس الاعلى في دورته السابعة المنعقدة في ابو ظبي في الفترة من ٢ ــ ٥ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٦ .

واصدرت الدولة كذلك التنظيمات المتعلقة بالسجلات الخاصة باعمال السمسرة والمجالات العقارية والنماذج المنظمة لها . كما اعلن عن قرارات هامة تعتزم الحكومة اتخاذها لتنشيط الحركة التجارية في البلاد ، وتم انشاء لجنة لبحث السبل والاجراءات الكفيلة بتنشيط الحركة التجارية في القطر .

ومن جهة اخرى فقد اعلن عن تشكيل لجنة تختص بدراسة الحالات التي ترفع اليها بخصوص عدم مطابقة السلع المنتجة محليا او المستوردة للمواصفات القياسية العمانية الملزمة وتقديم توصيات بشأنها .

ــ وفي مجال القطاع الزراعي والثروة السمكية :

تحتل الزراعة مكانة بارزة في الاقتصاد العماني ، اذ تعتمد الغالبية العظمى حوالي ٨٠ ٪ من السكان في معيشتهم اليومية على الزراعة وصيد السمك ، وتربية الحيوانات ، كما ان الصادرات السمكية بلغت الرقم الاول بعد النفط من جملة الصادرات .

وهكذا ، فان الدولة تولي اهمية قصوى لهذا القطاع ، فقد وضعت خطة رئيسية لانشاء مجموعة من السدود بواسطة شركة استثمارية متخصصة ، كما بلغت القروض الميسرة التي قدمتها الدولة للمواطنين

خلال العام في مجال الزراعة ١٢٧ قرضا .

وفي مجال الانتاج الزراعي ، تقوم السلطنة حاليا ، بتنفيذ مشروع كبير لانتاج البيض بطاقة ٥٠ مليون بيضة ، ويحتوي المشروع على انشاء مزرعة كبيرة ضمن مصنع مستقل لانتاج الاعلاف لتغذية الدواجن .

كما تقوم السلطنة بتوسيع الطاقة التخزينية لصوامع الغلال بميناء قابوس لتصل الى ١٠٠ ألف طن بدلا من ٦٠ ألف طن الطاقة الحالية . مما يضمن وجود احتياط غذائي من القمح لمدة عام .

وتشير التقديرات الاقتصادية الى ان معدل الصيد السنوي يمكن ان يبلغ ٣٠٠ ألف طن من السمك ، نظرا لثراء المياه العمانية التي تمتد سواحلها ١٧٠٠ كلم ، ومن اهم انواع السمك المتوفرة في المياه العمانية الربيان ، السمك الصخري ، ملك السمك ، التونة ، السردين .

وتم خلال العام تأسيس شركة الاسماك العمانية برأسمال قدره ١٠ مليون دولار اكتتبت الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ من الرأسمال وتم عرض ٥٠ ٪ للاكتتاب من طرف القطاع الخاص .

من جانب اخر افتتح في السلطنة مركز علمي لتطوير الثروة السمكية والمحافظة عليها ، وذلك لرفع مساهمة هذا القطاع في الانتاج القومي .

وفي مجال التسويق الزراعي تسعى الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية في السلطنة الى تصدير الفائض عن انتاجها الزراعي الى دولة الامارات العربية المتحدة ، كما تقوم باجراء مباحثات تسويقية مع قطر والاردن بغية تصدير المنتجات العمانية الى القطرين ، وقد ابدت كل من الكويت وقطر الرغبة في استيراد المنتجات الزراعية العمانية .

وفي مجال حماية الثروة الزراعية ، فقد اصدر مجلس البيئة وموارد المياه ، قرارا بتأجيل توزيع الاراضي الزراعية في كافة انحاء البلاد لحين الانتهاء من الدراسات اللازمة لاوضاع التربة ومصادر المياه .

وتقدم الحكومة الكثير من التسهيلات لكافة العاملين بغية رفع مستوى الصيادين مهنيا واقتصاديا ، ومن بين هذه التسهيلات انشاء صندوق تشجيع الصيادين الذي يوفر لهم القوارب والماكينات ومصانع الثلج ومخازن التبريد واقامة الورش البحرية لاصلاح معدات السفن ، وتسهيل تسويق الاسماك . وبلغ حجم القروض التنموية الممنوحة لقطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعة ٣,٤ مليون ريال عماني .

وفي مجال النقل والاتصالات ، وقعت السلطنة اتفاقية لتنفيذ ١٣ مقسما جديدا ، يتم انشاؤها في مناطق عديدة من السلطنة ، تكلفة المشروع عشرة مليون ريال عماني .

ـ وفي مجال العمل وتنمية القوى البشرية :

في اطار سياسات الدولة الرامية الى تنمية القوى البشرية ، والعمل على زيادة نسبة العمالة الوطنية في البلاد . اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات التي تحد من العمالة الوافدة وتشجع المواطنين على الشغل في مواطن العمل التي يتواجد فيها الاجانب في شتى القطاعات . فقد بلغت الترشيحات للعمل في القطاع العام خلال السنة ما يزيد على ثمانية آلاف موظف .

وتشير الاحصائيات الى ان عدد العمالة الاجنبية التي تقدر بحوالي ٢٧٣ ألف عامل سينخفض بحوالي ٥٠ ألف عامل عن السنة الماضية .

و يأتي هذا الانخفاض في اعداد العمالة الوافدة الى الاجراءات التي تراعيها الدولة في استقدام العمالة تمشيا مع سياسة التعمين . بالاضافة الى الظروف الاقتصادية المحلية .

وعلى صعيد آخر، فقد استكمل مجلس جامعة السلطان قابوس الدراسات الخاصة بانشاء كلية الآداب ، وقرر المجلس بدء الدراسة بالكلية في شهر كانون أول / ديسمبر ١٩٨٧ . كما تم الانتهاء من وضع الدراسات اللازمة لانشاء ثلاث كليات جديدة للمعلمين والمعلمات في مناطق الداخلية والشرقية والباطنية خلال الخطة الخمسية الجارية .

ـ احداث سياسية :

بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨ ، تم اجراء تعديل في التشكيل الوزاري ، ومن ابرز ما شمله هذا التعديل وزارة الدفاع ، ووزارة شؤون البلديات الاقليمية .

وفي اطار العلاقات الخارجية ، شهد هذا العام تطورا ايجابيا في العلاقات الثنائية بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وذلك اثر الزيارة التي قام بها وفد من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية برئاسة وزير الخارجية الى السلطنة ، حيث أبدى الجانبان ارتياحهما للمستوى الذي وصلت اليه العلاقات الثنائية بينهما والخطوات التي تحققت منذ التوقيع على اتفاق المبادىء بين حكومتي البلدين ، هذا وقد تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزيري خارجية البلدين لتطوير مجالات التعاون بين القطرين .

كما بدأت حكومة سلطنة عمان بفتح سفارة للسلطنة في كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفييتي .

القروض :

حصلت سلطنة عمان خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٦	٣,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع المرحلة الرابعة لاستغلال الغاز
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٩/١٦ *	٦,٠٠ مليون	دينار كويتي	تحلية المياه وكهرباء العاصمة
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٩/٣	٤,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع الغاز الطبيعي الرابع
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٨/١٧	١٢,٦٠٠ مليون	دينار اسلامي	بيع بالاجل لمشروع الغاز التحويلي

* استقينا هذه المعلومات من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها

١٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

في خضم تطبيق الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ ، تولي سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بدعم القطاع الخاص ، وتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين ، واقامة مناطق صناعية جديدة .

وازاء هذا التوجه ، ظهرت فرص استثمارية جيدة في القطاعات التالية :

القطاع الصناعي :

و يتوفر لديه عشرة مشروعات صناعية معروضة للقطاع الخاص تم تشخيصها وتحديدها من قبل بيت خبرة عالمي ، اجرى دراسة تفصيلية للتنمية الصناعية في السلطنة .

وتتعلق المشروعات بالمجالات التالية :

ــ مسبك الحديد .
ــ مقابض الابواب النحاسية .
ــ طفايات الحريق .
ــ الادوات اليدو ية .
ــ ارفف التخزين المعدنية .
ــ الاقفال والمزاميل .
ــ مواد البناء المانعة للتسرب .
ــ ورشة للاجهزة الدقيقة والا ثاث المكتبي .

كذلك يوجد عدد من المشروعات الصناعية الاخرى لم تتبلور بعد ، تجري لها حاليا الدراسات اللازمة .

قطاع الزراعة والثروة السمكية :

تتمثل فرص الاستثمار في قطاع الزراعة في زيادة الرقعة الزراعية عن طريق التوسع الافقي بزيادة المساحة المزروعة حاليا التي تبلغ نحو ٤١ ألف هكتار. وقد تم تخصيص خمس مناطق جديدة لاغراض الزراعة في السلطنة .

اما فيما يتعلق بتنمية الثروة السمكية ، فتتمثل فرص الاستثمار فيها في مجالات تشييد البنية الاساسية كالمجمعات ومصانع الثلج والارضية البحرية ومخازن التبريد والورش البحرية بالاضافة الى قوارب الصيد .

١٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار في سلطنة عمان :

المشروعات العربية المقترحة

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع ريال عماني
١ ــ مقابض الابواب النحاسية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٤٩٤,٣٠٠
٢ ــ طفايات الحريق	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٥٤٨,٦٠٠
٣ ــ مسبك الحديد	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	١,٥٠٠,٠٠٠
٤ ــ مواد البناء والمانعة للتسرب	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٢٧٤,١٠٠
٥ ــ ارفف التخزين المعدنية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٨٧١,٠٠٠
٦ ــ الادوات اليدو ية	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٣٧٨,٤٠٠
٧ ــ ورشة الاجهزة الدقيقة	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٩٥٦,٠٠٠
٨ ــ الاثاث الخشبي		غير محدد		١,٧٠٠,٠٠٠
٩ ــ الاقفال والمزاميل	وزارة الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٣٩٩,٨٠٠
١٠ ـ تجهيز المواد الغذائية الجافة		غير محدد	دراسة جدوى اقتصادية	٦٣٤,٠٠٠

١٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال ريال عماني	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
شركة بن هاشل للحفريات	مقاولات	١٩٨٧	٦٠,٠٠٠	امارات ٥٠ ٪
الشركة الاهلية للتجارة العامة	مقاولات	١٩٨٧	١,٠٥٨,٠٠٠	امارات ٤٩ ٪
الشركة الشرقية المحدودة	مقاولات	١٩٨٧	١٥٠,٠٠٠	لبنان ٤٩ ٪

[١٣]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة قطر
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
دولة قطر لعام ١٩٨٧

في ظل الاوضاع السياسية القائمة في المنطقة والظروف الاقتصادية الاقليمية والدولية ، تحاول الحكومة جاهدة مواجهة الركود الاقتصادي باستمرار التنمية وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الصادرات وترشيد الاستيراد ، وقد أسفر ذلك عن تحسن في الاوضاع الاقتصادية للبلاد أمكن معه اعلان ميزانية ١٩٨٨/٨٧ بعد التوقف عن ذلك في العام الماضي . واستمر أداء الصناعات الرئيسية من الحديد والصلب والبتروكيماويات والاسمدة الكيماوية جيدا ، ودخلت خطة استغلال غاز الشمال مرحلة التنفيذ و ينتظر اتمام المرحلة الاولى منها عام ١٩٩٠ .

وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

١٣ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٧ باضافة مادة جديدة الى القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام الصلح في حالات مخالفة قوانين البلدية ، وتقضي المادة الجديدة بأن تتولى وزارة الشؤون البلدية تطبيق احكام ذلك القانون والقرارات واللوائح المنفذة له في المناطق الخارجة عن دوائر اختصاص البلديات المختلفة .

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨ صدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فسمح لمواطني دول المجلس من الاشخاص الطبيعيين بتملك عقار واحد (أرض او بناء) في المناطق السكنية المنظمة في دولة قطر بأحد طرق التصرف من الافراد او بالايصاء بشرط الا تزيد مساحة الارض على ٣٠٠٠ متر مربع وان يكون التملك بغرض السكن للمالك او لاسرته ، وعلى المالك ان يبدأ في البناء ، اذا كان العقار أرضاً ، خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسجيلها على أن يتم البناء خلال خمس سنوات والا جاز للدولة الاستيلاء عليها و بيعها مع تعويض المالك بنفس ثمن العقار وقت شرائه أو ثمنه حين بيعه أيهما أقل ، هذا وقد حظر القانون على المالك التصرف في عقاره الا بعد ٨ سنوات من تاريخ تسجيله الا في حالات الضرورة ، اما اذا كان انتقال الملكية عن طريق الارث فيعامل المالك معاملة المواطن ، وفي حالة كون الراغب في التملك متجنساً وليس منتمياً بجنسيته الاصلية الى احدى دول المجلس فلا يجوز له التملك الا اعتباراً من تاريخ ١٩٩١/١١/٥ و بشرط أن يكون قد مضى على تجنسه عشر سنوات على الاقل ، كما سمح القانون لمواطني دول المجلس طبيعيين واعتباريين باستئجار الاراضي والانتفاع بها مع حرية التصرف في هذا الحق بالبيع او الرهن وفقاً للقوانين السارية ، هذا وقد نص القانون على ان يعمل باحكامه بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ ١٩٨٥/٣/١ .

— صدر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨ فاجاز للمؤسسات والوحدات الانتاجية الوطنية في أي دولة من دول مجلس التعاون تصدير منتجاتها لدولة قطر دون الزامها بتعيين وكيل محلي لهذا الغرض و يعمل بهذا القانون بأثر رجعي اعتبارا من ١٩٨٦/٣/١ .

— بتاريخ ١٩٨٧/٢/٨ صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٢ بانشاء نظام السجل التجاري فاستبدل بالمادتين (١٧) و(١٨) نصين جديدين يقضي أحدهما بأن يعاقب على كل مخالفة لاحكام القانون بغرامة لا تقل عن الف ريال* ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال على ان تضاعف في حديها في حالة العود ، و يقضي النص الثاني بتشديد العقوبات المنصوص عليها في القانون ، هذا وقد أضيفت مادة جديدة تحت رقم (١٦) مكرر فقررت أن تصدر وزارة الاقتصاد والتجارة جريدة تسمى «جريدة الاتحاد التجارية» يتولى اعدادها والاشراف عليها قسم السجلات بالوزارة ويحدد الوزير بقرار منه ، البيانات التي تنشر في الجريدة ومواعيد صدورها .

— صدر القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ بشأن القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث قرر تفضيل المنتجات الوطنية في الاسعار على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية بنسبة ١٠ ٪ وعلى مثيلاتها من المنتجات في دول مجلس التعاون بنسبة ٥ ٪ وفي حالة عدم توافر المنتج الوطني ، تعطى منتجات دول مجلس التعاون أفضلية ١٠ ٪ على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية وتحسب الاسعار على أساس سعر تسليم المستودعات وفي الحالات التي تعفى فيها المنتجات الاجنبية من الرسوم الجمركية او غيرها تضاف قيمتها عند حساب الاسعار لغرض المقارنة ، و يشترط في كافة المنتجات مطابقتها لمواصفات ومقاييس دول مجلس التعاون المعتمدة في قطر ، ويجب ان تراعى شروط السعر والجودة والتسليم عند اجراء المفاضلات ، وعلى الجهات الحكومية ان تضمن النصوص القانونية المناسبة في كافة عقودها لتطبيق ما تقدم ، كما حظر القانون على المقاولين الاجانب انشاء الوحدات الانتاجية لتأمين المستلزمات الانشائية للمشاريع بل ألزمهم بشراء احتياجاتهم من المنتجات الوطنية ومنتجات دول مجلس التعاون إن وجدت ، واخيراً فقد الغى هذا القانون المادة (١٧) من قانون التنظيم الصناعي رقم (١١) لسنة ١٩٨٠ .

— بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٧ بشأن ضوابط ممارسة مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النشاط التجاري في دولة قطر ، فسمح لمواطني دول مجلس التعاون من الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين ممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة في قطر بالشروط التالية : الشخص الطبيعي يجب ان يكون مقيما في قطر وان يمارس التجارة بنفسه وان تقتصر ممارسته على نشاط واحد ، أما بالنسبة للشخص الاعتباري فيجب ان يكون ممارسته لنشاطه في هيئة شركة وان يشترك القطريون في ملكية تلك الشركة بنسبة لا تزيد على ٥٠٪ ، كما أوجب القانون على مواطني دول المجلس الحصول على الرخص واجراء التسجيلات اللازمة والمطبقة على

---

* الريال القطري يعادل ٠,٢٧٤ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

من يماثلونهم من القطريين و يتمتع هؤلاء بنفس الحقوق والخدمات العامة التي تتوفر عادة لمن يماثلونهم من القطريين ، هذا وقد قصر القانون نشاط مواطني دول المجلس في تجارة التجزئة عل مزاولة البيع من خلال المحل المرخص به للمستهلكين مباشرة ، ومن جهة اخرى فقد قرر القانون أن يبدأ نفاذ احكامه الخاصة بتجارة التجزئة اعتبارا من ١٩٨٧/٣/١ ولمدة خمس سنوات يتم بعدها تقييمها بهدف تطويرها وأن يبدأ العمل بالاحكام الخاصة بتجارة الجملة من أول آذار/ مارس ١٩٩٠ ولمدة ثلاث سنوات يتم بعدها تقييمها لنفس الغاية .

- صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥ بشأن المواصفات الواجب توفرها في بعض السلع والمواد فقضى باعتماد المواصفات القياسية المتعلقة باطارات سيارات الركوب وقرر بأن تسرى بشأنها الاحكام الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨٦ على أن يبدأ سريان هذا القرار اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١٢ .
- بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٤ صدر القرار رقم (٦١) لسنة ١٩٨٧ عن وزير الاقتصاد والتجارة بالنيابة بتنفيذ أحكام القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن قمع الغش في المعاملات التجارية وقد اجاز القرار أخذ عينات من المواد الخاضعة لاحكام القانون لتحليلها وفحصها ، وفي حالة عدم كفاية السلعة تعتبر كلها بمثابة عينة واحدة .
- وفي نفس التاريخ أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بالنيابة القرار رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٧ بشأن تسعير السمك وتقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب باسعاره ، فقرر أن يتم بيع السمك من الصيادين وتجار الجملة الى تجار التجزئة بالمزاد العلني في الموعد والمكان و بالاسعار التي يحددها قسم تحديد الاسعار وحماية المستهلك ، وفرض القرار على باعة التجزئة عدم تجاوز أسعار البيع المعلنة ووضع بطاقة لكل نوع منه موضحاً بها السعر ، كما حظر القرار اتخاذ أي تدابير او اجراءات بهدف رفع أسعار السمك رفعاً مصطنعاً كالا تفاق او التكتل لالغاء المنافسة او الحد منها او السيطرة على تداول الاسماك بتجميعها او تخزينها .
- بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٣ صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٧ بتعديل الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الجمارك وقد أضيفت بموجب هذا التعديل مادتي «البان» و«النسوار» الى البضائع المحرمة المبينة في ذلك الجدول .
- بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٩ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ بشأن المواصفات الواجب توافرها في اشتراطات السلامة والصحة الصناعية في بعض السلع والمواد ، على أن تسري هذه المواصفات اعتبارا من ١٩٨٩/١٢/٣١ .
- بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قراره رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن تحديد الرسوم الخاصة بالمحال التجارية والصناعية والعامة المماثلة ، وبموجب هذا القرار فقد استبدلت جداول رسوم المعاينة واستخراج التراخيص الخاصة بتلك المحال وتجديدها سنو يا بجداول جديدة .

١٣ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

صادقت حكومة قطر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية . كما وقعت

اتفاقية مع مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار الامريكية (OPIC) * وذلك لتشجيع الاستثمار الخاص بتوفير الضمان ضد المخاطر السياسية ، ومما يذكر أن لهذه المؤسسة اتفاقات مماثلة مع كل من السعودية وعمان والبحرين .

كما صادقت قطر على اتفاقية لتشجيع الاستثمارات مع الحكومة الامريكية .

١٣ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

في ظل استمرار الظروف السياسية والاقتصادية التي سادت المنطقة خلال السنوات الاخيرة واصلت الحكومة جهودها لتنويع مصادر الدخل وترشيد الانفاق ، وفي هذا الاطار سجل العام عدداً من الوقائع والاحداث نشير الى أهمها فيما يلي :

الميزانية العامة للدولة :

فيما يتعلق بالميزانية العامة للعام المالي ١٤٠٨/١٤٠٧ هـ والذي يبدأ من أول رجب ١٤٠٧ هـ فقد قضت بخفض النفقات بمقدار ٢١,٧ ٪ لمقابلة انخفاض في الدخل يقدر بحوالي ٣٠,٧ ٪ و يبلغ عجز هذه الميزانية ١,٥ مليار دولار و ينتظر أن يمول العجز بالسحب من الاحتياطيات التي تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار. وقد وضعت الموازنة الاخيرة على أساس انتاج ٣٠٠ ألف برميل من النفط يومياً عند مستوى أسعار ١٧,٦٧ دولار للبرميل وسيشكل النفط في هذه الحالة ٩٠ ٪ من العوائد البالغة ١,٨٥ مليار ريال قطري .

و يقدر الانفاق في الموازنة الجديدة بنحو ٣,٣٦ مليار دولار منها ٢,٥٩ مليار دولار للمصروفات الجارية بإنخفاض مقداره ٩,٧ ٪ فيما سيركز التخفيض على المشروعات بنحو ٥٠ ٪ ليصل الى ٧٦١ مليون دولار.

هذا ولم تتجاوز الايرادات العامة المتوقعة للميزانية الجديدة ٦٧٤٥ مليون ريال قطري أي ما يعادل ٥٤,٤ ٪ من مجموع النفقات المقدرة والبالغة ١٢٢١٧ مليون ريال قطري بعجز كلي مقداره ٥٤٧٢ مليون ريال قطري .

أما مرتكزات الموازنة القطرية الجديدة كما أوضحها بيان الموازنة فهي :

ــ ايجاد فرص عمل للخريجين .
ــ ضغط المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية الثانوية واستمرار سياسة ترشيد الانفاق .
ــ اهتمام خاص بالتعليم .
ــ تنشيط القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية الاقتصادية .
ــ استكمال المشروعات الرئيسية القائمة والاضافات والمشروعات الاخرى ذات الاولوية التي لا يمكن تأجيلها .

ومما يذكر في هذا الصدد أن قطر لم تصدر موازنة عامة عن السنة المالية السابقة .

(*) Overseas Private Investment Corporation.

الاداء الاقتصادي :

أدت زيادة عائدات النفط وترشيد الاستيراد الى تحسين الميزان التجاري و ينتظر أن يحقق الحساب الجاري فائضاً قليلاً خلال العام موضع التقرير بعد عجز بلغ ٧٠٧ مليون ريال قطري خلال عام ١٩٨٦ .

فيما يتعلق بنشاط السوق المالي ، فقد بلغت التسهيلات الائتمانية التي منحتها البنوك في دولة قطر متوسطا شهريا قدره حوالي ٨/٧ مليار ريال قطري و بلغت الاستثمارات متوسطا شهريا قدره حوالي ١,٥ الى ١,٩ مليار ريال قطري منها حوالي ٦٥ ٪ / ٧٠ ٪ استثمارات خارجية .

وفيما يتعلق بتنمية الاوضاع الاقتصادية في البلاد فقد استمرت الحكومة في سياستها الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فزادت الاراضي المستصلحة باضافة مساحات جديدة بمزرعة أبو سمرا وتم استكمال مبنى قسم الصحة الحيوانية والمختبر البيطري ، كذلك مركز الخدمات الزراعية بالوسط والشمال وتم الانتهاء من مشروع تغيير نظام الري بمنطقة تشجير الشمال .

وقد وصل الناتج الزراعي الى ٢٥١ مليون ريال قطري سنو يا و يغطي حوالي ٦٥ ٪ من احتياجات البلاد من الخضر والفواكه ، وتضاعفت الثروة السمكية لتغطي حوالي ٩٦ ٪ من الاستهلاك المحلي وزادت مساحة الخضروات خلال السنوات من ١٩٨٠ــ ١٩٨٥ بنسبة ٤٨,٥ ٪ والحبوب بنسبة ٢٧ ٪ والاعلاف الخضراء بنسبة ٩ ٪ والفاكهة والنخيل بنسبة ٨٥ ٪ وفي خلال عام ١٩٨٦ ارتفع الناتج الزراعي الى ٢٩١,٦ مليون ريال قطري .

في مجال الصناعة ، اعتمدت الدولة خططا للتنمية الصناعية تركزت على التوسع في انشاء الصناعات الجديدة لخلق اقتصاد متنوع المصادر للدخل معتمدا على الصناعات الثقيلة المتمثلة في صناعة الحديد والصلب والبتروكيماو يات وصناعة الاسمدة الكيماو ية والاسمنت وسائل الغاز الطبيعي وتكرير النفط . ويجرى حاليا مد خطين للانابيب الى ميناء أم سعيد لتصدير واستيراد جميع المنتجات البترولية و ينتظر الانتهاء منهما في غضون الربع الاول من عام ١٩٨٨ ، وخط أنابيب آخر الى محطة التوزيع بالدوحة لنقل المنتجات البترولية لتأمين حاجة الاستهلاك المحلي ومن المنتظر اتمام المشروع في الربع الثاني من عام ١٩٨٨ .

كما يتركز الاهتمام بحقل غاز الشمال بمخزونه الاستراتيجي الضخم والذي لا يقل حسب تقديرات الخبراء عن ٣٠٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي غير المصاحب ، أي غير المرتبط بانتاج النفط ، وطاقة الحقل الانتاجية تقدر بـ ٤٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لفترة تمتد مائة عام ، وهو يكفي لسد حاجة قطر المنظورة من الغاز مع توفير كميات ضخمة للتصدير الى الاسواق الخارجية ، وبذلك يكون من المؤكد ان ايرادات الغاز سوف تعزز الايرادات النفطية للدولة بقية هذا القرن وستكون بديلا عنها بعد ذلك . وتقدير الدراسات الاولية ان اجمالي المردود الحالي للمشروع سوف يعادل تقريبا العائدات المالية للنفط . وسيتم تنفيذ المشروع على ثلا ثة مراحل ، المرحلة الاولى تستهدف انتاج ٨٠٠ مليون قدم مكعب يوميا وتم التوقيع مؤخرا على اتفاقية مع شركتي بكتل الامريكية وتكنب الفرنسية لتنفيذها ، و ينتظر اكتمال هذه المرحلة بنهاية ١٩٩٠ .

وفي مجال التجارة الخارجية تصدر قطر قضبان حديد التسليح ، الاسمدة الكيماو ية ،

البتروكيماويات وسوائل الغاز الطبيعي، و يصدر القطاع الخاص المنظفات الصناعية ومنتجات البلاستيك والالومنيوم. و يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لتوفير مصدر أساسي للعملات الاجنبية.

هذا وقد بلغت واردات قطر من الدول العربية عام ١٩٨٦ ما قيمته ٣٣٣ مليون ريال منها ٢٣١ مليون ريال من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٦٩,٥ ٪ تقريبا، و بلغت الزيادة في الواردات من الدول العربية مقارنة بالعام الذي سبقه ما قيمته ٣٢ مليون ريال قطري أي بنسبة زيادة تصل الى ١٠,٥ ٪. وتحتل دولة الامارات العربية المتحدة المركز الاول بالنسبة للدول العربية المصدرة الى قطر باجمالي صادرات قدره ١٢٣ مليون ريال تليها المملكة العربية السعودية ثم سوريا فلبنان ثم الاردن.

وفي مجال التعاون الاقتصادي والصناعي تجري قطر مباحثات مع تركيا لدراسة امكانية اقامة خط انابيب للغاز القطري الى أوروبا عبر تركيا. كما ينتظر أن يتم اتفاق بين قطر والوكالة اليابانية للتعاون الدولي حول إقامة مشروع ضخم لتصريف المياه في الدوحة لحل مشكلة الارتفاع السريع لمستويات المياه الجوفية وزيادة كمية المياه المستخدمة للري.

أحداث سياسية :

وفي مجال العلاقات السياسية، استأنفت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٨٧ في اعقاب مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان / الاردن خلال نفس الشهر.

١٣ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١٣ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

سبقت الاشارة في تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ الى محدودية مجالات الاستثمار في قطر، وتركزها في مجال الصناعات التحويلية حيث توجد مجموعتان أساسيتان هما :

- **مجموعة الصناعات الاساسية**، وتشتمل على توسيع امكانيات الصناعات القائمة المتمثلة بالبتروكيماويات، الاسمدة، الاسمنت، تكرير النفط، الحديد والصلب.
- **مجموعة الصناعات الخفيفة**، وتتوفر فيها عدة امكانيات استثمارية في مجال صناعة الدهانات، الاصباغ، البسكويت، مستحضرات التجميل، الصابون، صناعة المنتجات الورقية والمواد الانشائية.

١٣ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اعلن عن المشروعات التالية لجذب وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الالبان	مؤسسة الخليج للاستثمار		دراسة اولية	١٦ مليون دولار
انتاج العروق الاصلية لجدات الدواجن	مؤسسة الخليج للاستثمار		دراسة اولية	١٦ مليون دولار
مشروع انتاج الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة		دراسة اولية	غير محددة
مشروع انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة		دراسة اولية	غير محددة

١٣ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في دولة قطر.

[١٤]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة الكويت
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
دولة الكويت لعام ١٩٨٧

شهد العام العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية ، من ابرزها انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في دولة الكويت واعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية ولجوء دولة الكويت الى استئجار او اعادة تسجيل ناقلات نفط لدى بعض الدول الاجنبية بعد ان تعرضت ناقلات النفط الكويتية للاعتداء من قبل البواخر الحربية الايرانية .

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية عقدت دولة الكويت خلال العام اتفاقيات مع العديد من الدول العربية والصديقة للتعاون الاقتصادي ومنع الازدواج الضريبي وتنمية التبادل التجاري وحماية الاستثمارات .

اما بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد تميز هذا العام بصدور العديد من التشريعات والقرارات التنظيمية المتعلقة بسوق الكويت للاوراق المالية وطرح سندات واذونات خزانة للاكتتاب العام لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة المقدر بنحو ١٣٧٦,٥ مليون دينار كويتي خلال العام المالي لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٤ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ صدر المرسوم بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ بالاذن للحكومة باعادة جدولة رصيد القرضين المقدمين منها لبنك الكويت الصناعي بموجب القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ والمرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ والبالغ ١٨٦ مليون دينار كويتي لمدة خمسة عشر سنة وبفائدة قدرها ٢,٧ ٪ سنويا ، وترك لوزير المالية تحديد فترة السماح ومواعيد سداد كل دفعة من دفعات الرصيد وتاريخ حساب ودفع الفائدة .

ــ صدر قرار وزير الاشغال العامة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بالغاء تراخيص سفن الصيد الخشبية والالمنيوم والفيبرجلاس التي تخلف اصحابها عن تجديدها خلال مهلة الثلاثة شهور التي حددها قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٨٥/٧/٣ .

ــ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١ لعام ١٩٨٧ بتجديد اجازات شركات ووكالات التأمين العاملة في البلاد حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ .

ــ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢ لعام ١٩٨٧ بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بممارسة تجارة التجزئة في البلاد ومساواتهم بمواطنيها ، وسمح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بفتح محلات لتجارة التجزئة في البلاد وذلك بشرط ان يقوم

المواطن من الاشخاص الطبيعيين بممارسة النشاط بنفسه وان يكون مقيما في الكويت وان يقتصر في ممارسته على نشاط واحد ومحل واحد ، اما بالنسبة للشخص الاعتباري فقد اشترط القرار ان يكون على هيئة شركة مع الاحتفاظ بحق الوزارة في اشتراط مشاركة مواطنيها في ملكيتها بنسبة لا تزيد على ٥٠ ٪ ، وان يقتصر النشاط على مزاولة البيع من خلال المحل المرخص له بالتجزئة للمستهلكين مباشرة بالاضافة الى شرط الحصول على الترخيص المطلوب ، ويحق لمواطني دول المجلس شراء البضائع وفقا للتشريعات المطبقة في حق مواطني الكويت باستثناء حق الاستيراد والوكالات التجارية ، واجاز القرار للشخص الاعتباري افتتاح اكثر من فرع لممارسة نشاطه داخل الدولة بشرط الحصول على التراخيص اللازمة ، كما اجاز له الانتفاع بجميع الحقوق والخدمات اللازمة لنشاطه شأنه في ذلك شأن مواطني الكويت ، واخيرا فقد قضى القرار بالبدء في العمل بالشروط المذكورة اعلاه اعتبارا من اول آذار/ مارس ١٩٨٧ ولمدة خمس سنوات يتم بعدها تقييمها بهدف تطويرها .

— صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ بالزام الشركات والمؤسسات بجميع اشكالها القانونية باعداد القوائم المالية الخاصة بها طبقا للقواعد التي جاء بها والمفصلة في الدليل المتعلق بالبيانات المالية والدليل المتعلق بمحاسبة الاستثمار والدليل المتعلق بمحاسبة العقار.

— بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٧ صدر قرار وزير المالية بتنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات الاستثمار وعرّف شركات الاستثمار بانها تلك التي تكون اغراضها الاساسية توظيف واستثمار الاموال لحسابها وللغير في اعمال الاستثمار المالية والعينية التي يجيزها لها بنك الكويت المركزي ، وحظر القرار على هذه الشركات ممارسة الاعمال المرتبطة بالمهن المصرفية كقبول الودائع النقدية وودائع التوفير وفتح الحسابات الجارية ... واستثنى من هذا الحظر شركات الاستثمار القائمة والتي يدخل ضمن اغراضها مزاولة بعض الاعمال المصرفية ، ومنع شركات الاستثمار من القيام بأعمال الصرافة لحساب الغير وتمثيل البنوك والمؤسسات المصرفية الاجنبية او الارتباط بعقود ادارة مع تلك البنوك والمؤسسات ، وقد خول القرار البنك المركزي التأكد من حاجة السوق المالية لتأسيس شركات الاستثمار واشترط ان يكون رأس مالها كافيا لتحقيق اغراضها وان تكون هناك حاجة لوجود الشريك الاجنبي في حالات مساهمة الاجانب في رأس المال ، والزم القرار شركات الاستثمار بالتسجيل لدى المصرف المركزي قبل ممارسة اي عمل ، واوجب عليها اخطار البنك المركزي باي تعديل تنوي اجراءه على عقد تأسيسها او نظامها الاساسي على الا يعمل بالتعديل الا بعد التأشير به في سجل شركات الاستثمار لدى البنك المركزي .

— صدر القرار الوزاري رقم ٦ لعام ١٩٨٧ عن وزير التجارة والصناعة ، باعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتكون الافضلية على المنتجات الاجنبية بنسبة ١٠ ٪ وعلى منتجات دول مجلس

التعاون بنسبة ٥ ٪ وفي حالة عدم توفر المنتج الوطني تعطى منتجات دول المجلس افضلية ١٠ ٪ على مثيلاتها من المنتجات الاجنبية ، وفي حالة عدم كفاية المنتج الوطني لسد حاجة الاجهزة الحكومية كاملة ، يستوفى الباقي من منتجات دول مجلس التعاون و بعد ذلك المنتجات الاجنبية مع مراعاة شرط الجودة والتسليم . وتتخذ اسعار تسليم مستودعات المشتري اساسا للمفاضلة بين الاسعار ، وعندما تكون المنتجات الاجنبية المستوردة معفاة من الرسوم الجمركية وغيرها فتضاف قيمتها للاسعار لاغراض المقارنة ، و يشترط مطابقة المنتجات الوطنية ومنتجات دول التعاون لمواصفات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون المعتمدة من قبل الدولة المشترية او المواصفات المعمول بها ان وجدت والا فتعتمد المواصفات العالمية . هذا وقد الزم القرار كافة الاجهزة الحكومية وهي الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات العامة والشركات الحكومية والشركات التي تساهم الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأسمالها ، الزم هذه الجهات بتأمين احتياجاتها من المشتريات من المنتجات الوطنية او منتجات دول مجلس التعاون ، كما الزم القرار هذه الجهات بادراج نصوص بهذا المعنى في عقودها بحيث يلتزم المتعاقدون معها بمراعاته والا اعتبر ذلك اخلالا بالعقد يستوجب توقيع غرامة لا تقل عن ٢٠ ٪ من قيمة المشتريات ، وحظر القرار على المقاولين الاجانب انشاء وحدات انتاجية لتأمين المستلزمات الانشائية للمشروعات والزمهم بشراء مستلزماتهم من المنتجات الوطنية او منتجات دول مجلس التعاون ان وجدت ، هذا وقد بدأ سريان القرار اعتبارا من اول آذار/ مارس سنة ١٩٨٧ .

- بتاريخ ١٩ يناير ١٩٨٧ صدر المرسوم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بالموافقة على انضمام الكويت لاتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والاذن للحكومة بان تؤدي المبالغ اللازمة للمساهمة في رأسمالها .
- صدر قرار وزير الكهرباء والماء رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ باعفاء اصحاب المزارع الانتاجية المرخصة من تكاليف ايصال التيار الكهربائي من الشبكة العامة الى نقاط التغذية وذلك اسوة بما هو مطبق في مزارع الوفرة والعبدلي .
- بتاريخ ٢ فبراير ١٩٨٧ صدر قرار وزير الكهرباء والماء رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ مبينا طريقة محاسبة المستفيدين من ايصال التيار الكهربائي المؤقت لمواقع البناء والانشاء ، فقرر ان يتم دفع التكاليف طبقا للتكاليف الفعلية وان يدفع ايجار مقابل ايصال التيار بواقع دينار* ونصف شهريا عن كل كيلوواط من القدرة المؤقتة الموصولة بالاستخدامات المتعلقة بانشاء السكن الخاص وثلاثة دنانير شهريا عن كل كيلوواط من القدرة المؤقتة الموصولة للاستخدامات المتعلقة بالانشاءات الاخرى ، على ان يحاسب المستفيد على الطاقة الكهربائية التي يستخدمها حسب السعر السائد ، واخيرا فقد اقر مبدأ توصيل التيار المؤقت لمواقع البناء والانشاء الواقعة في الاماكن التي تخلو من صعوبات او مشاكل فنية تعترض امكانية التوصيل .
- بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٧ صدر قرار وزير التجارة والصناعة بشأن تنظيم شراء الشركة المساهمة

---

* الدينار الكويتي يعادل ٣,٦٩٠ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

لاسهمها وكيفية استخدام الاسهم المشتراة والتصرف فيها ، وقد اشترط على الشركة ان يجيز لها عقد تأسيسها او نظامها الاساسي القيام بذلك وان يصدر قرار من الجمعية العامة للمساهمين بتفويض مجلس ادارتها بالشراء على الا تتجاوز مدة التفويض ١٨ شهرا مع ايداع نسخة من قرار الجمعية العامة بالتفويض خلال اسبوعين لدى ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة وابلاغ القرار خطيا لسوق الكويت للاوراق المالية ، قبل نهاية يوم العمل التالي لصدوره ، واوجب القرار على الشركات المسجلة في سجل البنوك لدى البنك المركزي وغيرها من الشركات التي تخضع لرقابته ان تحصل على موافقته المسبقة اذا ارادت شراء اسهمها ، وان تبلغ سوق الكويت للاوراق المالية كتابة برغبتها في شراء اسهمها او بيع ما اشترته منها وتتم عملية الشراء والبيع وفقا للقواعد والانظمة التي تضعها ادارة السوق ، واوجب القرار ان تمول عملية الشراء من ارباح الشركة غير الموزعة او احتياطياتها القابلة للتوزيع كارباح وان تكون القيمة الاسمية للاسهم المشتراة مدفوعة بالكامل ، كما اشترط القرار ان يكون مقابل بيع الاسهم المشتراة نقديا ، واجاز للشركة استخدام ما لديها من اسهمها الخاصة بها لمنع المضاربة الضارة في اسهمها وذلك وفقا لما تقرره ادارة سوق الكويت للاوراق المالية ، والزم القرار الشركات باعداد بيانات تفصيلية عن حركة شراء اسهمها او التصرف فيها كل ٣ اشهر ، واجاز ان تبيع للعاملين فيها كل او جزء من اسهمها التي سبق وان اشترتها بشرط صدور قرار من الجمعية العامة بالموافقة على ذلك ووضع القواعد التي تنظم عمليات بيع او منح الاسهم للعاملين بالشركة .

— صدر قرار وزير العدل والشئون القانونية رقم ١٩٨٧/١٣ بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٧ بتعديل المادة الاولى من قرار وزير العدل رقم ١٩٨٠/٩٥ بشأن الخبراء ، وقد حددت اتعاب الخبراء بخمسة دنانير عن يوم العمل بالادارة وستة دنانير عن يوم العمل بمحل النزاع او الجهات التي يتم فيها الاطلاع على الاوراق والمستندات خارج الادارة ، وخمسة دنانير مقابل الحضور امام المحكمة لمناقشة التقارير كما حددت مصاريف الانتقال بمبلغ ثلاثة دنانير وحدد مبلغ ديناران عن ايداع تقارير الخبراء .

— اصدر مجلس ادارة بنك الكويت المركزي القرار رقم ٨٧/١ بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٧ في شأن تعيين الحدود القصوى لاسعار الفائدة الاتفاقية ، فحددها بنسبة ٧,٥ ٪ سنويا على معاملات الاقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة واستثنى من هذا الحد معاملات الاقراض في السوق الداخلية بين البنوك ، كما قرر ان يكون الحد الاقصى لسعر الفائدة بما لا يزيد عن ١٪ على سعر الفائدة الساري في السوق الداخلية بين البنوك الكويتية والمعلن من بنك الكويت المركزي وذلك على معاملات الاقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة ، كما حدد القرار الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية بما لا يزيد عن ٢ ٪ على سعر الفائدة الساري في السوق الداخلية بين البنوك الكويتية والمعلن من بنك الكويت المركزي وذلك على سندات المديونية المصدرة والمحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد آجالها على سنة ،

وعموما فلا تسري هذه الحدود القصوى لاسعار الفائدة على القروض المقدمة لغير المقيمين وسندات المديونية الصادرة لحساب جهات غير مقيمة كما لا تسري تلك الحدود القصوى على المعاملات المحررة بعملات اجنبية ، علما بأن الاحكام السابقة تسري على الاتفاقات والعقود التي تبرم او تجدد بعد العمل باحكام القرار (اي بعد ١٩٨٧/٣/٨ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) .

ـ صدر المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بحيث الزمت الوزارات والهيئات العامة بتقديم تقارير دورية عن النصف الاول لكل سنة واخرى عن السنة باكملها وذلك عن سير العمل ومدى التقدم في تحقيق الاهداف و بيان انشطة القطاع الخاص المرتبطة بالخطة ، كما نص على تشكيل مجلس اعلى للتخطيط برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن الجهات الحكومية و بعض من ذوي الكفاءة والخبرة في الانشطة المختلفة وتشكلت للمجلس امانة عامة باشراف وزير التخطيط تتولى الاعمال الفنية والادارية .

ـ بتاريخ ١٠ مايو ١٩٨٧ صدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٧ بشأن حالات الاعفاء من الفوائد والمبالغ الاضافية المستحقة في الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية فقرر اعفاء المؤمن عليه من الفوائد والمبالغ الاضافية في الحالات التالية : الحالات التي لم تكن الاوضاع التأمينية فيها قد استقرت من حيث الخضوع لاحكام القانون وحالات الظروف القاهرة وحالات التأخير في التسجيل او في سداد الاشتراكات التي حدثت خلال الفترة من اول مارس سنة ١٩٨١ وحتى نهاية فبراير سنة ١٩٨٧ هذا وقد اجاز القرار لمدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاعفاء من الفوائد والمبالغ الاضافية اذا حالت اسباب قوية دون السداد في المواعيد القانونية الا انه لا يجوز الاعفاء اذا كان التأخير ناتجا عن اعطاء بيانات غير صحيحة بقصد عدم الوفاء بالمستحقات بالكامل .

ـ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٨٧ صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم دخول وخروج الابقار والحيوانات لمزارع اتحاد منتجي الالبان الطازجة ، فحظر على اصحاب المزارع من اعضاء اتحاد منتجي الالبان الطازجة ادخال ابقارهم او اية حيوانات اخرى الى مزارعهم او اخراجها منها الا بعد اجراء الفحص الطبي البيطري عليها والحصول على تصريح كتابي من ادارة الصحة الحيوانية بالهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية يفيد الموافقة على دخولها او خروجها ، وتنظر الادارة في طلبات الموافقة خلال اسبوع على الاكثر من تاريخ تقديم الطلب ، كما تقرر وقف صرف دعم الحليب الطازج لمدة لا تقل عن شهر لاي منتج من اصحاب المزارع اذا اخل باحكام هذا القرار.

ـ صدر القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٧ عن وزير التجارة والصناعة بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨٧ باعادة تطبيق رسوم الحماية الجمركية على المستوردات المماثلة للمنتجات المصنعة محليا فقرر نسبة

حماية قدرها ٢٥ ٪ للانشاءات الحديدية والمعدنية كما قرر نسبة حماية مماثلة للمباني الجاهزة الفولاذية (نظام كيربي) .

— بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٥ اصدر مدير عام المؤسسة العامة للموانىء قراره التنظيمي رقم م ع م/١/٨٧ــ٤٥٥ بقواعد استيفاء الرسوم والاجور المستحقة للمؤسسة بميناء الشعيبة .

— بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٠ صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٤٣ لعام ١٩٨٧ بتنظيم البيع بالاسعار المخفضة فسمح لاصحاب المتاجر باجراء التنزيلات العامة مرتين في السنة خلال اشهر يناير ومارس ومايو ونوفمبر لمدة لا تزيد على عشرين يوما في المرة الواحدة ، كما وضع القرار اسس حساب الاسعار الحقيقية لتكلفة البضائع فقسمها الى بضائع توفر من خلال الاستيراد المباشر وهي تحسب على اساس تكلفة الاستيراد سيف الكويت + الرسوم الجمركية + ١٥ ٪ مصاريف وبضائع توفر من خلال السوق المحلي وتحسب على اساس سعر الشراء + ١٠ ٪ مصاريف ، اما المنتجات المحلية فتحسب تكلفتها الحقيقية على اساس تكلفة الانتاج + ١٥ ٪ مصاريف او سعر الشراء + ١٠ ٪ مصاريف ، واوجب القرار الا يزيد السعر المخفض للسلعة عن التكلفة الحقيقية مضافا اليها نسبة ربح لا تزيد على ١٠ ٪ كما يجب الا تقل نسبة التخفيض عن ٢٠ ٪ من سعر البيع قبل التخفيض ، هذا و يسمح القرار للتجار الذين يتوقف نشاطهم باجراء تصفية عامة على بضائعهم خلال ثلاثين يوما من حصولهم على اذن الوزارة بذلك ، كما يسمح القرار للتجار ، بموافقة الوزارة ، بتخصيص ركن من محالهم لعرض بواقي وفضلات سلعهم باسعار خاصة بشرط ان يوضع على تلك السلع عبارة بواقي وفضلات باسعار خاصة .

— بتاريخ ١٩٨٧/٨/٣٠ اصدر وزير الصحة العامة القرار رقم ٣١٨ لعام ١٩٨٧ بتشكيل لجنة دائمة مشتركة لتنظيم تصنيع واستيراد وتداول المبيدات الحشرية ومراقبة استخدامها كما اصدر لائحة بالشروط والاجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن .

— بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٢ صدر المرسوم بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ معتبرا في حكم الصحيحة التصرفات التي تمت في حقوق المساهمين في الشركات المساهمة التي لم تستكمل اجراءات تأسيسها وكذلك تداول تلك الحقوق قبل العمل باحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن التصرف في اسهم الشركات المساهمة والاوراق المالية وتداولها ، كما اعتبرت منتهية الدعاوي المقامة امام المحاكم ببطلان التصرفات المشار اليها اعلاه وترد الرسوم الخاصة بها .

— اصدر وزير الدولة لشئون الخدمات القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ ١٩٨٧/٩/٢١ باصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٧ في شأن تنظيم سوق النقل الجوي في الكويت وتقرر اللائحة البيانات الواجب ادراجها في طلب الحصول على الموافقة لمزاولة النشاط والشروط الواجب توافرها في مركز النشاط كما تلزم شركات الطيران باتخاذ الترتيبات اللازمة لاستقبال ركاب المرور وترتيب شئونهم والتأكد من ان الركاب القادمين للكويت لديهم تأشيرات الدخول او الاقامة ، كما الزمت اللائحة مكاتب السياحة والسفر اخذ موافقة الادارة العامة للطيران قبل الاعلان عن الرحلات الجماعية الشاملة وارسال مرافق مع كل مجموعة وتحمل كافة التعهدات التي تعلن عنها ، وفتح القرار الباب امام اصحاب المصلحة التقدم بشكواهم الى الادارة ضد مكاتب

السياحة والسفر.

- بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٨ صدر المرسوم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٧ بالاذن للحكومة خلال مدة لا تجاوز عشر سنوات بالاقتراض في حدود ١٤٠٠ مليون دينار كويتي عن طريق اصدار اذونات خزانة او سندات لحاملها او الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية، على ان يحدد لسداد القرض اجل لا يجاوز عشر سنوات واجاز المرسوم لبنك الكويت المركزي مباشرة او بطريقة غير مباشرة ان يقوم بالعمليات التي تتعلق ببيع وادارة اذونات وسندات القرض كما اجاز لوزارة المالية شراء اذونات وسندات القرض المعروضة للبيع.
- بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٩ صدر قرار وزير التجارة والصناعة بتمديد منع استيراد الانابيب الصلبة الملحومة قياس ٦ بوصة الى ٤٨ بوصة قطر خارجي والمغلفة بمادة التيوميد وغير المغلفة بها لمدة سنة اعتبارا من تاريخ ١٩٨٧/١٠/٦.
- اصدر وزير الدولة لشئون الخدمات قرارا بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣ باستثناء الفحم وما يقع في حكمه من المواد الخطرة المدرجة ضمن تصنيفات منظمة الايمو الدولية وذلك في جميع تعرفات موانىء المؤسسة العامة للموانىء في الكويت، كما عدل القرار فئة اجور تفريغ اكياس الفحم المدرجة في تعرفة ميناء الشويخ لتصبح ٢ دينار كويتي للطن بدلا من ١,٥ دينار كويتي.
- بتاريخ ١٩٨٧/١١/٩ اصدر وزير العدل والشئون القانونية القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٧ الذي يقضي بان ينشأ بالمحكمة الكلية قسم لمطالبات الرسوم القضائية ويختص القسم بفحص الدعاوي المحكوم فيها وتقدير وتحصيل الرسوم المستحقة على الدعاوي والطلبات والاوامر عند تقديمها وفحص الدعاوي المحكوم فيها وتقدير الرسوم الاجمالية المستحقة وتحصيل الرسوم المستحقة في الدعاوي المعفاة من الرسوم والدعاوي الصادر فيها قرار بالاعفاء كما يختص القسم بفحص طلبات رد نصف الرسوم او كلها واستصدار اوامر تقدير اتعاب الخبرة وتحصيل الغرامات المحكوم بها في الدعاوي المدنية ومتابعة التظلمات المرفوعة عن اوامر التقدير وما يصدر فيها من احكام واتخاذ ما يلزم لتحصيل الرسوم القضائية.
- اصدر مجلس ادارة بنك الكويت المركزي القرار رقم ١٩٨٧/٢ بتعيين الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية على القروض الاستهلاكية وقد عرف القرار القروض الاستهلاكية بانها تلك القروض التي تقدم بالدينار الكويتي للاشخاص الطبيعيين لتمويل شراء سلع استهلاكية ومعمرة تسدد تلك القروض على اقساط متساوية ولا يزيد اجلها على اربع سنوات هذا وقد حدد القرار الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية على تلك القروض بستة في المائة (٦٪) سنويا.
- كما اصدر مجلس ادارة بنك الكويت المركزي قرارا بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١ في شأن تعيين سعر جديد لخصم واعادة خصم الاوراق التجارية لديه فقرر ان يتقاضى سعر خصم بنسبة ٥٪ سنويا على الاوراق التجارية التي تقدمها اليه البنوك العاملة في الكويت و يقبل خصمها او اعادة خصمها.
- بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٢ اصدر وزير العدل والشئون القانونية القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٧ انشأ بمقتضاه دائرة جنح جزئية بالمحكمة الكلية، مقرها قصر العدل، تختص دون غيرها بنظر الجرائم

الجمركية التي تقع في الكويت بالمخالفة لاحكام قانون الجمارك ، على ان تحال اليها قضايا الجنح الجمركية المنظورة امام دوائر الجنح بالمحكمة والتي لم يقفل فيها باب المرافعة حتى تاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

— بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩ صدر القرار الوزاري رقم م ع م /و/٨٧ — ١٢٠٩ باستثناء كسبة فول الصويا وانواع الكسب الاخرى من المواد الخطرة المدرجة ضمن تصنيفات منظمة الايمو الدولية وذلك في جميع تعريفات موانىء المؤسسة العامة للموانىء ، على ان تطبق عليها اجور البضائع غير الخطرة وان تظل خاضعة للتعليمات الخاصة بالبضائع الخطرة سواء ما كان منها متعلقا بالابلاغ المسبق ام بوضع الملصقات ام بغيرها .

— بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٥ اصدر وزير الدولة للشئون البلدية القرار رقم ٨٧/٩١ في شأن لائحة المذابح قصر فيه ذبح الحيوانات بقصد بيع لحومها على مذابح البلدية مع جواز منح القطاع الخاص الحق في اقامة مذابح خاصة . وقد حظر القرار ذبح او سلخ الحيوانات النافقة او الحيوانات التي لا تقضي فترة ٦ ساعات على الاقل في حظائر المذبح ، كما اشترط القرار ان يتم الذبح حسب الشريعة الاسلامية ، وحظر اخراج لحوم الحيوانات المذبوحة المعدة للبيع من المذابح الا بعد تركها لمدة ٢٤ ساعة في البرادات المخصصة لذلك واعادة الكشف عليها بمعرفة طبيب المذبح وختمها بالاختام الرسمية .

— بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٨ صدر قرار وزير الدولة لشئون الخدمات رقم م ع / و /٨٧ — ١٣١٩ و يقضي بتعديل نسبة تخفيض اجور التفريغ والشحن الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١) من الفصل الثالث من الباب الاول من تعرفة ميناء الشويخ الى ٢٥ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ .

— اصدر وزير المالية القرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ في شأن تعديل بعض احكام القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ المنظم للجمع بين المعاش والمرتب وضم المدد التقاعدية حيث اجاز جمع صاحب المعاش بين معاشه التقاعدي و بين المرتب اذا ما التحق بالعمل في القطاع الاهلي ، بشرط ان تكون لصاحب المعاش مدة خدمة فعلية في القطاع الحكومي او النفطي او فيهما معا ، لا تقل عن ١٥ سنة اذا كانت سنه عند انتهاء الخدمة لا تقل عن ٥٠ سنة او عشرين سنة اذا كانت سنه تقل عن ذلك ، وقد استثنى القرار من شرط المدة اصحاب بعض المعاشات ، هذا ولا يستفيد صاحب المعاش من الاحكام السابقة اذا كانت خدمته قد انتهت بسبب الانقطاع عن العمل او اذا كان العمل في القطاع الاهلي عن طريق الاعارة او الندب او التكليف من القطاع الحكومي او النفطي .

— بتاريخ ٣١ ديسمبر اصدر وزير المالية القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ في شأن تعديل بعض احكام القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ في شأن مواعيد وقواعد واجراءات سداد الاشتراكات والمبالغ الاخرى المستحقة طبقا لاحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية و يقضي القرار بالزام المؤمن عليه باداء مبلغ اضافي بواقع ٤ ٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد ، كما الزم المؤمن عليه الخاضع للتأمين الزاميا والذي لم يقم بتسجيل نفسه خلال المواعيد المحددة باداء مبلغ اضافي يعادل ٥ ٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها بالاضافة الى المبلغ

الاضافي المذكور اعلاه .

ـ وفي نفس التاريخ اصدر الوزير القرار رقم ٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن الشروط اللازم توافرها لقيام حالة التوقف عن مزاولة النشاط وكيفية اثباتها وقد اشترط القرار لقيام حالة التوقف ان يكون النشاط قد انتهى والا يكون المؤمن عليه مزاولا لاي نشاط آخر خاضع للتأمين و يثبت انتهاء النشاط بشهادة من الجهة المختصة او اي مستند تقبله مؤسسة التأمينات اما اثبات عدم مزاولة النشاط فيكون بنفس الطريقة اذا كان للمؤمن عليه نشاط آخر وفي غير ذلك من الحالات فيكفي الاقرار من المؤمن عليه .

١٤ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٤ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

أبرمت حكومة الكويت خلال هذا العام اتفاقيات مع الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي وتجنب الازدواج الضريبي والتعاون في مجال الاستثمار والتجارة .

ففي مجال التعاون الاقتصادي :

ـ تم التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي بين حكومتي دولة الكويت والجمهورية التونسية وذلك في ختام زيارة وفد كويتي الى تونس ، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لبحث دراسة وضع اتفاق شامل لضمان وتشجيع الاستثمارات والتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية .

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢١ تبادل وثائق التصديق على اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومتي دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية الذي ابرم بين البلدين في التاسع عشر من تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٦ . وقد صدر مرسوم اميري بالموافقة على الاتفاق ، و ينص الاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري وازالة جميع العوائق التي تحول دون ذلك واعفاء كامل من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية اضافة الى المنتجات الوطنية واقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمتخصصة وتبادل الوفود الرسمية وغير الرسمية والمعلومات . كما يتضمن تشجيع الاستثمارات بين البلدين وقيام المشروعات المشتركة من خلال القطاعين العام والخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية والمجال الثالث للتعاون بين البلدين يتعلق بتسهيل حركة النقل البري والبحري والجوي وانتقال القوى العاملة وتبادل الخبرات في مجال التدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والصحية . وقد نص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق وتحديد السلع الخاضعة للاعفاءات الجمركية . وقد تم تشكيل اللجنة المذكورة وعقدت اجتماعها الاول في عمان بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٢ وتم في نهاية الاجتماع التوقيع على محضر الاجتماع الذي حدد المنتجات المعفاة كليا من الرسوم الجمركية والمنتجات التي تعفى من الرسوم الجمركية بواقع ٢٠ ٪ تدريجيا . وتم الاتفاق على تنفيذ ما ورد في المحضر اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٨ بعد مصادقة الحكومتين

الكويتية والاردنية عليه .

ـ اتفقت دولة الكويت والمملكة المغربية على ضرورة اعادة النظر في بعض بنود ومواد اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بينهما في عام ١٩٧٢ ، بهدف صياغتها مجددا بما يتناسب والمستجدات التي طرأت على الاوضاع الاستثمارية بين البلدين .

وفي مجال تجنب الازدواج الضريبي ، صدر مرسوم اميري بالموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على دخل مؤسسات وشركات النقل الجوي بين كل من دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٤ .

١٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

شهد هذا العام التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين دولة الكويت ودول اسلامية وصديقة في مجالات تشجيع وحماية الاستثمارات ، منع الازدواج الضريبي ، التعاون الاقتصادي وتنظيم حركة النقل .

ففي مجال تشجيع وحماية الاستثمارات تم توقيع الاتفاقيات التالية :

ـ وقعت دولة الكويت والجمهورية التركية بالاحرف الاولى على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات ، والتي تحقق للمستثمرين الكويتيين الاعفاءات الضريبية في تركيا .

ـ وقعت حكومتا دولة الكويت وماليزيا بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات تهدف الى خلق ارضية صالحة للاستثمار بين البلدين مما يساعد على تعميق الروابط والعلاقات الاقتصادية بينهما . وتغطي الاتفاقية ضمان وحماية الاستثمارات الكويتية القائمة في ماليزيا والاستثمارات في المناطق البحرية ومعاملة الاستثمارات برعاية لا تقل عن الانشطة والاستثمارات التي تقوم بها اطراف ثالثة . وتنص الاتفاقية على تسهيل دخول وخروج المستثمرين في كلا البلدين .

ـ ابرمت دولة الكويت وجمهورية ايطاليا بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧ اتفاقيتين لحماية الاستثمارات بين البلدين ومنع الازدواج الضريبي بينهما .

وفي مجال التعاون الاقتصادي تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

ـ صدر مرسوم اميري بالموافقة على الاتفاق الاقتصادي والتجاري بين حكومتي دولة الكويت ومملكة تايلند الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٨٧/٣/٧ ، و ينص على اتخاذ الطرفين المتعاقدين الاجراءات المناسبة لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين والعمل على تنمية التبادل التجاري بين البلدين وكذلك العمل على تسهيل وتشجيع الاشتراك في المعارض الدولية والفردية .

ـ صدر مرسوم بالموافقة على اتفاق تنمية التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني والمالي بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مالطا الموقع في روما بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٢ ، و ينص على تشكيل لجنة مشتركة بين ممثلين عن الطرفين لتحديد و بحث الموضوعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والصناعي والتقني والمالي بين الطرفين .

ـ تم التوقيع على اتفاقية تقضي بإنشاء لجنة كويتية سوفيتية للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، تهدف الى تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في مختلف المجالات ، بحيث تجتمع مرتين في العام ، كما ستقوم اللجنة بمتابعة التعاون المالي بين البلدين وذلك بموجب بروتوكول التعاون الموقع بين البلدين في شباط / فبراير ١٩٨٦ .

ـ صدر مرسوم اميري بالموافقة على اتفاق يقضي بتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتبادل التجاري بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع في بكين بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٥ بحيث تتولى متابعة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين البلدين وهي اتفاق التعاون الاقتصادي والفني ، الاتفاق التجاري واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات كما ستتولى اللجنة تطوير مجالات التعاون بين البلدين واستعراض المشاريع المقدمة من كل من البلدين الى البلد الآخر وتحديد الجهات المختصة لكل مشروع .

وفي مجال تنظيم النقل ، فقد تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

ـ صدر مرسوم اميري بالموافقة على اتفاق تنظيم حركة النقل الجوي بين كل من دولة الكويت وجمهورية سنغافورة الموقع بين الطرفين في مدينة كوالالمبور بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٦ .

ـ صدر مرسوم بالموافقة على اتفاقية الاعفاء الضريبي في مجال النقل الجوي بين كل من دولة الكويت وجمهورية كوريا الموقعة بين الطرفين في مدينة الكويت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١ .

١٤ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

تركزت الوقائع والاحداث خلال العام على تلك المتعلقة بالاداء الاقتصادي الكويتي والميزانية العامة للدولة والسوق المالي الكويتي والاستثمارات الخارجية الكويتية الى جانب الاحداث السياسية التي شهدتها البلاد خلال العام . وفيما يلي موجزاً لاهم الاحداث :

ـ أحداث تتعلق بالاداء والتنظيم الاقتصادي :

بدأ الاقتصاد الكويتي يتجه هذا العام نحو الانتعاش بعد عامين من الركود ، فقد استطاعت الادارة الكويتية اعادة الثقة لدى المتعاملين في سوق الكويت للاوراق المالية وتم وضع ضوابط ونظم تحول دون تكرار أزمة السوق التي نشبت عام ١٩٨٢ ، كما اتخذت السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي الكويتي سياسة نقدية منشطة أهمها البرنامج الحكومي الذي تم وضعه لمعالجة مشكلة المديونيات الصعبة للبنوك التجارية على القطاع الخاص المحلي والذي يسعى الى جدولة الديون الصعبة لفترة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ سنة مع قيام الحكومة بتعويض المصارف لأية خسائر ناجمة عن تنفيذ البرنامج . وقد صرح محافظ بنك الكويت المركزي ان تنفيذ البرنامج اصبح مع نهاية العام على وشك الوصول الى مراحله النهائية من حيث التنفيذ ، فقد تبين ان هناك مجموعة كبيرة من العملاء لا يعانون اية مشاكل حيث ان مراكزهم المالية كشفت عن وجود فائض او انهم قاموا بتسديد او تنظيم مديونياتهم ، وقد بلغ عدد هؤلاء العملاء حتى ١٠ كانون اول / ديسمبر ١٩٨٧ ، ٦٩٨ عميلا بمديونية قدرها ٤٠٨,٥ ملايين دينار ، وبذلك انحصرت المشكلة في العملاء ذوي المراكز المالية التي اظهرت وجود عجز والذين بلغ عددهم حتى التاريخ المذكور ١١٢٩ عميلا

وبلغت جملة مديونياتهم ما مقداره ١٨٤٦,٤ مليون دينار وتكشف بيانات المتابعة ان عدد العملاء الذين تم انجاز تسوياتهم فنيا قد بلغ ١٠٦٦ عميلا بنسبة ٩٤,٤ ٪ من عدد عملاء العجز المالي .

أما فيما يتعلق بالعملاء الخاضعين للبرنامج ولم يبدوا التعاون المطلوب ولم يستجيبوا لما طلبته البنوك من بيانات فقد صدرت التعليمات الى البنوك المحلية بالمباشرة فورا باتخاذ الاجراءات القانونية تجاه هؤلاء المدينين وذلك حفاظاً على حقوق البنوك ، وقد باشرت البنوك باتخاذ مثل هذه الاجراءات تجاههم .

ومن جهة اخرى طبق بنك الكويت المركزي اعتبارا من تاريخ ١٩٨٧/٣/٨ هيكلاً جديدا لاسعار الفائدة على الدينار ليحل مكان هيكل اسعار الفائدة السابق الصادر خلال شهر شباط / فبراير ١٩٧٧ . وبموجب الهيكل الجديد يصبح الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية هو ٧,٥ ٪ سنويا على معاملات الاقراض المحررة بالدينار الكويتي وعلى سندات المديونية المصدرة والمحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة . وفيما يتعلق بمعاملات الاقراض بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة ، فإن الحد الاقصى لسعر الفائدة الذي تخضع له يجب ان لا يزيد عن ١ ٪ من سعر الفائدة الساري في السوق الداخلية بين البنوك الكويتية . كما ويجب ان لا يزيد الحد الاقصى لسعر الفائدة الاتفاقية عن ٢ ٪ من سعر الفائدة الساري في السوق الداخلية بين البنوك الكويتية بالنسبة لسندات المديونية المصدرة بالدينار والتي تزيد اجالها على سنة . وقد اعطى البنك المركزي اهتماما خاصا للقروض المقدمة لتمويل أنشطة اقتصادية منتجة حيث قرر ان لا تزيد اسعار الفائدة عليها عن ٦ ٪ سنويا وذلك بالنسبة لما هو مقدم منها لمدة لا تزيد على سنة وقد استثنيت من الحدود القصوى لاسعار الفائدة معاملات الاقراض في السوق النقدي ، وكذلك القروض المقدمة الى غير المقيمين اضافة الى استثناء عمليات الاقراض المحررة بالعملات الاجنبية . كما تقرر ان لا يقل الحد الادنى لاسعار الفائدة التي تدفعها البنوك للعملاء على حسابات الادخار عن ٤,٥ ٪ سنويا . وقد اقترن صدور الهيكل المذكور لاسعار الفائدة على الدينار بقيام البنك المركزي بتخفيض سعر خصم واعادة خصم الاوراق التجارية الى ٥,٥ ٪ سنويا . وكان لهيكل اسعار الفائدة الجديد آثار ايجابية مباشرة على عمليات الجهاز المصرفي وعلى مجريات النشاط في سوقي الاسهم والعقار، حيث اوجدت نموا في الطلب على الائتمان المحلي من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتمشيا مع اتجاهات اسعار الفائدة على الدينار في السوق النقدي قرر بنك الكويت المركزي بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢ تخفيض سعر خصم واعادة خصم الاوراق التجارية من ٥,٥ ٪ الى ٥ ٪ سنويا كما قرر ايضا ان يكون الحد الاقصى ٦ ٪ سنويا لسعر الفائدة الاتفاقية على القروض الاستهلاكية المقسطة المقدمة بالدينار الكويتي للاشخاص الطبيعيين لتمويل شراء سلع استهلاكية ومعمرة مع امكانية قيام الجهات المقرضة باقتطاع مبلغ الفائدة مقدما عن كامل مبلغ القرض ومدته . وقد استمر بنك الكويت المركزي خلال عام ١٩٨٧ بالتدخل في السوق النقدي من اجل تنظيم مستويات السيولة والتحكم في مستويات اسعار الفائدة على الدينار عند المستويات الملائمة للمرحلة المالية .

ـ الميزانية العامة للدولة :

صدر مرسوم اميري باعتماد الحساب الختامي للدولة للعام المالي ١٩٨٧/٨٦ وقد بلغت الايرادات الفعلية ملياراً و٧٣٠ مليونا و٨٦٠ الفا و٢٢٢ دينارا ، بينما بلغت المصروفات مليارين و٨٦٠ مليونا و٦١ الفا و١٩٥ دينار، تم تخصيص مبلغ ١٧٣ مليونا و٨٦ الفا و١٢٢ دينار او ما يعادل ١٠ ٪ من الايرادات الفعلية لاحتياطي الآجال القادمة و بذلك يكون العجز الفعلي في الميزانية العامة ملياراً و٣٠٢ مليون و٢٨٦ الفا و٩٥ دينارا تمت تغطيته من الاحتياطي العام للدولة .

ومن جهة اخرى اقر مجلس الوزراء الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٩٨٨/٨٧ ، وقدرت جملة الايرادات في الميزانية ١٩٧٩,٤ مليون دينار بزيادة قدرها ٦٦,٧ مليون دينار عن تقديرات ميزانية السنة الماضية . وشكلت الايرادات النفطية في الميزانية ما نسبته ٨٧,٢ ٪ اذ بلغت ١٧٢٦,٤ مليون دينار بينما بلغت الايرادات غير النفطية ٢٥٣ مليون دينار بنسبة ١٢,٨ ٪ . وكانت الايرادات النفطية في ميزانية السنة الماضية قد بلغت ١٦٥٦ مليون دينار بنسبة ٨٦,٦ ٪ والايرادات غير النفطية ٢٥٦,٧ مليون دينار بنسبة ١٣,٤ ٪ .

وقدرت جملة المصروفات بمبلغ ٣١٥٨ مليون دينار يضاف اليه مبلغ ١٩٧,٩ مليون دينار احتياطي الأجيال القادمة طبقا للقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦ مما يرفع العجز الى ١٣٧٦,٥ مليون دينار، وكان العجز المقدر في السنة السابقة ١٣٣١,٥ مليون دينار. ووزعت المصروفات على مختلف الابواب فكان نصيب الباب الاول وهو المرتبات ، ما نسبته ٢٦,٥ ٪ وقدر للباب الثاني المستلزمات السلعية والخدمات ، ما نسبته ٨,٤ ٪ ، اما الباب الثالث وسائل النقل والمعدات فخصص له ما نسبته ٠,٨ ٪ وخصص للباب الرابع الذي يشمل المشاريع الانشائية والاستملاكات العامة ، مبلغ ٧٥٠ او ما نسبته ٢٣,٨ ٪ وخصص للباب الخامس الذي يشمل المصروفات المختلفة والمدفوعات التمويلية ما نسبته ٤٠,٥ ٪ .

و يلاحظ ان العجز في الميزانية قد زاد بمقدار ٤٥ مليون دينار عن العجز في السنة المالية ١٩٨٧/٨٦ كما لم ترد في الميزانية اي مخصصات لرأسمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربيّة كما حدث في الميزانية السابقة .

ولتغطية العجز في الميزانية العامة فقد اقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠ طلب قرض عام قيمته ١,٤ مليار دينار لسد العجز في الميزانية العامة ، بحيث يتم من خلال سندات الخزانة وسندات لحاملها وقروض مباشرة من الشركات الكويتية ، و بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ صدر مرسوم بقانون بالاذن للحكومة خلال مدة لا تتجاوز عشر سنوات باقتراض مبلغ لا يتجاوز الف واربعمائة مليون دينار كويتي عن طريق اصدار اذونات الخزانة او السندات لحاملها او الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية ، وتتولى وزارة المالية اتخاذ اجراءات التعاقد في هذا الشأن على ان يتم ابرام القرض على دفعة واحدة او مقسماً الى شرائح وتطرح اذونات الخزانة او السندات الخاصة بالقرض او بكل شريحة منه للاكتتاب العام داخل اقليم الدولة ، وان يحدد لسداد القرض في جميع الاحوال

اجل لا يجاوز عشر سنوات يبدأ من تاريخ ابرامه .

وتأتي خطوة الحكومة في هذا الشأن لتدبير ما قد تحتاجه من اموال لتغطية العجز في ايرادات الميزانية دون الاضطرار الى تسييل جزء من اموال الاحتياطي العام .

وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ اعلن البنك المركزي عن طرح سندات وأذونات خزانة للأكتتاب العام من خلال المصارف والشركات الخاضعة لرقابة البنك المركزي وذلك للمرة الاولى في البلاد . ومن ثم طرحت ثلاثة اصدارات لأذونات وسندات خزانة بلغت قيمتها الاجمالية ٦٢٨ مليون دينار. وقد غطت هذه الاصدارات بالكامل وبنسب تجاوزت المبالغ المطروحة للاكتتاب بصورة كبيرة ، فقد بلغت قيمة الطلبات المقدمة للاكتتاب في اذونات الخزانة ، مع اقفال باب الاكتتاب بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ ، ما مقداره ٣٣٢٪ من حجم الاصدار المطروح للاكتتاب وهو ١٠٠ مليون دينار. وتجدر الاشارة الى انه في ظل ارتفاع قيمة الطلبات المقدمة للاكتتاب والتي تعكس وفرة السيولة ، فقد وجد البنك المركزي ان هناك ما يبرر زيادة حجم الاصدار المطروح للاكتتاب ، مما ادى الى زيادة حجم اصدار اذونات الخزانة من ١٠٠ مليون دينار الى ٢٢٨ مليون دينار.

ـ أحداث تتعلق بالسوق المالي :

نزولا عند رغبة المتداولين والوسطاء في سوق الكويت للاوراق المالية ، اصدر وزير التجارة والصناعة بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٩ قرارا بتخفيض عمولة الوسطاء المطبقة في البورصة بحيث اصبحت ١/٤ بالألف عن الخمسين الف دينار الاولى من مجموعة قيمة الصفقات المعقودة للعميل الواحد في اليوم الواحد ، وواحد في الألف عما يزيد على خمسين الف دينار ولا يجوز ان يقل الحد الادنى للعمولة عن ٥ دنانير على ان يستحق الوسيط على نسبة قدرها ٧٠٪ من قيمة العمولة وتؤول النسبة المتبقية منها الى ادارة السوق .

ومن جهة اخرى أكد وزير التجارة والصناعة ان الكويت بصدد اصدار قرار يسمح بموجبه لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تملك ما نسبته ٢٥٪ من اسهم الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية .

ويعتبر صدور اذونات وسندات الخزينة كادوات استثمارية جديدة بحق من ابرز ملامح الاستثمار في السوق المحلي لعام ١٩٨٧ ، وقد ادى انخفاض سعر الفائدة على الدينار الكويتي الى تحريك عملية الاستثمار ، واغراء المستثمرين على تمويل مشروعاتهم الاستثمارية .

وجدير بالذكر ان قيمة اصدارات السندات التي شهدها سوق الكويت للاوراق المالية قد بلغت نحو ١١٥ مليون دينار كويتي منذ مطلع هذا العام ، نظمتها شركات لصالح بعض المؤسسات وساهمت فيها معظم البنوك العاملة في البلاد .

ومن جهة اخرى بدأت شركة للاستشارات المالية الدولية منذ مطلع شهر كانون اول / ديسمبر ١٩٨٧ بعمل سوق ثانوي لاصدارات ادوات الدين العام «سندات وأذونات الخزانة» الصادرة عن بنك الكويت المركزي ، وهذه الشركة تعمل كصانعة سوق لسوق السندات المقومة بالدينار الكويتي .

ـ أحداث تتعلق بقطاع النفط :

اعلن مدير عام مجموعة المشاريع الكبرى في شركة البترول الوطنية الكويتية انه تم انجاز ما نسبته ٩٨,٣ ٪ من المرحلة الاولى من مشروع تحديث مصفاة ميناء عبدالله ، فيما تم انجاز ٥١,٥ ٪ من المرحلة الثانية . وبتحديث مصفاة ميناء عبدالله بالاضافة الى مصفاة الشعيبة ستزيد الطاقة الانتاجية التكريرية المحلية بما نسبته ٦٦ ٪ من اجمالي انتاج الكويت من النفط الخام ، وتحويلها الى منتجات عالية الجودة تزيد من القدرة التنافسية لصادرات الكويت النفطية لتصل الى ٦٧٠ الف برميل يوميا . ويذكر ان الكويت تمتلك ايضا مصفاتين في هولنده والدانمارك تبلغ مجموع طاقتهما التكريرية ١٢٠ الف برميل يوميا .

هذا وذكرت مصادر نفطية مطلعة ان مؤسسة البترول الكويتية مهتمه بشراء حصة في شركة النفط الفلبينية ، واوضحت هذه المصادر ان حكومة اكينو ترغب في بيع ٤٠ ٪ من حصص الشركة والتي تمتلك مصفاة باتان التي تبلغ طاقتها ١٥٠ الف برميل يوميا وتسيطر على ثلث سوق البنزين في الفلبين .

ومن جهة اخرى اعلنت مؤسسة البترول الكويتية وشركة الترامار البريطانية بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣ انهما توصلتا الى اتفاق مبدئي بموجبه تستملك مؤسسة البترول الكويتية شركة غولدن ايفل بتروليوم التي تتولى عمليات التسويق التابعة لشركة الترامار البريطانية والتي تتولى تشغيل او تزويد ٤٦٥ محطة خدمة في مختلف انحاء بريطانيا . كما اعلنت مؤسسة البترول الكويتية وشركة بريتش بتروليوم البريطانية عن توصلهما الى اتفاق تملك مؤسسة البترول الكويتية شركة النفط الرئيسية في الدنمارك والمملوكة بالكامل لشركة بريتش بتروليوم .

ـ أحداث تتعلق باستثمارات الكويت الخارجية :

أكد وزير المالية الكويتي ان الاستثمارات الكويتية الخارجية لم تتأثر من جراء انهيار الاسعار في البورصات العالمية مشيرا الى ان القيمة السوقية لهذه الاستثمارات ما زالت تزيد عن قيمتها الدفترية ، وأكد ان ما حدث في الاسواق العالمية كان عملية تصحيح لارتفاعات غير عادلة للاسعار. وقد أكد ان الكويت تتبع سياسة استثمارية واضحة المعالم مبنية على سياسة توزيع المخاطر والتواجد في عدة اسواق تجنبا لتقلبات الاسواق المالية .

ومن جهة اخرى قال مدير عام الهيئة العامة الكويتية للاستثمار ان الاستثمارات الكويتية في الخارج قد تأثرت تأثرا مؤقتا بالتطورات التي نتجت عن هبوط قيمة الاسهم في الاسواق المالية العالمية . واضاف ان سياسة الكويت الاستثمارية تخضع لاستراتيجية طويلة المدى وهي تحتاط لمثل هذه التطورات مسبقا حيث انها لا تبني قراراتها على ردود الفعل السريعة او على المتغيرات قصيرة الاجل في الاسواق العالمية .

واشارت مصادر مطلعة ان رصيد الكويت من العملات الاجنبية والذهب ، بلغ في نهاية هذا العام نحو خمسة مليارات و٣١٩ مليون دولار ، وبذلك تكون الكويت مالكة لثاني اكبر رصيد بعد المملكة العربية السعودية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وفي مجال القروض تم بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٥ التوقيع على عقد قرض مشترك بمبلغ ١٥٠ مليون دولار لصالح بنك الاتحاد السوفيتي للتجارة الخارجية، تقوم بادارة القرض الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية وبمشاركة مجموعة من البنوك الكويتية.

أحداث أخرى:

قام في مطلع العام وفد اقتصادي واستثماري كويتي بزيارة جمهورية مصر العربية برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك بهدف طرح قضايا الاستثمار في جمهورية مصر العربية بحيث تكون أكثر اطمئنانا ومردودا للطرفين، وكذلك للتعرف على فرص الاستثمار والحوافز الممنوحة للمستثمر العربي الوافد والتعرف على التوجهات المستقبلية للحكومة المصرية في هذا الشأن. وفي وقت لاحق زار وفد اقتصادي مصري دولة الكويت وقد تم التوصل خلال الزيارة مع ممثلين عن قطاعي الاستثمار الحكومي والخاص على الاتفاق لتأسيس شركة قابضة مشتركة بين الجانبين تمارس نشاطها في جميع المجالات التي تسمح بها التشريعات المصرية الحالية.

كذلك تم خلال الفترة ٢٥ ــ ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ عقد اجتماع لترويج مشاريع اردنية بدولة الكويت برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين وبحضور وزير المالية وحضور عدد من الفعاليات الاقتصادية الاردنية والكويتية وقد تم خلالها عرض مناخ الاستثمار وفرص الاستثمار المتاحة في المملكة الاردنية الهاشمية للمستثمرين الكويتيين وذلك ضمن نشاطات الحكومة الاردنية لجذب الاستثمارات العربية الى الاردن وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات. وتقدر قيمة المشروعات التي تم طرحها بنحو ستمائة مليون دولار.

وفي هذا المجال زار عمان بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٨ وفد استثماري كويتي بهدف الاطلاع على امكانيات الاستثمار في مشاريع زراعة الحبوب والاعلاف وتربية المواشي في المنطقة الجنوبية من البلاد، وقد اعرب الوفد عن اقتناعه بجدوى الاستثمار السياحي المتمثل باقامة قرية سياحية في منطقة دبين غرب مدينة عمان وبناء شاليهات سياحية في مدينة العقبة. وقد استمع الوفد الى شرح واف عن التسهيلات القانونية والضرائبية والضمانات التي تتمتع بها الاستثمارات العربية في الاردن.

أحداث سياسية:

ــ ازدادت الحرب العراقية الايرانية اقترابا من الكويت خلال النصف الثاني من هذا العام، فقد اطلقت ثلاثة صواريخ على السواحل الكويتية في شهر ايلول/ سبتمبر سقط احدها بالقرب من مصفاة نفط رئيسية. وفي وقت لاحق تعرضت جزيرة لتحميل النفط في منطقة الاحمدي الى صاروخ ايراني ادى الى حرقها. وقامت ايران بضرب ناقلات النفط الكويتية مما جعل تصدير النفط الكويتي عبر الخليج العربي صعبا، وقد لجأت الحكومة الكويتية سعيا وراء حماية نقل نفطها الى اعادة تسجيل ١١ ناقلة نفط كويتية في الولايات المتحدة الامريكية، كما قامت باستئجار ناقلات نفط اجنبية لتتمكن من تصدير نفطها.

ـ شهد هذا العام انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في دولة الكويت خلال الفترة ٢٦ ـ ١٩٨٧/١/٢٩ بحضور زعماء ٤٢ دولة اسلامية وعربية و يعد المؤتمر من الاحداث العالمية البارزة خلال العام .

ـ قررت كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٤ اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد ان ظلت مجمدة منذ عام ١٩٧٩ .

القروض :

ـ القروض الممنوحة للدول العربية والصديقة :

بلغت القروض التي منحها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نحو ٨٣,٥ مليون دينار كويتي لتمويل ٢١ مشروعاً في مختلف الدول ، وكان نصيب الدول العربية نحو ٤٤,٢٥ مليون دينار اي ما نسبته ٥٢,٩٨ ٪ من اجمالي القروض ، والدول العربية التي حصلت على قروض من الصندوق الكويتي هي : جمهورية مصر العربية ، المملكة الاردنية الهاشمية ، سلطنة عمان ، جمهورية السودان ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . فيما بلغت القروض المقدمة للدول الصديقة نحو ٣٩,٢٥ مليون دينار كويتي اي ما نسبته ٤٧,٠٢ ٪ من اجمالي القروض وقد استفاد من هذه القروض اثنتي عشر دولة هي جمهورية الصين الشعبية ، لاسوتو، تركيا ، الباكستان ، اندونيسيا ، المالديف ، موزمبيق ، راوندا ، يوغندا ، فيتنام ، زمبابوي و بابوغينيا الجديدة .

١٤ ـ ٤ ـ فرص الاستثمار المتاحة :

١٤ ـ ٤ ـ ١ ـ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تسعى الحكومة الكويتية في الوقت الحاضر الى توسيع امكانيات الاستثمار في البلاد من خلال نقل ملكية المؤسسات العامة الى القطاع الخاص كشركة المواصلات الكويتية ، ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية .

وهناك اتجاه نحو توسيع وتطوير السوق المالية بايجاد سبل ووسائل كفيلة لزيادة قدرتها الاستيعابية للاستثمارات المحلية والاقليمية والعربية .

وتتجه النية في هذا المسعى نحو السماح للمواطنين العرب بالمساهمة في رؤوس اموال الشركات المحلية عن طريق صناديق مشتركة ، وكذلك ادراج اسماء الشركات غير الكويتية في السوق المالي الكويتي .

و بشكل عام تتوفر حاليا فرص للاستثمار في القطاع الصناعي :

وتتوفر فيه فرص استثمارية في المجالات التالية :

ـــ مواد البناء .

ـــ المواد الغذائية والمشروبات .

ـــ المنسوجات والملبوسات والصناعات الغذائية .

ـــ الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث والمعدات المكتبية .

ـــ الورق ومنتجاته .

ـــ الكيماويات والمطاط والبلاستيك .

ـــ الالات والمعدات .

١٤ ــ ٤ ــ ٢ ــ مشروعات معروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
انتاج حامض الاستيك ومشتقاته	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الفحم البترولي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج البولي بورتين المرن	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج العروض الاصلية لجدات الدواجن	مؤسسة الخليج للاستثمار	الكويت	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
مشروع الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الكويت	دراسة اولية	غير محدد

١٤ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم
٦٦ شركة ذات مسؤولية محدودة	تجارة ومقاولات	خلال عام ١٩٨٧	٤,٠٢٨,٠٠٠ دينار كويتي	اردنيون ٤٨٨,٠٥٠ دينار كويتي عراقيون ١٢٧,٩٥٠ دينار كويتي سوريون ٥٤٧,٠٥٠ دينار كويتي سعوديون ١٥٠,٣٠٠ دينار كويتي فلسطينيون ١٧١,٩٠٠ دينار كويتي لبنانيون ١٨٩,٨٠٠ دينار كويتي بحرانيون ٢٩,٣٠٠ دينار كويتي مغربي ٤,٠٠٠ دينار كويتي يمني شمالي ١٤,٧٠٠ دينار كويتي عماني ٢٥,٠٠٠ دينار كويتي

[١٥]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٨٧

ظلت اوضاع لبنان على ما كانت عليه ، ولم يتحقق في عام ١٩٨٧ أي انجاز ملحوظ ، بالرغم من كل الجهود التي بذلت لانهاء الحرب الدائرة هناك ، واستمر بذلك التأثير السلبي للحرب على مناخ الاستثمار وعلى مجمل الأوضاع الاقتصادية ، وتفاقمت بذلك أزمة تطغى فيها مظاهر التضخم وانهيار اسعار العملة الوطنية ، نتيجة انخفاض الانتاج الداخلي والانتاجية وعجز الدولة المالي المتزايد .

١٥ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

شهدت البلاد واحدة من أسوأ الازمات الاقتصادية في تاريخها المعاصر، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاخرى ، وقد واكبت التشريعات والاجراءات الحكومية الصادرة خلال العام تلك الاوضاع وتعاملت مع متغيراتها وفقا لما تقتضيه الظروف المحيطة بها ، ففي نطاق التدابير النقدية والمصرفية تم ما يلي :

أ ــ صدر القانون رقم (٤٢) بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ بتنظيم مهنة الصرافة في لبنان ، حيث اخضعت ممارستها الى ترخيص مسبق من مصرف لبنان الذي أصبح له الحق كذلك في مراقبة كافة أعمال الصرافة في البلاد ، هذا وقد منح القانون للصيارفة مهلة ثلاثة أشهر لتسوية أوضاعهم مع أحكامه .

ب ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٢١ كذلك صدر القانون رقم (٤٣) والذي يقضي بتعديل المادة (٥) من قانون النقد والتسليف وبموجب هذا التعديل أضيفت الى اوراق النقد المتداولة ورقتان جديدتان احداهما من فئة الخمسمائة ليرة والاخرى من فئة الالف ليرة . *

جـ ـ أصدر حاكم مصرف لبنان التعميم رقم (٧٦١) بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢١ وقد حظر بمقتضاه على المصارف قبول او تمويل اي نوع من الديون المترتبة في الخارج بأية عملة كانت ، كما حظر عليها تصفية السلفيات السابقة ، وشراء شيكات مقدمة لها أو دفع قيمتها قبل تحصيلها .

د ـ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ أصدر حاكم مصرف لبنان تعميمه رقم (٧٦٧) وقد الزم بموجبه المصارف اعلام مودعيها من المؤسسات العامة بتحويل ودائعها الى مصرف لبنان .

وفي اطار التشريعات الضريبية صدر القانون رقم (٨٧/٤٨) الذي يقرر منح اعفاءات وحسومات مقابل سداد المكلفين للضرائب والرسوم المالية والبلدية المستحقة عليهم ، كما مدد مهل تقديم التصاريح والطلبات والاعتراضات المتعلقة بمختلف انواع الضرائب والرسوم لغاية ١٩٨٨/٣/٣١ ، وهو نفس التاريخ الذي بحلوله ، ينبغي على المكلفين أداء الضرائب والرسوم المستحقة عليهم ، مع تمتعهم بالاعفاء الكامل من غرامات التأخير بالاضافة الى حسم نسبة ١٥ ٪ من الضريبة اذا ما أديت خلال تلك المهلة ، وترتفع نسبة الحسم الى ٢٠ ٪ اذا ما تم الدفع خلال فترة شهر من صدور القانون .

---

* الليرة اللبنانية تعادل ٠,٠٠٢ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

أما في مجال التشريعات المتعلقة بالعمل والاجور، فقد صدر المرسوم رقم (٤٢٥١) بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٩، الذي يقضي برفع الحد الادنى للاجور الشهرية اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ ليصبح ٨٥٠٠ ليرة لبنانية، كما يقضي برفع معدل غلاء المعيشة للذين التحقوا بالعمل قبل ١٩٨٦/١٢/٣١ بنسبة ١٠٠ ٪ بالنسبة لمبلغ الـ ١٢٠٠٠ ليرة الاولى من المرتب وبنسبة ٧٥ ٪ بالنسبة لما تبقى منه شرط الا يتعدى مجموع الزيادة مبلغ ١٨٠٠٠ ل.ل، اما أولئك الذين التحقوا بالعمل خلال الفترة من ١٩٨٧/١/١ و ١٩٨٧/٦/٣٠ فيقرر المرسوم زيادة أجورهم بمعدل سدس قيمة الزيادة عن كل شهر عمل.

أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الطاقة فقد أصدر وزير الصناعة والنفط عدة قرارات أهمها:

أ ــ القرار رقم (١٦٨) الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٢ والذي يقضي برفع سعر المحروقات تبعاً لارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي، وقد أصبحت الاسعار بموجب هذا القرار كما يلي:
٨٠٠ ل.ل لكل عشرين لتر بنزين سيارات و ٧٥٠ ل.ل للعشرين لتراً من الغاز المنزلي و ٤٧٠٠٠ ل.ل لكل الف لتر من غاز الطيران و ٤٥٠٠٠ ل.ل للالف لتر من غاز الاويل والفيول أويل.

ب ـ القرار رقم (١٨١) المؤرخ في ١٩٨٧/١١/١٨ برفع سعر تعبئة القارورة سعة ١٠ كلغ من الغاز السائل «بوتان» من مبلغ ١٥٥ ل.ل الى ٢٧٥ ل.ل.

جـ ـ القرار رقم (١٨٢) الصادر في ١٩٨٧/١٢/٣ برفع سعر العشرين لتراً من بنزين السيارات من مبلغ ٨٠٠ ل.ل الى ١٤٠٠ ل.ل.

١٥ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

١٥ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

ــ تم خلال العام التوقيع على اتفاق تجاري بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية، تستورد بموجبه كل دولة من الدولة الاخرى سلعاً خلال ١٩٨٨ بقيمة ٥,٥ مليون دولار امريكي، لكل دولة.

١٥ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث:

استمر احداث الحرب المؤلمة، وزاد بروز آثارها السلبية، بشكل حاد وخطير على سعر صرف الليرة، والاسعار المحلية، مما زاد من حدة المشاكل الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية التي تواجه المواطنين.

ومن جهة أخرى شهد العام احداثا سياسية بارزه من أهمها اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي في بداية شهر حزيران / يونيو، والذي خلفه الدكتور سليم الحص رئيساً للحكومة بالوكالة.

وفيما يلي أبرز الاحداث والوقائع الهامة:

١ ــ شهد سعر صرف الليرة انهياراً مريعاً ازاء مختلف العملات، فالدولار الامريكي ارتفع من ٨٨ ليرة

في نهاية ١٦٨١ الى ما يزيد عن ٥٠٠ ليرة في اواخر ١٩٨٧ ، مما ساعد على [illegible] التي تقررت وتراوحت بين ٧٥ و ١٠٠ ٪ .

٢ــ ارتفعت الاسعار بحدود ٤٠٠ ٪ خلال العام ، كما أظهر مؤشر غلاء المعيشة الرسمي وتطوير اسعار الاستهلاك الذي اعدته المديرية العامة للاحصاء المركزي ان ارتفاع الاسعار في الجمهورية اللبنانية عام ١٩٨٧ قد بلغ ما نسبته ٩٤٠ بالمائة بالمقارنة مع معدل الاسعار في العام الذي سبقه وهو اعلى نسبة تسجل في تاريخ البلاد منذ الاستقلال . وأظهر المؤشر ايضا ان المواد الغذائية قد وصل ارتفاعها الى ١٢٦٤ بالمائة والملابس والبيض نسبة ١٦٥٨ بالمائة والمسكن ٤٨٢ بالمائة .

٣ــ تزايد عجز الخزينة ، حيث زاد المعدل الشهري للعجز من ٢,٤ مليار ليرة لبنانية خلال العام ١٩٨٦ الى ٥,٨ مليار ليرة خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٧ .

٤ــ في اطار مواجهة الازمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان ودعم الاقتصاد الوطني ، بدأ مصرف لبنان باتباع سياسة نقدية جديدة ، تستهدف استقرار الليرة اللبنانية وايقاف تقلباتها الحادة ، بما يحافظ على سلامة النظام المصرفي . وتتلخص هذه السياسة باتخاذ الاجراءات التالية :

ــ التشدد في مراقبة المصارف والمؤسسات المالية والصيارفة لوقف المضاربة بالليرة اللبنانية .

ــ وقف منح الدولة سلفيات خزينة . وخاصة تلك التي اقرت بموجب قوانين صدرت في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ مما خفف من ضخ السيولة في السوق المالية بحيث اقتصر تسليف الدولة لدفع المعاشات والرواتب فقط من خلال اكتتاب مصرف لبنان بأكثرية اصدارات سندات الخزينة الاسبوعية .

ــ وقف فتح الاعتمادات الخارجية للدولة لتسديد ثمن المحروقات الشهرية ومستلزمات المشاريع الاخرى ، الامر الذي كان يجبر مصرف لبنان على شراء ما لا يقل عن ستين مليون دولار امريكي في الشهر الواحد من السوق المالية المحلية .

٥ــ وعلى صعيد آخر قرر اثنان من اقدم البنوك الاجنبية العاملة في لبنان هما سيتي بنك الامريكي و بنكو دي روما الايطالي اقفال فروعها في المدن اللبنانية .

٦ــ وفي اطار جهود الحكومة للحصول على الدعم الخارجي لاعادة البناء وافق رؤساء الدول والحكومات المشاركون في قمة كوبيك للدول الناطقة بالفرنسية على اقتراح الرئيس اللبناني أمين الجميل بإنشاء صندوق لمساعدة لبنان في اعادة بناء مؤسساته الثقافية والتربوية والانشائية والتقنية التي تضررت أو تهدمت نتيجة الحرب .

القروض :

وفي مجال الاقتراض فقد حصلت الجمهورية اللبنانية على القروض المبينة في الجدول التالي .

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
لا يوجد				
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٧٣ مليون	وحدة حسابية اوروبية	منحة على مدى خمس سنوات
الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	—	٥ مليون	دولار امريكي	مساعدات غذائية
حكومة المانيا الاتحادية	—	٥ مليون	مارك الماني	تمويل صندوق مالي للدراسات

* استقينا هذه المعلومات من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١٥ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

يبين الجدول التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في الجمهورية اللبنانية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمال الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار
مشروع صناعة اغذية الاطفال	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع العبوات للصناعات الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع مصنع سكر البنجر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جبيل	دراسة اولية	٧٠ مليون دولار

١٥ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ الترخيص	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
بنك بيروت الرياض	مصرفي	زيادة رأس المال	٥٥٠ مليون ليرة لبنانية (زيادة)	سعوديون ٥٠ ٪
بنك لبنان والكويت	مصرفي	زيادة رأس المال	١٥٠ مليون ليرة لبنانية (زيادة)	كويتيون ٩٦ ٪

[١٦]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ١٩٨٧

تميز مناخ الاستثمار خلال العام بمجموعة من العناصر كانت انعكاسا لتراجع الايرادات النفطية الناجمة عن انهيار اسعار النفط ، وتدني حجم الانتاج ، حيث تشير التقديرات الى هبوط مداخيل النفط من ١٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ الى ٤,٠٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، مما حدا بالدولة ان تتخذ بعض الاجراءات التقشفية ، والنظر في تعديل بعض المشروعات بما يتلائم مع انخفاض الايرادات النفطية ، الا ان ذلك لم يقلل من اهتمام الدولة بمواصلة جهودها في استكمال العديد من مشاريع البنية الاساسية ، وانجاز عدد من المشاريع الصناعية والاجتماعية وفقا للخطة المرسومة .

ومن أبرز القرارات التي اتخذت في مجال مراجعة وتنظيم القطاعات الاقتصادية ، صدور قرار بالسماح بممارسة الاعمال الخاصة على مستوى الوحدات التجارية الصغرى ، كما واصلت الدولة سياستها في توثيق العلاقات مع الدول العربية ، وذلك بالتوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون المشترك ، غطت مجالات الاقتصاد المختلفة ، وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

١٦ ــ ١ ــ التشريعات والاجراءات الحكومية :

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/٦ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ بتعديل المادة (٧) من قرارها رقم (٤٣٣) لسنة ١٩٨٦ ، ليصبح للشركة الوطنية لتسويق الانتاج الزراعي الحق في التعاقد مع موزعين افراد من المعاقين يتولون بيع المنتجات الزراعية لحساب الشركة عن طريق المحلات التي توفرها مقابل نسبة لا تجاوز ٣ ٪ من حاصل البيع ، كما حظر القرار على الموزعين الافراد بيع غير المنتجات التي يحصلون عليها من الشركة والا جاز للشركة انهاء التعاقد معهم دون حاجة الى انذار او اعذار مع الاحتفاظ بحقها في التعويض .

ــ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨ أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٧ في شأن انشاء جهاز انتاج الخضروات ببلدية خليج سرت و يقضي القرار بأن يكون المقر الرئيسي للجهاز في مدينة مصراته وأن يدار على أسس واساليب تجارية وحدد غرضه في انتاج الخضروات بالاراضي والبيوت الزجاجية بالبلدية والمشاريع المخصصة لانتاج الخضروات خارج تلك البيوت وأي مشاريع أخرى وللجهاز في سبيل تحقيق اغراضه الحق في تملك كافة الوسائل والمعدات اللازمة وله استيراد احتياجاته من بذور ومستلزمات انتاج وتشغيل اليد العاملة التي يحتاجها في حدود التشريعات السارية المفعول ، هذا وتتولى ادارة الجهاز لجنة ادارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية للبلدية ، وأخيراً وبمقتضى هذا القرار آلت الى الجهاز ملكية البيوت الزجاجية ومشاريع انتاج الخضروات والمساحات المخصصة لذلك والتي ستحدد بقرار من اللجنة الشعبية للبلدية .

ــ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٧ بتعديل نص المادة (٢٦) من

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالملكية العقارية ، ويجيز التعديل للاشخاص الاعتبارية العامة والاشخاص الاعتبارية ذات النفع العام ان تؤجر لغير الليبيين أياً من العقارات التي تملكها سواء كانت معدة للسكن او لغيره من الاغراض ، وحظر القرار التأجير بالنسبة لليبيين ، إلا اذا كان العقار غير معد للسكن و بشرط أن يكون لغرض مزاولة مهنة او حرفة .

— أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم (١٣٤) لسنة ١٩٨٧ ، الذي انشأت بمقتضاه جهازاً خاصاً لتنمية بعض مناطق الجنوب ومقره الرئيسي في بلدية مرزق وحدد نطاق عمله ببلديتي مرزق والكفرة ، و يهدف الجهاز الى تنمية وتحسين مناطق الجنوب وخاصة مناطق الويغ والسارة والكفرة وتشجيع الاستيطان البشري في هذه المناطق ، وتتولى ادارة الجهاز لجنة ادارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة ، هذا و يقضي القرار بأن تكون للجهاز ميزانية مستقلة وأن تتكون موارد الجهاز مما يخصص له في اطار الميزانية العامة للدولة بالاضافة الى الاموال التي يحصل عليها مقابل ما يبيعه من انتاج المشروعات التي يديرها .

— بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٠ أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم دخول واقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها ، و يقضي القانون بأن يكون الدخول الى الاراضي الليبية او الخروج منها من الاماكن المحددة و بإذن من الجهات المختصة وذلك بالتأشير على وثيقة السفر ، و يتمتع مواطنو الدول العربية بحق الدخول الى ليبيا بموجب البطاقات الشخصية ، وفقاً للقواعد والاجراءات التي تحددها الادارة العامة للجوازات والجنسية ، هذا وقد حدد القانون أربعة انواع من التأشيرات هي تأشيرات الدخول والمرور والخروج والاقامة وأجاز منح تأشيرة دخول صالحة لعدة رحلات للاجانب الذين تقتضي طبيعة أعمالهم ذلك ولمدة أقصاها ٣ أشهر ، كما أجاز القرار منح تأشيرة الخروج والدخول لعدة رحلات للاجانب الحاصلين على تأشيرات بالاقامة ، تكون سارية لمدة الاقامة على الا تتجاوز ستة أشهر على أن تحدد اللائحة التنفيذية شروط منح هذه التأشيرات ، كما يجوز منح تأشيرة دخول جماعية لحاملي جواز السفر الجماعي بما لا يزيد على ٥٠ شخصاً وأن يشمل جواز السفر صورهم و بياناتهم ، وأوجب القانون على الاجنبي احترام النظم والقوانين النافذة والتسجيل خلال ٧ أيام من تاريخ الدخول وتقديم البيانات والمستندات الخاصة به و بأفراد أسرته على النموذج المعد لذلك الغرض والادلاء بالبيانات التي تطلب منه في المواعيد المحددة والتبليغ عن فقد او تلف او انتهاء سريان مستند السفر ، كما يلزم القانون كل من يأوي اجنبياً او يسكنه ان يقدم خلال ٤٨ ساعة بيانات عنه وعن مرافقيه لاقرب مكتب جوازات او مركز للشرطة او للامن الشعبي المحلي ، كما يجيز القانون لزوجة الاجنبي وابنائه القصر و بناته غير المتزوجات ، ولمن يعولهم من أبويه واشقائه القصر حق التمتع بنفس الاقامة الممنوحة له ، ولا يجوز للاجنبي مخالفة أغراض الدخول او الاقامة إلا بإذن كتابي من مدير عام الجوازات والجنسية ، ويجب على كل من يستخدم أي شخص أجنبي ان يقدم اقراراً بذلك الى مكتب الجوازات المختص خلال ٧ أيام من تاريخ التحاق الاجنبي بالعمل كما يجب عليه أن يخطر المكتب بإنتهاء خدمة الاجنبي خلال

ذات المدة . ويجب على الاجنبي الذي يمنح تأشيرة اقامة ان يحصل على بطاقة اقامة خلال شهر من تاريخ منحه التأشيرة ، وعليه ابرازها لمن يطلبها من الموظفين المختصين أثناء قيامهم بعملهم ، ولا يسرى هذا الحكم على الاجانب الحاصلين على تأشيرة اقامة مؤقتة لمدة لا تجاوز ٣ أشهر ولا على المقيمين بالتبعية للاجنبي والذين لا تتجاوز أعمارهم ١٦ عاماً ، و يسقط حق الاجنبي في الاقامة اذا غاب عن البلاد لمدة تزيد على ٣ أشهر ويجوز الاستثناء من هذا الحكم وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية ، وعلى الاجنبي الذي يغادر البلاد لمدة تزيد على ٣ أشهر متوالية تسليم بطاقة الاقامة الى مكتب الجوازات المختص وعند عودته عليه ان يقوم بالتسجيل وأن يطلب استرداد بطاقته . وأجاز القانون الغاء تأشيرة اقامة الاجنبي اذا هدد وجوده أمن الدولة او اقتصادها او الصحة العامة او الاداب العامة او كان عالة عليها ، او اذا حكم عليه في جناية او جنحة مخلة بالشرف او الامانة او الامن العام ، او اذا خالف شروط منح التأشيرة ، او اذا زال سبب منحها ، و يكون الالغاء في جميع الاحوال بقرار من مدير عام الجوازات والجنسية . و يبعد الاجنبي اذا دخل البلاد بدون تأشيرة صحيحة ، او اذا لم يغادر البلاد رغم انتهاء مدة اقامته المرخصة ، او اذا الغيت تأشيرة اقامته لاحد الاسباب السابقة ، او اذا صدر ضده حكم قضائي بالابعاد و يكون الابعاد في غير الحالة الاخيرة بقرار مسبب من مدير عام الجوازات والجنسية ، ولا يسمح للاجنبي المبعد بالعودة الى البلاد إلا بقرار مسبب من مدير عام الجوازات والجنسية . هذا وقد قرر القانون عددا من العقوبات للمخالفات التي تقع لاحكامه ، والغيت بمقتضاه احكام القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٢ في شأن دخول واقامة الاجانب وتعديلاته وابقى العمل باللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه فيما لا يتعارض مع أحكامه وذلك الى حين صدور ما يعدلها او يلغيها .

- كما أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ بتعديل المادة (٨٧) من قانون ضرائب الدخل الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ و يقضي التعديل باخضاع الدخول الناتجة في الخارج للضريبة ، أيا كان نوع تلك الدخول للمقيمين من ليبيين وأجانب ، واستثنى من الخضوع لتلك الضريبة الاجور والمرتبات والعلاوات والمزايا والبدلات التي تدفع للاشخاص المذكورين أعلاه عن عملهم في الخارج ، غير أن هذا الاستثناء لا يشمل المكافآت او المقابل النقدي الذي يتقاضاه أعضاء مجالس الادارة او اللجان التنفيذية او الادارية للمؤسسات او الشركات التي بالخارج والتي تساهم الدولة او احد الاشخاص الاعتبارية العامة في رأس مالها وذلك متى كانت عضويتهم فيها بالاضافة الى عملهم الاصلي ، علماً بأن هذا القانون أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٩٨٧/٦/٩ .
- بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٣٠٨) لسنة ١٩٨٧ في شأن بعض الاجراءات الخاصة بمقاومة الامراض والآفات الزراعية و يقضي هذا القرار بتشكيل لجنة خاصة أسماها لجنة مقاومة الامراض والآفات الزراعية تختص بالتخطيط لوقاية النباتات والاعداد لحملات المكافحة وتحديد مواعيدها واحتياجاتها ، كما تختص اللجنة بتحديد واجبات الهيئة العامة للانتاج الزراعي واللجان الشعبية لاستصلاح وتعمير الاراضي في البلديات فيما

يتعلق بتنفيذ خطط و برامج الوقاية والمكافحة ، وقد خول القرار، اللجنة ، سلطة وضع النظم المناسبة لمراقبة انتقال المنتجات الزراعية بين البلديات ومنع انتقال الشتلات والشجيرات والعقل والتقاوي من بلدية لاخرى إلا بإذن كتابي مسبق من مركز البحوث الزراعية ، كما تقوم بمراقبة المشاتل بالبلديات للتأكد من خلوها من الآفات والامراض النباتية قبل بيع انتاجها ونقلها ، وأعطيت اللجنة صلاحية الامر بغلق او اعدام المشاتل المصابة او التي لا تتوافر فيها الشروط الفنية .

- أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٣٠٩) لسنة ١٩٨٧ في شأن بعض الاجراءات الخاصة بالصحة الحيوانية ، و يقضي القرار بتشكيل لجنة خاصة لمقاومة امراض الحيوان تختص بالتخطيط لمسح واستئصال الامراض المعدية والوقاية منها ، والاشراف على لجان المسح والوقاية بالبلديات ، كما تختص اللجنة بتوحيد الاجراءات الصحية البيطرية لتسيير اعمال المكافحة والمقاومة لكافة الامراض الحيوانية في جميع مناطق البلاد ، وتحديد احتياجات حملات الوقاية والمسح ، وللجنة ان تضع النظم المناسبة لمراقبة انتقال الحيوانات بين البلديات ولمنع انتقال المريضة والموبوءة منها إلا بإذن كتابي من أقسام الصحة الحيوانية المختصة بالبلديات المعنية ، وللجنة سلطة الامر بالتخلص من أي حيوانات او قطعان تعتبر في حكم الموبوءة ومن شأنها أن تسبب خطراً على الثروة الحيوانية وللجنة اتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة في هذا الخصوص .
- بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢١ أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (٣١٠) بتقرير حكم بالقرار الصادر بشأن الضوابط الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية ، ويجيز القرار للمزارع المنتج أن يكلف فرداً او اكثر بأن يقوم بالبيع لحسابه بمراكز التجميع وذلك مقابل نسبة من حصيلة البيع يتفق عليها الطرفان ، و يشترط فيمن يكلف بالبيع لحساب المزارع ان يكون حاصلاً على ترخيص بذلك من البلدية او المؤتمر الفلاحي المختص .
- بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٠ صدرت لائحة تنظيم ممارسة وترخيص الاعمال المهنية الصناعية والتجارية والحرف وتقضي هذه اللائحة بعدم جواز ممارسة أي عمل او مهنة صناعية او تجارية او حرفة قبل الحصول على رخصة من البلدية المختصة و يسرى هذا الحكم على الشركات والمنشآت والافراد ، ولا تغني التراخيص التي تصدرها الامانات والمصالح والجهات الشعبية عن وجوب الحصول على ترخيص بمزاولة العمل او المهنة الصناعية او التجارية او الحرفة وفقاً لاحكام اللائحة . و يشترط في طالب الترخيص اذا كان شخصاً طبيعياً ان يكون قد بلغ سن ٢١ من العمر و بالنسبة لطالب الرخص التجارية فيجب أن يكون قد بلغ ٤٥ سنة ما لم يكن معاقاً ، والا يكون قد حكم عليه في جناية او جنحة عمدية فيها اساءة لممارسة العمل او المهنة المطلوب الترخيص بها ما لم يكن قد رد اليه اعتباره وأن يكون لائقاً صحياً للعمل المطلوب الترخيص به وأن يكون حائزاً على شهادة خبرة من المؤتمر المهني او الحرفي بالنسبة لطالب الرخص المهنية او الحرفية وان يكون كامل الاهلية والا يكون قد سبق اشهار افلاسه ما لم يكن قد رد اليه اعتباره . اما اذا كان طالب الترخيص شخصاً اعتبارياً فيجب ان يكون مؤسساً تأسيساً صحيحا طبقا للتشريعات

النافذة وان يكون الغرض المراد الترخيص بمزاولته من الاغراض المذكورة في سند انشائه والا يكون قد سبق اشهار افلاسه ما لم يرد اليه اعتباره ، اما اذا كان طالب الترخيص أجنبياً فبالاضافة الى ما تقدم يشترط التحقق من توفر الشروط المقررة في التشريعات الاخرى الخاصة بتنظيم مزاولة الاشخاص الاعتبارية للنشاطات الخاضعة لاحكام اللائحة .

واجازت اللائحة للاشخاص الاعتبارية انشاء فروع للمحال التي تديرها وتصدر بها تراخيص بشرط مزاولة الفرع لنفس النشاط المرخص له به وأن يكون للفرع مدير مسؤول عن اعماله وأن تتوفر في الفرع ومديره الشروط المنصوص عليها في اللائحة علماً بأنه يترتب على وقف أو الغاء الرخصة الاصلية وقف او الغاء الرخصة الفرعية ، ولا يجوز للمدير مزاولة عمله الا بعد اثبات اسمه في الرخصة و يكون المدير والمرخص له مسؤولين عن اية مخالفة لاحكام اللائحة . هذا ولا يجوز لصاحب الرخصة ممارسة أعمال غير منصوص عليها في الرخصة الا بموافقة مكتب الترخيص . اما مدة الترخيص فهي سنة قابلة للتجديد .

وتقضي اللائحة بعدم جواز ادخال اي تعديل في المحل او نوع النشاط المرخص به الا بعد موافقة مكتب الترخيص ، كما تعتبر الرخصة شخصية ولا يجوز التنازل عنها الا بموافقة المكتب و بعد التأكد من توافر شروط اللائحة في المتنازل اليه .

و يلزم المرخص له الذي يتوقف عن مزاولة نشاطه في المحل المرخص له فيه او فروعه لمدة تزيد عن ٣ أشهر متواصلة ، اخطار مكتب الترخيص بذلك التوقف وعليه أن يرفق الرخصة باخطاره ، اما في حالة وفاة المرخص له فيجب على خلفه ابلاغ المكتب خلال شهرين من تاريخ الوفاة كما يجب عليه اتخاذ اجراءات نقل الترخيص باسمه خلال ٦ أشهر من تاريخ الوفاة والا اعتبر المحل مداراً بدون ترخيص . وفي جميع الاحوال توجب اللائحة وضع الرخصة في مكان بارز في المحل او حملها بالنسبة لاصحاب الرخص المتجولة .

وتجيز اللائحة لمكتب التراخيص اصدار قرار مسبب بايقاف ادارة المحل كليا او جزئيا اذا كان هناك خطر داهم على الصحة العامة او الامن العام نتيجة ادارة المحل او في حالة عدم توفر احد الشروط الجوهرية للمحل ، ويجوز لصاحب الترخيص التظلم من القرار الى اللجنة الشعبية للمرافق البلدية التي يكون قرارها نهائيا واجب التنفيذ .

وقد قسمت اللائحة الرخص الى عدة انواع هي :

- الرخص الصناعية التي تمنح لمزاولة نشاط صناعي فردي او تشاركي في محل ثابت اذا ما اشتمل المحل على قوة كهربائية تزيد على حصانين ونصف ، و يقصد بالنشاط الصناعي كل عمل او نشاط يهدف الى تحويل مادة اولية او نصف مصنعة الى شيء جديد او ادخال تحسينات عليها او زيادة قيمتها او اصلاحها ، ولا يجوز مزاولة النشاطات الصناعية الا بعد الحصول على موافقة اللجنة الشعبية للصناعة في البلدية .
- الرخص التجارية وهي التي تمنح لمزاولة عمل او نشاط تجاري في صنف او اكثر من الاصناف التي تحددها اللائحة و بشرط ان يتم العمل في محل ثابت معد لهذا الغرض ، وقد اعتبرت اللائحة في حكم المحل كل مخزن او مستودع اعد لحفظ صنف او اكثر من الاصناف المذكورة

فيها ، هذا وقد قسمت اللائحة الرخص التجارية الى نوعين هما الرخص التجارية بالجملة وقصرت اصدارها على الاشخاص الاعتبارية والرخص التجارية بالقطاعي واجازت منحها للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين لمزاولة توزيع السلع والبضائع بالقطاعي .

- الرخص الحرفية وقد عرفتها اللائحة بأنها تلك التي تمنح لممارسة حرفة في محل ثابت او للتدريب عليها او تدريسها وتشمل الاعمال والحرف المحددة في ملاحق اللائحة .
- الرخص العامة وهي التي تصدر للمحال العامة المبينة في ملاحق اللائحة ، هذا وقد اوجبت اللائحة ان توضع على الباب الرئيسي لكل محل عام لافتة مكتوب عليها نوعه باللغة العربية وان يوضع على كل باب من ابوابه الخارجية المستعملة مصباح يضاء من وقت غروب الشمس الى وقت اغلاق المحل ، وعلى اصحاب المحلات العامة التقيد بمواعيد العمل التي تحددها الجهات المختصة .
- الرخص المتجولة وهي التي تمنح لمزاولة عمل او حرفة او توزيع بالتجول دون ان يكون لصاحبها محل ثابت وهي محددة في ملاحق اللائحة و يشترط لمنح هذا النوع من الرخص الا تقل سن صاحبها عن ١٨ سنة والا يكون مصاباً باحد الامراض السارية او الجلدية او الطفيليات والا يكون محكوماً عليه في احدى جنايات التعدي على النفس او جنح الاعتداء على الاموال ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة او سقوطها بمضى المدة . وعلى البلديات أن تخصص أماكن معينة او اسواقاً لوقوف الباعة المتجولين او فئات خاصة منهم وتحديد ظروف واوقات عملهم .

وأخيراً فقد حددت اللائحة في أحكامها الختامية الاحوال التي تلغى فيها الرخصة وهي بصورة عامة حالات مخالفة او تخلف شرط من شروط اللائحة او وفاة المرخص له اذا لم يكن من بين ورثته من يتولى ادارة المحل ، أما قرار الالغاء فيصدر عن اللجنة الشعبية للمرافق ويجوز لصاحب الترخيص التظلم من القرار امام اللجنة الشعبية للبلدية وذلك خلال ١٠ أيام من تاريخ ابلاغه بقرار الألغاء و يكون قرار اللجنة نهائيا .

هذا الشأن . وحظرت اللائحة اصدار تراخيص للاشخاص الطبيعيين في تجارة الجملة والسلع الامنية وتوزيع الوقود ، كما حظرت اصدار رخص لممارسة الاعمال التجارية للاشخاص الطبيعيين لمن سبق له الحصول على رخص تجارية قبل العمل بأحكام هذه اللائحة ، كما أوجبت اللائحة أخذ موافقة الجهات الامنية المختصة قبل اصدار الترخيص بممارسة الاعمال والمهن والحرف التالية : التعامل في الذهب والفضة والاحجار الكريمة وصناعتها وصياغتها ، وقيادة السيارات العمومية واعمال ورش اصلاح السيارات ، المحال العامة على اختلاف انواعها والرخص المتجولة ومحلات التصوير ونسخ المستندات وموزعو المطبوعات ، وحظرت اللائحة كذلك الترخيص بمزاولة أكثر من نشاط واحد وخولت اللجنة الشعبية للبلدية تحديد رسوم استخراج وتجديد التراخيص .

---

* الدينار الليبي يعادل ٣,٤٢٤ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومات بعض الدول العربية ، وذلك في اطار سياسة توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي ، كما هو مبين ادناه :

أ ـ اتفاقيات مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

ـ تم بتاريخ ١٩٨٧/١١/٣٠ التوقيع على اتفاقية تجارية بين البلدين تتضمن الترتيبات المتعلقة بتحديد وتوسيع قاعدة التبادل التجاري والاعفاء المتبادل من التعرفة الجمركية للمنتجات المتفق عليها بين البلدين ، كما تم التوقيع على اتفاقية اخرى متعلقة بالتعاون في مجال التكوين المهني والتقني .

وتنص هذه الاتفاقية على تبادل زيارات الخبراء والاخصائيين في مختلف مجالات التقنية ، وكذلك اقامة هياكل مشتركة للتعاون في مجال التعليم والتكوين المهني بين البلدين .

ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠ ، تم التوقيع على اربع اتفاقيات للتعاون ، تشمل ميادين العمل والضمان الاجتماعي والثقافة والسياحة بينهما .

ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٣ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، وتنص هذه الاتفاقية على اقامة مجموعة من الشركات ، من بينها شركة لتصنيع السيارات الخصوصية ، وشركة لتصنيع سيارات النقل الخفيف ، وشركة لتصنيع سيارات الصحراء ، وشركات لتصنيع محركات الديزل ، كما تم الاتفاق على وضع استراتيجية مشتركة طويلة المدى للتعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدين ، كما تقضي هذه الاتفاقية بدعم وتطوير التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتبادل التجاري والاعلام والتعليم والمواصلات والصحة والضمان الاجتماعي . كما تقضي الاتفاقية بدراسة اقامة العديد من الشركات في مجالات الالكترونيات والادوات الكهربائية والصناعات الخفيفة والحديد والصلب .

ب ـ ووقعت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية السودان اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري يتم بموجبها تزويد جمهورية السودان بكمية من النفط الليبي تبلغ ٦٠٠,٠٠٠ طن من النفط الخام لمدة سنة ، كما وافق الطرفان على زيادة حجم التبادل التجاري ليصل الى ١٠٠ مليون دولار سنويا .

جـ ـ وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٥ ، وقعت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية العربية اليمنية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، تم بموجبها انشاء مشاريع مشتركة في مجالات الزراعة والتسويق والنفط .

ـ الميزانية العامة للدولة :

بلغ حجم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧ نحو ٤,٠٦ مليار دينار ليبي منها ١,٢٤٥ مليار دينار ميزانية ادارية وتسيير، ومبلغ ١,٤٥ مليار دينار ليبي ميزانية تنموية ، ومبلغ ١,٣٧ مليار دينار ليبي لتمويل الواردات .

و يلاحظ ان الميزانية الادارية انخفضت عن عام ١٩٨٦ بنسبة ٨,٨ ٪ ، كما انخفضت ميزانية التنمية عن نفس السنة بنسبة ١٤,٧ ٪ ، بينما بلغ الانخفاض في الميزانية المخصصة للاستيراد ما نسبته ٢,٨ ٪ .

ـ الاداء الاقتصادي :

انعكست عملية انخفاض اسعار النفط على جميع النواحي الاقتصادية في القطر الليبي الذي يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل .

وتشير التقديرات الى ان القيمة الاجمالية للايرادات المحصلة من تصدير النفط سنة ١٩٨٧ ، تبلغ ٤,٠٦ مليار دولار بافتراض ان الدولة تمسكت بحصة الانتاج المخصصة لها من الاوبك وهي ٩٩٠,٠٠٠ برميل يوميا .

وقد احجمت الدولة حتى الان عن اللجوء الى القروض الطويلة المدى ، واكتفت بالاقتراض القصير الاجل واستعمال الاحتياطات الخارجية ، كما اتخذت السلطات المالية والنقدية مجموعة من السياسات بغية الحد من التحويلات الخارجية . اضافة الى اتخاذ قرار بفك الارتباط بين الدينار الليبي والدولار الامريكي ، وربط الدينار بوحدات السحب الخاصة .

وفي مجال استرداد الودائع الليبية التي جمدت بموجب قرار الحكومة الامريكية بتجميد الارصدة الليبية لدى المصارف الامريكية وفروعها في الخارج في اوائل سنة ١٩٨٦ ، وبعد أن رفع المصرف العربي الليبي الخارجي دعوى قضائية ضد مصرف بانكرز ترست الامريكي أمام المحاكم البريطانية ، لاسترداد رصيده المجمد لدى ذلك المصرف ، فقد أصدر القضاء البريطاني بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢ ، حكماً يقضي بالافراج عن رصيد المصرف الليبي لديه والبالغ ٢٩٢ مليون دولار أمريكي بالاضافة الى ارباح ذلك الرصيد التي قدرت بمبلغ ٢٨,١ مليون دولار ومبلغ ١,٩٧ مليون دولار كتعويض ، هذا وقد قام المصرف الامريكي بالفعل باعادة الرصيد المجمد وارباحه (٣٢٠,١ مليون دولار) الى ليبيا بعد أن حصل على اذن خاص بذلك من وزارة الخزانة الامريكية باعتبارها الجهة المكلفة بمتابعة وتنفيذ قرارات التجميد الامريكية ضد ليبيا .

وفي مجال تنظيم الاقتصاد الوطني اتخذت الدولة العديد من الاجراءات التنظيمية ، فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة لسنة ١٩٨٧ بتشكيل لجنة لمتابعة تمويل الموازنة الاستيرادية لعام ١٩٨٧ ، و ينص القرار على ان تتولى اللجنة متابعة تنفيذ الموازنة الاستيرادية ، واتخاذ التدابير اللازمة للتغطية المالية مع ضرورة اعطاء الاولوية للسلع الضرورية ، وكذلك العمل على حل اية مشاكل او صعوبات مالية قد تطرأ خلال العام .

وفي مجال تنظيم الملكية العقارية ، فقد صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٧ بتعديل حكم باللائحة التنفيذية رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالملكية العقارية ، وبجيز القرار للاشخاص الاعتبارية العامة والآعتبارية ذات النفع العام ان تؤجر لغير الليبيين ايا من العقارات التي تملكها سواء كانت معدة للسكن او لغيره من الاغراض ، وفي مجال تسويق المنتجات الزراعية ، فقد صدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٧ المتعلق بالضوابط الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية ، و يسمح القرار للشركة الوطنية لتسويق الانتاج الزراعي بالتعاقد مع موزعين افراد من المعاقين يتولون بيع المنتجات الزراعية لحساب الشركة مقابل نسبة لا تتجاوز ٣ ٪ من حاصل البيع .

وفي مجال تنظيم المؤسسات الوطنية ، صدر قرار اللجنة الشعبية رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٧ المتعلق بدمج شركة الحفر الوطنية والشركة الوطنية لحفر آبار النفط في شركة واحدة تسمى الشركة الوطنية لحفر وصيانة آبار النفط .

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٦) بتعديل بعض احكام القرار الصادر بانشاء الشركة الوطنية للكيماويات النفطية ، ويحدد القرار اغراض الشركة في القيام بجميع عمليات تصنيع النفط والغاز ومشتقاتهما ، وانتاج المشتقات الكيميائية النفطية والاسمدة المشتقة من النفط والغاز.

وعلى صعيد آخر سمحت الجماهيرية ، باستئناف استيراد السجاير، وكانت السلطات الليبية قد فرضت حظراً على استيرادها منذ عام ١٩٨٤ ، و يوجد في ليبيا حاليا مصنع للتبغ تبلغ طاقته السنوية ما بين ١٢ ــ ١٥ مليون سيجارة .

وعلى صعيد آخر، فقد صدر قرار بتعيين محافظ لمصرف ليبيا المركزي ، بعد ان بقي شاغرا لمدة تزيد عن سنة .

ــ قطاع الصناعة والنفط :

تقوم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بانشاء سلسلة من مصانع الالكترونيات لتغطية حاجيات السوق المحلية ، الامر الذي من شأنه ان يخفض من المستوردات الباهظة التكاليف من تلفزيونات وهوائيات ومعدات سمعية وهواتف .

فقد ابرمت الجهات المختصة عقدا مع شركة فيليبس الهولندية لتأمين القطع لمصنع تجميع التلفزيونات في بلدة الزاوية بالقرب من مدينة طرابلس ، لمدة خمس سنوات وبمساعدة فنية لمدة ثلاث سنوات ، و يتوقع ان يباشر المشروع الانتاج في نهاية السنة المقبلة ، ومن المقرر ان ينتج (٨٠) الف جهاز تلفزيوني سنويا ، اعتبارا من ١٩٨٨ .

وفي مدينة بنغازي ابرمت شركة المانية غربية عقداً مع السلطات المحلية لتأمين قطع الغيار والمساعدة الفنية لمصنع هواتف ينشأ هناك ومن المتوقع ان يبدأ الانتاج خلال العام القادم .

وتجري الدولة مفاوضات مع شركة فيلبس لانشاء مصنع للمعدات السمعية في شمال غربي ليبيا ، ينتج ١٢٠ الف قطعة سنويا . أما في مدينة طرابلس فقد باشر مصنع هوائيات التلفزيون الانتاج بمساعدة فنية من شركات ايطالية .

القروض :

وفي مجال القروض فقد حصلت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على القروض المبينة في الجدول التالي.:

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية لا يوجد				
ثانياً : مؤسسات التمويل الاخرى * البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٣/٢٩	١٢,٨٠٠ مليون	دينار اسلامي	مصنع المنظفات الصناعية (بيع لاجل)

١٦ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١٦ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تحتل الفرص الاستثمارية في قطاعي الصناعة والزراعة مركزاً مهما في الاقتصاد الليبي ، و يلاحظ في الوقت الحاضر ان الفرص الجاهزة للاستثمار تنحصر بشكل واضح في القطاع الصناعي ، و بصورة خاصة في المجالين التاليين :

ــ مجال الصناعات الجديدة ، التالية :

ــ الصناعات الغذائية .
ــ صناعة الغزل والنسيج والملابس .
ــ صناعة الاخشاب والاثاث المنزلي .
ــ صناعة الورق والطباعة .
ــ الصناعات الكيماوية .
ــ صناعة مواد البناء (الاسمنت ، الطوب بأنواعه .. الخ) .
ــ صناعة الادوات الكهربائية والهندسية (كالثلاجات ، الغسالات ، الافران واجهزة التدفئة) .

ــ في مجال الصناعات القائمة المعروضة للاستثمار من قبل الجهات المختصة :

وتتمثل فرصها الاستثمارية باستملاك مصانع قائمة عن طريق شرائها من القطاع العام ، وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة القاضي بتحويل قطاع الصناعات المتوسطة ، والخفيفة الى القطاع الخاص ، بهدف تعزيز الانتاج المحلي ، وزيادة مساهمة الفعاليات الخاصة ، العربية والمحلية في مسيرة التنمية .

وتجدر الملاحظة الى ان هناك ٢٠ مؤسسة وشركة عامة مشمولة بهذا القرار.

١٦ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

١٦ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتيسر الحصول على بيانات بشأنها .

[١٧]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٧

شهد الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٨٧ عدة تطورات هامة كان من أهمها اتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي، واستطاعت مصر بموجب ذلك أن تتفاوض مع مجموعة الدول الدائنة من خلال نادي باريس في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٧، سجل العام كذلك إقامة السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي في الحادي عشر من شهر آيار/ مايو ١٩٨٧ وذلك كخطوة أولى لتوحيد سعر صرف الجنيه المصري الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار في أسواق الصرف.

وشهد العام فضلاً عن ذلك تحسناً في العلاقات السياسية والتجارية مع العديد من الدول العربية كان أهمها اعادة استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع معظم الدول العربية في أعقاب مؤتمر قمة عمان في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

١٧ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية:

تناولت التشريعات والاجراءات الحكومية الصادرة خلال العام بالتنظيم جوانب تتعلق بالنشاط الاقتصادي او تؤثر فيه:

ــ ففي مجال التجارة الخارجية:

صدر القرار الوزاري رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٧ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ اعتبرت بموجبه الاسعار التي تحددها او توافق عليها لجنة التنسيق للسلع المصدرة ملزمة لمصدري القطاع العام في حين اعتبرت هذه الاسعار استرشادية لمصدري القطاع الخاص وصدر القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ اصبح بموجبه الفحص الذي تضطلع به الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، اختيارياً بالنسبة لصادرات القطاع الخاص الزراعية على ان يتحمل المصدر مسؤولية وصول السلع بحالة جيدة الى الاسواق الخارجية.

صدر القرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التعامل بالنقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ اوجب على المصدر ان يسترد قيمة صادراته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ شحنها باستثناء الصادرات العائدة حصيلتها الى مجمع النقد الاجنبي لدى البنك المركزي فيتم استردادها خلال ثلاثة أشهر. شكل المجلس السلعي للبرتقال بالقرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٧ بهدف تشجيع التصدير وتحسين مستوى جودة الانتاج وتطوير طرق واساليب المعاملة والتعبئة والشحن.

- في مجال النقد الاجنبي اصدر وزير الاقتصاد القرار رقم (٢٢٦) لسنة ١٩٨٧ الذي نص فيه على انه في مجال تطبيق اعلى سعر صرف معلن على مشروعات الاستثمار يعتد بسعر السوق المصرفية الحرة . واصدر القرار رقم (٥٣٦) لسنة ١٩٨٧ بغرض تطوير موارد استخدامات السوق المصرفية الحرة ونقل بموجبه للسوق المصرفية الحرة من مجمع البنوك المعتمدة موارد واستخدامات ، ومن هذه الموارد حصيلة صادرات القطاع العام لبعض المنتجات الزراعية والصناعية المحددة في القرار، والنسبة الواجب التنازل عنها للبنوك المعتمدة من حصيلة صادرات القطاع الخاص التي عينها ، وعمولات وفوائد بنكية ، وارباح شركات و بنوك مصرية ، ومن الاستخدامات الاستيراد السلعي الاستهلاكي والوسيط للقطاع العام كما اوضحه القرار، والمدفوعات غير المنظورة مثل مساهمات القطاع العام في رؤوس اموال الشركات ، والبدل النقدي لحجاج القرعة ، والفوائد البنكية ، والاشتراكات في المنظمات الدولية ، واتبع ذلك بقرار اصدره في ١٩٨٧/١١/١ شكل بموجبه لجنة لمراجعة القوائم الاستيرادية واعداد قائمة استيرادية متكاملة بالسلع المحظور استيرادها ، منحها صلاحية اعادة النظر بما يتفق واولويات الخطة الخمسية الثانية من قرارات الحذف والاضافة التي تمت بالنسبة لقائمة الحظر الاستيرادي الحالية ، وحدد الاساسين الذين يبنى عليهما قرار حظر استيراد اية سلعة واللذان يتمثلان في مدى قدرة الانتاج المحلي على الوفاء بالاحتياجات دون اية اختناقات ، وتوفر الجودة المناسبة .

وفي شأن القيد في سجل المصدرين صدر القرار الوزاري رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٧ ليسر القيد ويختصر المستندات المطلوبة .

- في مجال الضرائب صدر القانون رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨٧ لتتم بموجبه مضاعفة ضريبة الدمغة وذلك باستثناء بعض الاوعية التي تضمنها القانون او المقرر لها ضريبة محددة كالشهادات المدرسية او بعض الرخص وخلافه . واصدر رئيس الوزراء قرارا يقضي باعفاء المعدات والآلات والاجهزة المستوردة لتشغيل الفنادق والمنشآت السياحية الجديدة او التي تحت الانشاء من الرسوم الجمركية .

- وعلى صعيد القطاع السياحي اصدر وزير السياحة قرارا يمنح بموجبه المستثمرين مهلة خمسة عشر يوما لاثبات جدية مشروعاتهم وسرعة تنفيذها ، وان يدفعوا للوزارة ٢٠ ٪ من قيمة الارض التي ستقام عليها المشروعات كتأمين يرد اليهم في حالة عدم الموافقة عليها ، واشترط ان تشمل البيانات التي يقدمها المستثمر التكلفة التقديرية للمشروع ووسائل تمويله .
- وفي مجال تشجيع الاستثمار اصدر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عدة قرارات لازالة اية عقبات تعترض المشروعات واية تعقيدات ادارية .

فبموجب قراره رقم (١٤١/٩-٨٧) بتاريخ ١٩٨٧/١/١١ وافق المجلس على ان تعدل اغراض المشروعات الصناعية المقامة في المناطق الحرة ليضاف لها التشغيل لحساب الغير وذلك وفق الضوابط التي حددها القرار. وبموجب قراره رقم (١٤٣/٩ــ ٨٧) وافق على تمتع الزيادة في رؤوس اموال شركات المقاولات بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها في القانون رقم (٤٣) لسنة

١٩٧٤ شريطة ان يقوم المشروع بنشاط جديد مكمل لنشاطه الاصلي وان يتم فعلا التوسع في النشاط القائم .

وبقراره رقم (٢/١٤٤ ــ ٨٧) بتاريخ ١٩٨٧/٣/١ اجاز الترخيص وفق الضوابط التي حددها ولمدة محددة قابلة للتجديد بتخزين بعض السلع الواردة برسم الوارد بمجمعات التبريد المقامة وفق نظام المناطق الحرة على ان يتم تعديل المادة (٣٥) من القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ والمادة (٥٨) من لائحته التنفيذية ليتسنى نفاذ القرار. وبموجب القرار رقم (١/١٤٥ ــ ١) بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٥ وافق المجلس على تعديل المادة (٦١) من اللائحة التنفيذية المشار اليها اعلاه ليجيز للهيئة ان تضمن سداد المستثمر للضرائب والرسوم المستحقة عن رسائل البضائع اثناء نقلها من الجمارك الى المنطقة الحرة او العكس او اثناء نقلها من منطقة حرة الى اخرى وذلك شريطة ان يلتزم بالتأمين لدى شركات التأمين المتخصصة لصالح الهيئة لتغطية ما يلحق بها من خسارة نتيجة ضمانها . واصدر المجلس قرارا يقضي بتعديل اللائحة التنفيذية المشار اليها لتسمح للمستثمر بالتسجيل الجزئي لرأس المال المستثمر ومن ثم يصبح من حقه تحويل ارباحه قبل ان يستكمل سداد كامل حصته في رأس المال كما كان الوضع سابقا للتعديل المقترح .

كما اصدر نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار ثلاثة منشورات بالارقام (١) و(٢) و(٣) لعام ١٩٨٧ تناول الاول تنظيم اصدار التوصيات باستخراج تصاريح العمل للاجانب العاملين بمشروعات الاستثمار المقامة داخل البلاد وفي المناطق الحرة العامة ، وتناول الثاني موضوعين هما تحديد مقابل الخدمات التي تؤديها الهيئة للمشروعات من توصيات وموافقات واعتماد الاحتياجات السنوية واصدار اية شهادات او مكاتبات لازمة لها ، وتبسيط اجراءات الاستيراد محددا الخطوات التي تتبع بدءا من مرحلة تحديد المشروعات لاحتياجاتها السنوية اللازم استيرادها وانتهاءا بمنح الموافقة على الاستيراد وختم الفواتير المبدئية تمهيدا لفتح الاعتماد المستندي كما تناول الثالث الموافقة السنوية التي تمنحها الهيئة العامة لكل مشروع في شأن ما يسمح له بتصديره وفق حدود الدراسة الاقتصادية التي اعتمدتها له ، ونص على ان التصدير يتم استنادا على هذه الموافقة ودون حاجة الى الحصول على تصاريح اخرى من الهيئة .

١٧ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية والاجنبية في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية ومجالات النقل والسياحة نشير اليها فيما يلي :

١٧ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

في المجال التجاري تم توقيع الاتفاقيات الآتية :

ــ تم توقيع اتفاق تجاري طويل الاجل مع جمهورية السودان لمدة ٥ سنوات ، كذلك تم توقيع بروتوكول التجارة لعام ١٩٨٧ والذي يبلغ ٢٠٠ مليون دولار وصفقة متكافئة بقيمة ٧٦ مليون

دولار للطرفين وصفقة تجارة الحدود بين محافظة أسوان والمديرية الشمالية بالسودان قيمتها ٨,٥ مليون دولار، كما تم الاتفاق على رفع سعر الدولار الحسابي من ٧٠ قرشا الى ٩٨ قرشا لتشجيع الصادرات المصرية للسودان.

- تم توقيع صفقة تجارية مع الجمهورية العراقية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لكل من البلدين ضمن محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني، كما تم الاتفاق على تحديد صفقة المركزين التجاريين في كل من بغداد والقاهرة بثلاثة ملايين دولار.
- تم توقيع البروتوكول التجاري مع المملكة الاردنية الهاشمية لعام ١٩٨٨ بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بالاضافة الى عقد صفقة تجارية قيمتها ١٢٠ مليون دولار.
- تم توقيع اتفاق تجاري مع الجمهورية اللبنانية لتبادل المنتجات الزراعية والصناعية قيمته ١١ مليون دولار.

وفي المجال الصناعي:

- تم الاتفاق بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية على اقامة مشروع مشترك لتصنيع المراوح الهوائية، كذلك التعاون في تنفيذ بعض المشروعات الكهربائية في الاردن، واجراء دراسات مشتركة لصناعة المواد العازلة، والتعاون لإنشاء أول مختبر لفحص العازلات والاجهزة الكهربائية في الاردن و يشمل الفحص الكهربائي والميكانيكي.

وفي المجال الثقافي والاعلامي:

- تم توقيع أول اتفاق اعلامي وثقافي مع دولة البحرين للتعاون في مجالات الاعلام والاذاعة والتلفزيون والثقافة والفنون والآثار.

وفي مجال النقل والسياحة، بحث وزير السياحة والطيران المصري مع الوفد السياحي الاردني، البرنامج التنفيذي للاتفاقية السياحية بين مصر والاردن في مجال الترويج والتسويق المشترك واقامة شركتين للاستثمار والنقل السياحي وتقرر إقامة شركة متخصصة للنقل السياحي تابعة للشركة السياحية القابضة المشتركة بين البلدين.

١٧ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

تم خلال العام ابرام الاتفاقيات التالية مع دول وهيئات أجنبية:

في المجال التجاري:

- تم الاتفاق على صفقة تجارية متكافئة قيمتها ٧٠ مليون دولار مناصفة بين كل من جمهورية مصر العربية و بولندا.
- تم توقيع اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي تبلغ قيمتها ١٢٠ مليون جنيه استرليني، كما تم وضع الخطوط الاساسية لبروتوكول تعاون تجاري طويل الاجل يصل الى مليار جنيه استرليني وتقرر تعديل سعر صرف الاسترليني الحسابي المطبق في المعاملات مع الاتحاد السوفيتي ليصبح

٢٠٠ قرشا اعتبارا من ١٩٨٧/١٢/١٠ بهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدين .

ـ تم توقيع اتفاقية مع فرنسا لتوريد ٨٠٠ ألف طن قمح ومنتجاته حتى حزيران/ يونيو ١٩٨٨ وسيتم سداد قيمة القمح بتسهيلات ائتمانية امريكية وتبلغ قيمة الاتفاقية ٣٠٠ مليون دولار.

ـ تم توقيع البروتوكول التجاري مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتبلغ قيمته ٤٤ مليون دولار امريكي .

ـ تم توقيع بروتوكول صفقة متكافئة مع بنجلاديش قيمتها ٢٠ مليون دولار، وتم الاتفاق بين الجانبين على زيادة حجم التبادل التجاري الى ٥٠ مليون دولار.

ـ جرت مباحثات مع ايطاليا لاعداد صفقة تجارية متكافئة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين لأكثر من مليار دولار.

ـ تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري مع كندا .

ـ تم توقيع بروتوكول صفقة متكافئة مع المانيا الغربية قيمتها ٢٤ مليون دولار.

ـ تم توقيع اتفاقية صفقة متكافئة مع هولندا قيمتها ٩٥ مليون دولار.

ـ تم توقيع اتفاقية صفقة متكافئة مع السويد قيمتها ٢٤ مليون دولار.

ـ تم توقيع اتفاقية للتبادل السلعي مع مجموعة دول الجنوب وذلك بالانضمام الى مركز التجارة الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة بجنيف .

وفي مجالات التعاون المالي والاقتصادي تم توقيع الاتفاقيات التالية :

ـ تم توقيع بروتوكول مالي مع فرنسا قيمته مليار فرنك لتمويل المشروعات الانتاجية في الخطة الخمسية ١٩٩٢/٨٧ .

ـ تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين التعاونيات الانتاجية المصرية والتشيكية لمدة ٣ سنوات .

ـ تم توقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي للتعاون في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتطوير بعض وحدات الحديد والصلب لرفع الطاقات الانتاجية للمصانع الى نحو ٣ مليون طن سنويا على مرحلتين .

ـ تم توقيع اتفاقية مع برنامج الغذاء العالمي تتضمن تقديم ٨ مليون دولار في صورة أغذية يستفيد منها ١٣ ألف من البدو الرحل .

ـ تم توقيع الاتفاق مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي على منحة قيمتها ١,٥ مليون دولار لدعم بعض أنشطة مركز البحوث المائية .

ـ تم توقيع الاتفاق مع منظمة اليونسكو على دعم وحدة تنسيق شبكة الموارد المائية على مستوى القارة الافريقية ـ ومقرها مصر ـ .

١٧ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

واصلت الحكومة جهودها الرامية الى تجاوز المصاعب والمشكلات الاقتصادية ومن أهمها تفاقم مشكلة الدين الخارجي وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة ، وقد سجل العام مجموعة من الوقائع والاحداث نشير فيما يلي الى أهمها :

في مجال التخطيط :

ــ سجل العام الإنتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٣ــ ١٩٨٦/١٩٨٧ في حزيران/يونيو ١٩٨٧ ومن أهم إنجازاتها زيادة الناتج المحلي بالاسعار الثابتة بنحو ١٣,٦ ٪ سنويا في قطاع الكهرباء ومثلت الاضافة الجديدة حوالي نصف الانتاج القائم في سنة الأساس ، وارتفع الناتج المحلي بنحو ١٤,٤ ٪ في قطاع النقل والمواصلات والتخزين . وفي مجال تطوير البنية الاساسية تم توريد حوالي ٢٢,٥ ٪ من اجمالي القاطرات والوحدات و١٢,٨ ٪ من اجمالي العربات وزيادة أطوال الخطوط بحوالي ٤ ٪ وتجديد ٢٠,٦ ٪ من الخطوط القائمة الى جانب استكمال مشروع مترو الانفاق بالقاهرة ، والانتهاء من المرحلة الاولى من ميناء دمياط الجديد فضلا عن تدعيم أسطول النقل البحري والجوي للقطاع العام . كذلك تطوير قناة السويس للوصول الى عمق يسمح بمرور سفن حمولة ٣٥٠ ألف طن فارغة . وفي مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، حدث تطور هام انعكس في زيادة السعة الاجمالية للخطوط التليفونية بنسبة ١٢٣ ٪ مقارنة بسنة الاساس . وكان معدل النمو السنوي في قطاع المرافق العامة حوالي ٢٠ ٪ وشمل ذلك انشاء شبكات ومحطات للصرف الصحي وزيادة إنتاج مياه الشرب النقية بنحو الثلث .

ــ وافق مجلس الوزراء على مشروع الخطة الخمسية الجديدة ١٩٨٧ــ ١٩٩٢ والتي يبدأ تنفيذها من أول تموز/ يوليو ١٩٨٧ وتهدف الى تحقيق عائد سنوي يبلغ ٥,٨ ٪ وتوفير مليونين ومائة الف فرصة عمل جديدة .

يبلغ الحجم الاجمالي للاستثمارات في الخطة الجديدة ٤٦,٥ مليار جنيه مصري منها ١٨ مليار يقوم بتمويلها القطاع الخاص والباقي يموله القطاع العام والحكومة . وكان توزيع استثمارات القطاع العام في الخطة كما يلي :

٢١ ٪ لمشروعات الاحلال والتجديد والتأهيل .

٣٠ ٪ لاستكمال مشروعات قائمة .

٤٩ ٪ للمشروعات الجديدة او التوسع في المشروعات القائمة .

وتبلغ جملة الاستثمارات في العام الاول للخطة مبلغ ٨,٦ مليار جنيه* ، ويحقق العام الاول من الخطة زيادة في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٠,٨ مليار جنيه في العام المالي الحالي الى ٤٣,١ مليار جنيه في العام المالي القادم ثم الى ٥٤,٤ مليار جنيه في العام الاخير من الخطة .

---

* الجنيه المصري يعادل ٠,٤٥٣ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

وفي المجالات المالية والنقدية :

برزت أهم الاحداث الآتية :

- بلغت قيمة الموازنة العامة للعام المالي ١٩٨٧/ ١٩٨٨ حوالي ٢٣ مليار جنيه و بلغت استثمارات العام المالي الجديد ٨,٦ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات الانتاج خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء ، ١٣,٧ مليار جنيه استخدامات جارية ، ٥,٨ مليار جنيه استخدامات استثمارية .

وقد اعلنت الحكومة علاوة ٢٠ ٪ من المرتبات الاساسية لنحو ٥ ملايين من الموظفين وأصحاب المعاشات وذلك اعتبارا من أول تموز/ يوليو ١٩٨٧ .

- في اطار سياسة الدولة الرامية الى توحيد سعر صرف الجنيه المصري ، قررت الحكومة السماح للبنوك التجارية بشراء العملات الاجنبية من المواطنين بأسعار السوق التي يتم الاعلان عنها يوميا ، كما ستقوم البنوك في نفس الوقت بتدبير العملات الاجنبية اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد حسب أولويات خاصة . وقد أدى ذلك الى ارتفاع السعر المعلن للدولار من ١٣٦ قرشا الى ٢١٧ قرشا وهو تقريبا نفس السعر الذي كان سائداً بالسوق غير الرسمي ، وقد حافظ هذا السعر على ثباته النسبي خلال العام فلم يتجاوز التغير فيه ٣ ٪ . ونتيجة لذلك بلغت حصيلة المصارف المصرية من النقد الاجنبي حتى نهاية ايلول / سبتمبر ١,٦ مليار دولار و ينتظر أن تزيد قليلا على ٢ مليار دولار مع نهاية العام . ومن المتوقع أن يؤدي هذا القرار الى تجميع حصيلة تقدر بحوالي ٥ مليار دولار سنويا ويحد من التعامل بالعملة في السوق غير الرسمية والارتفاع غير الحقيقي للدولار نتيجة مضاربات تجار السوق السوداء .

- شهد العام إتصالات مصرية مكثفة مع الدول الدائنة وعددها ١٨ دولة للتفاوض على إعادة جدولة الديون الخارجية من خلال الإطار الذي تم التوصل اليه في نادي باريس بين مصر ومجموعة الدول الدائنة ، و يبلغ اجمالي الديون التي تم الإتفاق على إعادة جدولتها ١٢ مليار دولار بحيث تحصل مصر على فترة سماح مدتها خمس سنوات تسدد فيها الفوائد فقط ثم خمس سنوات أخرى لسداد المبالغ الرئيسية وقد أدى ذلك الإتفاق الى تخفيف الضغط على الإقتصاد المصري الذي كان مطالبا بسداد ١٢ مليار دولار في منتصف ١٩٨٨ في وقت يزيد فيه عجز ميزان المدفوعات على ٣ مليار دولار ، وأصبح مطالبا الآن بسداد مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة و بعد ذلك ترتفع قيمة السداد ، هذا وتقدر إجمالي المديونية الخارجية لمصر بحوالي ٤٠ مليار دولار ، وفي هذا الاطار فقد بلغت المديونية الخارجية خلال الخطة الخمسية السابقة ٨٣/٨٢ــ ١٩٨٧/٨٦ ، ٩,٩ مليار دولار استغلت في مضاعفة محطات الكهرباء بحيث أضافت قوة كهربائية تعادل ضعف قوة كهرباء السد العالي ، وتضاعفت طاقة الهواتف بمقدار مرتين ونصف وتضاعفت طاقة الموانىء من ١٥ مليون طن الى ٣٠ مليون طن سنويا .

ـ وفيما يتعلق بالديون الداخلية للمصارف فقد بلغت حوالي ٤ مليار دولار اقترضها القطاع الخاص لتمويل المكون الاجنبي في صناعاته والان يعجز عن السداد لعدم توفر العملة الاجنبية ، وتحاول الحكومة اقناع البنوك بقبول السداد بالجنيه المصري . كما صدرت تعليمات من البنك المركزي المصري الى البنوك المحلية والبنوك المشتركة بخفض نسبة نمو التسهيلات الائتمانية والقروض خلال الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٧ بحيث لا تتجاوز ٢,٥ ٪ من محفظة البنك في ١٩٨٦/١٢/٣١ وفي ١٩٨٧/٧/١ قرر البنك المركزي تمديد العمل بهذه التعليمات الى حين صدور اشعار آخر . كما قرر البنك المركزي ان الاعتمادات المستندية يجب تغطيتها بالكامل بحيث يدفع المستورد ٥٠ ٪ عند تقديم الطلب و ٥٠ ٪ عند فتح الاعتماد وكان فيما سبق تفتح الاعتمادات بتغطية من ٢٠ ـ ٤٠ ٪ فقط . كما صدرت التعليمات للبنوك التجارية باستبدال ٣ ٪ من عملتها الاجنبية بالعملة المحلية خلال الاثني عشر شهرا القادمة و يتم ذلك تدريجيا بالسعر السائد في أول كل ربع سنة ، وسيوفر ذلك حصيلة قدرها ١٠٠ مليون دولار للبنك المركزي تمكنه من التدخل في السوق النقدي عندما تدعو الحاجة لحماية الجنيه المصري .

القطاعات الاقتصادية :

ـ بالنسبة للقطاع الصناعي فإنه من المتوقع أن يرتفع انتاج شركات القطاع العام من ٧,٧ مليار جنيه عام ١٩٨٦ الى ١٠,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨/٨٧ و يتم التركيز خلال الفترة القادمة على الاستغلال الامثل للطاقات الانتاجية الحالية وتصنيع المعدات وقد بنيت الخطة الخمسية الجديدة على أساس انتاج معدات قيمتها ٢ مليار جنيه .

وقد تحققت صادرات صناعية قدرها ٨٨٢ مليون جنيه خلال العام ١٩٨٧/٨٦ مقابل صادرات قدرها ٦٧٣ مليون جنيه خلال العام ١٩٨٦/٨٥ .

كما تهدف الخطة الخمسية الجديدة الى دعم صناعة الدواء لتغطي ٨٦ ٪ من احتياجات الاستهلاك المحلي في نهاية الخطة ، وتقرر تطوير الانتاج بشركات مهمات السكك الحديدية بما يسمح بانتاج عربات السكك الحديدية المكيفة بتصنيع محلي ١٠٠ ٪ . كما تمكن علماء معهد بحوث الفلزات من رفع انتاجية الافران الكهربائية بشركات الصلب من ٤٨ ألف طن الى ٧٢ ألف طن بزيادة قدرها ٢٤ ألف طن . وتقرر اقامة أضخم مصنع من نوعه في الشرق الاوسط لانتاج الاطارات بالعامرية برأس مال مشترك يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، و يبدأ الانتاج عام ١٩٩٠ و ينتج ٨٠٠ ألف اطار سيارة ركوب ، ٧٥٠ ألف إطار لسيارات النقل الثقيل ثم يتضاعف الانتاج فيما بعد .

و بهدف زيادة إنتاج السكر فإن خطة ٩٢/٨٧ تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة بمقدار ١١٠ ألف طن بحيث يرتفع الانتاج الى ٩١٠ ألف طن سنويا بالاضافة الى ٩٠ ألف طن سينتجها مصنع السكر الجديد بجرجا والذي يبدأ انتاجه في نيسان / أبريل ١٩٨٧ ، و بذلك يصل اجمالي انتاج السكر الى مليون طن سنويا في نهاية سنوات الخطة .

وهناك خطة موسعة لانشاء مناطق صناعية متخصصة بمحافظة الاسماعيلية بعد اكتمال أعمال البنية الاساسية ، ولمواجهة الاقبال المتزايد من المستثمرين فقد تم تخصيص ٥٠٠ فدان أخرى لتقام عليها مصانع جديدة ، ٢٠٠ فدان لاقامة مدينة سكنية متكاملة الخدمات والمرافق ، وسيبدأ تشغيل المنطقة الحرة الصناعية اعتبارا من عام ١٩٨٨ . وقد طرح على اللجنة الوزارية للانتاج انشاء شركة برأس مال ١٠٠ مليون جنيه للقطاع الخاص تتولى إقامة المدن الصناعية بالمشاركة بين الحكومة وشركات الاستثمار والبنوك .

ـ وبالنسبة لقطاع الطاقة فإنه يجرى العمل لتطوير محطة كهرباء السد العالي لإطالة عمرها ٥٠ عاما واضافة نصف مليار كيلوات / ساعة جديدة لقوتها الحالية وتوفير مازوت قيمته ٣٠ مليون جنيه كان يستخدم في انتاجها ، وسيتم التطوير بمنحه لا ترد من الولايات المتحدة قيمتها ١٠٠ مليون دولار. هذا وسيتم خلال العام الحالي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحولات الكهربائية ذات الجهد العالي حتى ٢٠٠٠ كيلو فولت أمبير لمشروعات كهربة الريف .

وأسفرت الجهود المستمرة للبحث والتنقيب عن الثروة النفطية عن مزيد من الاكتشافات ، فقد اكتشف خزان للبترول بخليج السويس يضاعف الاحتياطي الى ٣٥ مليون برميل وذلك بحقل «شعب علي» ويقدر الانتاج اليومي بنحو ١٥ ألف برميل . كما تم حفر ٧ آبار في الحقل الجديد غرب الغردقة (حقل شرق جبل الزين) وارتفع الانتاج فيها الى ١٧ ألف برميل يوميا .

وفي مجال الغازات الطبيعية ، تم اكتشاف حقل غاز في شمال أبوقير «حقل ناف» وتبلغ طاقته اليومية ٣٣ مليون قدم مكعب وبعض الحقول بالصحراء الغربية يبلغ احتياطيها بنحو ٤ مليار قدم مكعب . كما أعلن ان انتاج الغازات الطبيعية بلغ ٥,٤ مليون طن بزيادة ٦,٥ ٪ عن العام الماضي كما وأن معدلات زيادة استهلاك المنتجات البترولية انخفض من ١٢ ٪ قبل عامين الى ٦,٩ ٪ نتيجة التوسع في استخدام الغاز بديلا للمنتجات السائلة . وتجرى دراسة تنمية حقل «القرعة» شمال أبو ماضي بالدلتا مع الشركة الدولية الايطالية للزيت المصري ويقدر احتياطيه بنحو ٤٢٠ مليون قدم مكعب . وقد وصلت البلاد الى حالة الاكتفاء الذاتي هذا العام ومن المتوقع تصدير ٤٠ ألف طن بوتاجاز خلال الربع الاخير من عام ١٩٨٧ بعد ان كانت البلاد تستورد نصف استهلاكها منذ خمس سنوات . ويستخدم الغاز بالدرجة الاولى في قطاع الكهرباء لتشغيل محطات التوليد توفيرا للمازوت كذلك في قطاع إنتاج الاسمدة .

هذا وتبلغ استثمارات قطاع البترول في الخطة الخمسية الجديدة ٧,٦ مليار جنيه منها ٣,٧ مليار جنيه استثمارات القطاع الوطني للبحث عن البترول وانتاجه لتغطية الاستهلاك المحلي ومبلغ ٣,٩ مليار جنيه استثمارات الشركات الاجنبية للبحث عن البترول لزيادة الاحتياطي . ويقدر معدل انتاج البترول الخام بمصر بحوالي ٤٣,٢ مليون طن سنويا .

وفي اطار تنمية صناعة البتروكيماويات ، يجرى تشغيل المرحلة الاولى لمجمع البتروكيماويات بالعامرية في آيار/ مايو ١٩٨٧ لانتاج البولى فينيل كلوريد التي تستخدم في صناعة البلاستيك ومعدات الزراعة والري وتصنيع المواسير والكابلات الكهربائية بطاقة ٨٠ ألف طن سنويا قيمتها ١١٨ مليون دولار.

هذا وقد بلغت عائدات النفط خلال التسعه اشهر الاولى من العام ما يزيد عن المليار دولار، ومن المنتظر ان تصل الى ١,٥ مليار دولار بنهاية العام مقارنة باجمالي العائدات النفطية سنة ١٩٨٦ والتي بلغت ٦٨٦ مليون دولار، ولكنها أقل من عائدات ١٩٨٥ التي تجاوزت ٢,٦ مليار دولار.

ـ وفيما يتعلق بمجال الزراعة واستصلاح الاراضي، فإن الخطة الخمسية الجديدة تستهدف استصلاح ٧٥٠ ألف فدان. وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه يجرى التنسيق بين كافة الوزارات المعنية لازالة كل المعوقات التي تعترض استصلاح الاراضي. وقد تم اعتماد ٤٣ مليون جنيه لاعداد خرائط جديدة للاراضي الزراعية بالنوبارية والصالحية، ٤٠٠ مدينة وقرية كبيرة، ٦٠ ألف كيلومتر مربع على الحدود مع السودان، وذلك لاستخدامها في وضع سياسة عامة للزراعة والري واستقرار الملكية. كما يجرى اعداد خرائط متكاملة للتعرف على خصائص الخزانات الجوفية في مصر للتوسع في استغلال المياه الجوفية. وقد ازدادت أهمية المياه الجوفية بعد تدني واردات نهر النيل خلال السنوات القليلة الماضية مما يهدد بخطر عدم توفر احتياجات الزراعة من المياه اذا استمر انخفاض واردات النهر.

وفي اطار الجهود المستمرة لزيادة الانتاج الزراعي سعيا لتقليل الفجوة بينه وبين احتياجات الاستهلاك المحلي، فقد نجحت منطقة بحوث الجيزة في استنباط نوع جديد من الذرة تبلغ انتاجيته ٣٧ أردب للفدان، كما نجحت تجارب زراعة الذرة الرفيعة محملة على الذرة الشامية وأدى ذلك الى زيادة الانتاجية في المحصولين بنسبة ٥٠ ٪. وتم التوصل الى مركب كيمائي جديد يمكنه امتصاص ٧٥٠ ضعف وزنه الجاف من الماء ويصلح للاستخدام في تحسين خواص الاراضي الصحراوية المستصلحة بتكوين البنية الزراعية بما يضاعف من الانتاجية.

كما يجرى توفير المياه اللازمة لعمليات الاستصلاح باقامة الحواجز والسدود بمنطقة جنوب سيناء للاستفادة من مياه السيول، كذلك شق ٣ ترع متطورة لتوفير المياه لاستصلاح ٤٢٧ الف فدان بالساحل الشمالي. كما تقرر الاستفادة من ٧,٥ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي لاستصلاح ٢٠٠ ألف فدان بالقاهرة والجيزة حتى عام ١٩٩٠.

ـ وفي القطاع السياحي، فقد استمرت الجهود لتطوير وتنمية مناطق الاستثمار السياحي في كل من منطقة البحر الاحمر وبحيرة قارون والساحل الشمالي تشجيعا للمستثمرين للاقبال على المشروعات السياحية بهذه المناطق وقد أعدت هيئة الطيران المدني خطة لتطوير المطارات الداخلية لاستيعاب حركة السياحة المتزايدة وتتكلف ٣٥ مليون جنيه وتشمل:

١ ـ اقامة مطار جديد بالغردقة يستوعب الفي راكب في الساعة.
٢ ـ تطوير مطار الجميل ببورسعيد لخدمة المناطق الحرة.
٣ ـ توسيع صالة الركاب بمطار مرسى مطروح.
٤ ـ افتتاح صالة جديدة بمطار النزهة بالاسكندرية.
٥ ـ افتتاح مطار المنيا.
٦ ـ مناقصة عالمية لانشاء مطار العامرية الجديد بالاسكندرية.

٧ ــ تجهيز المطار الدولي بالاقصر ليستقبل الطائرات العملاقة .

كما تم افتتاح الخط الملاحي الجديد سفاجة / جده الذي يخدم حركة التجارة والسياحة بين كل من مصر والمملكة العربية السعودية ، كذلك تقرر تشغيل خط ملاحي جديد بين مصر وقبرص وخط ملاحي نيلي بين القاهرة والمنيا مارا بالمناطق الاثرية .

وقد وافقت وزارة السياحة المصرية على أول مشروع استثماري ضخم يقام برأس مال عربي جزائري في منطقة البحر الاحمر و يستهدف اقامة اكبر مجمع سياحي في الشرق الاوسط برأس مال قدره ١١٠ مليون دولار و يتم تنفيذه على مرحلتين خلال ٣٠ شهرا و يقام بالقرب من مدينة الغردقة . كما وافقت على مشروع سياحي سويدي جنوب الغردقة يتكلف حوالي ٣١٠ مليون دولار و يضم ٢٣ قرية سياحية و يضم مجموعة من المستثمرين من مصر، السويد ، النرويج ، المانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، اليابان .

وفي مجال القرى السياحية الجديدة ، فقد تقرر إقامة قرية سياحية أثرية بمنطقة ميدوم بمحافظة بني سويف بصعيد مصر، كذلك إقامة قرية سياحية أخرى بمصيف جمصة على ساحل البحر الابيض المتوسط في وسط الدلتا . وفي اطار الترويج للنشاط السياحي تم تنظيم مهرجان سياحي عالمي بمدينة الاقصر عرضت فيه أوبرا عايدة في معبد الكرنك وحضر المهرجان ١٥ ألف سائح ، وتكرر المهرجان مرة أخرى في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ عند أبوالهول بجوار اهرامات الجيزة .

ونتيجة لهذه الجهود المكثفة بلغت الايرادات السياحية خلال الفترة من أول العام حتى شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ حوالي ملياري دولار مقابل حوالي ٢٣٥ مليون دولار عن نفس الفترة من العام الماضي .

ــ وفي مجال استكمال البنية الاساسية ، يجرى اعداد مشروع بإنشاء كورنيش جديد على الساحل الشمالي الغربي يبدأ من المكس غرب الاسكندرية ويمتد حتى شاطىء سيدى عبدالرحمن بعد منطقة العلمين ، وسوف يساعد هذا المشروع على تحويل هذه المنطقة الى مجتمعات سياحية وزراعية وصناعية تستوعب ٤ مليون نسمة و يفتح الطريق امام استصلاح مساحات شاسعة من الاراضي . كما تم الانتهاء من المرحلة الاولى من خط مياه الاسكندرية / مطروح (٩٠ كم) وجاري العمل في المرحلتين الاخيرتين بطول ٢١٠ كيلومتر لتوفير ٥٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا و يتكلف ١٠٠ مليون جنيه .

وتم افتتاح طريق قنا / سفاجة / الغردقة / السويس وطوله ٥٨٦ كم وتكلفته ٤٦ مليون جنيه .

كما يجرى تنفيذ مشروع خط سكة حديد لربط البحر الاحمر بوادي النيل والذي ينتهي في منتصف عام ١٩٨٨ بطول ٢٣٧ كم و يتكلف ١١٧ مليون جنيه .

ولتحسين خدمة الاتصالات الهاتفية ورفع كفاءة الاتصال التليفوني بالوجه القبلى تم افتتاح المرحلة الاولى من مشروع الكابل المحورى والذي يوفر ٩٦٠ قناة و يؤدي الى ربط منطقة ساحل البحر الاحمر من السويس حتى القصير بالكابل المحورى للوجه القبلى عند مدينة قنا .

تطور الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار:

ـ ذكر تقرير للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ان حجم الاستثمارات العربية الوافدة خلال ١٩٨٦/١٩٨٧ بلغ اكثر من ١,٢ مليار جنيه مصري بما يعادل ١٩ ٪ من قيمة الاستثمارات في المشروعات المصرية الاجنبية غير البترولية .

وقد وافقت الحكومة على ٨٧ مشروعاً تبلغ جملة استثماراتها ٥٢٦ مليون جنيه خلال العام الماضي ١٩٨٦ ، وتمت الموافقة على ٤٩ مشروعا خلال هذا العام حتى نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ تبلغ جملة استثماراتها ٤٨٨ مليون جنيه منها ٢٧ في مجال التصنيع برأس مال قدره ١٩٠ مليون جنيه و٣ مشاريع في مجال الزراعة رأس مالها ١٠ مليون جنيه و٥ مشروعات في قطاع التمويل استثماراتها ٢٢ مليون جنيه و٧ مشاريع في قطاع الخدمات رأس مالها ٢٣٧ مليون جنيه و٥ في قطاع التشييد رأس مالها ٢٢ مليون جنيه . وفي المناطق الحرة تمت الموافقة على مشروعين رأس مالهما سبعة ملايين جنيه . وبذلك يبلغ الموقف الاجمالي حتى نهاية ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ ١٤٦٠ مشروعا رأس مالها ٧,٤ مليار جنيه منها ١٣٧٢ مشروعا داخل البلاد رأس مالها ٦٥٠٤ مليون جنيه و٢٦٨ مشروعا في المناطق الحرة رأس مالها ٩٣٩ مليون جنيه وتبلغ المساهمة المصرية ٦٥ ٪ والعربية ١٨ ٪ والاجنبية ١٧ ٪ .

ـ اتخذت خلال العام عدة قرارات استهدفت مزيداً من التيسيرات للمستثمرين وحل مشاكلهم ، ومن اهم هذه القرارات :

- السماح للمشروعات الصناعية المقامة بالمناطق الحرة بالتشغيل لحساب الغير واضافة هذا النشاط الى الانشطة المرخص بها .
- جواز الترخيص لمدة محدودة وقابلة للتجديد بتخزين بعض السلع الواردة برسم الوارد بمجمعات التبريد المقامة بنظام المناطق الحرة .
- جواز قيام الهيئة العامة للاستثمار باصدار خطابات تضمن فيها سداد الضرائب والرسوم الجمركية عن الرسائل اثناء انتقالها من الجمارك الى المنطقة الحرة او العكس او من منطقة حرة الى منطقة حرة اخرى .
- السماح بالتسجيل الجزئي لرأس المال المستثمر بالكامل ، مما يزيل العقبات امام تحويل الارباح للخارج قبل سداد كامل رأس المال .
- الموافقة على تمتع الزيادة في رؤوس اموال شركات المقاولات بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، مع مراعاة قيام المشروع بنشاط جديد مكمل للنشاط الاصلي او توسع المشروع في نشاطه القائم بالفعل .
- يؤدي المشروع الموافق عليه مبلغ ١٠٠٠ جنيه او ما يعادلها بالعملات الحرة عند صدور الموافقة . كما يؤدي المشروع مقابل خدمات سنوي بواقع ١/٢ في الالف من تكاليفه الاستثمارية بحد ادنى ٣٠٠ جنيه وبحد اقصى ٣٠٠٠ جنيه او ما يعادل هذا المبلغ بالعملات الحرة وذلك مقابل الخدمات التي تؤديها الهيئة العامة للاستثمار .
- تقوم الهيئة العامة للاستثمار باصدار موافقة استيرادية سنوية يتم بموجبها فتح الاعتمادات

المستندية والافراج عن الاحتياجات المستوردة من الجمارك دون الرجوع الى الهيئة .

- تصدر الهيئة العامة للاستثمار موافقة سنوية لكل مشروع بما هو مسموح له بتصديره في حدود الدراسة الاقتصادية المعتمدة له من الهيئة .
- تعفى من القيد بسجل المصدرين كافة المشروعات الفردية والشركات المنشأة طبقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .
- تم انشاء مكتب خاص للجمارك في مقر الهيئة العامة للاستثمار بالقاهرة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٥ لتسهيل معاملات المستثمرين ، كما تقرر انشاء منطقة جمركية في كل مدينة جديدة لانهاء كافة الاجراءات الجمركية بدلا من انهائها بالمطارات والموانىء .
- اختصار المراحل الجمركية للتصدير من ٢٧ خطوة الى ثلاث خطوات فقط .
- قرر نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة انشاء مقر جديد لمكتب الاستثمار الزراعي ومركز معلومات يقدم خدماته للمستثمرين المصريين والعرب والاجانب الراغبين في الاستثمار في شتى مجالات الانتاج الزراعي ويمدهم بالبيانات والمعلومات والدراسات التي يحتاجونها لاعداد دراسات الجدوى لمشروعاتهم بالمجان ، والمكتب مزود باجهزة الحاسب الآلي وجهاز نقل المستندات بالتليفون لامكان تزويد المستثمر داخل مصر وخارجها بالمعلومات التي يحتاجها فورا .

ـ من المقرر ان يبدأ في اول العام الجديد ١٩٨٨ تنفيذ برنامج توفير فرص استثمارية جديدة للمصريين العائدين من الخارج حيث سيتم اعداد قائمة بالمشروعات الصناعية التي يمكن اقامتها في مصر مع تقديم كافة التسهيلات الفنية لمعاونتهم في تنفيذها وذلك لتشجيعهم والاستفادة من خبراتهم وتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ، وفي هذا الاطار ستقوم الهيئة العامة للاستثمار بطرح ١٠٠ مشروع استثماري كنماذج للتطبيق وهي قابلة للزيادة باضافة مشروعات اخرى اليها .

ـ تقرر السماح للمستثمرين والقطاع الخاص في مصر بالاسهام في عمليات تمويل التعليم على اساس ان يتولى قطاع الاستثمار انشاء كليات تكنولوجية خاصة تكون نواة لاول جامعة تكنولوجية في مصر. وسوف يكون متاحا امام المستثمرين تحقيق عائد مجز من الربح وفقا للمعدلات المحددة ، على ان تكون المسئولية والاشراف العلمي لوزارة التعليم العالي والا يتم انشاء الكليات من خلال شركات ولكن من خلال جمعيات .

ـ تقرر انشاء شركة مقاولات عربية جديدة برأس مال ملياري دولار تحت اسم الشركة العربية للمقاولات والتنمية وتشترك فيها الدول الاعضاء في اتحاد المقاولين العرب وعددها ١٧ دولة وتقرر ان تكون القاهرة المقر الرئيسي لهذه الشركة .

ـ وافقت كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية على تأسيس شركة الجسر العربي للملاحة ، وذلك بهدف تنشيط نقل الركاب والبضائع بين الدول الثلاث من جهة و باقي الدول العربية من جهة اخرى .

— سجل العام نشاطاً ملحوظاً فيما يتعلق بزيارات ولقاءات ومؤتمرات المستثمرين العرب والاجانب ومن اهم المناسبات التي شهدها العام ما يلي :

- مؤتمر الاستثمار المصري / الكويتي وقد ضم المؤتمر العديد من الفعاليات الاقتصادية الكويتية لاستطلاع كافة امكانيات وسبل الاستثمار.
- مؤتمر لحل مشاكل المستثمرين في مدينة العاشر من رمضان ، وقد تقرر في المؤتمر توصيل الكهرباء خلال ٤٨ ساعة للمصانع والوحدات الانتاجية بالمدينة .
- مؤتمر الاستثمار الدولي الذي نظمته بالقاهرة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وتمت الموافقة على تمويل خمسة وعشرين مشروعاً للملابس الجاهزة والغزل والنسيج والاسمنت والزجاج والاتفاق على عقد مؤتمر سنوي في القاهرة تنظمه اليونيدو.
- قام وفد اقتصادي مصري بزيارة لكل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت بهدف تعريف المستثمرين العرب بفرص الاستثمار في مصر والتيسيرات التي تقدمها الدولة في كافة المجالات الاستثمارية لرأس المال العربي .

احداث ووقائع اخرى :

— عقدت بالقاهرة ندوة عن النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات بتنظيم مشترك بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك المصري لتنمية الصادرات بهدف تعريف المصدرين المصريين به .

— قامت بعثة مشتركة من مجلسي القطاعين العام والخاص بزيارة لعدة اسواق عربية خلال شهر شباط / فبراير ١٩٨٧ للترويج للصادرات المصرية والتعرف على العقبات التي يشكو منها المستوردون .

الاحداث السياسية :

— شاركت مصر في بداية العام في مؤتمر القمة الاسلامي الذي انعقد بالكويت خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ ، واتاح المؤتمر فرصة لقاءات ثنائية بين القيادة المصرية والملوك والرؤساء العرب اسفرت عن زيادة تعزيز العلاقات بين مصر والعديد من الدول العربية .

— سجلت نهاية العام وبعد انتهاء مؤتمر القمة العربي الطارىء المنعقد في عمان / الاردن خلال شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وكل من دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العراقية ، دولة قطر ، دولة الكويت ، المملكة المغربية ، الجمهورية الاسلامية الموريتانية ، والجمهورية العربية اليمنية .

ـ في استفتاء عام وافق الشعب المصري على حل مجلس الشعب ومن ثم تمت انتخابات جديدة اتيحت فيها الفرصة للمرشحين المستقلين بالتقدم للانتخابات دون الارتباط باي من الاحزاب ، وتم تشكيل مجلس الشعب الجديد الذي حصلت فيه المعارضة بعدد اوفر من المقاعد .

ـ تم تجديد انتخاب الرئيس محمد حسني مبارك لفترة رئاسية ثانية لمدة ٦ سنوات .

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٦/١١	٧,٠ مليون	دينار كويتي	مشروع حماية ساحل رشيد
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٧/١٤	٩,٣٩٩ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧/٢/١	٤٠٠ مليون	دولار	تمويل مشروعات الكهرباء
صندوق النقد الدولي	١٩٨٧/٥/١	١٦٠ مليون	دولار	دعم ميزان المدفوعات
البنك الافريقي للتنمية	—	مليار	دولار	قرض على خمس سنوات
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٤٧,٢ مليون	دولار	قرض لتمويل مشاريع زراعية
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٢,٢ مليون	دولار	منحة لتمويل مشاريع زراعية
الحكومة اليابانية	١٩٨٧/٢/١	٥٥٠ مليون	دولار	مشروع محطة كهرباء اسيوط
الحكومة اليابانية	١٩٨٧/٢/١	٨٠ مليون	دولار	منحة محطة كهرباء اسيوط
الحكومة البريطانية	—	٢٨٥ مليون	جنيه استرليني	تمويل مشاريع تنموية
الحكومة البريطانية	—	٥٠ مليون	جنيه استرليني	منحة مشاريع تنموية
حكومة فنلندا	—	٣٠ مليون	دولار	منحة لتمويل مشروعات الطاقة
حكومة فنلندا	—	٢٠ مليون	دولار	قرض لتمويل مشروعات الطاقة
حكومة تشيكوسلوفاكيا	—	٧٥ مليون	دولار	تمويل تجديد محطات الكهرباء
حكومة المانيا الغربية	—	٣٦١ مليون	مارك الماني	مساعدات
حكومة المانيا الغربية	—	٣٣ مليون	مارك الماني	منحة لتمويل مشاريع تنموية
حكومة المانيا الغربية	—	٢٣٥ مليون	مارك الماني	قرض لتمويل مشاريع تنموية
الحكومة الايطالية	—	٢٧ مليار	ليره ايطالي	منحة لتنمية شمال سيناء
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	—	٣٩٤ مليون	دولار	تمويل تجارة خارجية

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١٧ ـ ٤ ـ فرص الاستثمار المتاحة :

١٧ ـ ٤ ـ ١ ـ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

يحظى القطاع الخاص باهتمام ملحوظ في اطار الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ، حيث خصصت له الحكومة المصرية مشروعات محددة وموزعة على الانشطة الاقتصادية المختلفة ، كما اعدت ايضا خرائط استثمارية للمحافظات تتضمن مجالات وفرص الاستثمار والامكانيات المادية والبشرية المتاحة فيها ، بالاضافة الى قائمة لمجموعة من المشروعات القابلة للاستثمار في كل محافظة . وفي ضوء هذه التوجهات توجد مجموعة من الفرص الاستثمارية في القطاعات التالية :

القطاع الزراعي :

وتتلخص فرصه الاستثمارية بالآتي :

ـ استصلاح الاراضي ، واستزراع الاراضي المستصلحة .
ـ انتاج التقاوي والبذور المحسنة ، وانتاج الاسمدة .
ـ المزارع السمكية المكثفة وتنمية البحيرات .
ـ المجازر الآلية للماشية والدواجن .
ـ انتاج الاعلاف غير التقليدية .
ـ الثلاجات السيارة لحفظ اللحوم والدواجن .
ـ مفرخات الدواجن .
ـ الاستزراع بالصوبات الزراعية و بيوت النباتات .
ـ تصنيع انظمة الري الحديثة .
ـ مراكز تجميع وتصنيع الالبان الطبيعية الثابتة والمتنقلة .

القطاع الصناعي :

و يتمتع بالفرص الاستثمارية التالية :

ـ تصنيع ثلاجات العرض وغرف التبريد ومخازن التبريد .
ـ تصنيع الصوبات و بيوت النباتات .
ـ انتاج منتجات الالبان .
ـ عصر الزيوت .
ـ انتاج الصلصلة .
ـ المنظفات قليلة الرغوة للغسالات ومواد النظافة .
ـ انتاج مكائن الزراعة .
ـ انتاج الادوات الصحية والخردوات مثل الخلاطات والحنفيات بدون جلدة .
ـ انتاج الاثاث النمطي لاستخدام المكاتب والمدارس .
ـ انتاج ماكينات الخياطة من نوعية جديدة متطورة .

ـ انتاج مستلزمات وادوات واجهزة المستشفيات من الصاج والصلب الذي لا يصدأ .
ـ اقامة ورش متطورة لاصلاح وسائل النقل .
ـ تصنيع قطع غيار السيارات .
ـ انتاج حديد التسليح .
ـ البحث عن الثروات المعدنية واستغلالها عدا الخامات الاستراتيجية .
ـ انتاج الادوات الكهربائية المنزلية .
ـ تصنيع الملبوسات بكافة انواعها .
ـ انتاج الورق بأنواعه باستخدام فضلات الزراعة المحلية .
ـ انتاج الكيماويات الدوائية التخليقية .
ـ انتاج معدات انتاج بدائل الطوب الاحمر .
ـ تصنيع معدات التشييد والبناء .
ـ تصنيع جميع الاجهزة التي تعمل بالطاقة الشمسية .
ـ انتاج اجهزة كهربائية منزلية (خلاط ، سيشوار، مكنسة) .
ـ مكونات لوحات توزيع كهربائية .
ـ انتاج مكثفات تحسين القدرة للاغراض الصناعية .
ـ كمبيوتر، اجهزة قياس واختبار، اجهزة انذار ومراقبة .
ـ شرائط تسجيل ضوئية ومرئية .
ـ الصناعات المغذية للصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية .

القطاع السياحي :

وتتلخص فرصه الاستثمارية بما يلي :

ـ انشاء الشقق الفندقية .
ـ انشاء القرى السياحية والموتيلات .
ـ السياحة غير التقليدية والعلاجية .
ـ اقامة مشروعات سياحية وترفيهية .

قطاع البناء والتشييد :

وتتمثل اهم الفرص الاستثمارية في :

ـ مشروعات انتاج الرخام الصناعي لانتاج الواح تكسية ترابيع واطقم حمام وخلافه .
ـ صناعة بدائل الطوب الاحمر، الاسمنت ، كيماويات البناء .
ـ مواد البناء الاساسية : اسمنت وحديد التسليح .
ـ محاجر للمواد الرئيسية مثل الطفلة الصحراوية ، الزلط المتدرج وكسر الاحجار والسن وكتل الرخام الطبيعي والاحجار الطبيعية .

ـ انتاج القيشاني والسيراميك بطاقات متوسطة .
ـ انتاج البانيوهات من مختلف المقاسات .
ـ اسكان اقتصادي ومتوسط .

١٧ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع انظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٥ مليون دولار
انتاج السخانات الشمسية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٣ مليون دولار
تصنيع توربينات الهواء لرفع مياه الابار	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٢ مليون جنيه مصري
انتاج قطع غيار السيارات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٧,٠ مليون دولار
انتاج الواح الاستنلس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦ مليون دولار
انتاج مساحات زجاج السيارات وتيل الفرامل	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٥ مليون جنيه مصري
انتاج مستلزمات الري بالتنقيط	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٢ مليون جنيه مصري
انتاج لعب الاطفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دولار
انتاج مستلزمات سنفرة الاخشاب والصاج	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٩ مليون دولار
انتاج الكوالين والاقفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦,٥ مليون دولار
تصنيع العدد اليدوية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٥ مليون دولار
انتاج المبارد واسلحة المناشير	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون دولار
انتاج اكسسوارات الملابس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون جنيه مصري
تصنيع اكسسوارات المصنوعات الجلدية والاحذية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٠ مليون جنيه مصري
انتاج معدات التشييد والبناء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٧,٥ مليون جنيه مصري
انتاج الادوات الصحية من الخلاطات والحنفيات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣ مليون جنيه مصري
انتاج الدوائر الكهربائية المطبوعة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢ مليون دولار
انتاج وتجميع الحاسبات الآلية الشخصية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٤ مليون جنيه مصري
انتاج الحاسب الآلي الشخصي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,١ مليون جنيه مصري
انتاج الترانزستور والصمامات الثنائية والدوائر الكهربائية المتكاملة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦١,٥ مليون دولار
انتاج التيونرو المحولات ذات الجهد الكهربائي العالي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٠,٨ مليون دولار
تصنيع المكثفات والمقاومات	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٧,١ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج سماعات اجهزة التلفزيون والراديو	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٠ مليون دولار
مجمع اسمدة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥١٨ مليون جنيه مصري
انتاج الاسمدة الكيماوية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٧٠ مليون جنيه مصري
انتاج الاسمدة المركبة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٦٥ مليون جنيه مصري
انتاج البولي اثيلين	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢١٨ مليون دولار
انتاج غاز الاثيلين	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥٠ مليون دولار
انتاج اسود الكربون (السناج)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥ مليون دولار
انتاج ورق الصحف	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٥ مليون جنيه مصري
تكرير زيوت التشحيم المستعملة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٦,٣ مليون دولار
انتاج افلام التصوير بأشعة اكس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٢ مليون دولار
انتاج الانابيب والامبولات الطبية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٨ مليون دولار
انتاج كيماويات ومواد التنظيف المتخصصة للمستشفيات والمصانع	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٢ مليون جنيه مصري
انتاج البويات المتطورة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨,٥ مليون جنيه مصري
انتاج الكلا البيضاء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨ مليون جنيه مصري
انتاج المواد اللاصقة (بولي فينيل)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,١ مليون دولار
انتاج منظفات كيماوية للاجهزة الالكترونية والكهربائية والعلمية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢ مليون جنيه مصري
انتاج المستحضرات الصيدلية من النباتات الطبية والاعشاب	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه مصري
انتاج ورق التغليف المفضض	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٣ مليون دولار
انتاج ورق المنيوم مفضض	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه مصري
انتاج الملابس الرياضية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨ مليون جنيه مصري
انتاج الملابس الداخلية والخارجية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥ مليون دولار
انتاج الملابس الداخلية والخارجية من التريكو (٣٠٠ ألف دستة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٨ مليون دولار
انتاج الملابس الخارجية من التريكو (١٥٠ ألف دستة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٦ مليون دولار
انتاج الملابس الداخلية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
انتاج ملابس جاهزة رجالي وحريمي واطفال	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٣ مليون جنيه مصري
انتاج الجوارب الرجالي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١ مليون جنيه مصري
تصنيع منتجات الالبان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢١,٥ مليون جنيه مصري
انتاج اغذية اطفال سريعة الذوبان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١,٥ مليون جنيه مصري
انتاج الزيوت والاعلاف من بذور عباد الشمس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥٨ مليون جنيه مصري
تصنيع الزيوت والبروتين والدقيق من فول الصويا	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٤,٥ مليون جنيه مصري
استخراج الزيت والدقيق من عباد الشمس	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٠,٨ مليون دولار
تصنيع اعلاف غير تقليدية (١٠٠ ألف طن)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٩ مليون جنيه مصري
تصنيع اعلاف غير تقليدية (٣٠ ألف طن)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣ مليون جنيه مصري
اقامة مصنع لانتاج الاسمنت بطاقة مليون ونصف طن سنويا	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣٠٠ مليون جنيه مصري
مصنع اسمنت بجنوب سيناء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٣٠ مليون جنيه مصري
مصنع اسمنت بطاقة ٨٠٠ ألف طن سنويا	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥٠ مليون جنيه مصري
انتاج زجاج الفسيفساء	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٥ مليون دولار
انتاج الرخام الصناعي	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون جنيه مصري
انتاج الطوب الاسمنتي الملون	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون دولار
استصلاح واستزراع ٥٠ ألف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	شرق العوينات	دراسة جدوى	٩٢ مليون جنيه مصري
استصلاح واستزراع ٣٠ ألف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	مناطق مختلفة	دراسة جدوى	٤٩,١ مليون جنيه مصري
استصلاح واستزراع ٢٠٠٠ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	مناطق مختلفة	دراسة جدوى	٣٠ مليون جنيه مصري
انتاج وتصنيع البطاطس على ٣٠٠٠ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	مناطق مختلفة	دراسة جدوى	٢٥ مليون جنيه مصري
استصلاح واستزراع ١٠ آلاف فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الوادي الجديد	دراسة جدوى	١٨,١ مليون جنيه مصري
تربية وتسمين الاغنام	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٨,٦ مليون جنيه
تربية الارانب وانتاج الفراء (١٠٠ ألف ارنب)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٥,٨ مليون جنيه مصري
مزرعة بط بكين (٥ مليون بطة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	١٢ مليون جنيه مصري
مزرعة بط بكين (٢ مليون بطة)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٨ مليون جنيه مصري

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
تربية الارانب وانتاج الفراء (٢٠ ألف ارنب)	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٥ مليون جنيه مصري
مزرعة اسماك على مساحة ١٠٠٠ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٦ مليون جنيه
مزرعة سمكية مغلقة	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٣,٣ مليون جنيه
مزرعة ربيان على مساحة ٨ فدان	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٨ مليون جنيه مصري
قرية سياحية وعلاجية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	دشة الضبعة	دراسة جدوى	٥٠ مليون جنيه مصري
قرية سياحية	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الفيوم	دراسة جدوى	١٤ مليون جنيه مصري
توسيع فندق او برج	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	الفيوم	دراسة جدوى	٥ مليون جنيه مصري

١٧ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	الموقع	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
مشروع انتاج الادوات الصحية	صناعي	احدى المدن الجديدة	٢ مليون جنيه	اردني ٧٥ ٪
مشروع انتاج المفارش والستائر المصنوعة من البلاستيك	صناعي	مدينة الصالحية الجديدة	٦, مليون جنيه	سعودي ٣٣ ٪
المصرية لمنتجات الفيبرجلاس	صناعي	العاشر من رمضان	٦,٥ مليون جنيه	بحريني ١٠ ٪ وقطري ٨ ٪
مشروع انتاج مسامير البرشام المتطورة	صناعي	العامرية الجديدة	٥, مليون جنيه	اردني ٥٠ ٪
مشروع انتاج مستلزمات الزراعة الحديثة	صناعي	العاشر من رمضان	١,٤ مليون جنيه	اردني ٥٠ ٪ وفلسطيني ٤٠ ٪
مشروع انتاج الكباسات اللازمة لصناعة الثلاجات	صناعي	العاشر من رمضان	٢٥ مليون جنيه	بحريني ٨ ٪
شركة انتكس ايجيبت للخيوط الصناعية	صناعي	العاشر من رمضان	٤,٩ مليون جنيه	سوري ٤٠ ٪ وعراقي ٢٠ ٪
المصرية السعودية للدواجن	زراعي	غرب النوبارية	١,٨ مليون جنيه	سعودي ٤٨ ٪
مشروع تصنيع الشيكولاته والحلوى الجافة واللبان	صناعي	٦ اكتوبر	٦,٦ مليون جنيه	اردني ٣٥ ٪
مجموعة الاوراق المالية	تمويلي	القاهرة	١٠ مليون جنيه	كويتي ٤٠ ٪
مشروع حديقة التراث المصري	سياحي	٦ اكتوبر	٢٢٧,٥ مليون جنيه	عماني ١١ ٪
مشروع تصنيع وتجميع اجهزة الحاسب الالي والشخصي	صناعي	٦ اكتوبر	١,٢ مليون جنيه	عراقي ٦٠ ٪ وسعودي ٥ ٪
مشروع تصنيع الاسطوانات الممغنطة للحاسبات الالية	صناعي	٦ اكتوبر	٢ مليون جنيه	فلسطيني ٥٨ ٪
مشروع انتاج بلاط الرخام التجميعي	صناعي	العاشر من رمضان	٤ مليون جنيه	سعودي ٣٢ ٪ واردني ٣٣ ٪
مشروع تصنيع الحلوى الراقية	صناعي	٦ اكتوبر	٩,٨ مليون جنيه	الامارات ٢٤ ٪ والكويت ٢٥ ٪
الشركة الدولية للصناعات الغذائية	صناعي	العاشر من رمضان	٢,٦ مليون جنيه	عراقي ٧٠ ٪
شركة دلتا الدولية للاستثمارات	تمويلي	الاسكندرية	٣ مليون جنيه	كويتي ١٠٠ ٪
الشركة المصرية الكويتية للانظمة الخرسانية	صناعي	مدينة السادات	٤ مليون جنيه	كويتي ٤٩ ٪

اسم المشروع		الموقع	رأس المال	جنسيات الشركاء العرب ونسبة مساهماتهم
الشركة الاسلامية للاستثمارات العالمية	تمويلي	القاهرة	٣ مليون جنيه	لبناني ٨ ٪ وعُماني ٨ ٪
شركة صحاري للاستثمار	تمويلي	القاهرة	٣ مليون جنيه	سعودي ٥٠ ٪ وكويتي ٢٥ ٪
الشركة الشرقية للاستثمار والتنمية	تمويلي	القاهرة	٣ مليون جنيه	امارات ٨٠ ٪
الشركة المصرية الكويتية للاستثمار	تمويلي	القاهرة	٣ مليون جنيه	كويتي ٢٥ ٪ واردني ٢٥ ٪
جراج متعدد الطوابق بواد اللوق	عقاري	البحيره	٣٦٥ الف جنيه	بحريني ٦٠ ٪
قرية سياحية جنوب سيناء	سياحي	سيناء	١ مليون جنيه	لبناني ٥٠ ٪
مركز طبي لتشخيص اورام الثدي	خدمي	جيزة	٥٠٠ الف جنيه	سعودي ٦٠ ٪
الشركة المصرية العالمية للاستثمارات	صناعي	العامرية	٣,٣ مليون جنيه	قطري ٥٠ ٪
شركة ذكار للاستثمار	صناعي	بورسعيد	٥٢٠ الف جنيه	لبناني ١٠٠ ٪
مشروع انتاج الشريط اللاصق	صناعي	العامرية	٨٦٩ الف جنيه	سوري ١٣ ٪
شركة ديورك للطلاء والدهانات	صناعي	٦ اكتوبر	٨٠٦ الف جنيه	لبناني ٤٠ ٪ واردني ٢٠ ٪
الشركة المصرية اليونانية لمنتجات الفيبرجلاس	صناعي	العامرية	٧٥٠ الف جنيه	لبناني ٣٠ ٪

[١٨]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة المغربية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
المملكة المغربية لعام ١٩٨٧

حفل العام مثار التقرير بعدة احداث اقتصادية هامة تمثل اهمها في اعادة جدولة جزء من ديون المملكة المغربية ، والمصادقة على الخطة الاقتصادية للفترة ١٩٨٨ــ ١٩٩٢ التي اكدت على ضرورة تدعيم القطاع الخاص ــ وعلى الصعيد القطاعي شهد القطاع الزراعي انتعاشا هاما نتيجة لغزارة الامطار التي هطلت خلال الموسم وتكمن اهمية هذا القطاع في ان ثلث عدد السكان يعملون به .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

١٨ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٥ اصدر وزير المالية القرار رقم ٧٦٢/٨٧ بتحديد اسعار الفائدة المفروضة على القروض التي يمنحها القرض العقاري والفندقي لعملائه والتي تتراوح بين ١٣,٥ و١٦ ٪ ، كما اصدر وفي نفس التاريخ القرار رقم ٧٦٣/٨٧ بتحديد سعر الفائدة المطبق على القروض المباشرة التي يمنحها البنك الوطني للانماء الاقتصادي لمدة تزيد على سنتين وهي ١٤ ٪ في السنة .

ــ اصدر وزيرا المالية والفلاحة والاصلاح الزراعي القرار المشترك رقم ٩٩١/٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤ وحددا بموجبه المراكز الجمركية التي يجوز ان تستورد عبرها الحيوانات والمنتجات الحيوانية وهي موانىء الدار البيضاء وطنجة وآسفي واكادير والجديدة والقنيطرة والحسيمة والناضور والداخلة والعيون ، ومطارات محمد الخامس واكادير وطنجة وفاس ووجدة والرباط ومراكش والعيون والداخلة وورزازات ، واشترط القرار ان توجه الحيوانات الحية عندما لا توجد محاجر صحية في تلك الموانىء والمطارات الى محطة للحجر الصحي معتمدة قانونا حيث تجري عليها التحاليل والفحوص للكشف عن حالتها الصحية وذلك قبل اجراء اي عملية من العمليات الجمركية .

ــ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٥ صدر المرسوم رقم ٢/٨٦/٧٦٦ بتعديل المرسوم رقم ٢/٦٩/٣١٣ المتعلق بتنظيم اعمال التشجيع التي تقوم بها الدولة من اجل اقتناء معدات فلاحة وبمقتضى هذا التعديل اصبح من الممكن ، ومن اجل اقتناء المعدات الفلاحية الجديدة ، ان تمنح مساعدات مالية تتكون من اعانات مالية وقروض او منهما معا .

ــ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٥ صدر المرسوم رقم ٢/٨٦/٥٥١ بتنظيم تشجيعات الدولة لتكثيف الانتاج الحيواني و يقضي المرسوم بمنح مربي الماشية معونة فنية ومالية لزيادة انتاجهم ، ويجوز ان تكون الاعانة المالية لشراء بذور الاعلاف او من اجل الحصول على / او نقل المنتجات التي تدخل في اغذية المواشي لبعض مناطق المملكة ، كما يجوز في حالات الجفاف ان تمنح الدولة مربي المواشي اعانات مالية لشراء ونقل الاغذية المعدة للماشية . و يقضي المرسوم كذلك بجواز ان تمنح الدولة اعانات مالية لمربي المواشي لتمكينهم من تحسين نسل الحيوانات التي يقومون بتربيتها .

كما قرر المرسوم منح اعانات مالية لمربي النحل وتحسين نسله ، ومنح مربي الماشية اعانات مالية لتشييد مباني تربية المواشي وشراء المعدات اللازمة لذلك متى استخدم مربو المواشي تصاميم البناء النموذجية المعتمدة والتي تتوفر فيها الشروط الصحية والمستعملة للاغراض المخصصة لها مع شراء معدات جديدة وصيانتها وتطهيرها ، وتعهدت الدولة بتحمل مصاريف مكافحة الامراض المعدية بما في ذلك توزيع الامصال والمنتجات البيولوجية والصيدلية .

ـ بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٣ صدر المرسوم رقم ٢/٨٦/٦٥٨ بتحديد شروط ادارة تأمين الصادرات نيطت بموجبه لشركة مساهمة تعين فيما بعد ، مهمة ادارة تأمين الصادرات المنصوص عليه في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم ١/٧٣/٣٦٦ ، وتقوم الشركة بالتأمين لحساب الدولة وتحت مراقبتها ضد الاخطار السياسية واخطار الكوارث والاخطار النقدية والاخطار التجارية غير العادية المتعلقة بتأمين الاعتمادات التجارية ، كما تقوم الشركة بالتأمين لحسابها الخاص وتحت اشراف الدولة ، ضد الاخطار المتعلقة بتأمين دراسة الاسواق وتأمين المشاركة في المعارض ، والاخطار التجارية العادية المتعلقة بتأمين الاعتمادات التجارية ، وتقوم الشركة بتوفير الضمانات مقابل اداء اقساط يحدد مبالغها وزير المالية بالنسبة للاخطار المؤمن منها لحساب الدولة وتحدد الشركة تلك الاقساط بالنسبة للاخطار المؤمن منها لحسابها الخاص ، و يقضي المرسوم بتشكيل لجنة خاصة بتسيير شؤون الضمانات والبت في التعويضات المستحقة فيما يتعلق بالاخطار المؤمن منها لحسابها الخاص ، كما تقدم اللجنة الرأي في مسائل تأمين الصادرات التي تستشار فيها ، هذا وتحل الشركة المزمع انشاؤها محل البنك المغربي للتجارة الخارجية في وثائق التأمين الصادرة من قبل بمجرد بدء تلك الشركة في ممارسة اعمالها .

١٨ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

١٨ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

واصلت حكومة المملكة المغربية توثيق علاقاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع مختلف الاقطار العربية من خلال توقيعها على عدة اتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية وفي مجال النقل والمجال الثقافي والاجتماعي كما صادقت على ثلاث اتفاقيات جماعية عربية .

أ ـ التعاون التجاري والاقتصادي والفني :

ـ تمت مراجعة اتفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية حيث تقرر تكوين لجنة مشتركة لتشجيع وضمان الاستثمارات ومراجعة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين والتي كانت مجمدة منذ سنة ١٩٧٩ .

ـ انعقدت اللجنة المشتركة المغربية السعودية بالرياض حيث تم بحث وسائل تنمية التبادل التجاري بين البلدين وانشاء شركة مشتركة للاستثمار. وتجدر الاشارة الى ان المبادلات التجارية بين البلدين عرفت تقدما ملموسا خلال السنوات الاخيرة وتتمثل الصادرات المغربية

الى المملكة العربية السعودية من الحوامض والمنتوجات الجلدية والمنسوجات والسردين . اما وارداتها فهي تتمثل اساسا في البترول الخام والكبريت .

- تم انعقاد اللجنة الفنية المشتركة المغربية الاردنية التي وضعت جدولا لسلع الصفقات المتكافئة بين البلدين . كما قررت اللجنة رفع حجم التبادل التجاري بينهما الى ٣٠ مليون دولار سنويا مناصفة وقد تم توزيع هذا المبلغ على ثلاث قنوات الاولى من خلال صفقة متكافئة بمقدار ثمانية ملايين دولار لكل جانب والثانية من خلال المراكز التجارية بمبلغ خمسة ملايين دولار لكل جانب والثالثة من خلال معارض سنوية تقام في كلا البلدين حيث خصص لكل معرض مليونى دولار سنويا .
- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين حكومتي المملكة المغربية والجمهورية التونسية يتولى بمقتضاها الطرفان دراسة وانجاز المشاريع الاقتصادية المشتركة الكفيلة بتنمية المبادلات الاقتصادية البينية .
- تمت المصادقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين المملكة المغربية والجمهورية العربية اليمنية وترمي هذه الاتفاقية الى تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدين والذيّ يشمل تشجيع انتقال رؤوس الاموال وقيام مشاريع اقتصادية مشتركة وتنمية التعاون الفني وذلك بتبادل الخبراء والفنيين في كل المجالات واعداد الكوادر المؤهلة لتدريب الايدي العاملة الفنية ، وتوثيق التعاون بين المعاهد والجامعات .
- تمت المصادقة على الاتفاق التجاري والجمركي الموقع بين حكومتي المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية . و يرمي الاتفاق الى تشجيع وتسهيل وتنويع المبادلات التجارية بين البلدين . هذا وتمنح الدولتان لبعضهما البعض بموجب الاتفاق معاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يخص الرسوم الجمركية وكذلك الاجراءات الادارية المتعلقة باستيراد وتصدير البضائع .

ب ـ التعاون في مجال النقل والمواصلات :

- تم التوقيع على اتفاق النقل الجوي بين المملكة المغربية ودولة قطر.
- تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية بين المملكة المغربية ودولة الامارات العربية المتحدة .

جـ ـ وعلى صعيد الترتيبات الجماعية بين الاقطار العربية صادقت المملكة المغربية على :

- اتفاقية انشاء المنظمة العربية للسياحة .
- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية .
- الاتفاقية المتعلقة بتبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات النقل الجوي العربية .

١٨ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

في اطار توثيق علاقاتها مع مختلف الدول الصديقة ابرمت المملكة المغربية خلال العام الاتفاقيات التالية :

- تم الاتفاق بين المملكة المغربية والمجموعة الاقتصادية الاوروبية على تمديد اتفاقية الصيد البحري الموقعة مع اسبانيا لمدة خمسة اشهر الى غاية نهاية عام ١٩٨٧ . ومن المقرر ان يتم توقيع اتفاق جديد بين المغرب والسوق الاوروبية المشتركة مع مطلع العام القادم .
- تم التوقيع على اتفاقية بين المملكة المغربية وجمهورية افريقيا الوسطى للنقل الجوي بين البلدين .
- تمت المصادقة على الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورجي والمتعلقة بالملاحة التجارية .
- تمت المصادقة على الاتفاقية الموقعة مع المجلس الفيديرالي السويسري لتنظيم وتيسير النقل عبر الطرق للمسافرين والبضائع بين البلدين .
- وقع وزير المالية المغربي بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٣ في لندن على اتفاق يمكن من اعادة جدولة حوالي ٢,٤ مليار دولار من ديون المملكة المغربية على فترة ١٠ سنوات منها ٤ سنوات اعفاء .
- تم التوقيع على اتفاق مع المنظمة العالمية للسياحة يقضي بانشاء معهد دولي للسياحة لتكوين الاطر العليا في الميدان السياحي للدول التابعة لهذه المنظمة .
- تدعيما للعلاقة بين المملكة المغربية ومؤسسة التمويل الدولية تم الاتفاق بين الطرفين لفتح مكتب تمثيلي للمؤسسة في الدار البيضاء قصد النهوض بقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية التي ينفذها القطاع الخاص .
- تم التوقيع على اتفاقية بين المملكة المغربية وايطاليا لتجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بضرائب الدخل .
- تم التوقيع على اتفاقية بين المملكة المغربية واللكسمبورج لتجنب الازدواج الضريبي .

١٨ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

حفل العام مثار التقرير بعدة احداث اقتصادية هامة لعل اهمها يتمثل في اعادة جدولة جزء من ديون المملكة المغربية والمصادقة على الخطة الاقتصادية للفترة ١٩٨٨ ــ ١٩٩٢ التي حثت على تدعيم القطاع الخاص والمبادرة الفردية . وفيما يلي اهم الوقائع والاحداث المسجلة خلال العام :

- على صعيد الدين الخارجي وافقت الدول الدائنة على اعادة جدولة ديون خارجية على المغرب تصل الى ٢,٤ مليار دولار. وستسمح هذه الاتفاقية بتمديد فترة سداد المبالغ المستحقة لمدة ١٠ سنوات منها فترة سماح مدتها ٤ سنوات . وطبقا للتقرير السنوي للبنك الدولي فان العمل بسياسة تقويم الاقتصاد التي انتهجتها المملكة المغربية منذ عام ١٩٨٣ ، قد اعطى نتائج ايجابية سواء على مستوى تخفيض عجز الميزان التجاري او على مستوى تطوير وحدات التصدير، مما جعل المؤسسات المالية الدولية تساند هذا البرنامج عبر تقديم مزيد من القروض واعادة جدولة جزء من الفوائد المستحقة . وتعود هذه النتائج بالاساس الى جهود التصحيح واعادة الهيكلة والى استجابة النظام الانتاجي بكيفية مواتية للحوافز الممنوحة وخاصة الى النهج الليبيرالي للاقتصاد .

ـ وفي مجال التنمية تم اقرار خطة التنمية الجديدة التي اطلق عليها «مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢» . وتمتاز هذه الخطة عن سابقاتها بمرونتها واعتمادها في استثماراتها على منجزات القطاع الخاص باكثر من النصف . و يقدر الحجم الاجمالي لاستثمارات الخطة بحوالي ٢٠,٥ مليار درهم * مع توقع ارتفاع الانتاج بمعدل سنوي قدره ٤ ٪ .

وتتركز اولو يات المخطط على المحاور التالية :

ـ تنمية الوسط القروي ومحاربة التصحر .
ـ تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة .
ـ انعاش التشغيل وتكو ين الانسان المغر بي .
ـ تصور تخطيط جهوي وتعزيز السياسة الجهو ية .
ـ اصلاح المؤسسات العمومية .

اما عن اهم المشاريع الجديدة المدرجة ضمن الخطة فهي تهم قطاعات التعليم والتكو ين المهني والزراعة والطاقة والتجهيزات الاساسية .

وعلى صعيد القطاعات الانتاجية شهد العام مثار التقرير الاحداث التالية :

القطاع الزراعي :

نتيجة لهطول الامطار بغزارة خلال الموسم الحالي ، ارتفع منسوب المياه في الوديان والانهر مما جعل حجم احتياطي المياه في اغلب السدود يرتفع بنسب تتجاوز ١٠٠ ٪ . وذكر تقرير صدر في المغرب ان مجموع احتياطي المياه في السدود قد تجاوز ٤٢٨٦ مليون متر مكعب وهو ما يعادل حوالي ٤٥ ٪ من القدرة الاستيعابية الاجمالية ، في حين بلغ حجم مياه السقي والمياه العذبة ما يفوق ٣ مليارات متر مكعب . ونتيجة لذلك ينتظر ان يكون الموسم الزراعي لهذا العام جيدا حيث يتوقع ان يتجاوز انتاج الحبوب ٨٠ ألف طن وهو ما يعادل حوالي ٩٠ الى ٩٥ ٪ من مجموع احتياجات القطر و يتوقع كذلك حدوث فائض في انتاج الذرة والخضروات والقطنيات والفواكه .

القطاع الصناعي :

ـ تعتزم الحكومة المغربية الدخول في تجربة جديدة في ميدان الصيد البحري لتطو ير استغلال المنتجات البحرية وتكييفها مع متطلبات الاسواق الدولية . فقد اعلن المدير العام لمكتب الصيد البحري ان المملكة المغربية بصدد انشاء وحدة نموذجية لتعليب سمك السردين تستعمل فيها تقنيات متطورة لازالة رائحة السردين وطعمه والاحتفاظ فقط بكل ما يتوفر عليه من فيتامينات لتقديمه الى المستهلك كانتاج جديد . وسيتم انجاز الوحدة بالتعاون مع اليابان .
ـ نظم المعرض الثاني للصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهر بائية في مدينة الدار البيضاء ، تحت اشراف وزارة التجارة والصناعة ومكتب معارض الدار البيضاء ومكتب التنمية الصناعية .

---

* الدرهم المغربي يعادل ٠,١٢٢ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

ـ تم التوقيع على اتفاق مع برنامج الامم المتحدة للتنمية للمساعدة في اقامة بورصة للصناعات التكاملية الوطنية والتصنيع الجزئي في قطاع الصناعات المعدنية. وتهدف البورصة الى جمع المعلومات المتعلقة بطاقات الانتاج وامكانيات تطوير التقنية للقطاع من اجل استعمال اكثر ترشيدا للطاقات وتكامل افضل للصناعات.

قطاع الطاقة :

ـ اعلن عن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي باقليم القنيطرة شمال الرباط. وتمت هذه الاكتشافات في اطار عمليات التنقيب عن الموارد النفطية التي تقوم بها المؤسسة الوطنية للابحاث والاستغلالات النفطية المغربية بالتعاون مع شركة «ايبكس» الامريكية.

كما شهدت الساحة الاقتصادية في المملكة المغربية خلال العام الاحداث والوقائع التالية :

ـ تم احداث صندوق خاص لتشجيع خريجي مؤسسات التكوين والمعاهد العليا على الاستثمار في وحدات انتاجية صغيرة تناسب اختصاصات تكوينهم.

ـ تم احداث «صندوق التضامن لصالح العمال المغاربة بالخارج» قصد تدعيم الانشطة الثقافية والدينية للجالية المغربية بالخارج كما تم احداث بنك للاستثمار يساهم فيه العمال المغاربة بالخارج قصد انجاز مشاريع مربحة تسهل عودتهم لارض الوطن.

ـ تقرر احداث خلية لدى الوزير الاول تعمل على تأمين التنسيق بين الادارات المرتبطة انشطتها بالاستثمار في القطاع الخاص.

الاحداث السياسية :

ـ سلم وزير الخارجية المغربي رسالة من جلالة الملك الحسن الثاني الى الرئيس الحالي لمجلس وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة تتعلق بطلب المغرب رسميا الانضمام الى المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

ـ استؤنفت العلاقات الديبلوماسية بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية.

القروض :

حصلت المملكة المغربية خلال العام على القروض التالية : *

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٦	١٥,٠٠ مليون	دينار كويتي	سد اولوز والتنمية الزراعية في وادي سوس
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٤/١٦	٥,٥٤٠ مليون	دينار اسلامي	التنمية الريفية في سهل عيدة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٢/٩	١٢,٤٦٧ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٥/٩	١١,٩١٦ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
بنك التنمية الافريقي	—	١٠٠ مليون	دولار	مشروع محطة كهرباء
بنك التنمية الافريقي	—	١٠٠ مليون	دولار	تمويل تجارة خارجية
بنك التنمية الافريقي	—	١٢٠ مليون	دولار	تحسين شبكة الطرق
بنك التنمية الافريقي	—	١٠ مليون	دولار	استخراج المياه
صندوق النقد الدولي	—	٢٨٠,٠٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق النقد الدولي	—	٦,٨ مليون	وحدة سحب خاصة	دعم ميزان المدفوعات
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٢٤٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	برنامج رفع كفاءة المؤسسات العامة
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٢٢٥,٠٠ مليون	دولار امريكي	دعم القطاع الفلاحي
البنك الدولي للانشاء والتعمير	—	٢٢,٣ مليون	دولار امريكي	تمويل المشروع الثاني للتأهيل المهني
الوكالة الكندية للتنمية الدولية	—	١٥,٠٠ مليون	دولار كندي	تمويل شراء سيارات اسعاف
حكومة المملكة الدنماركية	—	١٣٠,٠٠ مليون	كرونة	تمويل شراء باخرتين
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	—	٤٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل شراء منتوجات زراعية

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١٨ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

١٨ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تولي الحكومة المغربية في الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٨ ــ ١٩٩٢ عناية خاصة بتطوير وتنمية القطاعات الانتاجية ، وايجاد مناخ استثماري موات للاستثمارات الخاصة ، وتحويل بعض شركات القطاع العام الى شركات خاصة .

ويمكن تلخيص اهم الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الرئيسية فيما يلي :

القطاع الصناعي :

تتوفر فرص استثمارية في المجالات التالية :

ــ تعليب السمك والخضر والفواكه .
ــ التبريد والتخزين .
ــ الملابس والمواد الجلدية .
ــ المنتوجات الورقية .
ــ المواد المطاطية .
ــ الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

القطاع الزراعي :

وتتلخص فرص الاستثمار بالآتي :

ــ تكثيف الانتاج الحيواني .
ــ مراكز لتجميع الحليب .
ــ موانىء للصيد البحري .
ــ احواض لاصلاح وصيانة قوارب الصيد .
ــ مصبرات الخضر والفواكه .
ــ عصير الفواكه والخضر .

١٨ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشاريع المعروضة للاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٢٦ مليون دولار
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	١٥ مليون دولار
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٣٠ مليون دولار
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٥ مليون دولار
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٢٨,٥ مليون دولار
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٤,٦ مليون دولار
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٤٥ مليون دولار
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	غير محددة
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	١١٢ مليون دولار
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٠ مليون دولار
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٣٥,٥ مليون دولار
انشاء مجمعات الصناعة للاسماك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	دراسة اولية	٥٠٠ مليون دولار
مصنع لصناعة مراكب الصيد والاحياء المائية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	فكرة عامة	غير محددة
مسح الثروة السمكية المغربية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	فكرة عامة	غير محددة
انتاج حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	المغرب	فكرة عامة	غير محددة
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	المغرب	فكرة عامة	غير محددة
تنمية انتاج الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٥٥,٤ مليون دولار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
تطوير زراعة البنجر (الشمندر)	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة تفصيلية	٢١,٤ مليون دولار
انتاج الالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٣١,١ مليون دولار
تنمية المراعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	طنجة	دراسة اولية	٣٧,٢ مليون دولار
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مكناس وخنيفر	دراسة اولية	٢١٠ مليون دولار
التنمية الريفية المتكاملة في المناطق البعلية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	١٨٠٠ مليون دولار
توسعة طاقة مصانع السكر	وزارة الفلاحة المغربية	المصانع الحالية	دراسة اولية	٤٤,٢ مليون دولار
انتاج جدات الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	المغرب	دراسة اولية	٤٨,٣ مليون دولار
مشروع التنمية في اللوكس	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	سهل اللوكس	دراسة جدوى	١٢٥ مليون دولار
مشروع بني عمير	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	بن عمير	دراسة جدوى	٢١٠ مليون دولار
تمويل التسليف الزراعي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	كافة المناطق	دراسة جدوى	٦٥٠ مليون دولار
مشروع سد تامامزاورت	البنك الاسلامي للتنمية	تامامزاورت	دراسة جدوى	غير محددة
مشروع سكر زمامرا	البنك الاسلامي للتنمية	زمامرا	دراسة جدوى	غير محددة
اقامة مصانع منتجات الالبان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	مختلف المناطق	فكرة عامة	غير محددة
مشروع مجمع تجاري وسياحي ومعارض	الشركة المغربية للتيسير والتنمية	الدار البيضاء	دراسة جدوى	٤ مليون دولار
مشروع صناعة مطاط	سوما جيد	الدار البيضاء	دراسة جدوى	٢ مليون دولار
مشروع القهوة المذابة	شركة نسكافة	القنيطرة	دراسة جدوى	
مشروع المصبرات الغذائية (مصبرات السردين)	مكتب التنمية الصناعية	الساحل المغربي	دراسة جدوى	٢٧ مليون درهم

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مستودعات التبريد	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١٠ مليون درهم
انتاج لحوم الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١ مليون درهم
تربية الدواجن لانتاج البيض	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١,٣ مليون درهم
مجزرة الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	٨,٧ مليون درهم
انتاج الحلويات	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	٦,٦ مليون درهم
صناعة مركب التين وثقل السكر	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة اولية	غير محددة
الزراعة المحمية بالبيوت المغطاة	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة اولية	غير محددة
انتاج اللحوم الحمراء	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة
تجفيف الفواكه والخضروات	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة
انتاج صناعات التبريد	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٠٠ مليون درهم
تجهيزات المواصلات السلكية واللاسلكية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٠٠ مليون درهم
تصنيع الحبال الفولاذية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون درهم
آليات كهربائية صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٥ مليون درهم
مضخات حقن الوقود والمحركات	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون درهم
مضخات نزح المياه	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٨ مليون درهم
تصنيع الصمامات (منفس)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم
صنع قطع مطرقة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون درهم
تقطيع التروى (المسننات)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون درهم
المفاتيح المائية وصنابر صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون درهم

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
محركات البنزين	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٤ مليون درهم
آلات الخشب والحادة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة
تصنيع اكياس البلاستيك	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣٦ مليون درهم
انتاج سلكات الصوديوم	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣٥ مليون درهم
انتاج اسود الكربون	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٤٠ مليون درهم
سماد المخلفات العضوية (النفايات المنزلية)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٠ مليون درهم
نجارة صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم
كبريتات الصوديوم	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٤ مليون درهم
انتاج الفرفورال	مكتب التنمية الصناعية	مراكش واغادير	دراسة اولية	١٨ مليون درهم
نسيج القطن البوبلين	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢٠ مليون درهم
انتاج ملابس منسوجة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٢٥ مليون درهم
انتاج الملابس الداخلية النسائية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم
انتاج الحقائب الجلدية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون درهم
وحدة الدباغة الثقيلة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٤ مليون درهم
صناعة الجلود المجددة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٠ مليون درهم
المحطات الزراعية المحمية	شركة استغلال الاراضي الزراعية	الساحل الاطلسي	دراسة جدوى	١٢٠ مليون درهم
انتاج وتصنيع الشاي الاخضر	شركة استغلال الاراضي الزراعية	اللوكوس والعرائش	دراسة جدوى	١٥٦ مليون درهم
مستودعات التبريد لمواد الفلاحة	شركة استغلال الاراضي الزراعية	مختلف المناطق	دراسة جدوى	٥٠ مليون درهم
مشروع سد وادي سبو	شركة استغلال الاراضي الزراعية	وادي سبو	دراسة اولية	٣٠٠ مليون درهم
انتاج بذور البطاطس	شركة استغلال الاراضي الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٦٠ مليون درهم
مصنع انتاج كربونات الصوديوم	قطاع خاص	الدار البيضاء	دراسة اولية	١٥٠ مليون درهم

١٨ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	القيمة الاجمالية للاستثمار	جنسيات الشركاء وقيمة مساهماتهم
٣٩ مشروع صناعي وتجاري جديد وتوسعة في مشاريع قائمة	صناعة وتجارة	١٩٨٧	٣٦١,٢٣٢,٥١٨ درهم مغربي	مصريون : ٣,٨٤١,٤٩١ درهم مغربي لبنانيون : ٨,٥٨٣,٧٥٨ درهم مغربي تونسيون : ٤,١٢١,٧٢٦ درهم مغربي كويتيون : ٤٩,٥٥٢,٩١٩ درهم مغربي سوريون : ٤١,٥١٣,٧٧٢ درهم مغربي عراقيون : ٤,٥١٢,٠٨٨ درهم مغربي اردنيون : ٩٧٨,٠٥٥ درهم مغربي جزائريون : ٣,١٠٠,٠٦٧ درهم مغربي سعوديون : ٣٢,٠٢٤,٢٨٧ درهم مغربي إمارات : ١٤١,٩٦٢ درهم مغربي

[١٩]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية

جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاسا للجهود المكثفة والمتواصلة التي تبذلها الدولة لتصحيح المسار الاقتصادي ، واعادة التوازن والترابط والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

وفي هذا الاطار، فقد بدأت الدولة في تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التقويم الاقتصادي ، من خلال اعادة ترتيب وتنظيم العديد من المؤسسات الاقتصادية ، كما شهد القطاع الزراعي تحسناً كبيراً ، حيث حقق انتاجه رقما قياسيا منذ فترة تزيد على عشر سنوات ، وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

١٩ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ صدر في مجال النظام المالي الامر القانوني رقم (٤٢٠) لعام ١٩٨٧ المعدل للقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٤ المتعلق بالعلاقات المالية مع الخارج وقضى بتيسير تحويل ممتلكات الموريتانيين العاملين بالخارج دون شرط الحصول المسبق على اذن او تصريح وذلك لمواجهة التزاماتهم تجاه الخزانة العامة او النظام المصرفي .

ــ على صعيد الضرائب صدر الامر القانوني رقم (٩٣٢) لعام ١٩٨٧ منشئاً ضريبة على المدخلات والعتاد البيطريين .

ــ وفي مجال العمل صدر الامر بقانون رقم (٤٤٥) لعام ١٩٨٧ معدلا القانون رقم (٣٩) لعام ١٩٦٧ بالنص على مضاعفة بدل اجازة الحمل والولادة للمرأة العاملة بحيث يكون ما تحصل عليه خلالها هو كامل المرتب وليس نصفه كما كان الوضع سابقا .

١٩ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

دخلت الحكومة الموريتانية خلال العام في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية وغير عربية في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني ، وفيما يلي بيان بهذه الا تفاقيات :

١٩ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ــ وقعت الحكومة الموريتانية والحكومة الجزائرية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي ، وبموجب هذه الا تفاقية سيعمل الجانبان على انشاء شركات مختلطة تمارس عدة انشطة اقتصادية وخاصة في مجالات الصيد البحري والطاقة والنقل .

ــ صادقت الحكومة الموريتانية على عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني موقعة بينها

و بين الجمهورية التونسية ، شملت ما يلي :
ـ اتفاقية حماية وتطو ير الاستثمارات .
ـ اتفاقية منع الازدواج الضريبي .
ـ اتفاقية للتعاون في مجال القطاع المنجمي .

ـ صادقت الحكومة الموريتانية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والجمركي الموقعة بينها و بين المملكة المغربية ، وتتعلق هذه الا تفاقية بتحديد الاطار العام الذي يسمح بانشاء شركات مشتركة في مجالات عديدة ، اضافة الى تنظيم الانشطة التجارية وتحديد الرسوم الجمركية بين البلدين .

ـ صادقت الحكومة الموريتانية على الا تفاقية الموقعة بينها والشركة العربية لمصائد الاسماك ، وتهدف هذه الا تفاقية الى اقامة مشروع مشترك في قطاع الصيد البحري .

١٩ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

ـ وقعت كل من الحكومة الموريتانية والحكومة الفرنسية اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري ، وتحدد هذه الا تفاقية التسهيلات التي تقدم لسفن و بحارة الدولتين في موانئهما . كما تستفيد موريتانيا بموجب هذه الا تفاقية من الخبرة الفرنسية في جميع مجالات الملاحة البحرية .

١٩ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

ما زالت الدولة تواصل تكثيف جهودها لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني ، حيث اعلن عن بدء تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التقو يم الاقتصادي والمالي الذي يرتكز على برامج لدعم وتشجيع الانتاج المحلي ، ودعم وتطو ير البنية الاساسية والهيكلية للقطاعات الاقتصادية و وضع سياسات قطاعية ، وتحقيق الرقابة الصارمة للتوازنات الاقتصادية ، والتركيز على البرمجة والرقابة في تسيير القطاع العام ، واصلاح النظام المصرفي .

الموازنة العامة للدولة :

بلغ حجم الميزانية العامة للعام المالي ١٩٨٧ حوالي ١٩,٨٤١ مليار اوقية موريتانية * ، وقدرت المصروفات العامة (مصروفات التسيير) بحوالي ١٣,٦ مليار اوقية ، وتزيد الميزانية العامة لعام ١٩٨٧ بنسبة ٦,٧ ٪ عن العام السابق .

الاداء الاقتصادي :

ـ حقق الدخل القومي خلال العام معدل نمو بنسبة ٤ ٪ .
ـ انخفض عجز العمليات المالية للدولة الى نسبة ١,٩ ٪ من الناتج الاجمالي .
ـ تحقيق فائض قدره ٦٣٠ مليون أوقية من خزانة الدولة ، أي ما يعادل ١,١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، موجهة الى خدمة الدين العام مقابل عجز دائم في الخزانة خلال السنوات الماضية .

---

* الاوقية الموريتانية تعادل ٠,٠١٣ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

ـ ارتفاع حصيلة صادرات القطاع السمكي ـ رغم انخفاض الاسعار الدولية ـ حيث وصلت مساهمتها الى حوالي ٧٠٪ من مجموع الصادرات و٣٥٪ من دخل الميزانية العامة و١٨٪ من الناتج القومي الاجمالي.

ـ تصدير ٦,٦ مليون طن من خام الحديد خلال التسعة شهور الاولى، مقابل ٦,٥ مليون طن، خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

ـ الاتفاق على اعادة جدولة ٩٥٪ من الديون المستحقة ما بين نيسان/ ابريل ١٩٨٧ وآيار/ مايو ١٩٨٨، بحيث يتم سدادها في مدة زمنية تصل الى ١٥ سنة، منها اربع سنوات فترة سماح.

ـ تسديد ٢,٨ مليار أوقية من الدين العام وخدمته.

ـ زيادة كمية النقود بمبلغ ١,٢ مليار أوقية مقابل ٠,٧ مليار أوقية خلال السنة السابقة.

ـ زيادة مبلغ القروض الداخلية الى ٢٣,١ مليار أوقية حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٧، مقابل ٢١,٩ مليار أوقية خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

ـ تغيير سلبي على مستوى ميزان المدفوعات بمبلغ ٣٠٠ مليون أوقية، بسبب اعباء الدين العام، وزيادة الواردات غير المنظورة.

ـ تحصيل ٧٨١ مليون أوقية من ديون المصارف خلال التسعة شهور الاولى من العام، مقابل ٦٣٢ مليون أوقية خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

ـ بلغ حجم الاستثمار ١٣ مليار أوقية منها ٥ مليارات، في اطار مشاريع المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا في موريتانيا. و٢,٩ مليار لمشاريع الصناعة والطاقة، و يبقى من مجمل الاستثمارات المخصصة في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي ٨٥ـ١٩٨٨، مبلغ ١٦ مليار أوقية، يتوقع أن يتم استخدامها في مشاريع تنموية خلال سنة ١٩٨٨.

القطاع المصرفي:

اعتمدت الدولة برنامج اصلاح النظام المصرفي الذي تم تحضيره بالتعاون مع البنك الدولي، وفيما يلي الخطوط العريضة لهذا البرنامج:

ـ تعديل قانون النظام المصرفي الحالي.

ـ انسحاب البنك المركزي من المساهمة المباشرة في البنوك التجارية، وتحويل مساهمته في مرحلة تالية للدولة.

ـ انسحاب الدولة تدريجيا من المساهمة في ملكية البنوك، باستثناء بنك واحد، يهتم اساسا بتمويل التنمية، على ان تباع مساهمة الدولة الى خواص موريتانيين واجانب.

ـ اعادة ترتيب الهيكل المصرفي على النحو التالي:

- دمج الصندوق الوطني للتنمية مع بنك التنمية والتجارة في مؤسسة واحدة تسمى، اتحاد البنوك للتنمية «بنك تنمية».
- البنك الشعبي: و يسمح للاكتتاب في رأسمال هذا البنك لجميع افراد الشعب «الشركة الموريتانية للبنك».

- البنك التجاري و يساهم في رأسماله رجال الاعمال الموريتانيين اضافة الى المساهمين الاجانب .
- البنك الاسلامي .
- البنك الليبي الموريتاني .

قطاع الثروة السمكية :

من أبرز التطورات في هذا الشأن تبني الحكومة الموريتانية لسياسة شاملة ومتكاملة لدعم وتطوير قطاع الثروة السمكية ، بوصفه قطاعا مؤهلا لان يلعب دور الريادة في التنمية الاقتصادية ، وفيما يلي لمحة عن الوضع الحالي لهذا القطاع ثم إشارة الى المحاور الرئيسية لهذه السياسة الجديدة .

أ ــ الوضع الحالي :

ــ تشكل الصادرات السمكية نسبة ٧٠ ٪ من مجموع الصادرات .

ــ يساهم قطاع الثروة السمكية بنسبة ٣٥ ٪ من دخل الميزانية العامة و بنسبة ١٨ ٪ من الناتج القومي الاجمالي .

ــ يبلغ عدد بواخر الاسطول الوطني ١٢٧ باخرة وهي تشكل نسبة ٨٠ ٪ من مجمل البواخر العاملة في صيد الاسماك .

ــ عدد البواخر العاملة بموجب رخص موقتة حوالي ٣٠٠ باخرة .

ــ تقدر الامكانات البيلوجية للاستغلال السليم للثروة بما يلي :

ــ ٤٢٦,٠٠٠ طن من الاسماك السطحية .

ــ ١٥٦,٠٠٠ طن من اسماك الاعماق .

ــ ٤٠ طن من اسماك التونة .

ومن الملاحظ ان المساهمة الصافية للقطاع في ميزان المدفوعات ضعيفة نسبيا ، حيث ان ٧٠ ٪ من العائدات من العملة الصعبة تجرى اعادة تحويلها للخارج سدادا للتجهيزات والصيانة .. الخ ، كما ان حوالي ٨٠ ٪ من اطقم البواخر اجانب .

ب ـ المحاور الرئيسية لاهداف السياسة الجديدة :

ــ تشجيع القطاع الخاص .

ــ حماية الثروة الطبيعية .

ــ ادماج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني .

ــ تشجيع الصيد التقليدي .

ــ تحديد الكميات المصطادة من كل نوع حسب الخطة الموضوعة .

ــ تحديد الاسطول الوطني والاجنبي .

ــ حماية المياه الاقليمية .

ــ تطوير عمليات تكوين الاطر، والبحث العلمي .

ــ تطوير البنية الاساسية للقطاع (موانىء ــ تجهيزات ــ ورش) .

القطاع الزراعي :

- بلغ الانتاج الزراعي من الحبوب ١٠٧ الف طن اي ما يعادل ٣٦ ٪ من حاجيات البلاد ، مقارناً بنسبة ٢٥ ٪ خلال السنة السابقة ، و يعتبر هذا الرقم رقما قياسيا للانتاج منذ ما يزيد على عشر سنوات ، و يرجع هذا الى غزارة الامطار التي سقطت خلال الموسم الزراعي الاخير.
- دخل في المراحل النهائية من التنفيذ كل من مشروع منظمة نهر السنغال الزراعي ، الذي بلغت جملة استثماراته حوالي ٨٠٠ مليون دولار، ومشروع «فم لكليته» الزراعي الذي بلغت كلفته ٩٢ مليون دولار، ومن المتوقع ان يضمن هذان المشروعان اكتفاء ذاتيا من المنتجات الزراعية علاوة على ايجاد فائض للتصدير.

تنظيم المؤسسات الاقتصادية :

اتخذت الدولة خلال العام عدداً من الاجراءات لتنظيم المؤسسات الاقتصادية الوطنية ، فقد قررت تحويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، من مؤسسة جهاز حكومي الى مؤسسة مستقلة ذات طابع تجاري ، اضافة الى ذلك قامت الدولة بإنشاء مؤسسة ذات طابع تجاري لتسيير ميناء نواكشوط ، كما اصدرت قرارا بالغاء احتكار استيراد النفط من قبل الشركة الوطنية لتسويق المنتجات البترولية المملوكة للدولة ، ويحدد القانون شروط ومواصفات شركات القطاع الخاص التي يسمح لها باستيراد النفط ، كما قامت الدولة بانشاء صندوق دعم وتمويل لقطاع الطاقة ، ويمول هذا الصندوق بالفارق ما بين سعر التكلفة وسعر البيع للنفط الذي تستورده الدولة ، كما بدأت الدولة بتطبيق برنامج للاصلاح الاداري في ثلاث مؤسسات هي ، مؤسسة النقل العمومية ، مؤسسة تسويق المنتجات البترولية ، مؤسسة البناء الاسكاني .

أحداث سياسية واجتماعية :

- تم اجراء تعديل وزاري بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ ، وتم بمقتضاه تعيين وزيرة للصناعة والطاقة ، اضافة الى تعيين وزراء جدد للاوقاف والشؤون الاسلامية ، والوظيفة العمومية والشباب ، وفي ١٩٨٧/٩/٢٠ ، تم اجراء تعديل وزاري آخر أعفى بموجبه وزير الاقتصاد والمالية ووزير الصيد والاقتصاد البحري اضافة الى محافظ البنك المركزي وتعيين وزراء جدد بدلهم وتعيين محافظ جديد للبنك المركزي .
- بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٢ تم احباط مؤامرة عنصرية استهدفت الاطاحة بنظام الحكم .
- بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧ تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية .
- بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤ ، بدأت حملة الانتخابات في جميع بلديات القطر لاول مرة في تاريخ البلاد ، وتشمل هذه الانتخابات ٣٢ بلدية في عواصم المقاطعات . وتجرى الانتخابات على اساس نظام اللوائح الحرة لانتخاب مجالس البلديات .
- في ١٩٨٧/٧/٢٤ تم إنشاء المجلس الاعلى لمحو الامية ، وأنيطت بهذا المجلس مهمة وضع خطط و برامج وسياسات محو الامية ومتابعة تنفيذها في مختلف أنحاء البلاد .

القروض :

حصلت الجمهورية الاسلامية الموريتانية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١/٢٨	٢,٨ مليون	دينار كويتي	مفسما الهاتف والتلكس في نواكشوط
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٤	٠,٠٩ مليون	دينار كويتي	معونة فنية لتمويل دراسة جدوى
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١	١,٣٠ مليون	دينار كويتي	استغلال مناجم الحديد
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١	١,٠٠ مليون	دينار كويتي	التسليف الزراعي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/١٢/١٥	١,٧٠ مليون	دينار كويتي	مشروع حديد القلب
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٧/١٠/٢١	٢٦,٠٠ مليون	ريال سعودي	مشروع دعم التنمية الاقتصادية
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٨/١١	٠,٣٣٥ مليون	دينار اسلامي	مساعدة فنية
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧/٦/٣	٢ مليون	دولار	تمويل شراء منشآت كهربائية
البنك الدولي للانشاء والتعمير	١٩٨٧/٦/٣	٣٦,١ مليون	وحدة حقوق سحب خاصة	تطوير قطاع الثروة السمكية
صندوق التعاون الاوروبي	١٩٨٧/٥/٢٦	٤٢ مليون	فرنك فرنسي	تمويل مشروع المياه الجوفية
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٨٧/٦/٣	٤,٧ مليون	وحدة حقوق سحب خاصة	تمويل استصلاح الواحات الزراعية
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٧/٦/٣	٣٣,١ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشروع اصلاح القطاع المصرفي
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي	١٩٨٧/١٠/٥	٧,٥ مليون	دولار	تمويل مشاريع زراعية ومياه
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي	١٩٨٧/٣/٤	٨,٤ مليون	دولار	تمويل مشاريع الثروة الحيوانية
حكومة المانيا الغربية	١٩٨٧/٥/٢٦	٥ مليون	مارك الماني	تمويل مشاريع زراعية

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

١٩ ـ ٤ ـ فرص الاستثمار المتاحة :

١٩ ـ ٤ ـ ١ ـ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

يتضح من برنامج التقويم الاقتصادي الذي سبقت الاشارة اليه في التقرير السابق ان الحكومة الموريتانية تولي اهتماما خاصاً لقطاعات الصيد البحري ، والصناعة والتعدين . وفيما يلي فرص الاستثمار المتوفرة في هذه القطاعات :

ـ قطاع الصيد البحري :

وتتوفر فيه الامكانيات الاستثمارية التالية :

ـ انشاء حوض جاف لاصلاح سفن الصيد البحري .
ـ انشاء تجهيزات لاستقبال السفن و بواخر الصيد .
ـ اقامة ورشة لاصلاح السفن وتجهيزات أخرى للصيانة .
ـ اقامة مراكز وتجهيزات لتفريغ وتخزين السمك ، انتاج الثلج ، تخزين حاجيات التموين ، توفير وسائل النقل .
ـ بناء بواخر تقليدية اكبر حجما .

ـ القطاع الصناعي :

وتتمثل فرصه الاستثمارية في المشروعات التالية :

ـ مشروع صناعة الادو ية .
ـ مشروع لصناعة الهياكل الحديدية .
ـ مشروع لصهر وسبك الفولاذ .
ـ مشروع لاعادة تصنيع قضبان السكك الحديدية المستعملة .

ـ قطاع التعدين :

وتتوفر فيه الامكانيات الاستثمارية الآتية :

ـ التنقيب عن النفط .
ـ استخراج النحاس .
ـ التوسع في استخراج خام الحديد .
ـ تنمية الخامات المساندة للتعدين .

١٩ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع انشري (مركزات النحاس)	الشركة العربية للتعدين	انشري	دراسة اولية	٨٠ مليون دولار
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٨ مليون دولار
الطابوق الجيري الرملي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون دولار
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
تطوير الصيد البحري في موريتانيا	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	السواحل	دراسة اولية	٨٥٠ مليون دولار
مشروع حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد
المزارع الرعوية التعاونية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المحافظات الاولى والثانية والخامسة	دراسة اولية	٩,٥ مليون دولار
مشروع جورجول للري	البنك الاسلامي للتنمية	جورجول	دراسة جدوى	—
انتاج الاعلاف والالبان	البنك الاسلامي للتنمية	—	—	—
مشروع انشاء شركة عربية لصيد الاسماك	قطاع خاص	السواحل	دراسة اولية	غير محدد

١٩ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

[٢٠]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية اليمنية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في
الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨٧

شهد العام مثار التقرير بداية تنفيذ خطة التنمية الثالثة ٨٧ــ ١٩٩٢ وقد روعي في هذه الخطة تحقيق عدد من التوازنات الاقتصادية والتكامل بين القطاعات المختلفة بما يكفل انجاز معدل نمو سنوي ٨,١ ٪ في الناتج المحلي الاجمالي .

كما شهد العام حدثا بارزا آخر هو دخول الجمهورية العربية اليمنية في نادي الدول المنتجة للنفط لاول مرة ، مما يتوقع ان يكون له الاثر الطيب والمباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية في البلاد .

وفي مجال تنظيم الاقتصاد ، فقد اتخذت الدولة عدة اجراءات واصدرت بعض التعديلات التشريعية بهدف تنظيم الوضع المالي والنقدي والضريبي .

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام :

٢٠ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

ــ صدر في الربع الاول من العام في القطاع المالي والنقدي قرار مجلس الوزراء رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ فارضا جزاءات مالية على من يحمل الى خارج البلاد من النقد اليمني او الاجنبي مبالغ تتجاوز الحد المصرح له ، ومحدداً الفئات المستثناة من تطبيق هذه الجزاءات ، كما فرض على القادمين الى الجمهورية العربية اليمنية استبدال مبلغ من الدولارات الامريكية وفق ما يحدده البنك المركزي اليمني او ما يعادله من العملات الاجنبية الاخرى القابلة للتحويل بالسعر التجاري المحدد من البنك المركزي واستثنى من امر الاستبدال بعض الفئات التي حددها مثل اعضاء الوفود وحاملي الجوازات الدبلوماسية .

كما اصدر محافظ البنك المركزي القرار رقم (١) بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨ يحظر فيه على القادمين الى اراضي الجمهورية العربية اليمنية من اليمنيين حمل او ادخال اكثر من الفي ريال يمني و بالنسبة لغير اليمنيين فان الحظر تام اي لا يسمح لهم بادخال اي مبلغ من الريالات اليمنية .

ــ وفي المجال الضريبي صدرت تعليمات تنفيذية رقم (١) لسنة ١٩٨٧ تضمنت الاجراءات المتعلقة بمنح البطاقة الضريبية للمكلف والافادة التي تثبت تقديمه للاقرار السنوي ومنح البطاقة البديلة في حالة فقدان او تلف البطاقة الاصلية .

ــ كما صدرت تعليمات تفسيرية رقم (٥) لسنة ١٩٨٧ تقضي بشمول الاعفاء من ضريبتي الاستهلاك ورسم الطابع (الدمغة) للمنتجات المصدرة الى خارج البلاد و بالزام المصدر بتقديم شهادة من احد البنوك العاملة بالجمهورية تفيد بان قيمة الصادرات قد وردت لحساب المكلف مقدم الاقرار.

ـ وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٢) بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٣ بفرض رسم تنمية الموارد المالية على بعض السلع والمنتجات والخدمات طبقا للاوعية والقيم والنسب المحددة بالنسبة لكل فئة، وان يكون هذا الرسم اضافة الى الضرائب والرسوم المقررة بموجب القوانين والقرارات الصادرة، وقد اصدر وزير المالية القرار رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨٧ متضمنا التعليمات التنفيذية لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٧. واسند قرار وزير المالية لكل من مصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب، ووزارة الداخلية، واللجنة العليا لخدمة الدفاع الوطني، ووزارة الصحة، ووزارة الاعلام والثقافة، ووزارة العدل، ووزارة الاقتصاد والتموين والتجارة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة المواصلات والنقل، ووزارة البلديات والاسكان، وجميع وحدات الجهاز الاداري للدولة، وجميع وحدات القطاع العام والقطاع المختلط، كل في مجال ما يخصه من سلع او منتجات تحصيل الرسم وفق فئته التي حددها نفس الامر.

٢٠ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

٢٠ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية:

ـ وافق مجلس الشعب التأسيسي على الاتفاقية التجارية المبرمة بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ـ وافق مجلس الوزراء على اتفاقية التعاون بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية الصومال الديمقراطية.

ـ تم التوقيع في مدينة طرابلس ـ ليبيا على اتفاقية بين الجمهورية العربية اليمنية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يوم ١٩٨٧/١٢/٦ لتأسيس شركة قابضة مشتركة بين البلدين، تساهم فيها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية والشركة اليمنية للاستثمار والتمويل، ويكون مقر الشركة صنعاء ورأسمالها خمسون مليون دولار. وتهدف الشركة الى انشاء وتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والحيوانية والتعدين والصيد البحري والسياحة والنقل وغيرها من القطاعات الانتاجية.

ـ وافقت الجمهورية العربية اليمنية على إقامة مركز أردني دائم في صنعاء، كما وافقت على مرور الشاحنات الاردنية عبر أراضيها الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٢٠ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

ـ وقعت الجمهورية العربية اليمنية على اتفاقية للتعاون الفني مع جمهورية كوريا الديمقراطية.

ـ وقعت الجمهورية العربية اليمنية على اتفاقية للتعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي، كما وقعت على اتفاقية أخرى للنقل الجوي تجديداً للاتفاقية المماثلة التي وقعها البلدان عام ١٩٦٧ والتي تنظم تسيير الخطوط الجوية المنتظمة بين البلدين.

ـ وقعت الجمهورية العربية اليمنية على اتفاقية للتعاون التجاري مع جمهورية المانيا الاتحادية.

ـ وتم التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية للنقل الجوي بين اليمن وسويسرا في ١٩٨٧/٩/١٠ .
ـ وتم التوقيع بالاحرف الاولى بين حكومة اليمن وحكومة جمهورية النمسا الفيدرالية على اتفاقية لتسيير خط جوي يساعد على تطوير التعاون بين البلدين في ١٩٨٧/١٠/٢٢ .
ـ وتم التوقيع على اتفاقية تقدم بموجبها منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) العون الفني في مجال مكافحة الجراد الصحراوي في ١٩٨٧/١٠/٢٧ ، كما تم التوقيع ايضا على اتفاقية لدراسة وتقييم قطاع الثروة الحيوانية تمولها المنظمة .
ـ كما تم التوقيع على خطة عمل للتعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين حكومة اليمن وحكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية للسنوات ١٩٩٠/٨٧ في ١٩٨٧/١٢/٧ ، تنص الخطة على تبادل المنح الدراسية والمعلومات والدراسات التي تصدرها المؤسسات التعليمية في البلدين .

٢٠ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

تميزت الوقائع والاحداث في الجمهورية العربية اليمنية هذا العام بعنصرين هامين يتوقع ان يكون لهما اثر ايجابي على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

فقد شهد العام بداية تنفيذ خطة التنمية الثالثة ، وكذلك بداية تصدير النفط لاول مرة .

وفيما يلي أبرز مستجدات الوقائع والاحداث :

وافق مجلس الوزراء على خطة التنمية الثالثة ١٩٨٧ـ ١٩٩٢ التي بلغت ٤٠ مليار ريال يمني وينفذ القطاع الخاص ٢٠ ٪ والقطاع العام ٣٣ ٪ والقطاع المختلط ٤٧ ٪ من تلك الاستثمارات التي يتوقع أن تؤدي الى نمو سنوي يبلغ ٨,١ ٪ في الناتج الاجمالي . كما وافق ايضا مجلس الوزراء على ميزانية عام ١٩٨٧ التي تتنبأ بعجز قيمته ٣,٥٢٣ ملايين ريال * ، مرتفعا بنسبة ٣٤ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٦ . وتخصص الميزانية ١١,٨٣ مليار ريال (٩٩٥ مليون دولار) للنفقات بزيادة نسبتها ١٩ ٪ وتقدر الايرادات بمبلغ ٨,١١ مليار ريال .

ويعاني اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية من نقص حاد في النقد الاجنبي حيث هبطت عائدات النقد الاجنبي من تحويلات العمال اليمنيين العاملين في الخارج بنسبة ٨٠ ٪ عن عام ١٩٨٦ لتصل الى ٦٠٠ مليون دولار هذا العام وهو اقل معدل لها منذ عام ١٩٧٤ . وقد اضطرت الحكومة الى اتخاذ اجراءات صارمة في مجال التعامل في النقد الاجنبي مع استمرار العجز الكبير في ميزانها التجاري ، هذا ويتوقع ان تساعد العائدات النفطية في تقليص العجز . وقد استمرت الحكومة في سعيها للحد من عمليات المضاربة في اسواق العملة والوصول الى سعر حقيقي للعملة المحلية يعكس معدلات التضخم الداخلية . فعمدت السلطات النقدية الى مراقبة خروج الريال اليمني لمنع المضاربة به في الاسواق الخارجية . كذلك استكمالا للقرار السابق بتحديد الكميات من القطع الاجنبي الذي يسمح الخروج به ، اصدر محافظ البنك المركزي في ١٩٨٧/٧/٢٨ م قراراً

---

* الريال اليمني يعادل ٠,١٠٣ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

رقم (١) يحظر فيه على القادمين الى اراضي الجمهورية العربية اليمنية من اليمنيين حمل او ادخال اكثر من الفي ريال يمني بينما يحظر على غير اليمنيين ادخال اي مبلغ من الريالات اليمنية .

كذلك فإن سياسة الحد من الواردات وترشيد الاستهلاك ، انعكست بصورة واضحة في انخفاض ايرادات الخزينة من الضريبة الجمركية والتي تمثل المصدر الرئيسي للايرادات . لذلك واصلت الحكومة مساعيها لاستغلال الطاقات الضريبية المعطلة والبحث عن ميادين جديدة يمكن ان تساعد على التخفيف من حدة انخفاض الايرادات . وتمثلت هذه المساعي في اصدار بعض القرارات والتعليمات .

وفي هذا الاطار فقد اغلقت دور الصرافة التي كانت تعمل في سوق شبه رسمية و بقي البنك المركزي هو المصدر الفعلي الوحيد للعملة الصعبة ، وقد اعاد البنك المركزي تقييم سعر الريال اليمني مقابل الدولار بما يعادل ٩,٧٥ ريالات بعد ان كان حوالي ١٢ ريالا في عام ١٩٨٦ . وقد أدت هذه الاجراءات الى تخفيض كبير في حجم الواردات من المواد الغذائية التي تمثل حوالي ٣٠ ٪ من مجموع الاستيراد للجمهورية العربية اليمنية .

وفي مجال القطاع النفطي ، بدأت الجمهورية العربية اليمنية بتصدير النفط الخام المستخرج من حقول منطقة مأرب والكمية المصدرة هي بحدود ٣٥ الف برميل يوميا وسترتفع تدريجيا لتصل الى ٢٠٠ الف برميل مما يحقق للجمهورية العربية اليمنية دخلا نفطيا يزيد على ٧٠٠ مليون دولار في العام الواحد . ولهذا الغرض وافق مجلس الوزراء على انشاء وحدة خاصة تتولى تسويق النفط الخام اليمني وتنظيم عملية تصديره .

و يتوقع مراقبو الشؤون الاقتصادية أن يتسبب الوضع الجديد في تغييرات ذات اثر بالغ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمن المؤكد ان قدرة الدولة المالية ستنتعش على نحو ملحوظ الامر الذي سيمكنها من المساهمة بشكل مضطرد في تمويل المشاريع الانمائية ومن تقليل الاعتماد على مصادر خارجية .

ومن جانب آخر، وافق مجلس الشعب التأسيسي على انشاء المصرف اليمني للتمويل والاستثمار الاسلامي و يشترك في المصرف الجديد كل من الحكومة اليمنية ومساهمون عرب خواص وتم ايضا انشاء شركة مختلطة بين القطاع الخاص والقطاع العام برأس مال ١٠٠ مليون ريال يمني وتهدف الشركة الى تصدير السمك .

القروض :

يبين الجدول التالي القروض التي تم الحصول عليها خلال العام :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٠/١٣	٦,٨٠ مليون	دينار كويتي	تقوية طريق صنعاء ــ الحديدة
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٧/١٠/٢١	٤٠,٠٠ مليون	ريال سعودي	كلية الزراعة بجامعة صنعاء
صندوق النقد العربي	١٩٨٧/٤/٢٨	٧,٠٥٠ مليون	دينار عربي حسابي	تسهيل تجاري
حكومة المملكة العربية السعودية	—	١١٣ مليون	ريال سعودي	منحة لتوسيع قاعدة جوية
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧/٥/١١	٥,٠٠ مليون	دولار	طريق الفرضة ــ الحزم
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٦/٨	٠,٤٦٩ مليون	دينار اسلامي	منحة
المؤسسة الدولية للتنمية	—	١٨ مليون	دولار امريكي	مشروع طرق
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	—	٧,٥ مليون	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشروع طرق
بنك التصدير والاستيراد الهندي	—	٢٥ مليون	روبية هندية	تمويل شراء سلع هندية
الحكومة اليابانية	١٩٨٧/١/٣١	٥٠٠ مليون	ين ياباني	معونة فنية على شكل سلع
الحكومة اليابانية	—	١١٥٣٠ مليون	ين ياباني	قرض لتطوير القطاع النفطي
الحكومة اليابانية	—	٦١٥ مليون	ين ياباني	مشروع امداد مياه الريف
الحكومة الهولندية	—	١٧,٨ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع تنموية
الحكومة الفرنسية	—	١٠ مليون	دولار امريكي	تمويل استيراد سلع فرنسية
الحكومة البريطانية	—	٩٩٥ ألف	جنيه استرليني	تمويل مشروع بحوث الغابات
حكومة المانيا الاتحادية	—	٥ مليون	مارك الماني	تمويل مشاريع زراعية ومياه

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

٢٠ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢٠ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تعطي الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٢ الاولوية لتنمية قطاعات الزراعة والثروة السمكية واستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والثروة التعدينية والصناعات التمويلية المعتمدة على الخامات والمواد الاولية المحلية .

و يتوفر حاليا العديد من الفرص القابلة للاستثمار في البلاد في مجالات : الزراعة ، الصناعة والسياحة بالاضافة الى قطاع النفط والتعدين ، ويمكن اجمالها فيما يلي :

القطاع الزراعي :

وتتعلق فرصه الاستثمارية بالمجالات التالية :

ــ إقامة مزارع لتربية الابقار وتسمين الخراف .
ــ إنتاج البيض .
ــ زراعة الفاكهة كالموز والعنب والليمون .
ــ تربية نحل العسل .
ــ إقامة مصانع للبيوت البلاستيكية وأنظمة الريّ بالرش والتنقيط .

القطاع الصناعي :

وفيه مجالات كثيرة تزخر بالفرص الاستثمارية ، منها :

ــ الطباعة والنشر .
ــ صناعة الاجهزة المنزلية .
ــ صناعة الادوات الصحية .
ــ انتاج الزيوت النباتية .
ــ انتاج وتصنيع الرخام .
ــ تصنيع محاصيل الالياف .
ــ انشاء مصانع الاسمنت والطوب .

القطاع السياحي :

وتتلخص فرصه الاستثمارية فيما يلي :

ــ بناء منتزهات في مناطق وادي ظهر ، الاهجر وسفوح جبل العبد .
ــ بناء فنادق في بعض المناطق وخاصة منطقة أنس بمحافظة ذمار .
ــ بناء قرى سياحية في مناطق مختلفة من البلاد منها منطقة الخوخه .

قطاع النفط والتعدين :

تم اكتشاف عدد من المعادن في مناطق مختلفة من اليمن العربية ، وتشمل المعادن المكتشفة حتى الآن : الرخام ، ملح الطعام ، الفضه ... الخ .

كما تم اكتشاف النفط في أجزاء مختلفة من البلاد وفي المياه الاقليمية ، وقد حددت هذه الاكتشافات الاحتياطيات المؤكدة من النفط حتى الآن بنحو مليار برميل ، وقد بدأت اليمن بتصدير أول شحنة نفطية في شهر تشرين ثاني / نوفمبر من هذا العام .

وما زالت عمليات الأستكشاف مستمرة في جميع أنحاء البلاد ، وتتوفر فرص الاستثمار في هذا القطاع في مجال التنقيب عن النفط بالتعاون مع الحكومة اليمنية او مع الشركات الاجنبية التي تعمل في مجال النفط والتعدين في البلاد .

٢٠ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مصنع الطناجر غير اللاصقة	وزارة الاقتصاد	ــ	دراسة اولية	ــ
مصنع الادوات الزراعية وقطع الغيار	وزارة الاقتصاد	ــ	دراسة اولية	١٤ مليون ريال
مشروع درفلة الالمنيوم	وزارة الاقتصاد	ــ	دراسة اولية	١٢٠ مليون ريال
مشروع تسمين الخراف	وزارة الاقتصاد	مناسب	دراسة جدوى	ــ
مشروع فندق حمام علي	وزارة الاقتصاد	آنس	دراسة جدوى	٨ مليون ريال
مشروع الرخام والجرانيت	الشركة الوطنية اليمنية للمواد الانشائية والصناعية	صنعاء	دراسة جدوى اولية	٤ مليون دولار

٢٠ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في الجمهورية العربية اليمنية .

[٢١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٨٧

مناخ الاستثمار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٧

شهد العام استقراراً في الأوضاع السياسية بعد احداث كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة في سبيل المصالحة الوطنية واصلاح المرافق المدمرة. كما حصلت الدولة على مساعدات عديدة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات العربية والدولية لمعالجة الاضرار الجسيمة التي نجمت عن الاحداث الدامية في عام ١٩٨٦.

وعلى الصعيد الاقتصادي بدأ هذا العام التنفيذ الفعلي للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ حيث صدر خلال العام قانون إعتماد هذه الخطة.

٢١ ــ ١ ــ تشريعات واجراءات حكومية :

صدرت خلال العام عدة قوانين وقرارات وزارية شملت المواضيع التي عالجتها الخطة التنموية، وتنمية الصادرات والنظام الجبائي ومراقبة الأسعار.

وفيما يلي أهم التعديلات التشريعية :

في مجال خطة التنمية صدر قانون رقم (٢) لعام ١٩٨٧ مقراً الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٧ كما بينتها الجداول الصادرة بقرار مجلس الوزراء، كما صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية خلال الفترة من أول كانون ثاني / يناير ١٩٨٦ الى الحادي والثلاثين من كانون اول / ديسمبر ١٩٩٠ ووجه الجهات المعنية بتحقيق أهداف الخطة.

التجارة الداخلية قانون رقم (١٠) لعام ١٩٨٧ لتنظيم أسعار السلع والخدمات وقد تناول القانون تحديد الأهداف التي من أجلها سن القانون كتثبيت قواعد وأسس محددة لأسعار السلع والخدمات والسعي التدريجي لتوحيد أسعار أهم السلع والخدمات في مختلف المحافظات، واستخدام السعر كوسيلة تحفيز لزيادة الانتاج وتحسين نوعيته، وربط سياسة الدولة في مجال الأسعار مع سياستها في مجال الضرائب والاجور، وتضمن القانون تحديداً للجهات المخول لها صلاحيات تحديد وتعديل الأسعار، ونظم القانون المسائل المتعلقة بالرقابة والاعلان على الأسعار، ودعم الأسعار.

وعلى صعيد التجارة الخارجية صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٨) لعام ١٩٨٧ تم بموجبه تشكيل اللجنة العليا لتنمية الصادرات وتحديد اختصاصاتها، كما صدر القرار الوزاري رقم (١٩) لسنة ١٩٨٧ في شأن تطبيق المواصفات والمقاييس في الاستيراد والتصدير والذي الزمت بموجبه كافة المؤسسات الصناعية والتجارية التقيد في كافة تعاقداتها واعتماداتها المستندية وغيرها من الوثائق بالمواصفات القياسية الوطنية للسلع والمواد وفي حالة عدم وجود هذه المواصفات والمقاييس تطبق المواصفات القياسية العربية المعتمدة إن وجدت وإلا فتلك المعتمدة دولياً، والا فالمواصفات القياسية المعتمدة في بلد المنشأ.

صدر أيضا القرار الوزاري رقم (٣٨) لعام ١٩٨٧ بشأن لائحة تنظيم تراخيص التصدير التي تنظم شكل الترخيص ومحتوياته وعدد نسخه والجهات المتعاملة به ومدة سريانه وشروط تصحيح وتعديل محتوياته واحوال الغائه .

وعلى الصعيد الجبائي فقد صدر قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٧ معدلاً قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٦١ ببسط نطاق الاعفاء من الضريبة ليشمل المرتبات والبدلات التي يتقاضاها المستخدمون الأفراد من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاستكشافات النفطية بموجب اتفاقيات ، ومقاولي تلك الشركات ومقاوليها من الباطن والمستخدمين من الأفراد من قبل مقاوليها ومقاوليها من الباطن ، وذلك شريطة أن تورد الشركة المعنية الى الادارة العامة للضرائب ما مقداره ٢ ٪ من اجمالي نفقاتها الفعلية عن كل فترة عمل خلال مرحلة الإستكشافات .

وفي شأن الرسوم الجمركية وضريبة الانتاج فقد صدر القانون رقم (١) لعام ١٩٨٧ معدلا قانون ضريبة الانتاج على المواد المنتجة محليا رقم (١٤) لسنة ١٩٧٩ بفرض ضريبة انتاج على منتج وتعديل فئات الضريبة على بعض المنتجات ، كما صدر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٧ معدلا جدول التعريفة الجمركية الملحق بقانون الجمارك رقم (١٢) لعام ١٩٧٩ وذلك بالنسبة للأصناف الوارد ذكرها في التعديل .

وفي مجال تسوية النزاعات عن طريق التحكيم صدر القرار الوزاري رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٧ محدداً اتعاب هيئة التحكيم الحكومي التي تشكل وفقا لاحكام قانون التحكيم الحكومي رقم (٢٢) لعام ١٩٧٣ بمبلغ مقطوع يقدره وزير العدل والأوقاف ، وان الذي يتحمل اتعاب هيئة التحكيم الحكومي هو الطرف الخاسر للنزاع ، وفي حالة الحكم لكل من طرفي النزاع بجزء من مطالباته فيتحمل الاتعاب كل من طرفي النزاع حسب النسبة المحكومة لكل منهما .

كما صدر أيضا القرار الوزاري رقم (٣٧) لعام ١٩٨٧ تشكلت بموجبه في الغرفة التجارية والصناعية الوطنية لجنة سميت بلجنة التحكيم التجارية منحت اختصاص النظر في القضايا المتنازع عليها بين الأطراف التجارية .

٢١ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٢١ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

ــ تم التوقيع على اتفاقية تكرير الزيت الخام بين شركة مصافي عدن ومؤسسة البترول الكويتية وبموجب هذه الاتفاقية تقوم مؤسسة البترول الكويتية بتكرير ٢٠ الف برميل من النفط الخام في مصفاة عدن .

ــ وقعت كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ودولة قطر بالاحرف الاولى على اتفاقية لتكرير بعض النفط الخام في مصفاة عدن .

ــ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على الاتفاقية العربية للتحكيم التجاري التي أقرها

مجلس وزراء العدل العرب .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عمان على اتفاقية للتعاون في مجال الثروة السمكية .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني و بروتوكول للتبادل التجاري مع جمهورية جيبوتي .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصومال الديمقراطية على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني ، كما تم تكوين لجنة وزارية مشتركة لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين .

٢١ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية على اتفاقية للتبادل التجاري لسنة ٨٧ـ ١٩٨٨ .

ـ تم التوقيع في موسكو على بروتوكول للتعاون التجاري لعام ١٩٨٧ واتفاقية التبادل التجاري المشترك لبعض السلع بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفييتي للاعوام ١٩٨٧ـ ١٩٩٠ .

ـ صادقت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على اتفاقية لتطوير التعاون في مجال التنقيب عن النفط مع حكومة الاتحاد السوفييتي .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية اثيوبيا على بروتوكول في مجال التبادل التجاري لعام ١٩٨٧ .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية المانيا الديمقراطية على بروتوكول للتعاون في مجال الانشاءات .

ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفيتي على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني ، يتضمن عددا من المسائل المتعلقة بمجالات التخطيط والتدريب وتوزيع القوى العاملة ، اضافة الى الصناعة وتخطيط بناء المساكن .

ـ تم التوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال الثروة السمكية بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والاتحاد السوفيتي ، و يتضمن البروتوكول تطوير وتوسيع العلاقات بين البلدين في مجالات عديدة حيث يغطى نشاط الهيئة اليمنية السوفيتية المشتركة للصيد البحري ودراسة اقامة شركات مشتركة بين البلدين وتقديم الخبرة والدعم للأسطول اليمني لصيد الأسماك .

ـ وافق مجلس الوزراء على البروتوكولات والا تفاقيات الموقعة مع جمهورية الصين الشعبية في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ وتتضمن هذه الا تفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي والفني والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي .

ـ تم التوقيع على بروتوكول للتبادل التجاري بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا لعام ٨٧ـ ١٩٨٨ .

ـ وافق مجلس الوزراء على الاتفاقية التجارية بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية مالطا والموقع عليها في عدن بتاريخ ٢١ كانون ثاني / يناير ١٩٨٧ .
ـ وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوبا الاشتراكية على اتفاقية للتعاون التجاري والفني .

٢١ ـ ٣ ـ وقائع وأحداث :

بذلت الحكومة خلال العام مزيداً من الجهود لمعالجة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد خلال شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ ، فقد أولت الحكومة اهتماما بالغا للمشاكل الاقتصادية وتحسين مستوى الانتاج الزراعي والسمكي والصناعي ورفع كفاءة العمل والتشغيل في القطاعات الانشائية والمواصلات والكهرباء وتحسين الاداء في كافة مرافق الدولة وفقا لبرنامج مجلس الوزراء لعام ١٩٨٧ .

وفي الدورة الثانية العادية لمجلس الشعب الاعلى المنعقد في الفترة ١٠ ـ ١١ كانون ثاني / يناير ١٩٨٧ إستعرض المجلس الوضع الاقتصادي للبلاد وأكد على كافة الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة . وشدد على ضرورة العمل لزيادة المكاسب للمنجزات الشعبية ودعمه ليسير في اتجاه بناء الاقتصاد الوطني الانتاجي والاهتمام بالكادر اليمني وتطوير قدراته العملية والفنية ، كما وافق المجلس على مشروع التوظيفات الاستثمارية لعام ١٩٨٧ والذي بلغ ١٤٨ مليون دينار يمني * من الخطة الخمسية للتنمية الوطنية والاجتماعية (٨٦ ـ ١٩٩٠) . وقد تم رصد مبلغ اجمالي قدره ٥٨٣ مليون دينار يمني ، (ما يعادل ١,٨ مليار دولار) لهذه الخطة بزيادة ٣٦٪ عن المبلغ الذي تم رصده في الخطة السابقة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) وتتوزع الاستثمارات على القطاعات المختلفة فتخصص لقطاع الانتاج ٣٥٠ مليون دينار اي نحو ٦٠ ٪ من المبلغ الاجمالي ، و ١٤٠ مليون دينار لقطاع الخدمات و ١٠٠ مليون دينار للتنمية الاجتماعية كما وافق المجلس على مشاريع وخطط برنامج الاستيراد والتصدير لعام ١٩٨٧ ، حيث اعتمد مبلغ ١٤٠,٩ مليون دينار يمني لهذا الغرض ، واعطى أهمية خاصة لهذا البرنامج باعتباره مرتبطاً بحياة الشعب واكد على ضرورة الاهتمام بالانتاج الزراعي بما يضمن توفير بدائل محلية لبعض المواد الغذائية المستوردة ، وتشجيع وتنمية الصادرات الوطنية لمعالجة العجز في الميزان التجاري وفي هذا الاطار فقد قرر المجلس زيادة اسعار القطن دعما وتشجيعا لانتاج هذه المادة .

كما اكد مجلس الوزراء على اهمية التنفيذ الخلاق والمبدع لمشاريع و برامج الخطة التي تركزت على الاستقرار في تثبيت القاعدة الانتاجية وتوسيع الهياكل والسعي لضمان استقرار التموين وتحسين مستوى المعيشة . وفي ضوء الامكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني يتوقع ان تصل قيمة الانتاج الاجمالي حسب توقعات الخطة الى حوالي ٥١٥,٢ مليون دينار يمني في عام ١٩٩٠ مقارنة بحوالي ٤٧٤,٥ مليون دينار في سنة الاساس عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ٨,٦ ٪ .

---

* الدينار اليمني يعادل ٢,٩٢٨ دولار كما في ١٩٨٧/١٢/٣١ .

كما يتوقع ان يبلغ الدخل القومي حوالي ٢٥٦,٩ مليون دينار في عام ١٩٩٠ مقارنة بحوالي ٢٤٣,٥ مليون دينار في عام ١٩٨٥ ، بزيادة قدرها ٥,٥ ٪ كما تهدف الخطة الى تعزيز التبادل التجاري مع الدول العربية .

ومن جهة اخرى كثفت الحكومة جهودها للتنقيب عن النفط فوقعت اتفاقيات للتنقيب والحفر مع شركتين فرنسيتين وهما شركة الف اكيتن وشركة توتال .

واعلنت الحكومة عن اكتشاف النفط في عدد من الآبار في منطقة شبوه على بعد ٤٥٠ كيلومترا شمال شرق عدن و بدأ استغلال هذا النفط المكتشف وتكريره في مصفاة عدن .

كما اعلنت الحكومة ايضا عن اكتشاف كمية كبيرة من الغاز الطبيعي في نفس المنطقة .

القروض :

وقد حصلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على القروض المبينة في الجدول ادناه :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
اولا : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٦	١,٠٠ مليون	دينار كويتي	قرض اضافي لمشروع مياه عدن
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/٤/١٦	٤,٠٠ مليون	دينار كويتي	مشروع مياه لبعوس
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١ *	٥,٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشاريع طرق وصيانة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٧/١٢/٢١ *	١,٥٠ مليون	دينار كويتي	تمويل مشروع معهد الاسماك
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/٢/١٦	٢,٢٥ مليون	دينار كويتي	مشروع عدن الكبرى
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٧/١٠/٢٥	٠,٧٠ مليون	دينار كويتي	طريق عدن الدائري
ثانيا : مؤسسات التمويل الاخرى *				
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧/٤/٢٢	٥,٠٠ مليون	دولار امريكي	مشروع مياه لبعوس
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٢/٣	٨,٣١٠ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٧/٦/١٣	٧,٩٤٤ مليون	دينار اسلامي	تمويل التجارة الخارجية
حكومة تشيكوسلوفاكيا	١٩٨٧	١٠,٠٠ مليون	دولار امريكي	تمويل مشاريع مختلفة
حكومة الصين الشعبية	١٩٨٧	١٣٠,٠٠ مليون	يوان صيني	تمويل مشاريع مختلفة
الحكومة الفرنسية	١٩٨٧/١٢/٣٠	١٨٠,٠٠٠ مليون	فرنك فرنسي	مشروع تطوير مصنع الغزل والنسيج بالمنصورة

* فيما عدا القروض الممنوحة من البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ، استقينا المعلومات عن القروض الاخرى في ثانيا من مصادر غير رسمية وعليه ربما لا تشمل كافة القروض التي تم الحصول عليها .

٢١ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢١ ــ ٤ ــ ١ ــ إمكانيات الإستثمار في القطاعات المختلفة :

تتركز أهم مجالات الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والطاقة وفقا لخطة التنمية ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ ، وفيما يلي بيان بأهم فرص وامكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

القطاع الصناعي :

ــ تعليب وتصنيع الاسماك .
ــ الحليب ومشتقاته .
ــ المواد الإنشائية (الطابوق الجيري ، الخ ..) .
ــ صناعة إنتاج الاسفنج .
ــ إقامة معامل للثلج .
ــ صناعة العازلات الكهربائية الخزفية .
ــ الرخام .
ــ إنتاج الاسمدة المركبة .

قطاع الزراعة والثروة السمكية :

وتنحصر فرصه الاستثمارية بما يلي :

ــ إنتاج الخضر والفاكهة .
ــ إنشاء مجمعات سمكية في جزيرة سقطرى .
ــ إقامة ورش لصيانة قوارب الصيد .

قطاع الطاقة والتعدين :

تتوفر في القطاع النفطي فرص جيدة للإستثمار في مجالات الاستكشاف والتنقيب وفي استغلال الغاز الطبيعي . وإضافة الى ذلك فقد أثبتت المسوحات الإستكشافية الأ ولية توفر عدد من المعادن والخامات كالذهب والفضة والرخام والجرانيت ، وسوف تخضع هذه المعادن لمزيد من الدراسات لتقييم جدوى استغلالها .

٢١ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
صناعة الزجاج	وزارة التخطيط	عدن	دراسة جدوى	غير محددة
صناعة المواد الانشائية	وزارة التخطيط	عدن	دراسة جدوى	غير محددة
تطوير مصنع الالمنيوم في المكلا	وزارة التخطيط	المكلا	دراسة اولية	غير محددة
بناء حظائر للاغنام	وزارة التخطيط	عدن	دراسة اولية	غير محددة
تطوير صناعة الدواجن	وزارة التخطيط	عدن	دراسة اولية	غير محددة
توسيع مزرعة الموز في الديو	وزارة التخطيط	الديو	دراسة اولية	غير محددة
مشروع انتاج ١٥ مليون بيضة في فوه	وزارة التخطيط	حضرموت	دراسة اولية	غير محددة
تطوير زراعة البن في اليمن	وزارة التخطيط		دراسة اولية	غير محددة
مشروع تصدير الخضر والفاكهة	وزارة التخطيط		دراسة اولية	غير محددة

٢١ ـ ٥ ـ الاستثمار العربية الوافدة :

لم يتم خلال العام منح تراخيص لمستثمرين عرب في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

المطبعة العصرية